



البحوث والبحوث

العلمي والبحث العلمي

جامعة أم القرى

العلمي والبحث العلمي

الدراسات الإسلامية

: وأعمال وفهم القرآن

منهج الإمامين

هـ الجصاص وصاحب كتابي ١٧٠٠هـ راسي (ت: ٤٠٥هـ)

أبويهما (أحكام القرآن)

من خلال سورة البقرة

دراسة مقارنة

The Approach of the two Imams

Al-Jassas (d: 370) and Al-Harasi (d: 504)

In their two books (Ahkam Al-Quraan)

Through Surah Al-Baqarah

A comparative study

الدراسات الإسلامية لهذه الرعايا ليستكمالاً لدرجة الماجستير

إعداد الطالبة

نهية رمضان بن إبراهيم

إشراف الدكتور

فائز محمد حسن السومحي

القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

هـ - ١٤٤٤ - ١٤٤٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ل ت ع ا ل ي : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَاعَوْا بِهِ ^ط
وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ
يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^ط وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ

الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ {النساء: ٨٣}.

الإهداء

إلى بسمة الأمل، ومعنى الحياة، إلى من كانت دعواتها سر نجاحي، وحنانها
بلسم جراحي، إلى أغلى الأحبة أُمي الحنون ...

إلى الروح التي غرست في محبة العلم منذ نعومة أظفاري، ومنحتني كل مهجتها
وكدها لتراني شامة بين الأقران، فرحلت ولما ترى ثمار غرسها، إلى روح والدي طيب
الله ثراه، وتغمده بواسع رحمته.

إلى زوجي الوفي موضع سري، ومؤنسي في وحشتي، من سهر عليّ لأجد
الوقت الكافي لنقتطف ثمار جهودنا.

إلى أولادي، وفلذات كبدي: خديجة وفاطمة وعبد الرحمن وسلمى ومريم جعلهم
الله قرّة عيوننا.

إلى إخواني وأخواتي وأسرتي المباركة، من كانوا عوناً بعد الله تعالى بالدعاء
والدعم المعنوي قبل المادي.

إلى جميع أحبتي من خصني بدعوة في ظهر الغيب علّها كانت سرّاً ما وصلت
إليه وهو لا يدري.

إلى كل من تعجز الكلمات عن شكرهم كلما تذكرت ما قدموه لي من فضل
أسندني في جنبات الحياة ...

أهدي هذا العمل..

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين،
صل الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فمن الواجب لمن أسدى لي المعروف أن أثنى عليه وأشكر، وأحتفي به وأذكر،
فأعبر عن بالغ امتناني وجزيل شكري لجامعتي جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
ممثلة بعمادة الدراسات العليا.

ثم أُنثِّي بمن غمرني بسماحته، فتعلمت من تواضعه، واستفدت من ملاحظاته
ونصحه وتوجيهه وإرشاده شيخي الدكتور فائز محمد حسن السومحي، الذي تفضل
مشكوراً بالإشراف على بحثي هذا، ولم يبخل عليّ بوقته وخبرته وعلمه، فكان نعم
الناصح ونعم الموجه والمرشد، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه
الرسالة، وعلى ما قدموه من ملاحظات أغنت هذا العمل، وجعلته مظنة الصواب.

وأتوجه بعميق الامتنان، ورفيع التقدير لكل من كانت له بصمات ظاهرة أو
خفية، من عون ملموس، أو إرشادٍ أنار لي الطريق، وساعدني في اتمام هذه الرسالة
على أكمل وجه. داعياً الله - تعالى - أن يوفقني وإياهم إلى كل خير، إنه وليُّ ذلك
والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملاخص: د ث

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز جوانب حياة الإمامين أبي بكر الجصاص والكنيا الهراسي العلمية، وما تمتعا به من تبحر في علوم شتى وبالأخص علم التفسير، فقد سلكا منهجية جديدة بالاهتمام مما يكون له أثره في الملكة الفقهية على الباحثة.

وقد اعتمدت هذه الرسالة على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن بين منهجي الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي في تفسيريهما لآيات الأحكام من خلال سورة البقرة.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، خلصت فيها إلى بيان منهجية الإمامين في التفسير توافقا وتباينا، ظهر من خلالها ميول كل إلى مذهبه.

وانتهت الدراسة إلى خاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات، ومن أهم تلك

النتائج:

١ - سعة علم الإمامين أبي بكر الجصاص والكنيا الهراسي - رحمهما الله - وتبحرهم في العلوم من تفسير وفقه وأصول وحديث ولغة وتاريخ وغيرها.

٢ - التوافق بين الإمامين في المنهجية العامة من تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسنة، ثم تفسير القرآن بأقوال السلف من الصحابة والتابعين، والاحتكام للغة العربية وعلومها.

٣ - التسلسل المنطقي في عرضهما للمسألة بحيث يرتب للقارئ أفكاره ولا يشتتاه، وإن كان قد تركا جزئيتين لها مردود تربوي بالغ الأهمية على المطالع لكتابيهما، ألا وهما ذكر سبب الخلاف وثمرته إلا فيما ندر.

٤ - التوسع والاستقصاء من قبل الإمام الجصاص في عرض المسألة مما يجعله يستطرد إلى ما ليس من مجال البحث. في حين نجد الإمام الكنيا الهراسي يلخص المسألة ويقربها للقارئ بشكل مبسط.

الكلمات المفتاحية: الجصاص، الكنيا الهراسي، المنهجية، مقارنة.

Abstract

This study aimed at highlighting aspects of the scholarly lives of two imams, viz. Abu Bakr Al-Jassas and Al-Kiya Al-Harasi. It focused on exploring their expertise in various fields, particularly Quran interpretation "tafsir". Al-Jassas and Al-Harasi have adopted an impressive approach that had a significant impact on the jurisprudential realm for researchers.

This study adopted the inductive analytical comparative approach between the approaches of Al-Jassas and Al-Harasi in their interpretation of the verses of legal contents in Surat Al-Baqarah.

The study consists of three chapters throughout which the approaches of the imams in interpretation are discussed, in terms of similarities and differences . Moreover, it revealed tendency towards each of the imams respective schools of thought.

The study concluded with a summary that highlighted the most important results and recommendations. Among these findings are:

1. The extensive knowledge of both imam al-Jassas and imam al-Harasi (may Allah have mercy on them), and their deep expertise in various sciences such as exegesis, jurisprudence, principles of Islamic jurisprudence, hadith, linguistics, history, etc.
2. The agreement between the two imams in their general methodology of interpreting the Qur'an with the Qur'an, then interpreting the Qur'an with Sunnah, followed by interpreting the Qur'an with the sayings of the Predecessors (Companions and the Followers), and adhering to the Arabic language and its sciences.
3. The logical sequencing in their presentation of issues, organizing the reader's thoughts and avoiding confusion, although they left out two aspects of considerable educational importance for the readers of their books: mentioning the reason for the differences and their outcomes, except in rare cases.
4. The extensive and thorough approach of Imam al-Jassas in discussing issues, which sometimes leads him to digress beyond the scope of research. In contrast, Imam al-Harasi summarizes the issues and presents them to the reader in a simplified manner.

Keywords: Al-Jassas, Al-Kiya al-Harasi, methodology, comparison

المقدمة

الحمد لله الذي حثَّ على تدبُّر كتابه، ووعده المتدبر بالاهتداء إلى صوابه،
أحمده حمداً يليق بجلال روبيته، ويجدر بمقام ألوهيته، فله الأسماء الحسنى والصفات
العلی، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله،
وخيرة خلقه، اللهم صلِّ وسلم عليه وعلى آله تسليماً كثيراً.

وبعد:

فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع الذي استقلت به السنة
والفرض، استحق أن يستفرغ العمر في بيان معانيه، وجعل الله - تعالى - ذلك ابتداء
لنبيه - صلى الله عليه وسلم - فقال: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ ﴾ {النحل: ٤٤}، ثم جعل إلى العلماء من الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى
يوم الدين بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استتباط ما نبه على معانيه، وأشار
إلى أصوله ومبانيه؛ ليتوصلوا بالاجتهاد فيه إلى علم مراده، وميَّزهم بذلك عن غيرهم
فقال - سبحانه من قائل عليم - : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى
الرَّسُولِ وَالْوَيْتِ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ {النساء: ٨٣}.

وإنَّ من أجلَّ أهل العلم الذين بينوا معاني كتاب الله تعالى - وخصوا عرائس
آيات الأحكام بالتفسير الإمامين: أبا بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجصاص
الحنفي، وأبا الحسن علي بن محمد الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا
الهراسي الشافعي - رحمهما الله - في كتابيهما اللذين هما بعنوان: (أحكام القرآن)،
وهذان الكتابان حريان بدراسة المنهج الذي سار عليه كل مفسر منهما، والمقارنة بين
هذين التفسيرين.

مشكلة البحث :

يمكن تلخيص مشكلة البحث في النقاط الآتية:

- ١ - ما هو المنهج الذي سار عليه كل منهما على جهة الإجمال؟
- ٢- هل هناك تشابه في منهجي الإمام الجصاص والإمام الكيا الهراسي في تفسيريهما؟
- ٣ - هل لهما تأثير بطريقة الأصوليين في تدوين التفسير؟
- ٤ - هل جعلاً - أو أحدهما - المنهج الذي يتوصل من خلاله إلى الحكم الصحيح خادماً للمذهب، وهل الحامل عليه التعصب؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- ١ - مكانة الإمامين العلمية، ومكانة تفسيريهما من بين سائر كتب أحكام القرآن.
- ٢ - مكانة هذين الإمامين عند أرباب المذهبين الحنفي والشافعي.
- ٣ - إكساب الباحثة ملكة استنباط عظيمة بما يقوم به من عصف ذهني بين منهجي الإمامين.
- ٤ _ زيادة المعرفة في أنواع كتب التفسير.

اختيار البحث :

من خلال إطلاع الباحثة وقراءتها، كان لاختيارها لهذا الموضوع الأسباب التالية:

- ١ - بيان الاختلاف الذي بين الامامين في تفسيرهما لآيات الاحكام.
- ٢ - يمثل هذا الموضوع دراسة جديدة وهو المقارنة بين منهجين لتفسيري الجصاص والکيا الهراسي.

٣ - إبراز ما توافق أو أفترق فيه الإمامين في المنهج المتبع في تفسيرهما للقرآن الكريم رغم تباعد آرائهما في المذاهب.

٤ - براعة الإمامين في تفسير آيات الأحكام.

٥ - ارتباط الموضوع وجمعه لمسائل التفسير والفقہ ونحوها.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث للآتي:

١ - بيان منهجي كل من الجصاص والكياء الهراسي في تأليف كتابيهما أحكام القرآن، والمقارنة بين المنهجين.

٢ - بيان القيمة العلمية لكتابي أحكام القرآن.

٣- بيان مدى تأثير الانتماء لمدرسة ما على من انتسب إليها.

٤- اكتساب ملكة علمية في تفسير كلام الله - تعالى -.

المصادر السابقة :

١- آيات الأحكام دراسة مقارنة بين تفسير أحكام القرآن للإمام الجصاص وأحكام القرآن للإمام بن العربي من خلال الجزء السادس عشر، عدنان خليل محمد حسب، أشرف الدكتور: محمد تاج الدين جلال، كلية الدراسات العليا، كلية أصول الدين قسم التفسير وعلوم القرآن، جامعة أم درمان الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

٢- منهج الإمام الكيا الهراسي الطبري في كتابه أحكام القرآن، محمد مظهر بخش، أشرف الدكتور: عبدالعزيز عبدالله الحميدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع الكتاب والسنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣ - منهج الإمام الجصاص في تفسير آيات الأحكام من خلال تفسيره (أحكام القرآن). د. صلاح علي مضعن - الجامعة العراقية، كلية الشريعة، مجلة كلية الشريعة العدد ٦.

٤ _ اختلافات المفسرين وأثرها على آرائهم الفقهية الجصاص والكنيا الهراسي دراسة تفسيرية تحليلية مقارنة، المؤلف الرئيسي: أبو سالم عبد الإله محمد محمد علي (معد)، مؤلفين آخرين: الجزولي، الجزولي الامير (مشرف)، جامعة القرآن الكريم والعلوم الشريعة، كلية الدراسات العليا، السودان، رسالة دكتوراه موقع أم درمان، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

فهذه الكتب تتحدث عن تفسيري هذين الإمامين وبعض عن المنهجية لكن لم أجد عنواناً يتضمن المقارنة بين منهجي الجصاص والكنيا الهراسي لذا تكمن دراستي في هذا وهو ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها.

د ا ل م و ض و ع ي ة :

يمكن تحديد الحدود الموضوعية للبحث في المقارنة بين منهجي الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي في تفسيرهما لآيات الأحكام من خلال سورة البقرة.

م ن ه ج ا ل ب د ح :

لقد رأيت الباحثة أن يكون المنهج الذي تسير عليه هو المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.

ع م ل ا ي ف ل ي ب د ح

التزمت عند كتابة البحث بالمنهج العلمي المتبع في كتابة الرسائل العلمية والمتمثل في النقاط الآتية:

١ - أحلت الآيات القرآنية إلى سورها، واعتمدت على مصحف المدينة النبوية.

٢ - عزوت الأحاديث النبوية وآثار الصحابة من مصادرها المعتمدة، وإذا كان الحديث في أحد الصحيحين اكتفيت بتخرجه منه.

٣ - جعلت الحديث النبوي بين قوسين هكذا «»، وجعلت قول الإمام المنقول بالنص بين علامتي تنصيص هكذا " " .

٤ - حذف رجال الأسانيد خشيت الإطالة، واكتفيت بتخريج الأحاديث.

٥ - التعريف بالأعلام غير المشهورة من غير الصحابة والأئمة بعد عصر الأئمة الأربعة وتلاميذهم بترجمة مختصرة عند ذكرهم في المرة الأولى.

٦ - بما أن البحث مقارنة بين منهجي الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي، فإني أنقل نص كلام كل منهما في كل مسألة إلا إذا استطرده الإمامان فإني أقوم بتلخيص كلامهما بما لا يخل بمنهجيتهما تفادياً للإطالة، غير أنني لا أغفل ذلك حين أتبين للقارئ منهجيتهما عند المقارنة.

خطة البحث :

تتكون خطة البحث من:

١ المقدمة: وفيها مشكلة البحث وأهميته وأسباب الاختيار وأهدافه والدراسات السابقة والحدود الموضوعية ومنهج البحث.

٢ التمهيد: وعرفت فيه بمصطلحات البحث وسورة البقرة.

٣ الفصل الأول: التعريف بالإمامين وفيه ثلاثة مباحث:

٣.١ المبحث الأول: التعريف بالإمام الجصاص وتفسيره وفيه خمسة مطالب:

٣.١.١ المطلب الأول: حياة الإمام الجصاص: اسمه ونشأته ونسبه وأخلاقه وشيوخه وتلاميذه ورحلاته العلمية.

٣.١.٢ المطلب الثاني: عقيدته ومذهبه الفقهي وآثاره العلمية.

المطلب الثالث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته.

المطلب الرابع: التعريف بكتابه أحكام القرآن.

المطلب الخامس: منهجه في التفسير.

لم يدر بحث الثالثي : التعريف بالإمام الكيا الهراسي وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول : حياة الإمام الكيا الهراسي: اسمه ونشأته ونسبه وأخلاقه وشيوخه وتلاميذه ورحلاته العلمية.

المطلب الثاني : عقيدته ومذهبه الفقهي وآثاره العلمية.

المطلب الثالث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته.

المطلب الرابع: التعريف بكتابه أحكام القرآن.

المطلب الخامس: منهجه في التفسير.

لم يدر بحث الثالث : مقارنة بين منهج الإمام الجصاص الإمام الكيا الهراسي.

مبين : اللجفصل والديا الهراسي ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التوافق في العبادات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : جواز تأخير قضاء رمضان.

المطلب الثاني : الصيام في السفر.

المطلب الثالث : الصائم يصبح جنباً.

لم يدر بحث الثاني : التوافق في المعاملات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حل البيع وحرمة الربا.

المطلب الثاني : مسألة تحريم الميسر .

المطلب الثالث : حكم الرهن في السفر والحضر .

المبحث الثالث : التوافق في النكاح والطلاق ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الطلاق الرجعي لا يرفع الزوجية .

المطلب الثاني : التفريق بين التعريض والتصريح .

المطلب الثالث : عدة الحامل المتوفي عنها زوجها .

المبحث الرابع : التوافق في الجهاد ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أول ما نزل في مشروعية الجهاد .

المطلب الثاني : القتال في الأشهر الحرم .

المطلب الثالث : فرض القتال .

ام الجصاص والإمام الكيا الهراسي ،
ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التباين في العبادات ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : طهر الحائض .

المطلب الثاني : الصلاة الوسطى .

المطلب الثالث : المراد بإكمال عدة قضاء صيام رمضان .

المبحث الثاني : التباين في المعاملات ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكم الانتفاع بالميتة .

المطلب الثاني : الحجر على السفية .

لمطالب الثالث : كيفية القصاص.

لمبحث الثالث : التباين في النكاح والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : شرط الولي.

لمطلب الثاني : المراد بالقروء.

لمطلب الثالث : انقضاء مدة الإيلاء.

الخلاصة : وفيها أهم النتائج والتوصيات.

در والمراجع .

الفهارس .

التمهيد

وفيه التعريف بمصطلحات البحث وسورة البقرة.

تعريف المنهج لغة واصطلاحاً:

المنهج لغة : مصدر مشتق من الفعل (نهج) بمعنى: طريق أو سلك أو اتباع،

والنهج والمنهج، والمنهاج تعني: الطريق الواضح^(١).

الطريق المنهوج أي المسلك ذكره أبو البقاء^(٢).

المنهج والمنهاج. وأنهج الطريق، أي استبان وصار نهجاً واضحاً بيئاً^(٣).

(المنهج) و(المنهاج) مثله و(نهج) الطريق (ينهج) بفتحين (نهوجاً) وضح

واستبان و(أنهج) بالالف مثله و(نهجت) و(أنهجت) أوضحته يستعملان لازمين

ومتعديين^(٤).

(المنهج) بالفتح (والمنهاج) بالكسر الطريق الواضح^(٥). وفي التنزيل: قال

تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ {المائدة: ٤٨}.

المنهج بوزن المذهب والمنهاج الطريق الواضح ونهج الطريق أبانه

وأوضحه^(٦).

اصطلاحاً: هو الطريق الواضح الذي يسلكه الإنسان، ولا يلتبس على سالكه،

والتي يتعهد الإنسان أن يسير عليها ويصل بها إلى مراده.

(١) بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأقريني المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، (٣٨٣/٢).

(٢) الفناوي، محمد عبد الرؤوف النهدي، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، تحقيق: د. محمد رضوان الداية - بيروت، دمشق، الطبعة: الأولى (١٤١٠).

(٣) الجوهرى، إسماعيل بن حماد الجوهري، اللغة، (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة - يناير ١٩٩٠م، (٣٦٩/٢).

(٤) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دار الفكر المعاصر، بيروت، المكتبة العلمية - بيروت، (٦٢٧/٢).

(٥) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بـتضي، الربيعي، توس من

دار الفكر المعاصر، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية (٦/٢٥١).

(٦) الرازي، محمد بن أبي بكر بن خبث الله الرازي، المصدر، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: طبعة جديدة، ١٤١٥ - ١٩٩٥، (١/٦٨٨).

التلاوير ايضاً لغة : جمع آية، وهي العبرة والعلامة، فالآية من الآيات والعبر، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِبِينَ﴾ {يوسف: ٧}، أي أمور وعبر مختلفة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آيَاتِنَا ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ {المؤمنون: ٥٠}.

والآية: الإمارة، وهي العلامة، سميت آية؛ لأنها علامة لانقطاع كلام من كلام^(١).

واصطلاحاً: " هي طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض إلى انقطاعها، طويلة كانت أو قصيرة"^(٢).

الأيام لغة^(٣): جمع حكم، وهو القضاء، وقد حكم عليه بالأمر يحكم حكماً وحكومة وحكم بينهم كذلك. والحكم: مصدر قولك حكم بينهم يحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه.

والحكم هو المنع، يقال: أحكمت فلاناً أي منعته، وبه سمي الحاكم؛ لأنه يمنع الظالم، وقيل: هو من حكمت الفرس وأحكمته وحكمته إذا قدعته وكففته، وحكمت السفينة وأحكمتها إذا أخذت على يده.

وحكمة اللجام: ما أحاط بحنكي الدابة، سميت بذلك؛ لأنها تمنعها من الجري الشديد.

واصطلاحاً: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً أو إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه^(٤).

(١) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ١٧١٨هـ)، ام لوسى د ي ط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ص (١٢٦١) سوابق منظور، الام لوسى د ي ط (١٢٤/٣٧).

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٦١١هـ) تع ارب ي ف ا ت، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ ص (٥٨)، و البركتي، محمد عيم الإحسان اللجلديّة البركتي ي لف ف ا ت ي ه، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ص (١٢).

ل (ت) ابن منظور، الام لوسى د ي ط رب (١٢/١٤١، ١٤٤).

(٤) الجرجاني تع ارب ي ف ا ت، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص (٩٢)، والشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ٩٣١هـ)، ك ر ة فأصله ط ق ق ه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م ص (١٠).

ي ف س و ر ة ا ل ب ق ر ة : س د ب ب ا ل ت س م ي ة :

سميت سورة البقرة بالبقرة لذكر قصة البقرة فيها، وهي قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالُوا أَنْتَخَذْنَا هِزْوَاً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ {البقرة: ٦٧}.

ولم يرد إلينا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسند الصحيح تفاصيل تلك القصة، وكل ما ورد فيها أخبار عن بني إسرائيل لا تصح أسانيدنا إلا إلى من نَقَلَ عنهم من الصحابة أو التابعين، ومن أمثلة تلك الروايات إسناداً ما قاله عبيدة السلماني: كان رجل في بني إسرائيل عقيم لا يولد له، وكان له مال كثير، وكان ابن أخيه وارثه فقتله، ثم احتمله ليلاً فوضعه على باب رجل منهم، ثم أصبح يدعيه عليهم حتى تسلحوا، وركب بعضهم إلى بعض، فقال ذو الرأي والنهي: على ما يقتل بعضكم بعضاً، وهذا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيكم؟ فأتوا موسى - عليه السلام - فذكروا له: فقال: "إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فقالوا: أنتخذونا هزوا؟ قال: أعود بالله أن أكون من الجاهلين". قال: فلو لم يعترضوا البقرة، لأجزت عنهم أدنى بقرة، ولكنهم شددوا فشدد عليهم حتى انتهوا إلى البقرة التي أمروا بذبحها، فوجدوها عند رجل ليس له بقرة غيرها. فقال: والله لا أنقصها من ملء جلدنا ذهباً. فأخذوها بملء جلدنا ذهباً، فذبحوها، فضربوه بعضها فقام! فقالوا: من قتلك؟ فقال هذا - لابن أخيه -، ثم مال ميتاً، فلم يعط من ماله شيء، ولم يورث قاتل بعد^(١).

(١) أخرجه أبو حاتم في تفسيره (١٣٦/١)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية. الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : " وأخرجه بن أبي حاتم وعبد بن حميد بإسناد صحيح ". العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تبخها ري. رح ص . . ا ل خ ي خ ا ري: رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ (٤٤٠/٦).

وقد قال الحافظ ابن كثير^(١) بعد أن ذكر الروايات في ذلك: " والظاهر أنها مأخوذة من كتب بني إسرائيل وهي مما يجوز نقلها، ولكن لا نصدق ولا نكذب، فلهذا لا نعتمد عليها إلا ما وافق الحق عندنا، والله أعلم "^(٢) أ.هـ.

فبين رحمه الله أن مثل ذلك لا حرج في نقله، مادام أنه لا يتعلق به حكم ولا يخالف الحق الذي عندنا.

ذ م ن فضائلها :

فضائل سورة البقرة على ثلاثة أنواع:

الأول: فضائل مختصة ببعض آياتها.

الثاني: فضائل مختصة بسورة البقرة.

الثالث: فضائل ذكرت لها مع غيرها من السور.

أما النوع الأول فضائل مختصة ببعض آياتها، فمنه:

١ - عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ » قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: « يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ » قال: قلت: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ {البقرة آية: ٢٥٥}. قال: فضرب في صدري،

(١) ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع الدمشقي الفقيه الشافعي الحافظ عماد الدين أبو الفداء، الإمام المحدث المفتي البارح، كان حافظة للمتون، كثير الاستحضار قليل النسيان جيد الفهم، لازم الحافظ المزني وتزوج بابنته، وسمع عليه أكثر تصانيفه، وأخذ عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية فأكثر عنه، توفي بدمشق في خامس عشر شعبان سنة ٧٧٤هـ. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، م نة أ ف ه ي ل ا ل ن ا ل ا ن ا م نة ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م (١/٤٤٥-٤٤٦).

(٢) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع الدمشقي (١٠٤٧-١١٢٤هـ)، م نة أ ف ه ي ل ا ل ن ا ل ا ن ا م نة ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (١/١٩٣).

وقال: « والله ليهنك العلم أبا المنذر »^(١)، وفي رواية: «والذي نفسي بيده إن لها لساناً وشفقتين تقدس الملك عند ساق العرش»^(٢).

٢ - قال أبو هريرة - رضي الله عنه - في قصة توكيل النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله عنه بحفظ زكاة رمضان، وأن الشيطان تكرر له بصورة محتاج فأخذه، وتوعده برفعه للنبي صلى الله عليه وسلم، فاشتكى له الحاجة والعيال فخلى عنه حتى فعل ذلك ثلاث مرات حتى علمه فضل آية الكرسي، فلما أصبح أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بما علمه، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : «أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟»، قال: لا، قال: «ذاك شيطان»^(٣).

٣ - وعن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ -: «من قرأ آية الكرسي في دُبُرِ كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا ان يموت»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١١١٠/٣) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها. باب: فضل سورة الكهف، وآية الكرسي. حديث رقم ٨١٠.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠٠ / ٣٥)، حديث رقم (٢١٢٧٨)، وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: الوكالة. باب: إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز. (٨١٢/٢) حديث رقم (٢١٨٧).

(٤) أخرجه النسائي، كتاب: عمل اليوم والليلة. باب: ثواب من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة. (٤٤/٩) حديث

في إسناده صحيح، والطبراني وسه . . . ط (٩٢/٨). حديث رقم: ٨٠٦٨، وصححه عبد العظيم بن عبد القوي = بن عبد التمام بن محمد، وكج البين الوثقلي في تاريخه ي . . . ر يف (٢٩٩/٢) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ، وجود إسناده الحافظ أبو الحسن نورجلدين هلي بن أبي نكروبا سئلیمان والهيشمي في مع ال ف و ا د د (١٠٢/١٠)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، وحسن إسناده الإمام زين الدين محمد بن عبد ج السوفك بالمعزوي في مشع . . . ا ر ل ص . . . غ ي ر (٨٤٤/٢)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وصححه محمد ناصر الدين الألباني في إسناده صحيح (١١٠٣/٢). حديث رقم: ٦٤٦٤، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م.

٤ - وعن حسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى» (١).

٥ - وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أعطيت خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش» (٢).

٦ - وعن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه» (٣).

قال الحافظ ابن حجر (٤): " قيل: معناه: أجزأتنا عن قيام الليل بالقرآن، وقيل: أجزأتنا عنه عن قراءة القرآن مطلقاً، سواء كان داخل الصلاة أم خارجها، وقيل: معناه: أجزأتاه فيما يتعلق بالاعتقاد؛ لما اشتملتا عليه من الإيمان والأعمال إجمالاً، وقيل: معناه: كفتاه كل سوء، وقيل: كفتاه شر الشيطان، وقيل: دفعنا عنه شر الإنس والجن، وقيل: معناه: كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طلب شيء آخر، وكأنهما اختصنا بذلك لما تضمنناه من الثناء على الصحابة بجميل انقيادهم إلى الله، وابتهالهم،

(١) أخرجه بطبراني في المعجم الكبير (٨٣/٣). حديث رقم: ٢٧٣٣، وحفيظ بن إسحاق بن عمار (١٠٢/١٠)، وضعفه الحافظ طبرج حفر في لأ ف ك ا ر ي ج أ ح ا د ي ث الأ ن ك ا ر (٨٤٤/٢)، دار ابن كثير، الطبعة الثانية: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، تحقيق: حمدي ي فة و ا ل م ع و د ط ل م ج ي د و ل أ ب ا ن ي أ ث ر ه ا ل س . . ي ئ ف ي الأ مة (٢٢٩/١١)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: في نكر سدره المنتهى. (٨٣/٣) حديث رقم: (٤٤٩)، وأحمد (٣٨/٢٨٧)، حديث رقم: (٢٣٢٥١)، والنسائي، كتاب: فضائل القرآن، الآيتان من آخر سورة البقرة. (٢٦٠/٧) حديث رقم: (٧٩٦٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي. باب: شهود الملائكة بدر. (١٤٧٢/٤) حديث رقم ٣٧٨٦، ومسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (٥٥٤/١) حديث رقم (٨٠٧).

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (فلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، علماء م، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: - أيار / مايو ٢٠٠٢ م (١٧٨/١).

ورجوعهم إليه، وما حصل لهم من الإجابة إلى مطلوبهم ...، وعلى هذا فأقول: يجوز أن يراد جميع ما تقدم، والله أعلم " (١)أ.هـ.

وأما النوع الثاني فضائل مختصة بسورة البقرة، فمنه:

١ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة» (٢).

٢ - وعن أسيد بن حضير - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، بينما أنا أقرأ الليلة سورة البقرة إذ سمعت وجبة من خلفي، فظننت أن فرسي انطلق، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «اقرأ يا أبا عتيك»، فالتفت فإذا مثل المصباح مدلى بين السماء والأرض، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «اقرأ يا أبا عتيك»، فقال: يا رسول الله، فما استطعت أن أمضي، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «تلك الملائكة نزلت لقراءة سورة البقرة، أما إنك لو مضيت لرأيت العجائب» (٣).

وفي لفظ: كان أسيد بن حضير - رضي الله عنه - من أحسن الناس صوتاً بالقرآن قال: قرأت الليلة بسورة البقرة، وفرس لي مربوط، ويحيى ابني مضطجع قريباً مني، وهو غلام، فجالت جولة، فقامت ليس لي هم إلا يحيى ابني، فسكنت الفرس، ثم قرأت، فجالت الفرس، فقامت ليس لي هم إلا ابني، ثم قرأت، فجالت الفرس فرفعت رأسي، فإذا بشيء كهية الظلة في مثل المصابيح مقبل من السماء، فهالني، فسكنت، فلما أصبحت غدوت إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته، فقال: «اقرأ يا

(١) ابن فحجوة أحمد بن لطي بن جوير أبو شلفضل. الوسخ تانص الشافعي، د ي ج ا ل ب خ ا ر ي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (٩ / ٥٦).

(٢) أخرجه مسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد. (١ / ٥٣٩) حديث رقم: (٧٨٠).

الطبراني (٣) فخرجه الكبير (١ / ٢٠٨)، حديث رقم: (٥٦٦)، وابن حبان (٣ / ٥٨)، حديث رقم: (٧٧٩)، المسند والحاكم في تدرج (١ / ٧٤٠)، حديث رقم: (٢٠٣٥)، وصححه صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في صدح يواحي اباني الـ تـ ر غ يـ ب (٢ / ٨٨)، حديث رقم: (١٤٦٤).

أبا يحيى « قلت: قد قرأت يا رسول الله فجالت الفرس، وليس لي هم إلا ابني فقال: «اقرأ يا ابن حضير» قال: قد قرأت فرفعت رأسي، فإذا كهيئة الظلة فيها مصابيح فهالني، فقال: «ذلك الملائكة، دنوا لصوتك، ولو قرأت حتى تصبح لأصبح الناس ينظرون إليهم» (١).

٣ - و عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن لكل شيء سناماً، وإن سنام القرآن سورة البقرة، من قرأها في بيته ليلاً لم يدخل الشيطان بيته ثلاث ليال، ومن قرأها نهاراً لم يدخل الشيطان بيته ثلاثة أيام» (٢).

وأما النوع الثالث فضائل ذكرت لها مع غيرها من السور، فمنه:

ما رواه أبو أمامة الباهلي - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه، اقرأوا الزهراوين - البقرة وسورة آل عمران - فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صوافٍ، تُحاجَّان عن أصحابهما، اقرأوا سورة البقرة فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة» قال معاوية (٣): بلغني أن البطلة: السحرة (٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن، (٤/ ١٩١٦) حديث رقم: (٤٧٣٠)، ومسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: نزول السكينة لقراءة القرآن، (١/ ٥٤٨) حديث رقم: (٧٩٦).

(٢) أخرجه ابن حبان (٣/ ٥٩)، حديث رقم: (٧٨٠)، وحسنه لغيره الألباني في إسناده (٢/ ٨٧)، حديث رقم: (١٤٦٢).

(٣) هو معاوية بن سلام بن أبي سلام ممتور الحبشي الشامي الحافظ، أحد أئمة الحديث الثقات، توفي في حدود ١٧٠هـ. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قتيبة الذهبي إحداهما (٤/ ١٧٤ - ١٧٦)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٤) أخرجه مسلم كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل قراءة القرآن، وسورة البقرة، (١/ ٥٥٣) حديث رقم: (٨٠٤).

قال الإمام النووي^(١): " قوله - صلى الله عليه وسلم - : « اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران » قالوا: سميتا الزهراوين لنورهما وهدايتهما وعظيم أجرهما، ...، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو كأنهما غيابتان » قال أهل اللغة: الغمامة والغيابة كل شيء أظل الإنسان فوق رأسه من سحابة وغبرة وغيرهما. قال العلماء: المراد أن ثوابهما يأتي كغمامتين. وقوله - صلى الله عليه وسلم - : « أو كأنما فرقان من طير صواف » وفي الرواية الأخرى « كأنهما حزقان من طير صاف » الفرقان بكسر الفاء وإسكان الراء، والحزقان بكسر الحاء المهملة وإسكان الزاي ومعناها واحد وهما قطيعان وجماعتان يقال في الواحد فرق وحزق وحزيقة أي جماعة^(٢) أ.هـ.

وسورة البقرة أول سورة مدنية^(٣) نزلت بالمدينة باتفاق^(٤)، وهي أطول سورة في القرآن، فقد بلغ عدد آياتها ٢٨٦ آية.

(١) هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، صاحب التصانيف النافعة، مولده في المحرم سنة ٦٣١هـ، كان أوجد زمانه في العلم والورع والعبادة والتنقل وخشونة العيش. توفي في ٢٤ من رجب سنة ٧٤٦هـ. كينظرة: الذهبي، لحد ف ا ظ (٤/ ١٧٤ - ١٧٦).

(٢) الفروي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، . . . لم بن الحد جاج (٦/ ٨٩- ٩١)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ.

(٣) اصطلاح العلماء على تقسيم سور القرآن الكريم إلى سور مكية ومدنية، ثم اختلفوا في معنى المكي والمدني على ثلاثة اصطلاحات:

الأول: المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة.

الثاني: المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة.

الثالث - وهو المشهور - : المكي ما نزل قبل هجرته - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة وإن نزل بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هذه الهجرة وإن نزل بمكة. ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتيان غاملي لوقم آ ن، (١/ ٣٧-٣٨)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، والرزقاني، محمد عبد العظيم المؤقتاني لها مهمل في ا نغالي لوقم آ ن (١/ ١٩٤)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

في (١٦٠/٨) ري

سورة البقرة شأنها شأن السور المدنية تهتم بثلاثة محاور أساسية:

الأول : بيان سمو هذا الدين على ما سبقه وعلو هديه وأصول تطهيره النفوس.

والثاني : بيان حقيقة وشبهات وتلبيس أهل الكتاب والمشركين.

والثالث : بيان شرائع هذا الدين لاتباعه وإصلاح مجتمعهم.

فأما الأول : فقد بدأ السورة بالتحدي الضمني حين بدأها - سبحانه - بحروف

الهاء، ليستجيش فضولهم، ثم أعقبه بالتنويه بشأن القرآن ومحال وجود الخطأ أو

الشك فيه، مما يدعوهم للبحث الجاد عن النقص، ثم بعد ذلك تحداهم بصريح العبارة

أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثله لا في الحال ولا في المآل، فقال: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي

رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ لِهَؤُلَاءِ أَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾

{البقرة: ٢٣-٢٤}.

وكم هو التوجيه للنفوس بالتوصيف الدقيق لحقيقة أهل الإيمان والكفر والنفاق

الداعي للتخلق بحقائق الإيمان، المنفر عن طبيعة الكفر والنفاق، وحتى تكون الصورة

أكثر أثراً في النفوس ضرب المثل، وتكون الطريق قد تمهدت للدعوة إلى عبادة الله

وحده، فقال: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ

فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمُّ بِكُمْ عَمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ

وَرَعْدٌ وَبُرُقٌ يَجْعَلُونَ أَصْوَعَهُمْ فِيءَآذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَعِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۗ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ الْبَرْقُ

يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ

وَأَبْصَرِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ

قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ {البقرة: ١٧-٢٢}.

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١/٢٠٣-١٩٥٤م) و ي ر

المسعة. في دة يدو ليا و قة في سمة ن ل يكارات لة لمجش يبد ل لوت لوت نو و ي ر، دار سحنون للنشر

والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م.

ثم كان الترهيب لمن عاند، والترغيب من أناب، وزيادة في إقامة الحجة على أن هذا القرآن من عند الله، لا قدرة للبشر بمثله قص عليهم ما كان بين الله وملائكته بشأن الاستخلاف في الأرض، وهي معلومة لا وجود لها بين العرب إلا أن يكون أخذها من أهل الكتاب، فعرض بأهل الكتاب وأظن في تذكيرهم بنعم الله وأيامه لهم، وحذرهم من التلبيس والتحريف، مما فيه حثهم على مساندة الحق.

وفي توجه إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بالدعاء لأهل مكة بالأمن وطيب العيش، وكثرة الرزق والثمار لمن اتبع الهدى، وقصة بناء البيت الحرام فيها من وضع الطمأنينة وفتح النفوس وتقبل الدعوة بأسلوب غير المباشرة، وفي الوقت نفسه التهديد المباشر من الله - تعالى - للمعرضين ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴾، ويصف المعرض عن دعوة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - بالسفه ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾.

ثم أعقبها بوصية إبراهيم ويعقوب - عليهما الصلاة والسلام - لذريتهما بالتمسك بالإسلام والموت عليه، وهي دعوة هادئة للمشركين للدخول في هذا الدين الجديد الذي هو دين إبراهيم - عليه السلام - باني الكعبة المشرفة.

كما أن في ذلك الإجابة على ادعى ذلك المجادل إحياء الموتى، والإجابة على استشكل الذي مرَّ على القرية الخاوية وكذا مجادلة الذي حاج إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - في ربه تعطي القارئ صورة متحركة واقعية هادئة في إقناع المخالف.

وهكذا يمضي الخطاب السامي الهادئ لبيان عظمة هذا الدين، وتطهير النفوس من أدران الشبهات التي رانت على القلوب^(١).

وأما الثاني: فقد بدأه - سبحانه - بتذكير بني إسرائيل بما آتاهم من النعم ما لم يؤتته أحداً من الأولين، وحثهم على شكرها، كما حثهم على الوقوف مع الحق،

١ ل (ل) الطاهرين عشور، ل ت ن و ي ر (١/٢٠٣-٢٠٤).

وحذرهم من كتمانهم فضلاً عن تلبيسه بالباطل، وقصَّ عليهم من تعنتهم على نبيه موسى - عليه الصلاة والسلام - في شأن البقرة حتى قست قلوبهم، فأوغلوا في العناد، واستعلوا على العباد، لما يملكون من كتاب، فادعوا أنهم لن تمسهم النار إلا أياماً معدودة، وأن الدار الآخرة من نصيبهم، فهتك الله سترهم، وألجمهم بالحجة، فهل عندكم بذلك عهد من الله، أم هو التقول على الله، أليس حق المخالف أن يعاقب، وذا كان الأمر كما يقولون فليتمنوا الموت إن كانوا صادقين، والحقيقة أنهم حرصاء على أي حياة كانت.

كانت وسمة السفه قاصمة لكبريائهم - وهم المدعون للعلم -، فكيف غفلوا عن أن الأمور كلها لله - سبحانه - يفعل فيها ما يشاء، ولكنه التمهيص الذي يثبت فيه الصادق، ويفضح المدعي.

ومثلهم في ذلك المشركون في استخدام قدسية المكان والزمان لأعراضهم الدنيئة، فبمجرد الخطأ غير المقصود من أهل الحق تهيج المشاعر وتكال التهم، في حين أنهم قد فعلوا أضعاف أضعاف ذلك بقصد، فسقطت حجتهم في التحرز بحرمة المكان والزمان^(١).

وما حمل هؤلاء الأصناف الثلاثة: اليهود والنصارى والمشركين على عداوة أهل الإسلام إلا الحسدُ فقال - سبحانه - : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ {البقرة: ١٠٥}.

أما الثالث : فقد ذكر تشريعات الإسلام إجمالاً بقوله: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ

في (١) ظلال على قطب، ا ل ق ر آن (٢٢٦/١) دار الشروق - بيروت. الطبعة الحادية والثلاثون ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ
أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٧٧﴾، ثم تفصيلاً: القصاص،
الوصية، الصيام، الاعتكاف، الحج، الجهاد، ونظام المعاشرة والعائلة، المعاملات
المالية، والإنفاق في سبيل الله، والصدقات، والمسكرات، واليتامى، والمواريث، والبيع
والربا، والديون، والإشهاد، والرهن، والنكاح، وأحكام النساء، والعدة، والطلاق، والرضاع،
والنفقات، والأيمان^(١).

وختمت السورة بالدعاء المتضمن كمال الشريعة الإسلامية، وضعف الإنسان
بوقوعه في الخطأ والنسيان، فكان اللجوء إلى الله - تعالى - بالعفو العفوان وعدم
المؤاخذه على ذلك، وقد ثبت في الصحيح قوله - عليه الصلاة والسلام - عن رب
العزة والجلال: «قد فعلت»^(٢).

١ ل ت ح ر (د) رابن عوشور، ل ت ن و ي ر (١/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١١٦) كتاب: الإيمان. باب: بيان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ
يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾. حديث رقم (٢٠٠).

الفصل الأول

التعريف بالإمامين

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بالإمام الجصاص وتفسيره.

المبحث الثاني : التعريف بالإمام الكيا الهراسي وتفسيره.

المبحث الثالث : مقارنة بين منهج الإمام الجصاص والإمام الكيا الهراسي.

المبحث الأول لتعريف بالإمام الوصف قصيره

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول : حياة الإمام الجصاص: اسمه ونشأته ونسبه وشيوخه وتلاميذه
ورحلاته العلمية.

المطلب الثاني : عقيدته ومذهبه الفقهي وآثاره العلمية.

المطلب الثالث : الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته.

المطلب الرابع : التعريف بكتابه أحكام القرآن.

المطلب الخامس : منهجه في التفسير.

المطاب الأول

وخه وتلاميذه ورحلاته العلمية

به وكنيته ولقبه :

هو أحمد بن عليّ، أبو بكر الرازي الفقيه^(١)، وكنيته أبو بكر، ولقبه الجصاص، وإنما لقب بذلك نسبة إلى عمله بالجص^(٢).

مولده ونشأته :

اتفقت كتب التراجم^(٣) على أن مولده كان ببغداد سنة ٣٠٥ هـ (خمس وثلاثمائة من الهجرة).

(١) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) و ي خ ب غ و ذ ا ي نو ل ه ، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ (٧٢/٥).

(٢) القحماوي، محمد مصدق طه كواوي، ت. ا. م. ا ب ل ق ر آ ن ، إحياء التراث العربي - بيروت - الطبع ١٤٠٥ هـ، (٣/١).

(٣) أبو عبد الله الصيّمري الحنفي، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، (المتوفى: ٣٦٤هـ) الخربزي فة و أ ص . . د ا ب ه ، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص (١٧٢)، والبغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ) و ي خ ا د ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (٥/٥١٣)، والجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٩٧٠هـ)، تظت ف ا ي و ل م ل و ك ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م (١٤/٢٧٧-٢٧٨)، والذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، إيا و ل ل ا م ب ل ا ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م (١٦/٣٤٠-٣٤١)، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم دمشق (المتوفى: ٤٤٤هـ) ل ا ل ا ي ل ل ا ل ا ن ي ه ا ي مة ، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (١١/٣٣٧-٣٣٨)، وعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٦٠هـ) م ا ض ر . ي ط ا ف ي ق د ا ن ت ف ي مة ، مير محمد كتب خانة - كراتشي (١/٨٤-٨٥).

إلا أن كتب التراجم لم تذكر عن نشأته شيئاً، لا عن والده هل كان من أهل
النعمة؟ أو أهل الفقر؟ أو من أهل العلم أو من أهل الرئاسة؟ وكيف كانت نشأته
العلمية؟

كل ما يمكن أن تتحصل عليه الباحثة أنه نشأ منذ صغره في بلدته (الري)
ومكث فيها إلى أن بلغ العشرين من عمره، ثم انتقل إلى بغداد سنة ٣٢٥ هـ.

شوقي ولأخيه ذه :

تذكر كتب التراجم للإمام أبي بكر الجصاص شيخ غاية في الفطنة والذكاء
وقوة الملكة الفقهية، منهم:

١ - الإمام أبو سهل الزجاجي صاحب كتاب الرياض، درس على أبي الحسن
الكرخي، ورجع إلى نيسابور، فمات بها ودرس عليه أبو بكر الرازي، وتفقه به فقهاء
نيسابور من أصحاب الإمام. قال الصميري^(١): سمعت الصاحب أبا القاسم إسماعيل
بن عباد^(٢) يقول: كان أبو سهل الزجاجي إذا دخل مجالس النظر تغير وجوه المخالفين
لقوة نفسه وحسن جدله^(٣).

٢ - الإمام عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي، انتهت
إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بعد أبي خازم^(٤) وأبي سعيد البردعي^(٥)، وانتشرت
أصحابه وعنه أخذ أبو بكر الرازي وصاحبه منذ دخل بغداد، وكان كثير الصوم والصلاة

(١) هو الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصميري (٣٥١ - ٤٣٦ هـ)، وكان قاضياً وفقهياً،
شيخ الحنفية ببغداد. أصله من صيمر (من بلاد خوزستان)، مات ببغداد، ينظر: الزركلي، ج ١ م (٢٤٥/٢).

(٢) هو إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ)، وكان وزيراً غلب عليه الأذى،
فكان من نوادر الدهر علماً وفضلاً وتديباً وجودة رأي، ومات بالري، ينظر: الزركلي، ج ١ م (٣١٦/١).

(٣) عبد القادر محيي الدين للحنفي، ١١ له موضه ية (٢٥٤/٢)، يُذكر بكنيته ولم يُذكر له اسم.

(٤) هو عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي أبو خازم السكوني البصري البغدادي الحنفي الفقيه، كان ثقةً ولي
قضاء الشام والكوفة والشرقية ببغداد، مات في جمادى الأولى سنة اثنتين وتسعين ومائتين، ينظر: الصفدي،
صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) وفيه ية ١، تحقيق: أحمد الأرناؤوط
وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٤٣/١٨).

(٥) هو أحمد بن الحسين أبو سعيد البردعي (٣١٧ هـ)، فقيه من العلماء، كان شيخ الحنفية ببغداد، مات قتيلًا
في وقعة القرامطة مع الحجاج بمكة، ينظر: الزركلي، ج ١ م (١١٤/١).

صبوراً على الفقر والحاجة، إلا أنه كان رأساً في الاعتزال، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاث مائة^(١).

٣ - الإمام الحافظ، البارع، الصدوق القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم، البغدادي، صاحب كتاب (معجم الصحابة)، فهو من شيوخه في الحديث^(٢).

٤ - الإمام المحدث مسند العصر، رحلة الوقت، أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل الأموي النيسابوري المعروف بالأصم، وكان عالي الإسناد في الحديث، توفي في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ست وأربعين وثلاث مائة^(٣).

٥ - الإمام الحافظ الثقة الرجال الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، صاحب المعجم الثلاثة^(٤).

٦ - المحدث، الحجة، الفقيه، الإمام، أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني، ثم البغدادي^(٥).

(١) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (المتوفى: ٦٢٠هـ) له لم تفلح في تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م (١٩٧/٧)، وابن الجوزي، نظم (١٥/٨٥)، والذهبي، في أعلام النبلاء، ١٤١٧هـ / ٢٠٠١م (١٥/٢٦٦)، وابن كثير، نهج السنة النبوية، ٢٥٤/١١، وعبد القادر محيي الدين للحجفي، أعلام النبلاء، ٢٥٤/٢).

س . . . (٢) الذهبي، أعلام النبلاء، ٢٥٤/١٥، وابن كثير، نهج السنة النبوية، ٢٥٤/١١، وعبد القادر محيي الدين للحجفي، أعلام النبلاء، ١٥/٨٥).

(٣) ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السُّودُونِي الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) في أعلام النبلاء، ٢٥٤/١٥، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م (٤٣٦/١).

(٤) ابن قطلوبغا، أعلام النبلاء، ٢٥٤/١٥.

س . . . (٥) الذهبي، أعلام النبلاء، ٢٥٤/١٦.

١ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني، الفقيه أحد الأعلام، مات سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة في يوم الأربعاء لعشر بقين من رجب ودفن إلى جانب قبر أبي حنيفة - رحمه الله -^(١).

٢ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الزعفراني، كان فقيهاً صالحاً، مات في سنة ثلاث أو أربع وتسعين وثلاث مائة^(٢).

٣ - محمد بن أحمد بن الطيب بن جعفر بن كمار الكماري الواسطي أبو الحسين، كان فقيهاً عدلاً عراقياً توفي سنة سبع عشرة وأربع مائة^(٣).

٤ - محمد بن موسى أبو بكر الخوارزمي الحنفي، شيخ أهل الرأي ومفتيهم. وانتهت إليه الرئاسة في مذهب أبي حنيفة بالعراق، وكان معظماً عند الملوك، وكان ثقة ديناً حسن الصلاة على طريقة السلف، وكان فصيحاً حسن التدريس، دعي إلى ولاية القضاء غير مرة فلم يقبل، وهو الذي صلى على الإمام أبي بكر الجصاص، توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعمائة، ودفن بداره من درب عبدة^(٤).

(١) عبد القادر بن محمد محيي الدين للحنفي، ١١ له مرض ية، (١٤٣/٢).

(٢) المرجع السابق (٦/٢).

(٣) المرجع السابق (١٣/٢).

(٤) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٤٨٤هـ)، ية،

الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٣٩٤م (٢٨/١٩٩)، وابو كثيره نه ا ية (٤٠٣/١١)، وعبد القادر محيي الدين

الحنفي، ١١ له مرض ية (٨٥/١).

٥ - أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن أبو الفرج ابن المسلمة، البغدادي،
كان موصوفاً بالعقل والفضل والبر، وداره مألّف لأهل العلم، كان صواماً كثير التلاوة،
كان يصوم الدهر، ويتهدج بسبع القرآن^(١).

١ رحلة قلبية :

كانت أول رحلة له من الري إلى بغداد سنة ٣٢٥هـ، ودرس عند شيخه الكرخي، ثم
رحل إلى الأهواز، ثم عاد إلى بغداد، ثم خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري،
بمشورة شيخه الكرخي، فلما مات شيخه عاد إلى بغداد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(٢).

١ (١) الذهبي، اسلام (٢٨٠/٣٤٠)، وابن كثير له نه اية (٢٢/١٢).

(٢) النقي الغلوط نقي قدين بل بعد القادر للتسمي الداري الغزي (المتوفى: ١٠١٠هـ)، في تراجم
الحدنفة اية (١٢٢/١).

المطلب الثاني

ومعرفة أصوله آثاره الرفاهية العلمية

عقيدته :

مما لا شك فيه أن للعقيدة دورها في تكوين شخصية صاحبها، فلا بد من بيان ومعرفة عقيدة هذا الإمام الجليل.

ومن خلال الاطلاع على سيرته العلمية يتبين لنا بوضوح أنه كان على عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة، وهي عقيدة إمام مذهبه الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت - رحمه الله -، فهو من أهل الحديث والآثار؛ إذ لا يروي شيئاً من الآثار إلا بأسانيدها، ومن كانت هذه صفته فلا بد وأن يكون على عقيدة السلف.

إلا أنه مع ذلك قد تأثر بشيخه الإمام أبي الحسن الكرخي، فقد ذكروا أنه كان رأساً في الاعتزال^(١)، فكان الإمام الجصاص يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدل على ذلك^(٢).

ومما يؤكد تأثره باعتزال شيخه ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ {البقرة: ١٠٢} الآية، نجده يذكر حقيقة السحر ويقول إنه: "ومتى أطلق فهو اسم لكل أمر مموه باطل لا حقيقة له ولا ثبات"^(٣)، كما ينكر حديث البخاري^(٤) في سحر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويقرُّ أنه من وضع الملاحدة،

(١) ابل الأثير، ١ ط ١٩٧٧، ص ١٩٧/٧، ابلين للمجيزية ظ م ي (١٤/١٥)، واللاهبي، ا ل ن ب لاء ا ل ب . د ا ي (١٥/٤٢٦) والبن لكثير، ا . ي . ا . (١١/٢٥٤)، وعبد القاهر ممضي . الدين للحنفي، ل ه ر ي . . ا . (٢٥٤/٢).

س ي ر أ (٥) اللاهبي، ا ل ن ب لاء (١٦/٣٤١).

(٣) ينظر: الجصاص: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المخوفع: ١٠٧٣هـ)، ل ق ر آ ن، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، د تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (المتوفى: ١٠١٠هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥هـ (٥١/١).

(٤) نص الحديث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: «أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني

حيث قال: "وذلك أنهم زعموا أن النبي - عليه السلام - سحر، وأن السحر عمل فيه حتى قال فيه: إنه يتخيل لي أنني أقول الشيء وأفعله ولم أقله ولم أفعله، وأن امرأة يهودية سحرته في جف طلعة^(١) ومشط ومشاقة^(٢)، حتى أتاه جبريل - عليه السلام - فأخبره أنها سحرته في جف طلعة، وهو تحت راعوفة البئر^(٣)، فاستخرج وزال عن النبي - عليه السلام - ذلك العارض، وقد قال الله - تعالى - مكذباً للكفار فيما ادعوه من ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال جل من قائل: ﴿وَكَاَلَا ظَلِمُونَ إِن تَبَعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ {الفرقان: ٨} ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين^(٤).

وقد حاول البعض دفع هذا عن الإمام الجصاص بأنه تبع في ذلك إمام مذهبه أبا حنيفة، فقد نقل عنه أنه يقول: إن السحر خدع وتخيلات لا أصل لها ولا حقيقة له^(٥).

فهذا؛ وإن كان مندوحة له أنه لم يتأثر بالمعتزلة في هذه المسألة إلا أن اعتباره الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك من وضع الملحدين تُبقي تأثيره بالمعتزلة في هذه المسألة.

رجلان فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: ومن طبه؟ قال ليبيد ابن الأعصم. قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجف طلعة ذكر. قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان». فخرج إليها النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: «نخلها كأنه رؤوس الشياطين». فقلت: استخرجته؟ فقال: «لا أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شراً». ثم دفنت البئر. أخرجه البخاري، كتاب: بدء الخلق. باب: صفة إبليس وجنوده. (١١٩٢/٣) حديث رقم (٣٠٩٥).

جف (ط) لمة : وهما معا وعاء طلع النخل. الربيدي، لا ج ر و جهون له را م وس (١٢٢/٢).

مشط من الكتان والمشط الآلة التي يمشط بها بكسر الميم وبضمها ويسكون ثانيه ويجوز الضم والجمع أمشاط. فتح ابن حجر ي ا ري (١٨٨/١).

راعوفة (١٦) ل ب ئ ر : صخرة تترك في أسفل البئر إذا احتقرت تكون هناك. الجوهرى ح ا ح (٥٢/٥).

(أ) حينظرنا الجصاص، ل ق ر آن (٦٠/١).

(٥) ينظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٤٤هـ) سل يقرر آن
ال ل ع ظ ي م، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة =
الأولى: ١٤١٩ هـ (٢٥٥/١)، والدكتور صفوت مصطفى خليلو ل ش ه أ ط ب و ك ر ل ر ل ج ي ض ي . و ا ص ن ه ج ه
ال ل ت ف ي س ي ر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ص (٥٤٤).

ومن ذلك أيضاً عندما تعرّض لقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ {الأنعام: ١٠٣}... الآية، نجده يقول: "معناه لا تراه الأبصار، وهذا تمدح بنفي رؤية الأبصار كقوله تعالى - ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ {البقرة: ٢٥٥} - وما تمدح الله بنفيه عن نفسه فإن إثبات ضده ذم ونقص، فغير جائز إثبات نقيضه بحال.. فلما تمدح بنفي رؤية البصر عنه لم يجز إثبات ضده ونقيضه بحال؛ إذ كان فيه إثبات صفة نقص، ولا يجوز أن يكون مخصوصاً بقوله تعالى ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ {٢٢} إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ {القيامة: ٢٢} - ٢٣؛ لأن النظر محتمل لمعان: منها انتظار الثواب، كما روى عن جماعة من السلف، فلما كان ذلك محتملاً للتأويل لم يجز الاعتراض به على ما لا يساغ للتأويل فيه. والأخبار المروية في الرؤية إنما المراد بها العلم لو صحّت، وهو علم الضرورة الذي لا تشوبه شبهة، ولا تعرض فيه الشكوك؛ لأن الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللُّغة^(١).

فهذا يدل دلالة صريحة على مدى تأثيره بعقيدة شيخه الاعتزالية.

ولما كانت هاتان المسألتان: حقيقة السحر ورؤية الله تعالى في الآخرة من أدل المسائل على مذهب المعتزلة، ذكره المنصور بالله في طبقات المعتزلة^(٢)، وليس الأمر كذلك، والإنصاف يقتضي أنه متأثر بهم وليس منهم.

مذهب الفقيه :

وأما مذهبه الفقهي، فهو على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله، بل يُعدّ من رجالات المذهب الذين أطبقت كلمة المترجمين له - كما مرّ - بأنه انتهت إليه رئاسة المذهب، وأنه شيخ الحنفية ببغداد في زمانه، بل عدّ من الاجتهاد فيه الذين نافحوا ودافعوا عنه، وانتصروا له، حتى وصف بالتعصب له، ولا غرابة في

(١) الجطلجل لاقصر آن (١٧٠-١٦٩/٤).

(٢) الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى ١٩٨٤م)، نفسه ي. ر. و ن، مكتبة وهبة، القاهرة (٣٢٤/٢).

ذلك فهو المتأثر بشيخه الكرخي القائل: "الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق"^(١).

ولذلك نجد الإمام الجصاص - رحمه الله - يتكلف في الجواب على الأدلة التي يراها تتعارض ومذهبه، أو يجعلها غير صالحة للاستشهاد بها من جانب مخالفه، وهذه الروح يلمسها من يقرأ في كتابه أحكام القرآن بوضوح، بل تجاوز الأمر إلى مهاجمة مخالفه من الأئمة كمالك والشافعي - رحمهما الله - وعلى سبيل المثال عندما عرض لآية المحرّمات من النساء في سورة النساء نجده يعرض للخلاف الذي بين الحنفية والشافعية في حكم من زنى بامرأة، هل يحل له التزوج ببنتها أو لا؟ ثم ذكر مناظرة طويلة جرت بين الشافعي وغيره في هذه المسألة، ويناقد الشافعي فيما يرد به على مناظره، ويرميه بعبارات شنيعة لاذعة كقوله: "فقد بان أن ما قاله الشافعي وما سلّمه له السائل كلام فارغ لا معنى تحته في حكم ما سئل عنه".

وقوله: "ما ظننت أن أحداً ممن ينتدب لمناظرة خصم يبلغ به الإفلاس من الحجاج أن يلجأ إلى مثل هذا، مع سخافة عقل السائل وغباوته".

وقوله حين لم يرقه أحد أجوبة الشافعي على سؤال مناظره: "ولو كُلم بذلك المبتدئون من أحداث أصحابنا لما خفى عليهم عوار هذا الحجاج، وضعف السائل والمسئول فيه"^(٢).

الغالبية :

لقد قدم الإمام أبو بكر أحمد بن عليّ الرازي الجصاص - رحمه الله - للمكتبة العلمية، والفقهية، والتفسيرية ملكة عظيمة من العلوم، وأستطاع أن يشرح المذهب

(١) وينظر محمد عليّ الإفريقي المجددي الوركلي، لأص لوغى تلخيصها، نا، اكو تجم ا بنا
الذنف في أمهني لإله ما جم تلها سببها . ل. كن رخي، الناشر: الصدف بيلشرز - كراتشي، الطبعة: الأولى،
١٤٠٧ - ١٩٨٦ م ص (١٨).

الذنف في (٢) النهي، ل مفسر ر ون (٢/٣٢٥-٣٢٦).

الحنفي بعلم خفاياه ودقائقه بطريقة مستفيضة، يرجع إليها كل من أراد أن يفهم هذا المذهب ويبحث فيه.

وقد ذكرت له كتب التراجم وأصول الفقه بعض المؤلفات والمصنفات، وذكر هو بعضها في كتابه (أحكام القرآن) وهي^(١):

- ١ - أحكام القرآن، وهو موضع دراستنا.
- ٢ - شرح الجامع الكبير.
- ٣ - شرح الجامع الصغير.
- ٤ - شرح المناسك.
- ٥ - كتاب الأشربة.
- ٦ - شرح "مختصر" الكرخي.
- ٧ - شرح "مختصر" الطحاوي.
- ٧ - شرح الأسماء الحسنى.
- ٨ - كتاب في أصول الفقه.
- ٩ - كتاب جوابات مسائل.
- ١٠ - تعليق على كتاب الأمل للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

(١) الجصل لعل كذا قمر آ ن، (١٢٦/٤) و(١٤٣/٤) و(٣٧٧/٤)، وأبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن فطوينا السوداني الجمالي الحنفي (المتوفى: ١٧٩٠هـ) تاريخ ج م، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ص (٩٦)، وعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٥٠هـ)، ماضيه. يطبع في قذائف في سنة، مير محمد كتب خانة - كراتشي (١/ ٨٥)، و أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٧٩١هـ)، أبو تيهو بي ر، دار الكتب العلمية - الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (٢/ ١١٧)، ود. صفوت مططلي م. أ. طيبو كررا زلي جوه ماصن له ج تفي سي ر، ص (١١٩).

١١ - شرح أدب القاضي للخصاف.

١٢ - مختصر اختلاف العلماء للطحاوي.

١٣ - تعليق على شروط الطحاوي.

١٤ - الفصول في الأصول.

المطلب الثالث

لد اجتماع السوية اسوية ولله لاية وشخصيته

الإنسان ابن بيئته، يتأثر بها كثيراً، وقد يؤثر هو فيها، لذا؛ كانت دراسة العصر الذي عاش فيه الإمام الجصاص - رحمه الله - ذا أهمية لمعرفة العوامل المؤثرة في شخصيته.

وحتى يكون القارئ على دراية عامة بواقع عصر الإمام الجصاص - رحمه الله - سياسياً واجتماعياً وعلمياً لما حصل فيه، مما له أثر على شخصيته، ونوجزه فيما يلي:

عاش الإمام الجصاص في القرن الرابع الهجري حيث ولد سنة (٣٠٥هـ)، فعاصر كثير من الخلفاء العباسيين (المقتدر بالله ٢٩٥هـ - ٣٢٠هـ، ثم القاهر بالله ٣٢٠هـ - ٣٢٣هـ، ثم الراضي بالله ٣٢٣هـ - ٣٢٩هـ، ثم المقتدي بالله ٣٢٩هـ - ٣٣٣هـ، ثم المستنكفي بالله ٣٣٣هـ - ٣٣٤هـ، ثم المطيع بالله ٣٣٤هـ - ٣٦٣هـ، ثم الطائع بالله ٣٦٣هـ - ٣٨١هـ)، وقد اتسمت هذه الفترة بالاضطرابات وعدم الاستقرار، واستمر ضعف الخلافة، فقد تغلغل الأتراك وبنى بويه في مفاصل الدولة، وصار لهم الأمر والنهي، والتدخل في نصب الخليفة وخلعه.

ففي عهد المقتدر بالله هو جعفر بن أحمد المكنى بأبي الفضل، الذي تولى في سنة التي استولت النساء على شؤون الحكم^(١)، لصغر سنه فكان ألعوبة، فضاعت هيبة الدولة، وقد قيل فيه: "ما رئي ولا عهد أن خليفة خلع دفعتين وعاد إلى الخلافة إلا المقتدر بالله"^(٢).

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) وخديخ في ١٤، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، وصل (١٧١/١)، الم في التاريخ (٧٦/٨).

(٢) ابن العراني، محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العراني (المتوفى: ٥٨٠هـ)، بتاريخ في ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، (١٥٨/١).

فتولى بعده القاهر بالله، هو أبو منصور محمد بن المعتضد بن طلحة بن المتوكل، وهو موصوف بالظلم وسفك الدماء وشرب الخمر^(١).

ثم تولى بعده الراضي بالله، هو أبو العباس، محمد بن المقتدر بالله، وبويع بالخلافة ولقبوه الراضي بالله^(٢).

وكان سمحاً كريماً أديباً شاعراً فصيحاً محباً للعلماء، وقام بتغيرات أثبت من خلالها استتباب الأمر له، إلا أن الأمور لم تستمر على ذلك، فسرعان ما حلّ الاضطراب واختلت الأمور، وضعف أمر الخلافة، ووهت أركان الدولة العباسية، وتغلبت القرامطة والمبتدعة على الأقاليم. ولم يبق مع الراضي صورة، وليس من الخلافة إلا الاسم. وكان خاتمة خلفاء بني العباس، فهو آخر خليفة له شعر مدون، وآخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال، وآخر خليفة خُطب على منبر يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس الجلساء ووصل إليه الندماء، وآخر خليفة كانت نفقته وجوائز وعطايا وجراياته وخزائنه ومطابخه ومجالسه وخدمه وحجابه وأموره، كل ذلك يجرى على ترتيب المتقدمين من الخلفاء^(٣).

ثم تولى بعده المقتدي بالله، هو أبو إسحاق، إبراهيم بن المقتدر بالله، وكان كثير الصوم والتعبد، ولم يشرب نبيذاً قط، وكان يقول: لا أريد نديماً غير المصحف، إلا أنه لم يكن له من الحكم سوى الاسم، والتدبير لأبي عبد الله أحمد بن علي الكوفي كاتب بكم.

وارتفع الغلاء ببغداد في زمنه، واشتد القحط وأكلوا الميتات، وكان قحطاً لم ير ببغداد مثله أبداً^(٤).

١ تاريخ السيواطي، خ ل ف ا ع، (١/٢٧٩-٢٨١)، لبريكثير له نيهة ا ية، (١١/٢٥٣).

٢ ل ب د ا ي (٢٤) لبريكثير له نيهة ا ية، (١١/٢٠٢).

٣ (٣) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٣٣٤هـ)، يرخ ببغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، (٢/٥٥)، ولبريكثير له نيهة ا ية، (١١/٢٠٥)، ولابن العموني، ته المفضلي في رخ . ا ع ته (١/٦٦) رخ والسيواطي، خ ل ف ا ع، (١/٣٣٨).

٤ (٤) ابن العيرانني، ب ا ته لبريكثير له نيهة ا ية، (١/١٦٨، ١٦٩).

ثم تولى المستكفي بالله: هو أبو محمد، عليّ بن المعتضد بالله، فبويع بالخلافة عند خلع المنقبي، ولقب المستكفي نفسه: إمام الحق، وكان يتظاهر بالتشيع^(١).

ثم تولى بالخلافة بعده **ب ا لله** : هو أبو القاسم، الفضل بن جعفر المقتر، بويع له بالخلافة في يوم خلع المستكفي، وضعف أمر الخلافة جداً حتى لم يبق للخليفة أمر ولا نهي ولا وزير أيضاً، وإنما يكون له كاتب على أقطاعه، وإنما الدولة مورد المملكة ومصدرها راجع إلى معز الدولة، وعزم على تحويل الخلافة إلى العلويين واستنثار أصحابه فكلهم أشار عليه بذلك، إلا رجلاً واحداً من أصحابه، كان شديد الرأي فيهم، فقال لا أرى لك ذلك. قال: ولم ذاك؟ قال: لأن هذا خليفة ترى أنت وأصحابك أنه غير صحيح الإمارة حتى لو أمرت بقتله قتله أصحابك، ولو وليت رجلاً من العلويين اعتقدت أنت وأصحابك ولايته صحيحة فلو أمرت بقتله لم تطع بذلك، ولو أمر بقتلك لقتلك أصحابك^(٢).

وفي هذه السنة من خلافته اشتد الغلاء ببغداد حتى أكلوا الجيف، والروث وماتوا على الطرق، وأكلت لحومهم^(٣).

ثم **ملط الخليفة لبعثه مع لله** : وهو أبو بكر عبد الكريم بن المطيع، نزل له أبوه عن الخلافة وعمره ثلاث وأربعون سنة.

وقد ضعفت الخلافة في زمنه ضعفاً شديداً حتى تم القبض على الطائع، ومات ليلة عيد الفطر سنة ثلاث وتسعين.

وفي أيام الطائع أجاب إمامنا أبو بكر الرازي الجصاص داعي الله، وأسلم الروح إلى بارئها، وذلك في يوم الأحد السابع من ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة للهجرة (٣٧٠هـ) وله خمس وستون سنة، فرحمة الله تغشاه إلى يوم يبعثون^(٤).

ش د خ ص ي ت ه :

عاش الإمام الجصاص في هذه الفترة التي اتصفت بكثرة الفتن والأحداث والاضطرابات السياسية والاجتماعية في جميع العالم الإسلامي، سواء كان في

ت ا ر ي (خ السيوطي، خ ل ف ا ع، ص (٢٨٦).

ا ل ب د ا ي (٢٨) ابن كثير، نه ا ية (١١/١٤٠) خ والسيوطي، خ ل ف ا ع ص (٢٨٦).

(٣) السيوطي، خ ل ف ا ع ص (٢٨٦).

ت ا ر (٤) الخنذاري، بغداد (٥/١٣٠هـ) خ والسيوطي، خ ل ف ا ع ص (٢٩٤).

العاصمة بغداد أو المناطق المجاورة لها، وبما فيها من السطو على الخلافة مما أدى إلى ضعفها، وتقسيم البلاد إلى عدة مناطق، وغلا في المعيشة، ومع ذلك لم تؤثر هذه الظروف والأوضاع في شخصية الإمام الجصاص، بل ظل على متانته في دينه، زاهداً في حطام الدنيا، مقبلاً على الآخرة، آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، فقد امتنع عن تولي القضاء - وهو أهل له -، ولم يكن امتناعه من توليه إلا لكون هذا الزمان كثير الشبه، وتدخلات الولاة في أمورهم.

وليس معنى ذلك أنه كان عازفاً عن نصح ملوك زمانه، بل كان على العكس من ذلك، فقد كان ينصح لهم، بل ويحرضهم على الجهاد والغزو في سبيل الله، فقد "اجتمع الفقيه أبو بكر الرازي الحنفي، وأبو الحسن علي بن عيسى الرمانى، وابن الدقاق الحنبلي بعز الدولة بختيار بن بويه وحرّضوه على غزو الروم، فبعث جيشاً لقتالهم فأظفر الله بهم، وقتلوا منهم خلقاً كثيراً، وبعثوا برؤوسهم إلى بغداد، فسكنت أنفس الناس" (١).

وكما تظهر ملامح شخصية الإمام الجصاص - رحمه الله - في بعض الأمور المتعلقة بنظام الحكم والسياسة؛ فقد أنكر التوريث في الخلافة، وأن إمامة المسلمين العظمى لا تتال عن طريق النسب، وإنما السبيل إليها العلم والقوة وفضائل النفس. نرى موقفه هذا واضحاً في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةَ مِنَ الْمَالِ ﴾ {البقرة: ٢٤٧}، حيث قال: "تدل على أن الإمامة ليست وراثية، لإنكار الله تعالى عليهم ما أنكروه من التملك عليهم من ليس من أهل النبوة ولا الملك وبين أن ذلك مستحق بالعلم والقوة لا بالنسب. ودل ذلك أيضاً على أنه لا حظ للنسب مع العلم وفضائل النفس وأنها مقدمة عليه؛ لأن الله أخبر أنه اختاره عليهم لعلمه وقوته وإن كانوا أشرف منه نسباً" (٢).

ويشترط الإمام الجصاص - رحمه الله - على من كان في محل الائتمام به في أمم المؤمنين شلرطينة أساسيين هما: لاج، فنرى ذلك في قوله تعالى:

١ ل د ب د (١) ينظرو: ابروكلير ل نه ا ية (٣٠٩/١١).

(٢) حينظرنا: الجصاص، ل ق ر آن (١٦٧/٢).

﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ سُورَةُ بَكْرَةَ فَاتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
 {البقرة: ١٢٤}، حيث قال - بعد أن ذكر المعاني المحتملة لها - : "جميع ما روي من هذه المعاني يحتمله اللفظ، وجائز أن يكون جميعه مراد الله تعالى، وهو محمول على ذلك عندنا، فلا يجوز أن يكون الظالم نبياً ولا خليفة لنبي ولا قاضياً، ولا من يلزم الناس قبول قوله في أمور الدين من مفتٍ أو شاهد أو مخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خبراً، فقد أفادت الآية أن شرط جميع من كان في محل الانتماء به في أمر الدين العدالة والصلاح، وهذا يدل أيضاً على أئمة الصلاة ينبغي أن يكونوا صالحين غير فساق ولا ظالمين؛ لدلالة الآية على شرط العدالة لمن نصب منصب الانتماء به في أمور الدين؛ لأن عهد الله هو أوامره، فلم يجعل قبوله عن الظالمين منهم، وهو ما أودعهم من أمور دينه، وأجاز قولهم فيه، وأمر الناس بقوله منهم، والافتداء بهم فيه.

وكذلك قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(١).

إن كلام الإمام الجصاص في هذه القضايا الحساسة عموماً، وموقفه من الخلافة الوراثية على وجه الخصوص يعرضه لكثير من المخاطر والمكاره؛ إذ الطريقة المتبعة في ذلك الزمن في تولي الولايات، منها الخلافة العظمى هي التوريث من الآباء للأبناء والأقارب، ولكنه لا يدهن في دين الله تعالى ولا يخاف في نصرته لومة لائم.

بل نجده يصرِّح بوصف حكام زمانه بأنهم فسقة وظلمة، تملكوا البلاد عن طريق الاستيلاء، ولا يحكمون شرع الله تعالى، مما أدى إلى ضياع الثغور، وتفشي الظلم، وتخريب البلاد، وتغلب الأعداء، ويعزو سبب ذلك لتترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: "فأجرى النبي - صلى الله عليه وسلم - فرض الأمر

(١) أخرجه أحمد (٣٣٣/٢) حديث رقم (١٠٩٤)، وقال أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٧١هـ)، د د واملأ نفعاً د د، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م (٢٢٦/٥): "رجال أحمد رجال الصحيح"، وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

بالمعروف والنهي عن المنكر مجرى سائر الفروض في لزوم القيام به مع التقصير في بعض الواجبات، ولم يدفع أحد من علماء الأمة وفقهائها سلفهم وخلفهم وجوب ذلك إلا قوم من الحشو وجهال أصحاب الحديث؛ فإنهم أنكروا قتال الفئة الباغية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسلاح، وسموا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتنة إذا احتيج فيه إلى حمل السلاح وقتال الفئة الباغية، مع ما قد سمعوا فيه من قول الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ {الحجرات: ٩}، وما يقتضيه اللفظ من وجوب قتالها بالسيف وغيره، وزعموا مع ذلك أن السلطان لا ينكر عليه الظلم والجور وقتل النفس التي حرم الله، وإنما ينكر على غير السلطان بالقول أو باليد بغير سلاح، فصاروا شراً على الأمة من أعدائها المخالفين لها؛ لأنهم أقعدوا الناس عن قتال الفئة الباغية، وعن الإنكار على السلطان الظلم والجور حتى أدى ذلك إلى تغلب الفجار، بل المجوس وأعداء الإسلام حتى ذهبت الثغور، وشاع الظلم، وخربت البلاد، وذهب الدين والدنيا، وظهرت الزندقة والغلو، ومذهب التثوية^(١) والخرمية والمزدكية، والذي جلب ذلك كله عليهم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإنكار على السلطان الجائر والله المستعان^(٢).

١ لث (نا) و ية: هم قوم يقولون: صانع العالم اثنان؛ ففاعل الخير نور، وفاعل الشر ظلمة، وهما قديمان لم يزالا ولن يزالا قويين، حساسين، سميعين، بصيرين، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادان في الفعل والتدبير، وهي عدة فرق يجمع بينها اعتقاد صانعين للعالم، واستحلال المحرمات كلها، ومنها م ية: أتباع بابك الخرمي الذي ظهر بفاحية لأرميجان د ك ية: مزدك بن نامدان الذي ادعى النبوة. ينظر: طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤١١هـ) حص يا رهوية يمان يدايفلز نفاत्मج ي المظفر لا ق ك ي ن، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص (١٣٥)، وجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) يس يس يس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م ص (٤٢)، وأبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٤٢٠هـ) لا وهدارلق مد شه ي ن ر ك ي ن، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت ص (٨٨-٨٩)، وتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) و اب ا ل ص . . . د اي ل ه بن د ل ي ن . . ي ج، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م (٣٥١/١).

(١) حينظرنا: الحاصل، ل ق ر آن (٣٢٠/٢-٣٢١).

وقال في شرحه على (مختصر الطحاوي) - وهو يتكلم عن حكم القرامطة(١)، وفي كلامه صرخة على فساد أحوال الحكام في زمانه - : " .. وإنما لم يتكلم أصحابنا في حكم هذه الطائفة، وغيرهم من الملحدين؛ لأنهم لم يكونوا حدوا بعدهم، فأردنا أن نبين حكمهم، لكي إن اتفق في مستقبل الزمان إمام للمسلمين، يغضب لدين الله تعالى، أُجري عليهم أحكام الله، وإن كان وجود ذلك بعيداً في عصرنا، والله ولي دينه، وناصر شريعته!!" (٢).

فهذا كله - وغيره كثير - يدلنا على أن الإمام الجصاص لم تؤثر فيه تلك الأوضاع المتردية في مختلف مناحي الحياة: سياسية واجتماعية واقتصادية، بل حاول جهده أن يغير منها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وما لم يستطع فحسبه أنه أنكر ذلك بجنانه ولسانه وبنانه فيما دونه في كتبه من البيان.

الذقة (١) مطبوعة: حركة باطنية تنتسب إلى حمدان بن الأشعث ويلقب بقرمط، وكانت تظاهر التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية. سليليظود للإلتشي، ية بالابم وسلد م و عة . اراؤغدي يل من ا وبل لأرطب
الذمة ص . . . رة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ (٣٧٨/١).

الذرة ازي (٢) ل. لخصه مصطفى، وم نهجه في التفسير ص (٣٤).

المطلب الرابع

عرف بكتابه أحكام القرآن

أحكام القرآن كتاب تفسير فقهي للقرآن الكريم حسب المذهب الحنفي، وهو من تأليف الإمام الجصاص، أستتب في من آيات الأحكام المسائل الفقهية، مع بيان مدى اتفاق أو اختلاف العلماء، ثم أوجه الاستنباط بتوسع مستخدماً تفسير نصوص من الكتاب والسنة واللغة العربية والنظر.

وقد أبان الإمام الجصاص غرضه من تأليفه لهذا الكتاب كما ذكر ذلك في مقدمته حيث قال: "قد قدمنا في صدر هذا الكتاب مقدمة تشتمل على ذكر جمل مما لا يسع جهله من أصول التوحيد، وتوطئة لما يحتاج إليه من معرفة طرق استنباط معاني القرآن، واستخراج دلائله، وإحكام ألفاظه، وما تتصرف عليه أنحاء كلام العرب، والأسماء اللغوية، والعبارات الشرعية؛ إذ كان أولى العلوم بالتقديم معرفة توحيد الله وتنزيهه عن شبه خلقه و عما نحله المفترون من ظلم عبده، والآن حتى انتهى بنا القول إلى ذكر أحكام القرآن ودلائله. والله نسأل التوفيق لما يقربنا إليه، ويزلفنا لديه. إنه ولي ذلك والقادر عليه"^(١).

فقد أهتم الإمام الجصاص اهتماماً بالغاً بتفسير آيات الأحكام ودلالاتها على الأحكام الفقهية منها، ويُعدُّ كتابه (أحكام القرآن) من أهم كتب التفسير الفقهي خصوصاً عند الحنفية؛ لأنه يقوم على تركيز مذهبهم والترويج له، والدفاع عنه^(٢).

(١) الجصاص، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، لأحكام القرآن، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥ هـ (٥/١).

(٢) الذهبي، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، الله في تفسيره، مكتبة وهبة، القاهرة (٣٢٤/٢).

المطالعة المس

منها في سير

اتفق علماء التفسير على المنهجية العامة في تفسير القرآن الكريم، فلا تجد مفسراً إلا ويذكرها، ثم بعد ذلك يأتي ما يمتلكه من قدرات معرفية لابتكار إضافات إلى تلك المنهجية العامة، فتظهر حينئذ منهجية ذلك المفسر الخاصة التي يتميز بها عن غيره.

فالمنهجية العامة هي تفسير القرآن بالقرآن، فإن لم يجد ذلك في القرآن، فسر القرآن بالسنة، فإن لم يجد في القرآن أو السنة ما يفسر به النص القرآني، رجع إلى أقوال الصحابة في التفسير؛ إذ هم أعلم الناس به، لمعايشتهم ومعاشرتهم التنزيل والحوادث والنوازل.

ثم إن الصحابة منهم من لم يسبق له أن اعتنق ديانة اليهودية أو النصرانية، ومنهم من قد كان يهودياً أو نصرانياً، وهذا الفريق الأخير كثيراً ما يفسر كثيراً من مجملات القرآن من قصص الأمم السابقة بما عنده من علم من التوراة والإنجيل، فظهر ما يسمى بالإسرائيليات في التفسير، وهل يؤخذ بها أم لا؟

كما أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد تجتمع كلمهم على تفسير بعض الآيات، وقد تختلف، وهذا الاختلاف قد يكون اختلاف تنوع بحيث تكون المعاني كلها مرادة لكونها داخلية في عموم اللفظ، وقد يكون الاختلاف تضاد بحيث يكون القول ذلك الصحابي لا يندرج تحت قاعدة كلية كعموم أو إطلاق، ومن هنا مسّت الحاجة إلى ترجيح أحد تلك الأقوال، والترجيح بين الأقوال يحتاج إلى ملكة معرفية لاختيار أقربها للصواب، ومن هنا ظهر التفسير بالرأي، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى علوم الآلة، وبالأخص اللغة العربية وعلومها؛ إذ هي لغة القرآن.

ثم انبثق عن علوم اللغة العربية علم أصول الفقه والفهم، وهو من أهم العلوم في فهم المراد، كما أنه الآلة التي من خلالها تختار الأقوال الأقرب للصواب.

وعند النظر في كتاب الإمام الجصاص (أحكام القرآن) نجد سلك في تفسيره تلك المنهجية العامة، وظهرت شخصيته العلمية التي ميزته عن غيره في استعماله لعلوم الآلة في اختيار ما يراه من الأقوال والآراء.

وبعد التتبع والاستقراء بمطالعة كتاب الإمام الجصاص (أحكام القرآن) يمكن نلاحظ أنه بنى منهجه لتفسير القرآن الكريم على الأسس الآتية:

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن:

لا يخفى على قارئ القرآن الكريم اشتماله الإيجاز والإطناب، والإجمال والتبيين، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والناسخ والمنسوخ وغيرها، فما أوجز في موضع أشبع وأطنب فيه في موضع آخر، وما كان مجملاً في مكان فقد بيّن في غيره، وما جاء مطلقاً في سورة أو آية فقد قيّد لحقه التقييد في سورة أو آية أخرى، وما كان عاماً في آية دخله التخصيص في آية أخرى، وما تقرر من حكم في سورة أتى في سورة أخرى ما ينسخه ويرفع حكمه.

فلا بد لمن يتعرّض لتفسير القرآن الكريم أن يجمع ما تكرر من موضوع واحد، ويدقق النظر في آياته حتى يتكامل الفهم، ويستبين المقصود من النص القرآني، كما ينظر فيما جاء مفصلاً ليستبين به ما جاء موجزاً ومجماً، وليحمل المطلق على المقيّد، والعام على الخاص، بهذا يكون قد فسّر القرآن بالقرآن، وهو أمر لا يجوز لمن يريد تفسير القرآن الكريم أن يتخطاه إلى غيره؛ لأن صاحب الكلام أدري به من غيره.

وقد أعطى الإمام الجصاص هذه الخطوة العناية التامة، فنجده يحرص كل الحرص على جمع شتات الآيات في موضوع ما ومقابلة بعضها مع بعض، سواء أكان ذلك في مجال تفسير آيات الأحكام، أو في التفسير العام.

وللتدليل على ذلك فلينظر القارئ الكريم في كيفية تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ آتَاكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَحَبْلٌ مِّنْ نَّجْوَىٰ لِّقَوْمٍ يُخَوِّفُونَ فِيهَا أَنَّ يُبَدِّلَ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَمَا فِي قَلْبِهِمْ وَهُوَ الَّذِي أَخْبَرَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، فنراه يجمع الآيات التي تصف أهل هذه المقالة، فيقول: "فيه تحذير من الاغترار بظاهر القول، وما يبيديه من حلاوة المنطق، والاجتهاد في تأكيد ما يظهره فأخبر الله تعالى أن

من الناس من يظهر بلسانه ما يعجبك ظاهره: ﴿ وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ﴾، وهذه صفة المنافقين مثل قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ {المنافقون: ١ - ٢}، وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ ﴾ {المنافقون: ٤}، فأعلم الله تعالى نبيه ضمائرهم لئلا يغتر بظاهر أقوالهم، وجعله عبرة لنا في أمثالهم لئلا نتكل على ظاهر أمور الناس وما يبذونه من أنفسهم، وفيه الأمر بالاحتياط فيما يتعلق بأمثالهم من أمور الدين والدنيا، فلا تقتصر فيما أمرنا بآتمان الناس عليه من أمر الدين والدنيا على ظاهر حال الإنسان دون البحث عنه، وفيه دليل على أن عليه استبراء حال من يراد للقضاء والشهادة والفتية والإمامة وما جرى مجرى ذلك في أن لا يقبل منهم ظاهرهم حتى يسئل ويبحث عنهم؛ إذ قد حذرنا الله تعالى أمثالهم في توليتهم على أمور المسلمين" (١).

ل ق ر ا ء ا ت ا ل ق ر آ ن ي ة :

ال لا هو متق تفسير القرآن ببلقرآن ل ق ر ا ء ا ت ، لذا؛ نجد الإمام الجصاص يولي القراءات اهتماماً بالغاً، ويتشبه بالمتواتر منها، ويجعلها تفسر بعضها بعضاً، وإن كان لها فائدة زائدة على القراءات الأخرى يذكرها، كما فعل ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ {البقرة: ٢٨٢}، فقال: "قرئ: {فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} بالتشديد، وقرئ: {فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} بالتخفيف، وقيل: إن معناهما قد يكون واحداً، يقال: ذَكَرْتُهُ وَذَكَرْتُهُ، وروي ذلك عن الربيع بن أنس والسدي والضحاك.

ثم روى بسنده عن أبي عمرو قال: من قرأ {فَتَذَكَّرَ} مخففة أراد جعل شهادتهما بمنزلة شهادة نكر، ومن قرأ {فَتَذَكَّرَ} بالتشديد أراد من جهة التنكير، وروي ذلك عن سفيان ابن عيينة.

قال أبو بكر - يعني الجصاص نفسه - : إذا كان محتملاً للأمرين، وجب حمل كل واحدة من القراءتين على معنى وفائدة محددة؛ فيكون قوله تعالى: {فَتَذَكَّرَ} بالتخفيف

أ د (١) الجصاص، ل ق ر آ ن (١/٣٩٦).

تجعلهما جميعاً بمنزلة رجل واحد في ضبط الشهادة وحفظها وإتقانها، وقوله تعالى: {فَتَذَكَّرْ} من التذكير عند النسيان، واستعمال كل واحد منهما على موجب دلالتيهما أولى من الاقتصار بها على موجب دلالة أحدهما^(١).

في حين يلاحظ عليه أيضاً أن القراءات غير المتواترة يضطرب فيها قوله؛ فهو يحتج بها إذا وافقت مذهبه، وإن خالفت مذهبه ردها بنوع من التأويل، فنجد في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ {المائدة: ٨٩}، نجده يحتج بقراءة ابن مسعود: {فصيام ثلاثة أيام متتابعات، فيقول: "روى مجاهد عن عبد الله بن مسعود وأبو العالية عن أبي [فصيام ثلاثة أيام متتابعات] وقال إبراهيم النخعي في قراءتنا فصيام ثلاثة أيام متتابعات وقال ابن عباس ومجاهد وإبراهيم وقتادة وطاووس هن متتابعات لا يجزي فيها التفريق، فثبت التتابع بقول هؤلاء، ولم تثبت التلاوة لجواز كون التلاوة منسوخة والحكم ثابتاً وهو قول أصحابنا"^(٢). وقال أيضاً: "فإن قيل: قد أطلق الله تعالى صيام كفارة اليمين غير معقود بشرط التتابع، وقد شرطتم ذلك فيه وزدتم في نص الكتاب. قيل له: لأنه قد ثبت أنه كان في حرف عبد الله: متتابعات، وروى يزيد بن هارون قال: أخبرنا ابن عون قال: سألت إبراهيم عن الصيام في كفارة اليمين؟ فقال: كما في قراءتنا: فصيام ثلاثة أيام متتابعات. وروى أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: كان أبي يقرأها: فصيام ثلاثة أيام متتابعات"^(٣).

لكننا نجده يرد القراءة الثابتة بالسند الصحيح باحتمال النسخ أو التشكيك في صحته، فيقول: "وأما حديث عائشة^(٤)؛ فغير جائز اعتقاد صحته على ما ورد، وذلك

أد ك (١) الجصاص، ل ق ر آن (٢٤٤/٢-٢٤٥).

وهذا الذي قاله الإمام الجصاص استبعده الإمام ابن عطية حيث قال: "وهذا تأويل بعيد غير فصيح ولا يحسن في مقابلة الضلال إلا الذكر ونكرت بشد الكاف يتعدى إلى مفعولين". ينظر: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (المتوفى: ٩٤٢هـ) هداية الراجح في تفسيره، دار النشر: دار الشافعي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م (٣٨١/١).

أد ك (٢) الجصاص، ل ق ر آن (١٢١/٤).

(٣) المرجع السابق (٢٦٠/١).

(٤) نص حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن، بخمس معلومات، فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهن فيما يقرأ من القرآن ". أخرجه مسلم، كتاب: الرضاع. باب: التحريم بخمس رضعات. (١٠٧٥/٢) حديث رقم (١٤٥٢). =

لأنها ذكرت أنه كان فيما أنزل من القرآن عشر، فنسخن بخمس، وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توفي وهو مما يتلى، وليس أحد من المسلمين يجيز نسخ القرآن بعد موت النبي - صلى الله عليه وسلم -، فلو كان ثابتاً لوجب أن تكون التلاوة موجودة، فإذا لم توجد به التلاوة ولم يجز النسخ بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يخل ذلك من أحد وجهين: إما أن يكون الحديث مدخولاً في الأصل غير ثابت الحكم، أو يكون إن كان ثابتاً فإنما نسخ في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وما كان منسوخاً فالعمل به ساقط^(١).

ثانياً: تفسير القرآن بالسنة النبوية:

السنة النبوية هي المصدر الثاني في فهم وتفسير القرآن الكريم، فهي الشارحة للقرآن والمبين له، وقد قال الله عز وجل لنبيه - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ {النحل: ٦٤}، وقال أيضاً جل ذكره ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ {آل عمران: ٧}.

فقد تبين ببيان الله - عز وجل - أن ما أنزله من القرآن على نبيه - صلى الله عليه وسلم - ما لا يصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وذلك تأويل جميع ما فيه من وجوه أمره: واجبه وندبه وإرشاده، وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، وما أشبه

= وليس تأويل الحديث كما تأوله الإمام الجصاص، بل هو تأويل بعيد، وإنما التأويل الصحيح ما قاله الإمام النووي: "ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه - صلى الله عليه وسلم - توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآناً متلوّاً؛ لكونه لم يبلغه النسخ، لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى. والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمة خمس رضعات، وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ {البقرة: ٢٤٠} الآية والله أعلم ^{بخطير صلونيحي} م س ل م (٢٩/١٠).

أ د ك (١) الجصاص، ل ق ر آن (٦٣) (٦).

ذلك من أحكام آياته، التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأُمَّته.

وليس بخفي على الإمام الجصاص مكانة السنة من التفسير، وهو الإمام المحدث المحيط بالسنة الناقل لها بالأسانيد، فلا غرابة من جعلها المصدر الثاني في منهجه لتفسير القرآن الكريم. لذا؛ اهتم الإمام الجصاص اهتماماً بيّناً بتفسير القرآن بالسنة، ومن يطالع تفسيره أحكام القرآن يجد بيناً واضحاً.

ومن الأمثلة على ذلك عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، فقد قال الإمام الجصاص: "واختلفوا في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها على ثلاثة أنحاء:

فقال علي، وهي إحدى الروایتين عن ابن عباس: عدتها أبعد الأجلين.

وقال عمر وعبد الله وزيد بن ثابت وابن عمر وأبو هريرة في آخرين: عدتها أن تضع حملها.

وروي عن الحسن أن عدتها أن تضع حملها، وتطهر من نفاسها، ولا يجوز لها أن تتزوج وهي ترى الدم.

وأما علي؛ فإنه ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ {البقرة: ٢٣٤} يوجب الشهر، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} يوجب انقضاء العدة بوضع الحمل، فجمع بين الآيتين في إثبات حكمهما للمتوفى عنها زوجها، وجعل انقضاء عدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو مضي الشهر.

وقال عبد الله بن مسعود: من شاء باهله أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ نزل بعد قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

فحصل بما ذكرنا اتفاق الجميع على أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وإن كان مذكوراً عقيب ذكر الطلاق؛ لاعتبار الجميع بالحمل في انقضاء العدة؛ لأنهم قالوا جميعاً: إن مضي الشهر لا تنقضي به عدتها إذا كانت حاملاً حتى تضع حملها، فوجب أن يكون قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ

أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ ﴿۱﴾ مستعملاً على مقتضاه وموجبه. وغير جائز اعتبار الشهور معه. ويدل على ذلك أيضاً عدة الشهور خاصة في غير المتوفى عنها زوجها، ويدل عليه أيضاً أن قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨} مستعمل في المطلقات غير الحوامل، وأن الأقرء غير مشروطة مع الحمل في الحامل، بل كانت عدة الحامل المطلقة وضع الحمل من غير ضم الأقرء إليها، وقد كان جائزاً أن يكون الحمل والأقرء مجموعين عدة لها بأن لا تنقضي عدتها بوضع الحمل حتى تحيض ثلاث حيض، فكذاك يجب أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي الحمل غير مضموم إليه الشهور.

وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قلت يا رسول الله - في هذه الآية حين نزلت -: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ في المطلقة والمتوفى عنها زوجها؟ قال: «فيهما جميعاً»^(١).

وقد روت أم سلمة أن سبيعة بنت الحارث^(٢) ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تتزوج.

وعن أبو السنابل بن بعكك أن سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها ببضع وعشرين ليلة، فأمرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تتزوج^(٣).

وهذا حديث قد ورد من طرق صحيحة لا مساع لأحد في العدول عنه مع ما عضده من ظاهر الكتاب^(٤).

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤٦٤/٤) حديث رقم (٣٨٠١)، وفي إسناده المثنى بن الصباح. ضعيف.

(٢) هي سبيعة بنت الحارث الأسلمية كانت امرأة سعد بن خولة فتوفى عنها بمكة في حجة الوداع وهي حامل، فوضعت بعد وفاة زوجها بليال. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٥هـ)، في إسناده، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (١٣٨/٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي. باب: فضل من شهد بدرًا. (٤/١٤٦٦) حديث رقم (٣٧٧٠)، ومسلم، كتاب: الطلاق. باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل. (٢/١١٢٢) حديث رقم (١٤٨٤).

أد ك (٤) الجاصل، ل ق ر آن (١١٩/٢-١٢٠).

ولا شك أن حديث سبيعة الأسلمية نص في محل النزاع، وظاهر من اختلاف الصحابة واجتهاداتهم أنهم لم يبلغهم حديث سبيعة الأسلمية - رضي الله عن الجميع -، ولذلك أجمع من بعدهم على القول بما في حديث سبيعة^(١).

م م ويلفقه بتفسيره القرآن بالسنة ز و ل الآية؛ كون ذلك مرتبط بزمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو إذن من سنته التي تبين المراد منه.

من المعلوم أن نزول القرآن الكريم على قسمين:

الأول : ما كان نزوله غير مرتبط بحادثة، وإنما أنزله الله تعالى ابتداءً، وهو معظم القرآن.

والثاني : ما نزل متربطاً بسؤال توجه به أحد الصحابة للنبي - صلى الله عليه وسلم - أو واقعة حدثت في زمنه نزل على إثرها قرآناً.

وهذا الثاني هو الذي يفرده العلماء بالكلام؛ إذ معرفة الملابس التي أحاطت بنزول النص القرآني، تعين على فهم المراد منه، ولذلك أكد العلماء على أهميته، وأن الجهل به يكون في كثير من الأحيان سبباً في فهم الآية على خلاف المراد منها، يبين ذلك ما حصل لمروان بن الحكم حين فهم قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] على خلاف المراد منها، فقد قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لا يفعل معذباً لنعذبن أجمعون. فقال ابن عباس: وما لكم ولهذه، إنما دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - يهود، فسألهم عن شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه، فيما

(١) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الطرطبي. (٤٦٣هـ، ١٠٧٢م) ذاك لا أجراً من منع ائمه ا ع
الأصل . . . ا ر، تحقيق سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية ٢٠٠٠م (٢١٢/٦-٢١٣)، وعبد
الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، في في ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
الطبعة الأولى: ١٤٠٥، (١١١/٩).

سألهم وفرحوا بما أتوا من كتمانهم، ثم قرأ ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ - كذلك حتى قوله - ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾^(١).

فالأوضح من هذه الرواية أن الإشكال لم يزل إلا بمعرفة سبب النزول.

لذا؛ نجد الإمام الجصاص اهتم بموضوع أسباب النزول اهتماماً بليغاً، فقد أكد على ذلك في تفسيره فقال: "إن العلم بتواريخ نزول الآي لا يدرك من طريق الرأي والاجتهاد وإنما طريقه التوقيف"^(٢). وبين في موضع آخر أنه إذا كان لآية سبب نزول، فليس للرأي في ذلك دخل؛ لأن سبب النزول حكاية حال شاهدها الصحابة، وعلموا أنها بتوقيف من النبي - صلى الله عليه وسلم - إياهم عليها^(٣).

والمطالع لكتاب الإمام الجصاص (أحكام القرآن) يجد ذلك بوضوح في مواضع كثيرة، وكمثال على ذلك؛ فإنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ بَوَاتٌ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَسَّرَ اللَّهُ لَهُمُ الْبُرُوقَ﴾ {آل عمران: ١٢}، قال: "رُوي عن ابن عباس وقتادة وابن إسحاق: أنه لما هلكت قريش يوم بدر، جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - اليهود بسوق قينقاع فدعاهم إلى الإسلام وحذرهم مثل ما نزل بقريش من الانتقام، فأبوا وقالوا: ألسنا كقريش الأغمار الذين لا يعرفون القتال، لئن حاربتنا لتعرفنَّ أنا الناس! فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ بَوَاتٌ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَسَّرَ اللَّهُ لَهُمُ الْبُرُوقَ﴾.

وفي هذه الآية دلالة على صحة نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيها من الإخبار عن غلبة المؤمنين المشركين، فكان على ما أخبر به. ولا يكون ذلك على الاتفاق مع كثرة ما أخبر به عن الغيوب في الأمور المستقبلية فوجد مخبره على ما أخبر به من غير خُلفٍ، وذلك لا يكون إلا من عند الله تعالى العالم بالغيوب، إذ ليس في وسع أحد من الخلق الإخبار بالأمور المستقبلية ثم يتفق مخبر إخباره على ما أخبر به من غير خُلفٍ لشيء منه"^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير. باب: سورة آل عمران. (١٦٦٥/٤) حديث رقم (٤٢٩٢)، ومسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم (٢١٤٣/٤) حديث رقم (٢٧٧٨).

أد (٢) الجصاص، لقرآن (٨٧-٨٨).

(٣) المرجع السابق (٢١٩/١).

(٤) المرجع السابق (٢٨٥-٢٨٦).

ق و ال ا ل ص ق ل ش ا ي ب رة و ا ل ت ا ب ع ي ن :

المصدر الثالث الذي يتعين الرجوع إليه، إذا لم يجد المفسر تفسير الآية في الكتاب ولا في السنة هو أقوال الصحابة - رضوان الله عليهم -، فإنهم أدرى بتفسير القرآن من غيرهم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - بين لهم ما استشكلوا من معاني القرآن، وفسر لهم غريبه وشرح لهم مجمله، مع معاشرتهم للتنزيل؛ لذا كانت أقوال الصحابة - رضوان الله عليهم - في التفسير لها حكم المرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ حسب التفصيل الآتي:

أولاً: تفسير الصحابي له حكم المرفوع، إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول، وكل ما ليس للرأي فيه مجال، بشرط أن لا يكون الصحابي معلوماً الأخذ عن أهل الكتاب.

ثانياً: ما يكون للرأي فيه مجال، فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

ثالثاً: من عرف عنه الأخذ من أهل الكتاب، وفسر تفسيراً لا مجال للرأي فيه، فليس له حكم المرفوع؛ لاحتمال كونه عن أهل الكتاب، ولا يوثق بما ورد عنهم. وعليه؛ فما حكم عليه بأنه من قبيل المرفوع لا يجوز رده اتفاقاً، بل يأخذه المفسر ولا يعدل عنه إلى غيره بأي حال.

وأما أقوال الصحابة التي لا تتوفر فيها تلك الشروط فليس لها حكم المرفوع، فإن حصل الإجماع على قوله فيها صار واجب الأخذ به؛ لأنه بالإجماع عليه صار حقاً يجب قبوله واتباعه فيه، وإن اختلفت أقوالهم في تفسير النص القرآني، فليس بعضهم حجة على بعض، وللناظر أن يختار ما يراه أقرب للصواب، إلا أنه لا ينبغي مخالفة المنقول عنهم والإتيان بقول حادث إلا إذا كان لا يخرج عن هذه الأقوال^(١).

(١) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المثولفي: ٥٥٤هـ - ٦١٤هـ)؛ تلصريحه لحي يد ين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م (٢٨٣/٢)، وعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو =

وعلى ضوء ذلك؛ نجد الإمام الجصاص يعنتي بتفسير الصحابة ولا يتجاوزه ما دام له حكم المرفوع أو حصل عليه الإجماع، وما اختلفوا فيه، فإنه يخير ما يعضده الدليل.

من أمثلة ذلك :

١ - جعله ما نص الصحابي على أنه سبب نزول الآية مقدماً مع عدم إلغاء المعاني الأخرى ما دام ليس بينها تعارض مع معنى سبب النزول، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ {البقرة: ١٩٥}، فبين سبب نزول هذه الآية فقال: "قد قيل فيه وجوه أحدها ما ورد عن أسلم أبي عمران قال: غزونا بالقسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن الوليد، والروم ملصوق ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مه مه! لا إله إلا الله يلقي بيديه إلى التهلكة! فقال أبو أيوب: إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله نبيه وأظهر دينه الإسلام قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا فنصلحها وندع الجهاد. قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية.

فأخبر أبو أيوب أن الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة هو ترك الجهاد في سبيل الله وأن الآية في ذلك نزلت، وروي مثله عن ابن عباس وحذيفة والحسن وقتادة ومجاهد والضحاك.

وروي عن البراء بن عازب وعبيدة السلماني الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة هو اليأس من المغفرة بارتكاب المعاصي. وقيل: هو الإسراف في الإنفاق حتى لا يجد ما

=تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) رأفته في قوله تعالى ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥) - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص (٥٠)، وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) في كتابه كفاية الطالب (٥٠)، ملاح، حقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (٥٣٠/٢ - ٥٣٥).

يأكل ويشرب، فيتلف. وقيل: هو أن يقتحم الحرب من غير نكاية في العدو، وهو الذي تأوله القوم الذي أنكر عليهم أبو أيوب، وأخبر فيه بالسبب.

وليس يمتنع أن يكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية لاحتمال اللفظ لها وجواز اجتماعها من غير تضاد ولا تناف^(١).

٢ - جعله ما نقل عن الصحابة ولم يعلم عنهم فيه خلاف إجماعاً لا يسع أحداً خلافه، ومن ذلك ما قاله في مسألة صرف الزكاة في صنف واحد من الأصناف الثمانية، حيث يقول عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ {التوبة: ٦٠}، فيقول: بعد أن ساق بسنده الأثر "عن سعيد بن جبيرة عن علي وابن عباس قالوا: إذا أعطى الرجل الصدقة صنفاً واحداً من الأصناف الثمانية أجزأه.

وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة وعن سعيد بن جبيرة وإبراهيم وعمر بن عبد العزيز وأبي العالية، ولا يروى عن الصحابة خلافه، فصار إجماعاً من السلف، لا يسع أحداً خلافه؛ لظهوره واستفاضته فيهم من غير خلاف ظهر من أحد من نظرائهم عليهم، وروى الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن معاذ بن جبل أنه كان يأخذ من أهل اليمن العروض في الزكاة، ويجعلها في صنف واحد من الناس. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر ومالك ابن أنس.

وقال الشافعي: تقسم على ثمانية أصناف إلا أن يفقد صنف فتقسم في الباقيين لا يجزي غيره.

وهذا قول مخالف لقول من قدمنا ذكره من السلف، ومخالف للآثار والسنن وظاهر الكتاب^(٢).

٣ - ويختار من أقوال الصحابة عند اختلافهم في المسائل الفقهية - بعد الاستدلال له - ما ينصر به مطلقاً مذهب إمامه أبي حنيفة - رحمه الله -، ومن ذلك تفسيره لمعنى القروء في قوله: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ {البقرة: ٢٢٨}،

أ د ك (١) الحاصل، ل ق ر آن (١/٣٢٦-٣٢٧).

(٢) المرجع السابق (٤/٣٤٤-٣٤٥).

فيذكر اختلاف الصحابة في ذلك، فقال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وابن عباس وأبو موسى هو الحيض، وبيّن أن هذا قول أصحابه من الحنفية.

وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة الأقرء الأطهار، وهو قول مالك والشافعي.

كما بيّن أن السلف اتفقوا على أن لفظ القروء يحتمل المعنيين: الحيض والطهر؛ لأن اللفظ لو لم يكن محتملاً لهما لما تأوله السلف عليهما؛ لأنهم أهل اللغة والمعرفة بمعاني الأسماء وما يتصرف عليه المعاني من العبارات، فلما تأولها فريق على الحيض وآخرون على الأطهار علمنا وقوع الاسم عليهما، ومن جهة أخرى أن هذا الاختلاف قد كان شائعاً بينهم مستفيضاً، ولم ينكر واحد منهم على مخالفه في مقالته، بل سوغ له القول فيه، فدل ذلك على احتمال اللفظ للمعنيين وتسويغ الاجتهاد فيه.

وبعد أن استفاض في مناقشة أدلة القولين قال: "ومما يدل على أن المراد الحيض دون الطهر؛ أنه لما كان اللفظ محتملاً للمعنيين واتفقت الأمة على أن المراد أحدهما، فلو أنهما تساويا في الاحتمال لكان الحيض أولاهما؛ وذلك لأن لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - وردت بالحيض دون الطهر بقوله: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرئها»^(١)، وقال لفاطمة بنت أبي حبيش: «فإذا أقبل قرؤك فدعي الصلاة، وإذا أدبر فاغتسلي وصلي ما بين القرء إلى القرء»^(٢)، فكان لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القرء الحيض، فوجب أن لا يكون معنى الآية إلا محمولاً عليه لأن القرآن لا محالة نزل بلغته - صلى الله عليه وسلم -، وهو المبين عن الله عز وجل مراد

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الطهارة. باب: في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض (٧٣/١) حديث رقم (٢٨١)، والترمذي، كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (٢٢٠/١) حديث رقم (١٢٦)، وابن ماجه، كتاب: الطهارة وسننها. باب: ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرئها، قيل أن يستمر بها الدم (٢٠٤/١) حديث رقم (٦٢٥). قال أبو داود: "لم يسمع قتادة من عروة شيئاً،... وهذا وهم من ابن عيينة - يقصد لفظ الأقرء -، ليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري".

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٠/٤٥) حديث رقم (٢٧٣٦٠)، وأبو داود، كتاب: الطهارة. باب: في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض. (٧٢/١) حديث رقم (٢٨٠)، والنسائي، كتاب: الطهارة. باب: ذكر الأقرء. (١٢١/١) حديث رقم (٢١١)، وابن ماجه. كتاب: الطهارة وسننها. باب: ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرئها، قيل أن يستمر بها الدم. (٢٠٣/١) حديث رقم (٦٢٠)، وصححه الألباني والأرنؤوط.

الألفاظ المحتملة للمعاني، ولم يرد لغته بالطهر، فكان حمله على الحيض أولى منه على الطهر" (١).

الإسراء أو أمي ليات التي يرويها بعض الصحابة الذين هم من أهل الكتاب الذين أسلموا كعبد الله بن سلام - رضي الله عنه -، أو من أخذوا عن أهل الكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس - رضي الله عنهم - فإن الإمام الجصاص قد صان وحفظ تفسيره عنها، فلم يعرج على شيء منها، وقد شهد له بذلك الأئمة النقاد، وإن ذكر منها شيئاً فعلى سبيل الإنكار، ومن أمثلة ذلك، ما أورده في تفسير قصة نبي الله داود - عليه السلام - في سورة ص فقال: "وما روى في أخبار القصاص من أنه نظر إلى المرأة فرأها متجردة فهويها، وقدم زوجها للقتل؛ فإنه وجه لا يجوز على الأنبياء؛ لأن الأنبياء لا يأتون للعاصي مع العلم بأنها معاص؛ إذ لا يدرون لعلها كبيرة تقطعهم عن ولاية الله تعالى" (٢).

الوارد عن التابعين، فإن الإمام الجصاص إنما يذكره تبعاً لما ينقله عن الصحابة - رضي الله عنهم -، وإن كان أحياناً يقدم قول التابعي على قول الصحابي، إذا كان قول التابعي أولى بمضمون الآية، ومن ذلك تقديمه قول السدي، وهو من صغار التابعين، على قول ابن عباس - رضي الله عنه - وهو من أعلام الصحابة عند تفسيره، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيراثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ {آل عمران: ١٨٠}، فقال: "قال السدي: بخلوا أن ينفقوا في سبيل الله، وأن يؤدوا الزكاة، وقال ابن عباس: هو في أهل الكتاب بخلوا أن يبينوه للناس. وهو بالزكاة أولى كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ {التوبة: ٣٤}، وإلى قوله: ﴿يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ﴾ {التوبة: ٣٥}، وقوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ﴾، يدل على ذلك أيضاً" (٣).

أد (١) الجصاص، لقرآن (٥٦/٢-٥٨).

(٢) المرجع السابق (٥/٢٥٤).

(٣) المرجع السابق (٢/٣٣٤).

رابعاً: تفسير القرآن بالرأي:

الرأي : مصدر للفعل رأي، فنقول رأى يرى رأياً، ويستعمل في الاعتقاد والتفكير والتأمل.

وقيل في تعريفه: هو اعتقاد النفس أحد النقيضين، عن غلبة الظن.

وقيل: الرأي: إجابة خاطر في المقدمات التي يرجى منها إنتاج المطلوب^(١).

وأما التفسير بالرأي فالمقصود به: عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانتة في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر^(٢).

ويتضح مما سبق أن التفسير بالرأي يبني على اجتهاد المفسر وإعمال عقله باستخدام علوم الآلة لاستخراج معان جديدة يحتملها اللفظ.

والتفسير بالرأي ينقسم إلى قسمين هما:

١ - التفسير بالرأي الممدوح المقبول: وهو التفسير المبني على المعرفة الكافية بالعلوم اللغوية، والقواعد الشرعية والأصولية، بحيث لا يعارض نقلاً صحيحاً، ولا عقلاً سليماً، ولا علماً يقينياً ثابتاً، مع بذل غاية الوسع في البحث والاجتهاد، والمبالغة في تحري الحق والصواب، وتجريد النفس من الهوى والاستحسان بغير دليل، مع استشعار مراقبة الله تعالى في كل ما يقول.

٢ - التفسير المذموم المردود: وهو التفسير من غير تأهل له بالعلوم التي لا بد منها للمفسر، والتفسير بالهوى والاستحسان، أو التفسير المقصود به تأييد المذهب الفاسد، والرأي الباطل، أو التفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا اللون من التفسير قد يشتمل على المرويات الواهية والباطلة التي لا أصل لها أو المعاني البعيدة.

١ - التفسير بالرأي الممدوح المقبول: وهو التفسير المبني على المعرفة الكافية بالعلوم اللغوية، والقواعد الشرعية والأصولية، بحيث لا يعارض نقلاً صحيحاً، ولا عقلاً سليماً، ولا علماً يقينياً ثابتاً، مع بذل غاية الوسع في البحث والاجتهاد، والمبالغة في تحري الحق والصواب، وتجريد النفس من الهوى والاستحسان بغير دليل، مع استشعار مراقبة الله تعالى في كل ما يقول.

٢ - التفسير المذموم المردود: وهو التفسير من غير تأهل له بالعلوم التي لا بد منها للمفسر، والتفسير بالهوى والاستحسان، أو التفسير المقصود به تأييد المذهب الفاسد، والرأي الباطل، أو التفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا اللون من التفسير قد يشتمل على المرويات الواهية والباطلة التي لا أصل لها أو المعاني البعيدة.

وعليه؛ فإن التفسير بالرأي الممدوح يؤخذ به إذا توفرت فيه شروط وإلا فلا،
وتلك الشروط هي:

الأول : أن يكون التفسير بالرأي مبنياً على علوم تأهل صاحبه لتبيين مراد الله تعالى وتجنب الزلل والشطط.

الثاني : ربط التفسير بالرأي بالمأثور وصحيح ما تناقلته الأمة، وعدم معارضته ذلك.

الثالث : عدم الخوض بالرأي فيما ليس له فيه مجال.

الرابع : رد المتشابهات إلى المحكمات.

الخامس : الابتعاد عن التأويل الفاسد؛ لأنه سبيلٌ إلى تحريف الكلم عن مواضعه^(١).

وقد كان إمامنا الجصاص متضلعاً من علوم الآلة: من لغة عربية ومفرداتها وعلومها من نحو وصرف وبلاغة وما يلحق بذلك من الاستشهاد بشعر العرب، ثم ما انبنى على علوم اللغة كعلم أصول الفقه، وما يلحق به من علوم المستنبطة من استقراء نصوص الشريعة ومقاصدها كالقواعد الكلية والجزئية.

ومن يقرأ في كتابه أحكام القرآن يجد هذه الملكة بينة وظاهرة في تفسيره، وقد أولى الإمام الجصاص الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية غاية الاهتمام؛ إذ هي المقصودة بالدرجة الأولى من تأليف هذا الكتاب، حتى جعل لكل مسألة باباً من أبواب الفقه.

الرازي (١) اد لصفحة مصطفى، و منه ج ه في ا ل ت ف س ي ر، ص (٢٩٥).

المبحث الثاني

التعريف بالكاتب الإمام الملهو والسفهي يره

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول : حياة الإمام الكيا الهراسي: اسمه ونشأته ونسبه وشيوخه وتلاميذه
ورحلاته العلمية.

المطلب الثاني : عقيدته ومذهبه الفقهي وآثاره العلمية.

المطلب الثالث : الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته.

المطلب الرابع : التعريف بكتابه أحكام القرآن.

المطلب الخامس : منهجه في التفسير.

المطلب الأول

وخه وتلاميذه ورحلاته العلمية

اسمه هو ذوينتسه بهو لقبه :

هو علي بن محمد بن علي الطبري، المعروف بالكيا الهراسي، كنيته أبو الحسن، الملقب بعماد الدين، نسبته الطبري؛ نسبة إلى مدينة طبرستان.

مولدته أته :

ولد في منتصف القرن الخامس الهجري، من ذي القعدة سنة ٤٥٠ هـ (أربعمائة وخمسين من الهجرة)^(١)، وهو شيخ الشافعية ببغداد.

نشأ في خراسان^(٢) وتلقى علومه الأولية فيها، ثم هاجر إلى نيسابور وله عشرون سنة، وصحب إمام الحرمين أبا المعالي الجويني ولأزمه، وتفقّه عليه حتى توفي، وبرع في الأصول والفروع والخلاف، ثم خرج إلى بيهق^(٣) فأقام بها مدة يدرس ويفيد الناس، ثم قدم بغداد، وتولى التدريس بالنظامية في سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة، ولم يزل على التدريس إلى حين وفاته^(٤).

(١) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (المتوفى: ٥٠٤ هـ) لاقم آن، تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ (٥/١).

خراسان . . . (٢) . ان : بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزدورد قصبه جوين وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند. ينظر: صفّي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفّي الدين (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، الهدى لاد طلاع على علماء الأندلس، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ (١/٤٥٥).

ب (٣) ق : بالفتح، أصلها بالفارسية بيهه يعني بهاعين، ومعناه بالفارسية الأجود: ناحية كبيرة وكورة واسعة كثيرة البلدان والعمارة من نواحي نيسابور. ينظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ١٢٦ هـ) معجمه ان، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م (١/٥٣٧).

(٤) انتقاء الحافظ أبي الحسين أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسامي المعروف بابن اليمياني المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، ت في فقه سائق يالو يلخ ح ا ا ف ا ل ب ن ج و ا د ي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م (١/١٤٨ - ١٤٩).

شبهه و قائله به يذو:

مع شهرة الإمام الكيا الهراسي ومكانته العلمية، وقوة عارضته، والتي تدل على تمكنه من العلم، مع تنقله في البلدان، من بلدته ثم إلى بيهق، ثم إلى بغداد، مع كثرة العلماء فيها، وهمته في الطلب، وهي الدليل على أخذه العلم عن كثير من المشايخ، إلا أن كتب التراجم لم تذكر له من الشيوخ إلا ثلاثة فقط، وهم:

١ - إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعاً طرق المذاهب، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فيها^(١).

٢ - أبو علي الحسن بن محمد الصفار^(٢).

٣ - زيد بن صالح الأملي.

داته العلميه:

كانت الأولى في بلده طبرستان، خرج إلى نيسابور وتفقه على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني مدة إلى أن برع، ثم خرج من نيسابور إلى بيهق ودرس بها مدة، ثم خرج إلى العراق وتولى تدريس المدرسة النظامية ببغداد إلى أن توفي^(٣).

تلامه يذو:

١ - الحافظ أبو الطاهر، أحمد بن محمد ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم، الأصبهاني السلفي، كان جامعاً بين علم الحديث والفقه والأدب، بديع الفضيلة، قديم الرحلة والطلب^(٤).

(١) الزركلي، علم لام (١٦٠/٤).

(٢) بحثت له ولزيد بن صالح الأملي عن ترجمة فلم أجد، وإنما ذكرنا أنهما من شيوخه فقطي الذهبي، علم لام
الذو بلاء (٣٥١/١٩)، وتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧١٠هـ) في كتابه "تاريخ علماء الديانة"، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحل، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ (٢٣٢/٧).

(٣) ابن خلكن، الأعلام، يذو بالنعزاز عم ان (٣/٨١٤) في الكيام الهراسي، لقرآن (٥).

(٤) تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (توفي: ٣٠٠هـ) في كتابه "تاريخ علماء الديانة"، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٩٩٢م (٣٥٩/١).

٢ - المحدث، الرحالة، سعد الخير بن محمد بن سهل بن سعد الأنصاري الأندلسي النابلسي، كان من الفقهاء العلماء، وتوفي (٥٤١هـ) (١).

٣ - أبي إسحاق إبراهيم بن عثمان الغزي الشاعر المشهور توفي (٤٢١هـ) (٢).

٤ - عبد الواحد بن الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مخلد أبو الفتح الباقرحي، من أولاد المحدثين، كان فقيهاً، توفي (٥٥٣هـ) (٣).

تفقه على إلكيا الهراسي ببغداد وعلى أبي حامد الغزالي (٤) وأبي نصر القشيري (٥) بنيسابور وسمع من أبي عبد الله بن طلحة (٦) وأبي الحسين بن الطيوري (٧) وبنيسابور من عبد الغفار الشيروي (٨) وغيره.

سير (٤) الأذهبي، الذنب بلاء (١٥٩-١٥٨/٢٠).

(٢) ابن خلكن بلاءه ياء ذكراً بالنعزاز عمه ان (١٣٨/١).

لام ووفيه (٣) الذهبي، لم يشاهير والأعلام (٧١/١٢).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، الإمام زين الدين أبو حامد الغزالي، الطوسي، الفقيه الشافعي، حجة الإسلام. [المتوفى: ٥٠٥ هـ]، وكان من طلبة الفقه، توفي يوم الإثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس، ودفن بمقبرة الطابران، وهي قسبة بلاد طوس. ينظر: الذهبي وإيلخسلا لم وثقباتها هير والأعلام (٦٢/١١).

(٥) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة أبو نصر ابن الأستاذ أبي القاسم القشيري، كان من أئمة المسلمين وأعلام الدين، توفي سنة أربع عشرة وخمس مائة. ينظر: الصلبي، الفلبي في بيت (٢٠٠/١٨).

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النعالي، البغدادي، مسند العراق، هو رجل أمي، له سماع صحيح عال، وكان فقيراً عفيفاً، من بيت علم، مات الحافظ أبو عبد الله هذا في صفر، سنة ثلاث وتسعين سواربع وائة. ينظر: الأذهبي، الذنب بلاء (٩٠/٣٧-٩١).

(٧) هو أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبد الله البغدادي، الصيرفي، ابن الطيوري، كان محدثاً كثيراً صالحاً، أميناً صدوقاً، صحيح الأصول، صينياً ورعاً وقوراً، حسن السمات، كثير الخير، توفي نصف ذي القعدة، سنة خمس مائة، عن تسعين سنة. ينظر: الأذهبي، الذنب بلاء (٢١٣-٢١٦).

(٨) هو عبد الغفار بن محمد بن الحسين بن علي بن شيرويه بن علي، أبو الحسين بن أبي بكر بن أبي الحسن، الشيروي الجنازدي، التاجر، كان عفيفاً متديناً صدوقاً، توفي يوم الأحد ثامن عشر ذي حجة سنة عشر وخمسائة. ينظر: طابغاددي، وذيوله (١٢٥-١٢٦).

وكان فقيهاً أديباً قدم بغداد في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وخمسمائة ومعه كتاب السلطان سنجر بن ملكشاه بتسليم المدرسة النظامية إليه فأجيب إلى ذلك وقام الفقهاء عليه ولم يفد واستمر يدرس بها إلى أن جاء أسعد الميهني^(١) بكتاب السلطان فعزل واستقر أسعد وعن ابن الباقرحي^(٢) بت ليلة متفكراً في قلة حظي من الدنيا فرأيت في المنام مغنيا يغني فالتفت إلي وقال لي اسمع يا شيخ:

(أقسمت بالبيت العتيق وركنه ... والطائفين ومنزل القرآن)

(ما العيش في المال الكثير وجمعه ... بل في الكفاف وصحة الأبدان)

توفي بغزنة سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة^(٣).

٥ - عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر بن هشام الخطيب أبو الفضل بن أبي نصر الطوسي ثم البغدادي، خطيب الموصل.

ولد في صفر سنة سبع وثمانين وأربعمائة، تفقه على الكيا الهراسي وأبي بكر الشاشي وقرأ الأدب على أبي زكريا التبريزي وأبي محمد الحريري، والفرائض والحساب على الحسين الشقاق^(٤).

٦ - أبو عبد الله محمد بن علي بن مهران الجوبي الفقيه الزاهد، تفقه على إلكيا الهراسي، وتزهد، وظهر له كرامات، وتوفي بديار بكر سنة نيف وأربعين وخمس مئة، وله اتباع صالحون^(٥).

(١) هو أبو الفتح أسعد بن أبي نصر ابن أبي الفضل الميهني، الفقيه الشافعي الملقب مجد الدين؛ كان إماماً مبرزاً في الفقه والخلاف، توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة. ينظر: الإرقي لأبوالأثير، ١٠٧/١. (٢٠٧/١).

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن جعفر بن مخلد بن سهل بن حمران أبو الفضل المعروف بابن الباقرحي، توفي يوم الخميس الرابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة تسع وعشرين وأربع مائة. ينظر: تلغداد، ٤٤٩/٧. بغداد ٧/٤٤٩.

(٣) الطبكي شفا تفاعلية ب رى (٢٠٥/٧).

(٤) المرجع السابق (١١٩/٧).

(٥) محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٤٤٢هـ) طه ميشج ت ب ففضياً بباطول ر قولا أة لبقه لم بكه ندم ا ه م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م (٥٤٢/٢).

٧ - الحسن بن سعد بن الحسن الخونجي أبو المحاسن الفقيه الكاتب صاحب الوزير أبي نصر بن نظام الملك كان ينوب عنه في النظر في المدرسة النظامية، تفقه على إلكيا الهراسي وسمع منه الحديث وروى شيئاً يسيراً وتوفي سنة خمس وسبعين وخمسائة، وكان شيخاً صالحاً مسناً متديناً مليح الخط والعبارة فطنا^(١).

٨ - الخضر بن نصر بن عقيل بن نصر أبو العباس الإربلي الشافعي كان عارفاً بالمذهب والفرائض والخلاف اشتغل ببغداد على الكيا الهراسي وابن الشاشي ولقي عدة من أشياخها، ورجع إلى إربل وبنى له بها الأمير أبو منصور شرفتكين الزيني صاحب إربل مدرسة القلعة^(٢).

٩ - داود بن إبراهيم بن محمد أبو الفضل الأذري روى عنه أبو طاهر السلفي في معجم شيوخه وذكر أنه كان يتفقه معه ببغداد على الكيا الهراسي سنة أربع وتسعين وأربع مائة وبعدها، وكان لازماً للطريقة المستقيمة سكيناً مشتغلاً بما ينفعه^(٣).

١٠ - شافع بن عبد الرشيد بن القاسم أبو عبد الله الجيلي تفقه على الكيا الهراسي وعلى الغزالي وكانت له حلقة بجامع المنصور للمناظرة كل جمعة يحضرها الفقهاء سمع وروى وقال ابن الجوزي كنت أحضر حلقة وأنا صبي توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسائة وقيل سنة إحدى وأربعين وهو الصحيح وسمع بطبس وبالبصرة وكان شافعي المذهب فقيهاً فاضلاً ورعاً متديناً^(٤).

١١ - عبد السلام بن الفضل، أبو القاسم الجيلي، الشافعي. [المتوفى: ٥٣٤ هـ]، أقام ببغداد مدة، وتفقه في النظامية على الكيا أبي الحسن الهراسي، وولي قضاء

(١) صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ١٠٤٧هـ) في تاريخه، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م (١٨/١٢).

(٢) المرجع السابق (٢٠٨/١٣ - ٢٠٩).

(٣) المرجع السابق (٢٨٥/١٣).

(٤) المرجع السابق (٤٤/١٦).

البصرة، وسمع بمكة " صحيح مسلم " من الحسين بن علي الطبري، وتوفي في خامس جمادى الآخرة^(١).

١٢ - عبد الباقي بن محمد بن عبد الواحد الغزالي الفقيه أبو منصور، تفقه على إلكيا الهراسي وسمع الحديث من أبي الغنائم بن المأمون وغيره^(٢).

١٣ - علي بن أحمد بن محمد أبو المكارم البخاري، تفقه ببغداد على إلكيا الهراسي، وولى قضاء واسط وكان يدرس الفقه بجامع واسط، مات في شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وخمسائة^(٣).

(١) التذهيلي والإيخاني، لا م (٦١٣/١١).

(٢) الطبكي، مناقب أئمة بني هاشم، رى (١٤٢/٧).

(٣) المرجع السابق (٢١٣/٧).

المآخذ الأدبية

هـ به الفقهية وآثاره العلمية

عقيدته :

العقيدة هي التي تمثل قاعدة الإيمان، ومستقرها القلب، فعقيدة المسلم لها أهمية كبيرة؛ إذ هي الموجه لسلوكه، وخلقه وفكره، وثقافته، فمتى رسخت في قلب الفرد استقام سلوكه .. والفرد أساس المجتمع، فإذا صحت عقيدته صحت عقيدة المجتمع، وارتفع وارتقى قدره، والعكس بالعكس.

والإثمة والعلماء لهم أثر كبير بعقيدتهم، وأول تأثيرهم - بعد أثرها عليهم - يكون على تلاميذهم وطلابهم، وثم في كتبهم ومؤلفاتهم، فيؤثرون من خلالها على المطلع عليها، فيسلكون مسلكهم، وينهجون منهجهم.

فالإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - في الجملة يُشهد له بسلامة العقيدة، فقد سهل الله له أئمة ومشايخ سار على طريقهم، مثل إمام الحرمين الجويني وغيره، ممن نصر عقيدة أهل السنة والجماعة، ووقف في وجه الفرق الضالة من الرافضة والمعتزلة وغيرهم.

إلا أنه - كما هو المعلوم من ذلك العصر الذي اشتد فيه الخلاف بين طائفتين كل منهما يرى أنه يمثل أهل السنة والجماعة: الحنابلة، والأشاعرة الذين ينتسبون للإمام أبي الحسن الأشعري^(١)، فكان الإمام الكيا الهراسي كمشايخه وبالأخص إمام الحرمين

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم ينتهي نسبه إلى أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري، اليماني، البصري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وُلِدَ سنة ستين ومائتين، وقيل: بل ولد سنة سبعين، وأخذ عن: أبي خليفة الجمحي، وأبي علي الجبائي، وزكريا الساجي، وسهل بن نوح، وطبقتهم، وكان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم.

ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه وتبرأ منه، وصعد للناس، فتاب إلى الله تعالى منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم. مات ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مائة، ودفن بمشرفة الزوايا، وكان يحط عليه جماعة من الحنابلة والعلماء، فطمس قبره خوفاً عليه منهم، ولولا السلطان لنبتوشه ييظن: الذهلي ع لا لم نذ بالاء (١٥/٨٥-٨٦)، وابن الجوزي، تظ م (٢٩/٣٠-٣٠)، و عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، =

على عقيدة الأشاعرة، وكم جرَّ هذا الخلاف من فتن بين الطائفتين، أدى في كثير من الأحيان إلى الاقتتال وسفك الدماء، ولا أدلَّ على عمق الخلاف بين الطائفتين - في فتنة القشيري^(١)، حين أراد السلطان أن يصلح بينهما - من قول الإمام أبي جعفر الشريف^(٢) شيخ الحنابلة: "أي صلح بيننا، إنما يكون الصلح بين مختصمين على ولاية أو دنيا، أو قسمة ميراث، أو تنازع في ملك؛ فأما هؤلاء القوم فهم يزعمون أننا كفار، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقه كافر، فأبي صلح بيننا"^(٣).

وقد سبق فتنة ابن القشيري فتنة تطاول الحنابلة على الأشاعرة من الشافعية، حتى منعوهم من ترجيع الأذان والجهر بالبسملة في الصلاة، والقنوت في صلاة الفجر، بحجة أن هذه المسائل صارت شعاراً لأهل البدع، يقصدون بذلك الأشاعرة من الشافعية،

= زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (الفتوى: ٩٦٩هـ)، إلهام ردي، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م (١/٢٦٥).

(١) هو أبو نصر عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، النيسابوري، النحوي، المنكلم، برع في العربية والنظم والنثر والتأويل، وكتب الكثير بأسرع خط، وكان أحد الأذكياء، لازم إمام الحرمين، وحصل طريقة المذهب والخلاف، بالغ في التعصب للأشاعرة، والغض من الحنابلة، فقامت الفتنة على ساق، مات أبو نصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة أربع عشرة وخمسين مائة. ينظر: اللاذهي، إلهام ردي (١٩/٤٢٤-٤٢٦)، أو ايلي للجوزي، ظ م (١٧/١٩٠).

(٢) هو أبو جعفر الحنبلي عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي بن أبي موسى الحنبلي العباسي، كان أحد الفقهاء العلماء العباد الزهاد المشهورين بالديانة والفضل والعبادة والقيام في الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولد سنة إحدى عشرة وأربع مائة، واشتغل على القاضي أبي يعلى بن الفراء، وزكاه شيخه عند ابن الدامغاني فقبله، وحين وقعت الفتنة بين الحنابلة والأشعرية بسبب ابن القشيري اعتقل هو في دار الخلافة مكرماً معظماً، يدخل عليه الفقهاء وغيرهم، ويقبلون يده ورأسه، ولم يزل هناك حتى اشتكى فأذن له في المسير إلى أهله فتوفى عندهم ليلة الخميس النصف في صفر سنة سبعين وأربع مائة، ودفن إلى جانب الإمام أحمد. ينظر: اللاذهي، إلهام ردي (١٢/١٤٥).

تظ م في (٣) لينظر: عياض الجوزي، إلهام ردي و إلهام ردي (١٦/١٨٣)، والدكتور: خالد كبير العلل، مقدمة في إلهام ردي، إلهام ردي، دار الإمام مالك - البليدة - الجزائر، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ص (٢٣-٢٤).

حتى لم يستطع أحد من الأشاعرة أن يشهد الجمعة ولا الجماعات، وكان المقدم فيها أبو يعلى بن الفراء^(١)، وابن التميمي^(٢) الحنبلين^(٣).

ومن هذا يتبين مدى تأثير العقيدة في سلوك وتصرف صاحبها، ومدى خطرهما على العالم والتلاميذ والعامّة على السواء.

عاش الإمام الكيا الهراسي على عقيدة الأشاعرة منافحاً مدافعاً عنها في وجه مخالفيه.

مذهب به الفقهي :

أما مذهبه؛ فكان شافعيّاً، وكان مائلاً إلى الانتصار والتعصب له، وهو معتبر من أئمة المذهب، وإليه انتهت رئاسة المذهب في زمانه، وأكثر العلماء ذكره بإمام المذهب الشافعي.

قال عنه السبكي: "أحد فحول العلماء ورؤوس الأئمة"^(٤).

وقال الذهبي: "شيخ الشافعية، ... وبرع في المذهب"^(٥).

(١) هو أبو يعلى ابن الفراء محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الحنبلّي المشهور بالفاضي أبي يعلى، ولد في المحرم سنة ثمانين وثلاثمائة، وسمع الحديث الكثير، انتهت إليه رئاسة الحنابلة، وصنف الكتب، توفي عشرين شهر رمضان سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وغسله الشريف أبو جعفر بوصية والده ومنه. فينظر: الصفدي ١٠٠/١٠١، والقاضي، الإسلام (١٠١/١٠).

(٢) هو أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، التميمي البغدادي، رئيس الحنابلة وفقههم ببغداد، ولد سنة أربعمائة، وقيل: سنة إحدى وأربعمائة، قرأ القرآن، والحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والفرائض، واللغة، والعربية، فصيح اللسان، وعمر حتى صار يقصد من كل جانب، وكان مجلسه جم الفوائد، توفي في نصف جمادى الأولى سنة ثمانين وأربعمائة. ينظر: ابن خلدون، تاريخ الجوزي، له مذكور في الأمام (١٩٧/٢١-٢١)، والذهبي وإيلنج، الإسلام (١٠٠/٥٩٥)، وليرى كثير لما نيهة (١٢٠/١٥٠).

ابن الأئمة (٣) إله كماله هو شيخ، الإسلام (٣) إلهة وابتغى كثيره نيهة (١٢/٨٣).

طباقة سنية في شافعية (٧/٢٣١).

سير أئمة الذهبية، الأندلس (١٩/٣٥٠-٣٥١).

وقال ابن العماد: "شيخ الشافعية ببغداد"^(١) إلى أقوال كثيرة ذكرها أصحاب التراجع.

أما اختياره للمذهب الشافعي كما يقول في مقدمة كتابه: "رأيت مذهب الشافعي - رضي الله عنه وأرضاه - أسدها وأقومها، وأرشدتها وأحكمها، حتى كان نظره في كبر آرائه، ومعظم أبحاثه، يترقى عن حد الظن والتخمين، إلى درجة الحق واليقين، ولم أجد لذلك سبباً أقوى، وأوضح وأوفى، من تطبيقه مذهبه على كتاب الله تعالى"^(٢).

وكلامه هذا يدل على أنه إنما اختار مذهب الإمام الشافعي لأجل هذه الأمور التي ذكرها، وحبه له جعله يسلك مسلكه.

وهناك أمور أخرى تزداد على هذا وهي أنه بتأثير نشأته في بيئة شافعية، وتلقيه العلوم في الفقه والأصول عن علماء متمذهبون على مذهب الإمام الشافعي.

وعلى أي حال؛ فإنه يعتبر من أئمة المذهب الشافعي، بل المرجع الذي يرجع إليه في دقائق الأمور، وبخاصة في آيات الأحكام، وله كتب في الفقه والأصول على مذهب الشافعي.

وكتابه أحكام القرآن الكريم ذو أهمية كبرى، ومؤلف على طريقة الإمام الشافعي وعلى أصوله في استنباط الأحكام.

ش ا ر ه ا ل ع ل م ية :

لقد قدم الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - للمكتبة العلمية على تنوعها ثروة علمية في التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، وأظهر ملكة عظيمة في هذه العلوم، وقد أشغل بالتأليف والكتابة، وجمع الفوائد وحصرها تحقيقاً للورثة العلمية، فكانت له تصانيف حسنة، وكذلك أشغل بالتدريس، وكان أحد الفصحاء مليح العبارة والتقدير.

(١) ينظر: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (توفي سنة ٨٩٠ هـ)، ر ا ت ا ل ذ ه ا ب غ ن ي ه ا ب و م ن ا ل ب ع ن م ا د ، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م (٤/ ٢٦١).

(٢) ينظر: الكيام الهراسي، ل ق ر آ ن (٢/١).

وقد ذَكَرَتْ كتب التراجم^(١) بعض مؤلفاته ومصنفاته، ومن ذلك:

- ١ - أحكام القرآن، وهو موضع دراستنا.
- ٢ - نقض مفردات الإمام أحمد.
- ٣ - كتاب الروايات.
- ٤ - شفاء المسترشدين في مباحث المجتهدين.
- ٥ - لوامع الدلائل في زوايا المسائل.
- ٦ - التعليق في أصول الفقه.

ط ب ق ا ت (١) الديبكي ش ا ف ه ي ة (٢٣٢/٧)، ومصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي»
وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، لا ومصد و ل ل ل ب ل ب ا ق ل ا ف ت د و ل، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط،
إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسیکا، إستانبول - تركيا ٢٠١٠
م (٣٨٧/٢)، وإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ٣٩٩ هـ)، إ ي ة ف ا ي س ن م ا ء
ا ل م و ل د ف ا ل ي ل م ط ر ن د ف ي ن، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه
بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان (١/٦٩٤)، وعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني
كحالة الدمشقي (المتوفى: ٤٠٨ هـ)، ح ي ط ف ي ن، مكتبة المثني - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
(٢٢٠/٧).

المآخذ التاريخية

والاجتماعية والعلمية وشخصياته

عُرِفَ عصر الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - باضطرابات سياسية كثيرة، من بينها ضعف الدولة العباسية، وخضوعها للسلاجقة، فقد عاش الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - أواخر أيام خلافة بني العباس أبان ضعفها وسيطرة السلاجقة، منذ تولى الخليفة آنذاك القائم بأمر الله، وحتى خلافة المستظهر بالله^(١).

فكانت فترة اضطراب وضعف؛ إذ كثر فيها تولية الخلافة لأحداث السن من الأطفال، فكانت تدبير شؤون الدولة لغيرهم من الأمراء المنتفذين كالسلاجقة والبويهيين والذين كانوا على صلة بالفاطميين، فكان ذلك سبباً لضعف الخلافة الاسلامية، وألحقت بالإسلام وأهله أضراراً في العقيدة والسلوك، حيث انتشرت الدعوات الباطلة وظهرت الأحزاب من الفاطميين والشيعة الروافض وغيرهم^(٢).

وأما السلاجقة فكان القرن الخامس الهجري عصرهم، وتم استيلائهم على أكثر المدن، ومنها طبرستان مدينة الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله -، ثم توجهوا إلى العراق التي عاصمتها بغداد مدينة الخلافة ليكمل لهم السلطان على الدولة الاسلامية، وساعدهم على ذلك اضطراب الخلافة وسلب سلطة الخلفاء، والتدخل في شؤون الدولة، والتحكم في تولية الخلفاء وعزلهم أو قتلهم، وفقدان الأمن بين الناس فكانوا في شوق إلى أن يأتي غيرهم بالأمن والراحة للعباد^(٣).

كان عصر السلاجقة عصر هدوء واطمئنان مع بعض الفتن التي حدثت في أيامهم، منها فتنة انشغال السلطان طغرل بأخيه إبراهيم، وخلت بغداد من السلطان، وتفرق الجيش وأصبحت بغداد لا قيمة لها سوى الخليفة؛ فكانت فتنة البساسيري، ونهب

(١) السقياطي وخديج في ١٤١ (٢٩٨/١).

الهراسي (٢) مجمع منظر فحش، كتابه أحكام القرآن (١٧-١٨).

(٣) المرجع السابق (٢٢).

دار الخلافة وأخذوا الخليفة للحبس، فلما فرغ السلطان طغرل من أخيه رجع إلى بغداد، وفرح الناس بقدمه، وقتل البساسيري سنة خمسين وأربعمائة واستتب الأمن بعدها والبناء وجلب الخير والراحة، حتى توفي عن دولة راسخة الأركان، وفي زمنه ولد الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - وفتح عينيه في أيام السلاجقة.

وخلفه ابن أخيه السلطان عضد الدولة ألب أرسلان، وكان قد اعتمد على وزيره نظام الملك، وكان وزير صدق، فبنى المدرسة النظامية وجلب لها أكابر العلماء وعلى رأسهم الإمام الجويني رحمه الله.

وهكذا استمر الأمر إلى آخر حياة الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - في عهد السلطان السلجوقي محمد غياث الدين أبو شجاع (٤٩٨ - ٥١١هـ).

وفي هذه الأحداث والفتن كان الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - جاداً في طلب العلم، فرحل وسافر كعادة طلاب العلم؛ إذ البيئة العلمية ما تزال قائمة يردها روادها، فلم تؤثر فيه هذه الأحداث ولم تمنعه من تحصيل العلم أو تقف أمامه؛ لأنه كان بعيداً عن هذه الفتن وأسبابها حيث لم يتدخل في سياسة الدولة أو في تدبير شؤونها إلا أنه حين بلغ أشده، واستوى عوده، وكانت له المكانة العلمية سجلت لنا المصنفات وكتب التراجم ما فعله الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - حينما "أجاب السلطان محمد الأمير أياز إلى ما التمس منه، وكان الذي أخذ البيعة بالصلح الكيا الهراسي مدرس النظامية، فهذا الفقيه لم يقف أمام تلك الصراعات الدامية التي كانت تهدد كيان الدولة الإسلامية آنذاك موقف المتفرج، وإنما كان له دور كبير في فض كثير من المنازعات القائمة بين الحكام والملوك في بعض البلدان الإسلامية حرصاً على تماسك المسلمين ووحدتهم، وقد نجح بالفعل إلى حد كبير في الصلح بين ملكشاه بن بركيارق وعمه السلطان محمد، وأصبحت السلطنة لمحمد دون منازع"^(١).

(١) ينظر: الصلابي، علي محمد محمد الصلابي، لهلاً جوقبتهر وشرر إوسع لا قديلو لوتمة لغل

ال د ب اوطا نالي قهصو ط ي بي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م (١٣٩/١).

وقد تولى التدريس في المدرسة النظامية وولي القضاء وهي أمور تفرض على متوليها أن يعيش معتزك الحياة.

ر ه ا ل ع ل م ية :

لقد بدأ ظهور المراكز الثقافية والعلمية في ظل الخلافة العباسية؛ لكن ارتفع شأنها وعلا بنيانها وانتشر في زمن السلاجقة، لاهتمام الامراء والحكام بإنشاء المدارس، ويديرون شؤونها، فتخرّج فيها عدد كبير من العلماء والأدباء والشعراء، ووفرت لأجل ذلك السبل، فأخذت النهضة العلمية تؤتي ثمرات يانعة وتبذر بذورها للأجيال القادمة.

وبسبب وجود الفرق المختلفة، والتي كانت عاملاً كبيراً في انشاء المدارس لنصرة مذاهبها، وكثرت المناظرات بين السنة والشيعية وغيرهم، وارتفع الاهتمام بالمذاهب تدريجاً وتأليفاً لكثرة الجدل والمناظرات، واشتداد النزاع المذهبي بين الحنفية والشافعية وغيرهم، ومثله الصراع العقدي بين الحنابلة والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم، ومما تجدد من جراء ذلك ارتفاع صوت النهضة العلمية في كثير من السلطنات^(١).

د ا ر س ا ل ن ظ ا م ية :

لقد أنشأت المدارس الإسلامية الكثيرة، إلا أنها كانت أحادية المذهب بحيث تنفرد بتدريس مذهب واحد؛ ذلك للتنافس المذهبي الذي كانت تعيشه بغداد حاضرة الخلافة، وقد ظهرت في دمشق قبل ظهورها في بغداد^(٢)، وجاء نظام الملك فوجد أمامه هذه النماذج العديدة من المدارس، ورأى الفاطميين قد سبقوه إلى تشييد الأزهر، والاعتماد عليه في دعوتهم ودراسة مذهبهم، فكانت هذه مصادر إحياء وتحفيز للقيام بإنشاء مجموعة من المدارس وليست مدرسة واحدة لتشارك المجاهدين في حربهم ضد المبتدعين بنفس السلاح^(٣).

١ (١) مجمد ميظور فحشي، كتابه أذكاء القرآن ص (٢٦).

(٢) الصلابوه بالله لاج قهس (٢٧٨-٢٨٣).

المرجع (٣) لسابق ص (٢٧٩).

لقد بدأ التفكير الفعلي في إنشاء هذه المدارس النظامية للوقوف أمام المد الشيوعي الإمامي والإسماعيلي الباطني عقب اعتلاء السلطان ألب أرسلان عرش السلاجقة في عام ٤٥٥هـ، فقد استوزر هذا السلطان رجلاً قديراً وثنياً متحمساً هو الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، الملقب بنظام الملك، فرأى هذا الوزير أن الاقتصار على مقاومة الشيعة الإمامية والإسماعيلية الباطنية سياسياً لن يكتب له النجاح إلا إذا وازى هذه المقاومة السياسية مقاومة فكرية، وهذا النشاط الفكري ما كان ينجح في مقاومته إلا بنشاط سني مماثل يتصدى له بالحجة والبرهان؛ لذلك كله فكر نظام الملك في أن يقاوم النفوذ الشيوعي بنفس الأسلوب الذي ينتشر به، ومعنى ذلك أنه رأى أن يقرن المقاومة السياسية للشيعة بمقاومة فكرية أيضاً، وتربية الأمة على كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وعقيدة أهل السنة والجماعة المستمدة من الوحي الإلهي. ومن هنا كان تفكيره في إنشاء المدارس النظامية التي نسبت إليه؛ لأنه الذي جدَّ في إنشائها وخطط لها، وأوقف عليها الأوقاف الواسعة، واختار لها الأكفاء من الأساتذة فكان من الطبيعي أن تنسب إليه من دون السلاجقة^(١).

لقد كان نظام الملك شافعيّاً سنياً حريصاً على الإسلام الصحيح وقد عاصرته آراء وأفكار متباينة مختلفة كانت منتشرة في العالم الإسلامي كالمعتزلة والباطنية وبقايا القرامطة وغيرهم من أصحاب الملل والنحل. وكان نظام الملك يرمي بدرجة كبيرة إلى توجيه الرعاية وجهة تخدم مصلحة الدولة وتبعث على الاستقرار والسكينة والأمن؛ لذا كان هم نظام الملك التأكيد في مواضع الدراسة على إفهام الناس عامة ومنتهي النظمية خاصة أصول الدين الصحيحة، ولما كان نظام الملك شافعيّاً، كان يرى أن يدرس الفقه والأصول المستمدة من أفكار وآراء الشافعية، وكان من شروط النظمية أن يكون المدرس من الشافعية أصلاً وفرعاً^(٢).

ولما لهذه المدرسة من تأثير ظاهر أنشأ القائد نور الدين محمود زكي - وهو حنفي المذهب - للشافعية في حلب ثلاث مدارس هي: النفرية والعصرونية والشعبية

(١) الصلابة له صلاح قة ص (٢٧٩).

(٢) المرجع السابق ص (٢٧٩).

وأسند التدريس فيها إلى أساتذة من أساتذة النظاميات البغدادية؛ لاعتقاده بأن علماء المدارس النظامية لهم القدرة على الإحياء السني، وقمع شبهات المبتدعة من الشيعة الرافضة أكثر من غيرهم وذلك بسبب خبرة المدارس النظامية وخريجيتها على مواجهة المد الباطني الشيعي وقدرتها على كشف باطلها بأسلوب علمي رصين إضافة إلى اهتمام المدارس النظامية بنشر العلم الشرعي والإحياء السني الكبير^(١).

(١) علي محمد الطائفي، *مدج ١ هـ دليل وميكنم في فقهه*، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ص (٦٦/١).

المطلب الرابع

التهور بأفكاركم تالفاً قرآن

يعتبر كتاب أحكام القرآن كتاب تفسير فقهي للقرآن الكريم حسب المذهب الشافعي، وهو من تأليف الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - الذي تتبع فيه آيات الأحكام لاستنباط الأحكام الشرعية، مع ذكر اختلاف العلماء، ووجه مأخذ كل منهم.

إلا أن الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - كان غرضه من تأليفه لهذا الكتاب هو الدفاع عن مذهب الإمام الشافعي، تأصيلاً وتفريعاً وتخريجاً، حيث قال في مقدمة كتابه: "إن مذهب الشافعي - رضي الله عنه - أسدّ المذاهب وأقومها، وأرشدتها وأحكمها، وأن نظر الشافعي في أكثر آرائه ومعظم أبحاثه، يترقى عن حدّ الظن والتخمين إلى درجة الحق واليقين. والسبب في ذلك أنه - يعني الشافعي - بنى مذهبه على كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وأنه أتيح له درك غوامض معانيه، والغوص على تيار بحره لاستخراج ما فيه، وأن الله تعالى فتح له من أبوابه، ويسّر عليه من أسبابه، ورفع له من حجابيه ما لم يسهل لمن سواه ..."^(١) فهو يريد رجحان مذهب الشافعي على غيره، وأنه صنف كتاباً في (أحكام القرآن) يشرح ما ابتدعه الشافعي رضي الله عنه، من أخذ الدلائل في غوامض المسائل.

(١) ينظراً: هُجُو كَلْحَلْسَمِ الطَّبْرِيِّ، لِقَرَأَن ص (٦).

المطالعة المس

منهج في سير

سبق وأن بينا المنهجية العامة في التفسير عند كلامنا على منهجية الإمام الجصاص.

والإمام الكيا الهراسي لم يخرج عن تلك المنهجية وظهرت شخصيته العلمية عند استعماله علوم الآلة، وخاصة فيما صرح به في مقدمته من الانتصار لمذهب الإمام الشافعي، ويمكن أن نلاحظ ذلك عند التتبع والاستقراء لكتابه (أحكام القرآن)، فنجد الآتي:

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن:

قد سبق وأن بينا أن أولى طرق تفسير القرآن أن تكون بالقرآن، والإمام الكيا الهراسي يسلك نفس المنهجية.

وللتدليل على ذلك فليُنظر القارئ الكريم في كيفية تفسيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨}، نجده يقول: "واعلم أن قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ تطرق إليه التخصيص في مواضع: منها في الأمة، ومنها في الأيسة والصغيرة، ومنها في الحامل في قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤}، ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَجِيضِ﴾ {الطلاق: ٤} الآية.

ومنه ما قبل الدخول بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ {الأحزاب: ٤٩}.

وقوله: ﴿وَيُعَوْلُنَّ أَحَقَّ بَرِيذِينَ﴾ {البقرة: ٢٢٨} حُصَّ منه ما قبل الدخول، وحُصَّ منه المطلق ثلاثاً^(١).

فأنت ترى أن الإمام الكيا الهراسي يفسر القرآن بالقرآن، وذلك بحمل العام على الخاص، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ عام في كل

(١) يُنظر الكيام الهراسي، لـ ق ر آن (١/١٦٣-١٦٤).

مطلقة سواء كانت مدخولاً بها أو لا، صغيرة أو كبيرة، والحامل وغير الحامل، ولكن هذا العام قد ورد ما يخصه، فبيّن هذا المخصص الوارد في الآيات الأخرى، فبيّن أن مراد الله تعالى بالمطلقات هنا المدخول بهن غير الصغيرات واليائسات والحوامل وغير المدخول بهن.

ل ق ر ا ء ا ت ا ل ق ر آ ن د ي ة :

تفسير اوملى تفسير القرآن بالقرآن، ل ق ر ا ء ا ت ، والناظر والمتتبع لمنهجية الإمام الكيا الهراسي تجده يفسر القرآن بالقراءات ما دامت تؤيد المعنى الذي ينصر مذهبه، بغض النظر عن كونها متواترة أو شاذة، فهو لا يقف عند ذلك، وإن كانت لا تتوافق مع مذهبه، فإنه يسكت عنها ولا يعرج عليها.

ومن أمثلة ذلك، في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ {البقرة: 184}، نجده يقول: " قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ قال الشافعي: ظاهره أن الذين يطيقونه إذا لم يصوموا أطعموا، ونسخ ذلك في غير الحامل والمرضع، وهي في حقهما ظاهره، ومنه قال علي رضي الله عنه في المريض والمسافر: إنه يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً صاعاً، ثم قال: وذلك قوله: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ .

وكانت عائشة تقرأ: «وعلى الذين يطوقونه فدية» وذلك في الشيخ الهرم.

والذي قاله علي - رضي الله عنه - فيه نظر، فإن قوله: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ {البقرة: 184} فيمنع دلالة قوله بعد ذلك: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ على المسافر والمريض؛ لأن ما عطف على الشيء غيره لا محالة، وليس يظهر أيضاً حمله على الشيخ الكبير، فإنه ليس مطيقاً، بل كان مطيقاً ثم عجز، فعلى هذا قال مالك وربيعة في حق الشيخ الكبير: لا أرى عليه إطعاماً، فإن فعل فحسن، ولم يروا الفدية قائمة مقام الصوم الذي هو عبادة بدنية، ولا أن تكليف الصوم لاقاه، وهم يقولون: الذي نسخ كان ترك الصوم إلى الإطعام لا قضاء الصوم مع الإطعام، وقد سمى الله تعالى ذلك فدية، والفدية ما يقوم مقام ما يفدى عنه، فالجمع بين الفدية والقضاء لا

وجه له، وكان الواجب في الأصل أحد سببين من فدية أو صيام لا على وجه الجمع، فكيف يجوز الاستدلال به على إيجاب الجمع بينهما على الحامل أو المرضع.

نعم قال ابن عباس في الحامل والمرضع عليهما الفدية ولا قضاء عليهما، فله حجة في ظاهر القرآن في اقتضائه على إيجاب الفدية دون القضاء، فكانت الآية دالة في الأصل على التخيير بين الفدية والصوم، فلا يجوز أن يتناول الحامل والمرضع لأنهما غير مخيرين؛ لأنهما إما أن يخافا فعليهما الإفطار بلا تخيير، أو لا يخافا فعليهما الصيام بلا تخيير، ولا يجوز أن تتناول الآية فريقين: تقتضي بظاهرها إيجاب الفدية، ويكون المراد في أحد الفريقين التخيير بين الإطعام والصيام، وفي الفريق الآخر إما الصيام على وجه الإيجاب بلا تخيير أو الفدية بلا تخيير، وقد تناولهما لفظ الآية من وجه واحد، فنبت بذلك أن الآية لم تتناول الحامل أو المرضع^(١).

فأنت تجد أنه استفاد من قراءة عائشة رضي الله عنها: (وعلى الذين يطوقونه) ما يؤيد مذهب إمامه، ولم يعرج على كونها متواترة أو شاذة، مع أن هذه القراءة شاذة.

ومن أمثلة تفسيره للقرآن بالقراءات المتواترة تفسيره قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ {المائدة: ٨٩}، فقال: "وقوله: ﴿عَقَدْتُمُ﴾ قرئ بالتشديد، ومعناه عقد القول، و﴿عَقَدْتُمُ﴾ بالتخفيف يحتمل العزيمة والقصد إلى اللفظ، وعقد اليمين قولاً، وإنما العزم فيما يؤكد الإنسان بقصده وعقده، فيظهر للناس منه تأكيد القول وإظهار تحقيقه.

هذا هو معناه، ولا يتحقق ذلك في قوله: لا والله وبلى والله في حق من يكون عازماً عليه، وإنما يجري في تضاعيف الكلام من غير ثبت وتحقيق^(٢).

فأنت تراه استفاد من القراءتين المعنى، وأن كلا المعنيين مرادان.

إلا أنا نجد الإمام الكيا الهراسي لا يعرج على القراءة الشاذة الواردة عن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ {المائدة: ٨٩}،

(١) أنظر الكيام الهراسي، ل ق ر آ ن (٣) ٤٦ ٤٦.

(٢) المرجع السابق (٣) ٤٩ ٤٩.

فقد قرأ ابن مسعود رضي الله عنه (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)، فلم يذكرها، وهي مما يحتج به الإمام أبو حنيفة خلافاً للإمام الشافعي.

رَأَى بِالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ :

ولا يخفي على الإمام الكيا الهراسي مكانة السنة من التفسير، فلا غرابة أن تكون السنة المصدر الثاني في منهجه لتفسير القرآن الكريم.

ويقصد بتفسير القرآن بالسنة بيان مجمله، وتخصيص عامه، وتقبيد مطلقه، ونحو ذلك من تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية.

لذا؛ اهتم الإمام الكيا الهراسي اهتماماً بيئاً بتفسير القرآن بالسنة، ومن يطالع تفسيره أحكام القرآن يجد بيئاً واضحاً، إلا أنه لا يعتني بالسنة من حيث الثبوت والنظر في أسانيدھا، فهو يستدل بالحديث سواء كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً أو حتى موضوعاً، ولا يتكلم عليها من حيث الصناعة الحديثية إلا حين يدافع عن مذهبه أو ينتصر له^(١).

الأمثلة على ذلك :

١ - ما المقصود بالحج الأكبر في قوله تعالى: ﴿ وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ {التوبة: ٣}؟ فهل هو يوم عرفة أو يوم النحر؟ فهو مجمل!

اختار الإمام الكيا الهراسي أنه يوم عرفة مع احتمال أن يكون يوم النحر؛ لأن كل ذلك البيان وردت به السنة فقال: "قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾، الظاهر أنه يوم عرفة، قال - عليه الصلاة والسلام - : «الحج عرفة»^(٢).

الإمام (١) محمد ملنظر بلخلى، هراسي ا لظ بري ص (١٢٤).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب: أبواب الحج. باب: ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٣/ ٢٢٨) رقم (٨٨٩)، والنسائي، كتاب: مناسك الحج. باب: فرض الوقوف بعرفة (٥/ ٢٥٦) حديث رقم (٣٠١٦)، وابن ماجه، كتاب: المناسك. باب: من أتى عرفة، قبل الفجر، ليلة جمع (٢/ ١٠٠٣) رقم (٣٠١٥)، والمستدرک للحاكم، كتاب: الصوم. باب: أول كتاب المناسك (١/ ٦٣٥) رقم (١٧٠٣).

ويجوز أن يكون يوم النحر، وورد في كل واحد منهما أثر^(١).

فأنت تلاحظ أن الإمام يختار أن المراد بيوم الحج الأكبر هو على الظاهر يوم عرفة، محتجاً بحديث الحج عرفة، مع احتمال أن يكون المراد به يوم النحر. كما أنه لم يهتم بتخريج الحديث من مظانه، وإنما اكتفى بذكر منته والإشارة للآخر فقط.

والأثر الثاني متكلم في لفظة (الحج الأكبر يوم النحر) بين رفعه ووقفه^(٢).

٢ - وردت الاستطاعة لمن يجب عليه الحج مطلقة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ {آل عمران: ٩٧}، ولم يبيّن نوع هذه الاستطاعة؟ وما المراد منها؟ أهى مالية أم بدنية أم هما معاً؟ فالتجأ الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - إلى السنة ليستبين المراد منها، فيجد النبي - صلى الله عليه وسلم - يفسرها بالزاد والراحلة، فقال: "قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ﴾: والاستطاعة وردت مطلقة، وفسرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، بالزاد والراحلة...^(٣)"^(٤). وهو هنا كالمثال السابق استند إلى تفسير النبي - صلى الله عليه وسلم - للاستطاعة بالزاد والراحلة، إلا أنه يتكلم على الحديث من سنده ولا عزوه لمصدره، وما قيل فيه من كلام.

أ ح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١٧٧/٤).

(٢) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، ن ن ا ل ت ر ه ذ ي)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨م (٢٨٣/٢)، وأبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٥٠هـ) ل ل ك ص ع ل ح ي د ي ن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م (٣٦١/٢).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب: أبواب تفسير القرآن. باب: ومن سورة آل عمران (٢٢٥/٥) رقم (٢٩٩٨)، ابن ماجه، كتاب: المناسك. باب: ما يوجب الحج (٩٦٧/٢) رقم (٢٨٩٦) الدار القطني، كتاب: الحج (٢١٣/٣) رقم (٢٤١٣)، المستدرك للحاكم، كتاب: الصوم. باب: أول كتاب المناسك (٦٠٩/١) رقم (١٦١٣).

(٤) أ ينظر الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٢٩٤/٢).

٣ - حكم ميتة السمك والجراد، فبيّن أن عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ {البقرة: ١٧٣} قد قام الدليل على تخصيصه، وهو يَوْمِيّ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِ عَلَى أَفْرَادِهِ قَطْعِيَّةٌ؛ وَإِذْ قَدْ دَخَلَهَا التَّخْصِيسُ فَلَا يَكُونُ قَطْعِيَّةً، بَلْ قَدْ صَارَ ظَنِيًّا عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْأَصُولِ عَلَى هَذَا، فَجَازَ تَخْصِيسَ عَامِ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ الْآحَادِيَّةِ.

وقد أجمع أهل العلم على استثناء ميتة السمك التي كانت بصيد الإنسان أو زجر عنها البحر، وإنما اختلفوا في الطافي، وبما أنهم قد اتفقوا على تخصيص ذلك العام، وأن دلالاته على ما بقي ظنية، ولم تثبت الأدلة على استثناء الطافي من ميتة السمك، فإن حكمها حكم ميتة السمك على جهة العموم، بل حلية ميتة البحر على جهة العموم، فقال رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾ عموم في السمك والجراد وغيرهما.

وللناس كلام في جواز تخصيص عموم كلام الله تعالى بالسنة، وقد روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالطحال والكبد»^(١).

وقد روى عمرو بن دينار عن جابر في قصة جيش الخبط: فإن البحر ألقى إليهم حوتاً أكلوا منه نصف شهر، فلما رجعوا إلى النبي عليه السلام فأخبروه، فقال: هل عندكم منه شيء تطعموني؟^(٢)

وبالجملة: الخبر عام، وأيضاً الكتاب عام، فإذا وقع التنازع في الطافي، لم يصح الاستدلال بعموم الخبر على عموم الكتاب.

(١) أخرجه أحمد (١٥/١٠-١٦) رقم (٥٧٢٢)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: صيد الحيتان، والجراد (١٠٧٣/٢) رقم (٣٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي. باب: عزوة سيف البحر وهم يتلقون عبرا لقريش وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (١٥٨٥/٤) رقم (٤١٠٣)، ومسلم، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان. باب: إباحة ميتات البحر (١٥٣٦/٣) رقم (١٩٣٥).

ومنهم من يستدل على تخصيص عموم آية تحريم الميتة بقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَّكُمْ﴾ {المائدة: ٩٦}.

وهذا مع عمومه لا يصلح لتخصيص عموم تحريم الميتة.

واستدلوا عليه بقول النبي - عليه السلام - أنه قال في حديث صفوان بن سليمان الزرقني. عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي - عليه السلام - أنه قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»^(١).

وسعيد بن سلمة مجهول غير معروف بالثبوت، وقد خالفه في سنده يحيى ابن سعيد الأنصاري فرواه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه، عن رسول الله - عليه السلام -، ومثل هذا الاضطراب في السند يوجب اضطراب الحديث، وغير جائز تخصيص آية محكمة به.

وقد روى زياد بن عبد الله البكائي قال: حدثنا سليمان الأعمش، قال: حدثنا أصحابنا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «البحر الذكي صيده، والطهور ماؤه»^(٢).

وهذا أضعف عند أهل النقل من الأول.

وقد روي فيه حديث آخر، وهو ما رواه يحيى بن أيوب، عن جعفر بن ربيعة وعمرو بن الحارث، عن بكر بن سوادة، عن أبي معاوية العلوبي، عن مسلم بن إبراهيم،

(١) أخرجه أحمد (١٢ / ١٧١) رقم (٧٢٣٣)، وأبو داود، كتاب: الطهارة. باب: الوضوء بماء البحر (٢١/١) رقم (٨٣)، والترمذي، أبواب: الطهارة. باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١٢٥/١) رقم (٦٩)، والنسائي، كتاب: الطهارة. باب: ماء البحر (٥٠/١) رقم (٥٩)، وابن ماجه، كتاب: الطهارة وسننها. باب: الوضوء بماء البحر (١٣٦/١) رقم (٣٨٦)، وابن خزيمة، كتاب: الوضوء. باب: الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر (٥٩/١) رقم (١١١).

(٢) أخرجه أحمد (١٥/١٠-١٦) رقم (٥٧٢٢)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: صيد الحيتان، والجراد (١٠٧٣/٢) رقم (٣٢١٨).

عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - قال له في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(١).

قال أبو بكر الرازي - وهو الذي روى هذه الأخبار -: عن جابر، عن النبي - عليه السلام - أنه سئل عن البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

وأما أبو عيسى الترمذي^(٢)؛ فإنه يروي حديث سعيد بن سلمة في صحيحه، ويقول: إنه من آل ابن الأزرق، ويقول: إن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار - أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: «سأل رجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ من البحر؟

فقال - عليه السلام -: «البحر هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر والفراسي، ثم قال وهذا حديث حسن صحيح.

وروى الرازي عن علي أنه قال: «ما طفا من صيد البحر فلا تأكله».

وروى أيضاً عن جابر وابن عباس كراهة الطافي.

وروى عن أبي بكر الصديق وأبي أيوب إباحة الطافي من السمك.

(١) سبق تخريجه ص (٨٥).

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى البوغي الترمذي، أبو عيسى: من أئمة الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه. كان يضرب به المثل في الحفظ. مات بترمذ. من تصانيفه الجامع الكبير باسم صحيح الترمذي في الحديث، والشمائل النبوية والعلل في الحديث. ينظر: الزركلي، معالم (٣٢٢/٦).

وروى الرازي في أحكام القرآن - بإسناد له متصل عن جابر - أن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - قال: «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه»^(١).

وروي بإسناد آخر عن جابر أن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - قال: «ما جزر البحر عنه فكل، وما ألقى فكل، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل».

وروي بإسناد آخر عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم: «إذا صدتموه - وهو حي - فكلوه، وما ألقى البحر حياً فمات فكلوه، وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه».

وروي بإسناد آخر عن جابر: «ما وجدتموه وهو حي فمات فكلوه، وما ألقى البحر طافياً ميتاً فلا تأكلوه».

وروي سفيان الثوري وأيوب وحمام عن أبي الزبير موقوفاً على جابر.

وبالجملة: هذه الأخبار لا نعرف صحتها على ما يجب، ولكن الإشكال في عموم كتاب الله تعالى، ويقابله أن عموم كتاب الله تعالى اتفقت الأمة على تطرق التخصيص إليه في غير الطافي من ميتات السمك، فلم يبق وجه العموم معمولاً به، وصار الحديث المتفق على صحته واستعماله في غير الطافي معمولاً به في الطافي.

وروي أصحابنا عن أبان بن أبي عياش^(٢)، عن أنس بن مالك أن النبي - عليه السلام - قال: «كل مما طفا على البحر».

وأبان بن أبي عياش ليس هو ممن يثبت ذلك بروايته.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة. باب: في أكل الطافي من السمك (٣٥٨/٣) رقم (٣٨١٥)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: الأرنب (١٠٨١/٢) رقم (٣٢٤٧).

(٢) هو أبو إسماعيل أبان بن أبي عياش فيروز البصري، الزاهد، قال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه، وقول شعبة فيه شديد، مات أبان بن أبي عياش في أول رجب سنة ثمان وثلاثين ومائة. **حظر: التلاويح - لا م** (٨٠٧/٣)، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر البعسلاني له **ت ه ذ ي ب**، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م (٨٦/١).

وقال شعبة^(١): لأن أزني سبعين زنية أحب إليّ من أن أروى عن ابان ابن أبي عياش.

وقد أباح أبو حنيفة الميتة من الجراد، ومستنده قوله عليه السلام: «أحلت لنا ميتتان»، وقضى بذلك على عموم الكتاب في تحريم الميتة، مع أن مالكا يقول في الجراد: إنه إذا أخذ حياً وقطع رأسه وشوي أكل، وما أخذ منه حياً فغفل عنه حتى مات لم يؤكل، إنما هو بمنزلة ما وجد ميتاً قبل أن يصاد فلا يؤكل عنده، وهو قول الزهري وربيعه.

وقال مالك: ما قتله مجوسي فلا يؤكل.

وقال الليث بن سعد^(٢): أكره الجراد ميتاً، فأما إذا أخذته وهو حي فلا بأس به، وقال النبي - عليه السلام - في الجراد: «أكثر جنود الله: لا آكله ولا أحرمه»، ولم يفصل بين ما مات وبين ما قتله أخذه.

وقال عطاء عن جابر: غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأصبنا جراداً فأكلناه.

وقال عبد الله بن أبي أوفى: «غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات فنأكل الجراد ولا نأكل غيره». وكانت عائشة تأكل الجراد وتقول: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأكله».

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي الأزدي، مولاهم، الواسطي ثم البصري، من أئمة رجال الحديث، حفظاً ودراية وثبتاً، كان عالماً بالأدب والشعر، أول من فتن بالعراق عن أمر المحدثين. ينظر: الزركلي، ط ١٤٠٤ م (١٦٤/٣).

(٢) هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، مولاهم، الإصبهاني الأصل المصري، كان كبير الديار المصرية ورئيسها ومحتشمها وعالمها، وأمير من بها في عصره، بحيث أن القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته، مات سنة خمس وسبعين ومائة، ليلة الجمعة منتصف شعبان - رضي الله عنه - . الأدهبي، يتبع ١ لإسلام (٧١٠/٤).

وهذه الأخبار مستعملة بالإجماع في تخصيص بعض ما تناوله عموم الكتاب في السمك والجراد، وذلك يدل على بطلان مذهب مالك في الجراد، ومذهب أبي حنيفة في الطافي^(١).

فظاهر أن الإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - يستدل على بيان استثناء ميتة السمك والجراد من عموم تحريم الميتة الوارد في الكتاب بالسنة النبوية إلا أنه لم ينتقد الأسانيد بالطريقة الحديثية عند أهل الصناعة الحديثية، بل يكتفي بقوله: "وبالجملة: هذه الأخبار لا نعرف صحتها على ما يجب".

وكما سبق مُنبريلفحة بتفسير القرآن بالسنة زول الآية؛ كون ذلك مرتبط بزمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو إذن من سنته التي تبين المراد منه. لذا؛ نجد الإمام الكيا الهراسي لا يغفل عن الاستفادة من موضوع أسباب النزول في بيان المراد من الآية.

والمطالع لكتابه (أحكام القرآن) يجد ذلك بوضوح في مواضع كثيرة، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّبُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ {النساء: ٩٤}، يقول: "رُوي أن سبب نزول الآية، أن سرية للنبي - صلى الله عليه وسلم -، لقيت رجلاً ومعه غنيمات له، فقال: السلام عليكم، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فقتله رجل من القوم، فلما رجعوا أخبروا النبي - صلى الله عليه وسلم - بذلك فقال: «لم تقتله وقد أسلم؟» فقال: إنما قالها متعوذاً. فقال: «هلاً شققت عن قلبه؟» وحمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ديته إلى أهله ورد عليهم غنيماته»^(٢)^(٣).

أ ح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١/٣٢٢-٣٧).

(٢) أصل القصة أخرجها البخاري، كتاب: التفسير. باب: سورة النساء (٤/١٦٧٧) رقم (٤٣١٥)، ومسلم، كتاب: التفسير (٤/٢٣١٩) رقم (٣٠٢٥).

أ ح (٣) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٢/٤٨٣-٤٨٤).

٢ - كما أنه يجعل سبب النزول مرجحاً لما اختلف فيه، ومن ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا﴾ {النساء: ٣}، فقال - رحمه الله - :
 "اختلفت أقاويل المفسرين في معناه: فروى الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة - رضي الله عنها - في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾ قالت: يا ابن أخي: هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشركه في ماله ويعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا عن أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا، فأمرنا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن.

قال عروة: قالت عائشة - رضي الله عنها - : وإن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية، فأنزل الله: (وَمَا يُثَلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ) .. إلى قوله: (وَتَزْعَبُونَ أَنْ تُنكِحُوهُنَّ).

قالت: والذي ذكر الله تعالى أنه يثلى عليكم في الكتاب الآية الأولى التي فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾.

وقوله في الآية الأخرى: (وَتَزْعَبُونَ أَنْ تُنكِحُوهُنَّ)، رغبة أحدكم عن يتيمته التي هي في حجره حين تكون قليلة المال والجمال، فنهوا أن ينكحوا من رغبوها في مالها وجمالها من يتامى النساء، إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن، وهذا ما أورده البخاري في صحيحه^(١)، وفيه دلالة على أن اليتيمة يجوز تزويجها.

وروي عن سعيد بن جبيرة والضحاك والربيع غير هذا التأويل، وهو أن معنى الآية: «كما خفتم في حق اليتامى فخافوا في حق النساء الذي خفتم في اليتامى ألا تقسطوا فيهن»^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الشركة. باب: شركة اليتيم وأهل الميراث (٨٨٣/٢) رقم (٢٣٦٢)، ومسلم، كتاب: التفسير (٢٣١٣/٤) رقم (٣٠١٨).

(٢) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ-٣٢٠هـ) مع ابن أبي عمير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م (٦-٤/١٥) (٥٣٦/٧).

وروي عن مجاهد: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا)، أي تخرجتم من أكل أموالهم، فخرجوا من الزنا وانكحوا نكاحاً طيباً مثلى وثلاث ورباع^(١).

والمشكل أن عائشة - رضي الله عنها - قالت: نزلت هذه الآية في ذلك، وذلك لا يقال بالرأي وإنما يقال توقيفاً، ولا يمكن أن يحمل على الجد؛ لأنه لا يجوز له نكاحها، فعلم أن المراد له ابن العم ومن هو أبعد منه من سائر الأولياء^(٢).

٣ - ومن ذلك أيضاً قوله: "قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ {البقرة: ١٩٦} الآية. ذكر بعض أهل اللغة أنه لا يقال في العدو: «أحصرتهم»، وإنما يقال: حصرتهم، وهو كقوله: حبسه إذا جعله في الحبس، وأحبسه أي عرضه للحبس، وقتله إذا أوقع به القتل، وأقتله إذا عرضه للقتل، وقبره إذا جعله في القبر، وأقبره عرضه للدفن في القبر، كذلك حصره حبسه وأوقع به الحصر، وأحصره عرضه للحصر.

فإذا كان كذلك، فالعدو إذا كان بعيداً منه على الطريق، فهذا هو التعريض للحصر، وهو متعرض به لأن ينحصر، وليس بمحصور في الحال ولا محبوساً، ولكنه معرض لذلك، فتقدير الآية: فإن عرضتم للحبس والمنع، وإن لم يلحقكم في الحال حصر ولا منع، وذلك إنما يكون بالعدو، أما المريض فقد احتبس عليه المضي في الحال، فليس هو معرضاً، بل هو محصور في الحال، وقد حصره المرض ولذلك قال ابن عباس: ذهب الحصر الآن.

وكذلك نزلت هذه الآية في شأن الحديدية، وما كان من حصر إلا العدو ولا يجوز أن لا يذكر سبب النزول ويذكر غيره، مما يدل على العدو بطريق الاستنباط والدلالة^(٣).

فأنت تراه التجأ في الترجيح إلى سبب النزول.

(١) الطهري ج ١ ص ٥٣٩/٧.

(٢) الكيا الهرهلي كل اقم آ ن (٣١٠/٢-٣١٢).

(٣) المرجع السابق (٩٠/١).

ق و ا ل لصحابة والتابعين :

والإمام الكيا الهراسي يجعل المصدر الثالث للتفسير هو الرجوع إلى أقوال الصحابة والتابعين.

وعلى ضوء ذلك؛ نجد الإمام الكيا الهراسي يعتني بتفسير الصحابة ولا يتجاوزهم إذا لم ينقل عن غيره ما يخالفه؛ إذ هم أدرى بتفسير القرآن من غيرهم، ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرَىٰ هَذَا غُلْمٌ وَأَسْرُوهُ يَضَعَةٌ ۖ وَاللَّهُ عَلَيْهِم بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [يوسف: ١٩]، فقال رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوهُ يَضَعَةٌ ۖ ﴾ قال ابن عباس: أسره إخوته وكنتموا أنه أخوهم، وبايعهم يوسف على ذلك الكتمان لئلا يقتلوه" (١).

فأنت ترى أن الإمام الكيا الهراسي اكتفى بما نُقل عن الصحابي الجليل ابن عباس - رضي الله عنه -، ولم يعرّج على ما قيل من أقوال عمن دونه؛ إذ لا يُقدّم قول التابعي على قول الصحابي، فكيف إذا كان الصحاب هو ترجمان القرآن الذي دعا له النبي - صلى الله عليه وسلم - بتأويله؟!

فقد نقل الإمام الطبري - رحمه الله - في تفسير هذه اللفظة قولين (٢):

القول الأول: قول مجاهد: أنه صاحب الدلو ومن معه، فجعل الضمير عائذ إلى مدلي الدلو ومن معه.

والقول الثاني: قول ابن عباس - رضي الله عنه أنهم إخوة يوسف - عليه السلام -، فجعل الضمير عائذ خوة يوسف.

لذا؛ اكتفى الإمام الكيا بقول ابن عباس - رضي الله عنه -.

أ د هـ (١) الكيا الهراسي، قرآن (٤/٢٣٠).

(٢) الطبري، معجم ابن عباس (١٥٠/٤-٦).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ فَصِدْقُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]، فقال رحمه الله: "روى ابن عباس أنه صبي في المهد. وروى أيضا أنه رجل" (١).

فقدّم قول ابن عباس على غيره؛ لأن القائل بالقول الآخر غير صحابي، وقد اعتضد بقول صحابي آخر وهو أبو هريرة - رضي الله عنه -، ثم إن هذا القول اعتضد بالحديث المرفوع عن ابن عباس رضي الله عنهما، قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تكلم أربعة وهم صغار: هذا وشاهد يوسف، وصاحب جريج وعيسى ابن مريم عليه السلام» (٢).

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى ابن مريم، وشاهد يوسف، وصاحب جريج، وابن ماشطة بنت فرعون» (٣).

٣ - قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]: فقال رحمه الله: "قال ابن عمر: الرفث الجماع.

وعن ابن عباس مثل ذلك.

وروي عنه أنه التعريض بالنساء.

والأصل في الرفث الإفحاش في القول، وبالفرج الجماع، وباليد الغمز للجماع، هذا أصل اللغة.

فدلت الآية، على النهي عن الرفث في هذه الوجوه كلها، ومن أجله حرم العلماء ما دون الجماع في الإحرام، وأوجبوا في القبلة الدم" (٤).

(١) الكيا المراهلي، ل. ا ق ر آ ن (٤/٢٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٤/٣) رقم (٢٨٢٢)، والحاكم (٥٣٨/٢) رقم (٣٨٣٥) وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه الحاكم (٦٥٠/٢) رقم (٤١٦١) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

أ ح (٤) الكيام الهراسلي، ل. ق ر آ ن (١/١١٣).

ذكر الإمام الكيا الهراسي في المراد ب(الرفث) قولين كلاهما مرويان عن الصحابة: الأول بأنه الجماع، وهو قول ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم.

والقول الثاني: أنه التعريض بالنساء.

ولم يتجاوزهما الإمام الكيا الهراسي، بل اختار أن المعنى يشملها كلها.

الإسراء وأهلها يات ؛ فلم يرد في كتابه أحكام القرآن رواية أو قصة اسرائيلية أبداً، وإذا أراد بيان حكم، فإنه يستشهد بحديث ضعيف ولا يأتي بإسرائيليات، ولكنه لم يبيّن موقفه من الاسرائيليات، هل يفعل ذلك لأنه لا يرى الاستشهاد بها أم أنه ترك ذلك اكتفى بالآثار ولو كانت ضعيفة؟^(١).

وأما التفسير الوارد عن التابعين، فإن الإمام الكيا الهراسي إنما يذكره تبعاً لما ينقله عن الصحابة - رضى الله عنهم -، فإذا لم يجد عن الصحابة في تفسير الآية شيئاً لجأ إلى أقوال التابعين، وقد يعضد قول التابعي في تفسير آية بقول صحابي في تفسير آية أخرى، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿ تَوَوَّأَ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ {إبراهيم: ٢٥}، فإنه عندما فسر لفظ (الحين) بيّن أن معناه يكون حسب سياق الآية، ولذلك اختار أن معنى الحين في هذه الآية ما قاله سعيد بن المسيب^(٢)؛ لأن الأكل لا يكون في النخلة إلا في شهرين فقط، وذلك من الواقع المشاهد، فقال: " قال ابن المسيب: الحين شهران من حين تصرم النخل إلى حين تطلع.

وروي عنه أنه قال: النخلة لا يكون فيها أكلها إلا شهران"^(٣).

م ن ه ج ا ل م (١) محمد منظور بكشرب ا ا ل ه ر ا س ي ص (٢٦٢).

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عائذ بن عمران بن مخزوم أبو محمد المدني المخزومي القرشي، سيد التابعين على الإطلاق، ولد لسنتين مضتا - وقيل: بقيتا - من خلافة عمر بن الخطاب. أحد الفقهاء المدينة السبعة، كان يقال له: فقيه الفقهاء، توفي في سنة الفقهاء، وهي سنة أربع وتسعين (٩٤هـ)؛ لأنه مات فيها عامه ألقها بالمدينة. ينظر: ابن وكثير له ا ية (١١٧/٩-١١٨).

أ ح (٣) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٤/٢٣٧).

فيتبين أن الإمام الكيا الهراسي فسر (الحين) بقول ابن المسيب أن المراد به شهران، وأصل الحين الوقت مطلقاً طال أو قصر، ولكن وضع اللفظ في سياق ثمار النخلة يستفاد منه الزمن التي تُعطي الخلة فيه أكلها؛ وإنما توتّي أكلها في هذه المدة والتي هي مقيدة بشهرين.

٢ - قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفءٌ﴾ {النحل: ٥}، قال الحسن: الدفاء ما استدفئ به من أصوافها، وأوبارها وأشعارها^(١).

فسر الإمام الكيا الهراسي (دفاء) بقول الحسن أن المراد به ما استدفئ به، فمن الأصواف الثياب وهو من الضأن لأنه ناعم، والوبر من الأبل والشعر من الغنم يصنع منه الخيام؛ لأنه غليظ وكذلك الثياب الغليظة الثقيلة، وهذه كلها ساخنه تقي الإنسان من البرد وتعطى دفاً.

٣ - قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ {البقرة: ١٩١}، قال ابن عباس وقتادة ومجاهد والربيع: الفتنة في قوله تعال: ﴿وَقَنَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ {البقرة: ١٩٣}، الشرك بالله.

وقيل: إنما سمي الكفر فتنة؛ لأنه يؤدي إلى الهلاك كما تؤدي إليه الفتنة.

رابعاً: تفسير القرآن بالرأي:

وكما سبق أن بينا المقصود بالتفسير بالرأي، فإن إمامنا الكيا الهراسي كان متضلعا من علوم الآلة: من لغة عربية ومفرداتها وعلومها من نحو وصرف وبلاغة وما يلحق بذلك من الاستشهاد بشعر العرب، ثم ما انبنى على علوم اللغة كعلم أصول الفقه، وما يلحق به من علوم المستنبطة من استقراء نصوص الشريعة ومقاصدها كالقواعد الكلية والجزئية.

(١) الكيا الهراسي، ١٤١/٤ (٢٤١).

ومن يقرأ في كتابه أحكام القرآن يجد هذه الملكة بيّنة وظاهرة في تفسيره، وقد أولى الإمام الكيا الهراسي الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية غاية الاهتمام؛ إذ هي المقصودة بالدرجة الأولى من تأليف هذا الكتاب.

ث لة ذ لك ما ي لى :

١ - قول الكيا الهراسي: "قوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ﴾ {البقرة: ١٨٧}، يعني كاللباس لكم في إباحة المباشرة وملابسة كل واحد منهما لصاحبه.

ويحتمل أن يراد باللباس الستر؛ لأن اللباس هو ما يستره، وقد سمي الله تعالى الليل لباساً؛ لأنه يستر كل شيء يشتمل عليه بظلامه، فالمراد بالآية أن كل واحد منهما يستر صاحبه عن التخطي إلى ما يهتكه، ويكون كل واحد منهما متعففاً بالآخر مستتراً به^(١).

فأنت ترى الإمام الكيا الهراسي استعمل الجانب اللغوي في تفسير معنى اللباس في الآية - وهو يعتمد على الاجتهاد في استخدام علوم الآلة -، فمرة جعل ذلك على سبيل التشبيه، فلذلك قدر حرف التشبيه (الكاف) فقال: "يعني كاللباس لكم"، ومرة أخرى فسرها بمعناها اللغوي وهو أن اللباس يعني الستر.

وكلا التفسيرين من الرأي وإعمال الاجتهاد.

٢ - قوله: "قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ {البقرة: ١٨٧}، أي يساتر بعضكم بعضاً في مواجهة المحظور من الجماع، والأكل بعد النوم في ليالي الصوم، كقوله تعالى: ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ {البقرة: ٨٥} يعني: يقتل بعضكم بعضاً.

ويحتمل أن يريد به كل واحد منهم في نفسه بأنه يخونها، وكان خائناً لنفسه من حيث كان ضرره عائداً إليه.

أ ح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آ ن (٧١/١).

ويحتمل أن يريد به أنه يعمل عمل المساتر له، فهو يعامل نفسه بعمل الخائن لها، والخيانة انتقاص الحق على وجه المساترة^(١).

فأنت تراه وسع الاجتهاد في معنى الاختيان (تختانون)، فاستفاد عدة احتمالات.

٣ - قوله: "قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ {التوبة: ٦٠}، ظاهر الآية أن المسكين غير الفقير.

وقال قوم: هما واحد، إلا أنه ذكرهما باسمين لتأكيد الأمر فيه، وليس ذلك بصحيح.

وإذا ثبت ذلك، فللشافعي وأبي حنيفة اختلاف في اللفظ في أيهما أعظم حاجة وأشد خصاصة، وليس يتعلق به كبير فائدة شرعية، وليس ببين أن يجعل المسكين صنفاً والفقير صنفاً، فيقال: يعطي الصنفان وهما فقيران إلا أن أحد الصنفين أشد فقراً من الآخر، فمن هذا الوجه يقرب قول من جعلهما واحداً^(٢).

(١) الكيا الهراجلي، اقدم آ ن (٧١/١).

(٢) المرجع السابق (٢٠٥/٤).

المبحث الثالث

م الجصاص والإمام الكيا الهراسي

بعد التعرف على منهجي الإمامين الجصاص والکيا الهراسي في كتابيهما أحكام القرآن تبين لنا طريقة ومنهج كل منهما في كتابه، والأسس التي يقوم عليها، كما تبين لنا التقارب الكبير بينهما في الأسس العامة في التفسير، فالأسس التي يقوم عليها منهج الإمام الجصاص هي الأسس التي يقوم عليها الإمام الكيا الهراسي.

فإذا نظرنا في أحكام القرآن لكل من الإمام الجصاص والإمام الكيا الهراسي، نجد أن الكتابين متحدان في بعض الأمور، فموضوعهما واحد وهو تفسير أحكام القرآن، قد فسرا آيات الأحكام حسب ترتيب السورة والآية بتوسع، وجمع الأقوال والمسائل مع ذكر المذاهب والآراء والاختلافات.

إلا أن كتاب أحكام القرآن للإمام الجصاص - رحمه الله - يتميز بتبويبه على أبواب الفقه حيث يعنون بعنوان من أبواب الفقه تتدرج فيه مسائل الفقه في الآيات التي يريد بحثها، وبهذا يسهل على الباحث البحث عن مظان المسألة في كتابه.

أما كتاب أحكام القرآن للإمام الكيا الهراسي - رحمه الله - فلم يضع فيه أبواباً للمسائل الفقهية، وإنما يفسر آيات الأحكام على حسب ورودها؛ ذلك أن تأليفه إنما كان انتصاراً للمذهب الشافعي - كما نص على ذلك في مقدمة كتابه -، فالباحث في كتابه يجد صعوبة للاهتمام لموضع المسائل التي يريد الوصول إليها واستخراجها من كتابه.

تفسر القرآن بالقرآن فنجد أن الإمامين متفقان في ذلك وإن كان الإمام الجصاص أكثر تجميعاً للآيات المتشابهة المعنى من الإمام الكيا الهراسي، وكذلك تفسير القرآن بالسنة النبوية، فإن الإمام الجصاص قد اهتم بتفسير القرآن بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم، أو عن التابعين، فهو يذكر في تفسيره غالباً ذلك المأثور بالإسناد، ولم يكتفِ بمجرد سردها أو إيرادها أو نقلها، بل يتعقب كثيراً منها بالجرح والتعديل، والمناقشة والتحليل؛ لأنه رجل حديثي.

فيتعامل مع التفسير بالمأثور بطريقة الجمع والتوفيق بين أقوال السلف الواردة في الآية إن أمكن ذلك، وطريقة المفاوضة والموازنة بين الأقوال الواردة في التفسير، واختيار ما هو الأولى بمعنى الآية، وذلك بعد نقد علمي لها إما لضعف الإسناد، أو لضعف المعنى ومعارضته لما هو أقوى منه عنده، ولا يكتفي بطريقة سرد الأقوال دون تعقب عليها أو المناقشة لها.

التفسير بالرأي: وهو الذي يعتمد على الفهم العميق والمركز لمعاني الألفاظ القرآنية بتجميع بعضها، والاستعانة بعلم اللغة والآلة، بحيث يُستنبط الرأي المراد بيانه، فإن الإمام الجصاص أظهر ملكة فقهية فائقة بحيث يستطيع من خلال ذلك جرّ القارئ وإقناعه بما يراه بطريقة عقلية منطقية متناسقة، وهو مبتكر ومبدع في ذلك، فلم يظهر من خلال التتبع له في ذلك أنه يستقي طريقته تلك من سابق له، أو يريد بذلك الإجابة على معترض، بل نجده هو من يبتكر الاعتراض ثم يجيب عنه، كما تجده لا ينسى أن يؤيد ما يتوصل إليه من الرأي أن يؤيده بشيء من المأثور، فيسرد الأحاديث وأقوال الصحابة بأسانيدها.

المالك واليهراسي: رغم أنه يمتلك ملكة علمية فائقة، والتي تظهر من خلال إجاباته عن اعتراضات المخالفين؛ لكن ينقصه ما كان يمتلكه الإمام الجصاص، ويستقي بطريقة غيره، ويريد من ذلك الإجابة على معترض على مذهبه، كما نجده يؤيد ما يتوصل إليه من الرأي فيؤيده بشيء من المأثور، فيسرد الأحاديث وأقوال الصحابة ولكن بدون أسانيد غالباً، ولو كانت ضعيفة.

التفسير وبالطلمة: رور عن النبي صلى الله عليه وسلم، والآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم، وعن التابعين؛ فإن لإمام الكيا الهراسي وإن أهتم بها؛ إلا أنه في الغالب لا يذكر الإسناد، ولا يجمع الروايات مثل ما يفعله الإمام الجصاص في كتابه.

كما يمتاز الإمام الجصاص عن الإمام الكيا الهراسي بالتعمق في المسائل الفقهية، فيذكر الأقوال وينسبها لأصحابها، كما يذكر أدلة كل قول، ثم يناقشها نقاشاً علمياً من حيث الثبوت الإسنادي، ثم من حيث الدلالة اللغوية، كما نجده أيضاً يفترض الاعتراضات على ما يراه، ثم يجيب عنها، في حين يضع الاعتراضات على أدلة مخالفه حتى يخرجها عن صلاحيتها للاستدلال. كل ذلك لا نجده عند الإمام الكيا

الهراسي إلا على سبيل الاجمال أو الإجابة على الاعتراضات الموجهة على الرأي الذي يريد تأييده.

الإسراءيات؛ فإن الإمامين اتفقا على الإعراض عنها، وعدم الإلتفات إليها، والأخذ بها، إلا أن الإمام الجصاص - كما ينص الأئمة عنه - إذا ذكر منها شيئاً فإنما يذكره على سبيل الإنكار لا الاستشهاد والاعتداد، وأما الإمام الكيا الهراسي فلم يذكر في كتابه منها شيئاً، وأعرض عنها تماماً، وإن لم ينص عن موقفه منها.

الاقصص لاني

: لاول لاجقق اصديق المكن به لاني الهم راسي ، و فأي ربه بعة
مباحث :

المد بحث الأول : التوافق في العبادات، وفيه ثلاثة مطالب.

المد بحث الثاني : التوافق في المعاملات، وفيه ثلاثة مطالب.

المد بحث الثالث : التوافق في النكاح والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب.

المد بحث الرابع : التوافق في الجهاد، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الأول

التوافق في العبادات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : جواز تأخير قضاء رمضان.

المطلب الثاني : الصيام في السفر.

المطلب الثالث : الصائم يصبح جنباً.

المطلب الأول

جواز تأخير قضاء رمضان

قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

بالإضافة إلى ما ذكره صاحب الصلوة - دلالة الآية على جواز قضاء رمضان مفرداً ملاً أو جزءاً :

١ - دلالة قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٥) وذلك دال على عدم التعيين، ويقتضي التخيير في القضاء مفرداً أو متتابعاً.

٢ - ومن شرط التتابع فقد خالف الظاهر من وجهين: أولاً: إيجاب الزيادة على المتتابعين: تخصيص القضاء في أيام غير معينة، وكل ذلك لا يجوز إلا بدليل.

٣ - والثجابه نبي: أن قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وكل ما كان أيسر كان هو المراد من ظاهر الآية، والتخيير أيسر من التتابع.

٤ - والثجابه لث: أن الله أراد منا إكمال العدة بقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ (البقرة: ١٨٥) والإكمال كما يكون بالتتابع يكون بالتفريق^(١).

ثم بين الإمام الجصاص خلاف السلف في هذه المسألة فقال: " وقد اختلف السلف في ذلك، فروي عن ابن عباس ومعاذ بن جبل وأبي عبيدة بن الجراح وأنس بن مالك وأبي هريرة ومجاهد^(٢) وطاووس^(٣) وسعيد بن جبيرة^(٤) وعطاء^(٥) قالوا: إن شئت قضيته متفرقاً، وإن شئت متتابعاً.

(١) ينظر: الجصاص، أحكام القرآن (٢٥٨/١-٢٥٩).

(٢) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج، المكي الأسود، الإمام، شيخ القراء والمفسرين، مولى السائب بن أبي السائب، توفي سنة أربع ومائة. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، الأندلس بلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م (٤/٤٤٩).

(٣) هو طاووس بن كيسان، أبو عبد الرحمن الفارسي، ثم اليميني، الجندي، الحافظ، الفقيه، القدوة، عالم اليمن، كان من أبناء الفرس الذين جهزهم كسرى لأخذ اليمن له. ينظر: الذهبي، الأندلس بلاء (٥/٣٨).

(٤) هو سعيد بن جبيرة بن هشام الوالبي مولاهم، الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، الشهيد - ويقال أبو عبدالله - ت الأندلس في القرن الثاني للهجرة، وهو الأعمش ينظر: الذهبي، الأندلس بلاء (٥/١١٠٠).

(٥) هو عطاء بن أبي رباح الفهري مولاهم، أبو محمد المكي، أحد كبار التابعين الثقات الرفعاء، يقال: إنه أدرك مائتي صحابي، وقال الأوزاعي: مات عطاء يوم مات وهو أَرْضَى أهل الأرض عندهم. توفي سنة أربع عشرة ومائة (١١٤هـ). ينظر: البروكثير لما نيهة (٩/٣٣٥).

وروى شريك عن أبي إسحاق عن الحرث عن علي قال: اقض رمضان متتابعاً، فإن فرقته أجزأك.

وجائز أن يكون ذلك على وجه الاستحباب، وأنه إن فرق أجزاءه، كما رواه شريك.

وروى الأعمش^(١) عن إبراهيم^(٢) قال: كانوا يقولون: قضاء رمضان متتابع.

وروى مالك عن حميد بن قيس المكي^(٣) قال: كنت أطوف مع مجاهد فسأله رجل عن صيام من أفطر في رمضان أيتابع؟ قلت: لا، ففرض مجاهد في صدري وقال: إنها في قراءة أبي متتابعات.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف^(٤) ومحمد^(٥) وزفر^(٦) والأوزاعي^(٧) والشافعي: إن شاء تابع، وإن شاء فرق.

(١) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي، مشهور. كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض. ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١١٣٩٦هـ)، ٤ بلا م، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: أيار / مايو ٢٠٠٢ م (١٣٥/٣).

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل النخعي أبو عمران، اليماني، ثم الكوفي، أحد الأعلام، كان بصيراً بعلم ابن مسعود، وسع بالرواية. يلطو: بالذهبي، ١ ل ن ب لا ٤ (٤٠٢/٤ - ٥٢١).

(٣) هو حميد بن قيس أبو صفوان المكي الأعرج المقرئ، كان أفرض أهل مكة وأحسبهم وكانوا لا يجتمعون إلا على قراءته، توفي سنة ثلاثين ومائة، ينظر: الأذهلي وإبراهيم ولا فلم يم ثلثا هـ ل لأ ٤ بلا م، تحقيق: عمر عبد السلام التتمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م (٤٠٢/٨ - ٤٠٣).

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبنة، الإمام، قاضي القضاة، كان أكبر أصحاب أبي حنيفة، وتفقه بالإمام أبي حنيفة حتى صار المقدم في تلامذته، توفي يوم الخميس لخمس خلون من ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة. ينظر: بالذهبي، ١ ل س لا م (٢٧٤/٢ - ٤٠٣) والذهبي، ١ ل ن ب لا ٤ (٥٣٥/٨)، وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، ١ ي ٤ و ا ل ن ه ا ي ٤، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (١٠/١٩٤).

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني، العلامة، الكوفي، فقيه العراق، أبو عبد الله الشيباني، صاحب أبي حنيفة، توفي إلى رحمة الله سنة تسع وثمانين ومائة، بالري. ينظر: الذهبي في أعلام النبلاء (١٣٤/٩ - ١٣٦).

(٦) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، كان فقيهاً حافظاً قليل الخطاء، وكان ثقة في الحديث، وتوفي بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة. ينظر: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٤٦هـ)، ١١ له مرض يطة فبلي قحدا ت ف ي ٤، مير محمد كتب خانة - كراتشي (١/٢٤٣ - ٢٤٤).

(٧) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام وفقههم وعالمهم، ولد سنة ثمان وثمانين (٨٨هـ)، وكان ثقة مأموناً فاضلاً خيراً كثير العلم والحديث والفقهاء، حجة. ينظر: الأذهلي وإبراهيم ولا م (٤٨٣ - ٤٨٤/٩).

وقال مالك والثوري والحسن ابن صالح^(١): يقضيه متتابعاً أحب إلينا، وإن فرق أجزاءه.

فحصل من إجماع فقهاء الأمصار جواز قضائه متفرقاً، وقد قدمنا ذكر دلالة الآية عليه.

وقد روى حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن هارون بن أم هانئ أو ابن بنت هانئ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ناولها فضل شرايه، فشربت، ثم قلت: يا رسول الله إني كنت صائمة، وإني كرهت أن أرد سؤرك. فقال: «إن كان من قضاء رمضان فصومي يوماً مكانه، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضيه، وإن شئت فلا تقضيه»^(٢).

فأمرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضاء يوم مكانه، ولم يأمرها باستئناف الصوم إن كان ذلك منه، فدل ذلك على أنه لو كان أفضل من التفريق؛ لأنه لو كان أفضل منه لأرشدنا النبي - صلى الله عليه وسلم - إليه وبينه لها^(٣).

ومما يدل على ذلك من طريق النظر أن صوم رمضان نفسه غير متتابع، وإنما هو في أيام متجاورة، وليس المتتابع من شرط صحته؛ بدلالة أنه لو أفطر منه يوماً لم يلزمه استقبال الصوم، وجاز ما صام منه غير متتابع، فإذا لم يكن أصله متتابعاً، ففضاؤه أحرى بأن لا يكون متتابعاً، ولو كان صوم رمضان متتابعاً لكان إذا أفطر منه يوماً لزمه المتتابع، ألا ترى أنه إذا أفطر يوماً من الشهرين المتتابعين لزمه استئنافهما؟

(١) هو الحسن بن صالح بن حي، الفقيه، أبو عبد الله الهمداني الكوفي العابد، أحد الأعلام، وكان من كبار الفقهاء، له أقوال تحكى في الخلافيات. قال ابن معين: يكتب رأي الحسن بن صالح ورأي الأوزاعي، هؤلاء ثقاة، مات سنة تسع وستين ومائة. ينظر: لذهلي والإيجس لام (١٠/١٣١-١٣٦).

(٢) أخرجه الدار قطني (٣/١٢٦) رقم (٢٢٧)، والعلوي في الآثار (١٠٣/٢) رقم (٣٤٧٢).

(٣) استدلال الإمام الجصاص - رحمه الله - بهذا الحديث هنا يتعارض مع ما قرره هو في كتابه هذا (١/٢٩٠-٢٩٧) من مذهب الحنفية من أن من دخل في صيام التطوع لزمه المضي فيه، ويحرم عليه إبطاله، فإن أفطر لزمه القضاء حين بوب له: "باب لزوم صوم التطوع بالدخول فيه"، بل والأعجب من ذلك أنه يقول عن هذا الحديث في كتابه هذا (١/٢٩٦): "وهذا حديث مضطرب السند والمتن جميعاً، فكيف يستدل به هنا؟!"

فإن قيل: قد أطلق الله تعالى صيام كفارة اليمين غير معقود بشرط التتابع، وقد شرطتم ذلك فيه، وزدتم في نص الكتاب!

قيل له: لأنه قد ثبت أنه كان في حرف^(١) عبد الله متتابعات، وروى يزيد بن هارون قال أخبرنا ابن عون^(٢) قال: سألت إبراهيم عن الصيام في كفارة اليمين؟ فقال: كما في قراءتنا {فصيام ثلاثة أيام متتابعات}، وروى أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية^(٣) قال: كان أبي يقرأها {فصيام ثلاثة أيام متتابعات}. وقد بينا ذلك مستقصى في أصول الفقه.

فإن قيل: لما قال الله ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} وكان الأمر عندنا جميعاً على الفور وجب أن يلزمه القضاء في أول أحوال الإمكان من غير تأخير، وذلك يقتضي تعجيل قضاؤه يوماً بعد يوم، وفي وجوب ذلك إلزام التتابع.

قيل له: ليس كون الأمر على الفور من لزوم التتابع في شيء، ألا ترى أن ذلك إنما يلزم على الفور على حسب الإمكان، وأنه لو أمكنه صوم أول يوم فصامه ثم مرض فأفطر لم يلزمه من كون الأمر على الفور التتابع ولا استئناف اليوم الذي أفطر فيه، فدل ذلك على أن لزوم التتابع غير متعلق بكون الأمر بالقضاء على الفور دون المهلة، وأن التتابع له صفة أخرى غيره. والله أعلم^(٤).

وَقَدْ لَاحِظْنَا لَكُمْ هَذَا سَبِيحًا مَّا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} يدل على جواز القضاء متتابعاً ومتفرقاً، فإنه ذكر الأيام منكرة،

١ ل م قصه (١ د) (د ر ف) قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) بزيادة كلمة (متتابعات)، ينظر: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور الصديقي، د. المنطق في علم آيات، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ (٨٧/١).

(٢) هو عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون المزني مولاهم البصري الحافظ أحد الأئمة الأعلام، قال ابن معين: أنه ثقة في كل شيء، توفي في رجب سنة إحدى وخمسين ومائة. ينظر: الشيخ أبي، الإسلام (٩/ ٤٦٠ - ٤٦٣).

(٣) هو أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري، أحد الأعلام، الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، توفي سنة ثلاثٍ وسبعين. يُلطَّح: للأدهي، الإسلام (٤٧/٢)، يوالخبي، الإسلام (٥٣٢/٦).

أ د ك (٤) الحاصل، ل ق ر آن (١/ ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠).

فإذا فرق فقد أتى بما اقتضاه الأمر، وفهنا أن تتابع صوم رمضان للشهر لا لنفس الصوم، ولذلك لم يكن إفساد يوم منه مانعاً صوم الباقي، وقد قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} فدل على جواز التأخير من غير أن يتحدد بوقت، وهو كالأمر المطلق الذي لا يتقيد بوقت، ويجوز مفرقاً ومجموعاً^(١).

المقارنة :

يلاحظ الناظر في عرض كل من الإمامين للمسألة أنهما متوافقان في المنهجية والنتيجة، فيجوز عندهما صيام رمضان متتابعاً ومتفرقاً، وأن التتابع مستحب، إلا أنا نلاحظ أن الإمام الجصاص قد أظهر ملكته في الاستنباط الحكم من النص من عدة وجوه، ثم عضد ذلك بالتفسير المأثور فينقل عن الصحابة - رضي الله عنهم - : عائشة وابن عمر وبي هريرة، ثم عن السلف، فيلاحظ القارئ المتمعن استعماله النظر قبل سرد المأثور؛ ليعضد النظر بالمأثور، فتراه:

أولاً: استفاد من تكثير الأيام في النص؛ ليستنبط منها عدم الإلزام بالتتابع، وهو من استعمال علوم الآلة - من أصول أو لغة - في الاستنباط.

ثانياً: استنباط عدم الإلزام بالتتابع من كون الشارع إنما أراد بالقضاء على من لم يطق الصيام التيسير، والإلزام بالتتابع نوع من التعسير يخالف ظاهر النص.

ثالثاً: الاستفادة من النصوص المختلفة في أحكام شتى، لكنها متفقة في النتيجة، كالإطلاق في الصوم في ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لم يلزمه التتابع، كما أن صوم رمضان نفسه غير متتابع، وإنما هو في أيام متجاورة، وليس التتابع من شرط صحته؛ بدلالة أنه لو أفطر منه يوماً لم يلزمه استقبال الصوم، وجاز ما صام منه غير متتابع، فإذا لم يكن أصله متتابعاً، فقضاؤه أخرى بأن لا يكون متتابعاً، ولو كان صوم رمضان متتابعاً لكان إذا أفطر منه يوماً لزمه التتابع، كنا هو الحال في حق من أفطر يوماً من الشهرين المتتابعين فإنه يلزمه استئنافهما.

فيستفاد من مجموع هذه النصوص أن الإلزام بالتتابع ليس شرطاً في صحته، فكذاك هنا لا يلزمه التتابع؛ لأنه لو لزمه لوجب استئناف الصيام كالحال في صيام الشهرين المتتابعين، ولا قائل بذلك.

(١) الكيام الهراسلي ألحقه ر آن (٦٦/١).

رابعاً: وزيادة في الإيضاح والبيان، يورد ما قد يعترض به المخالف، ثم يجيب عليه.

ثم بعد ذلك يؤيد ما توصل إليه بالنظر بالتفسير بالمأثور، فينقل عن السلف من قال بذلك، وهو حين ينقلها عنهم ينقلها بأسانيدها غالباً.

في حين أننا لا نجد هذه السعة في الاستدلال والاستنباط عند قبل الإمام الكيا الهراسي، مع ظهور الملكة في الاستنباط - وإن كان تقريره بعبارات وجيزة، ومع ذلك أيضاً يظهر مدى استفادته من الجصاص، كما هو الحال في استنباط عدم الإلزام بالتتابع بالتركيب في لفظ (أيام آخر).

المطلب الثاني

المطلب الثاني

قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}.

قال الإمام أبو بكر بن جرير: «صام الله - في هذه الآية دلالة واضحة على أن الإفطار في السفر رخصة يسر الله بها علينا ولو كان الإفطار فرضاً لازماً لزالَت فائدة قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}، فدل على أن المسافر مخير بين الإفطار وبين الصوم، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فكل موضع ذكر فيه اليسر ففيه الدلالة على التخيير.

فمن ابن عباس قال: لا نعيب على من صام ولا على من أفطر^(١)؛ لأن الله قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}. فأخبر ابن عباس أن اليسر المذكور فيه أريد به التخيير، فلولا احتمال الآية لما تأولها عليه، وأيضاً فقال الله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ {البقرة: ١٨٥}، ثم عطف عليه قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}، فلم يوجب عليه الإفطار ولا الصوم. والمسافر شاهد للشهر من أوجهين: هـ م ا: العلم به وحضوره، لا خ ر: أنه من أهل التكليف، فهذا يدل على أنه من أهل الخطاب بصوم الشهر، وأنه مع ذلك مرخص له في الإفطار وقوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} معناه: فأفطر فعدة من أيام أخر، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أذىٌ مِنَ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾ {البقرة: ١٨٥} المعنى: فحلق ففدية من صيام، ويدل على أن ذلك مضمَر فيه اتفاق المسلمين على أن المريض متى صام أجزاءه ولا قضاء عليه إلا أن يفطر، فدل على أن الإفطار مضمَر فيه، وإذا كان كذلك؛ فذلك الضمير بعينه هو مشروط للمسافر كهو للمريض لذكرهما جميعاً في الآية على وجه العطف، وإذا كان الإفطار مشروطاً في إيجاب العدة، فمن أوجب على المسافر القضاء إذا صام فقد خالف حكم الآية، واتفقت الصحابة ومن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار على جواز صوم المسافر غير شيء.

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الصيام. باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر. (٧٨٥/٢) رقم (١١١٣).

يروى عن أبي هريرة أنه قال: من صام في السفر فعليه القضاء، وتابعه عليه شواذ من الناس لا يعدون خلافاً.

وقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالخبر المستفيض الموجب للعلم بأنه صام في السفر.

وثبت عنه أيضاً إباحة الصوم في السفر، منه حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمر والأسلمي قال: لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصوم في السفر فقال صلى الله عليه وسلم: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»^(١).

وروى ابن عباس^(٢) وأبو سعيد الخدري^(٣) وأنس بن مالك^(٤) وجابر بن عبد الله^(٥) الله^(٥) وأبو الدرداء^(٦) وسلمة بن المحبق^(٧) صيام النبي - صلى الله عليه وسلم - في السفر.

واحتج من أبى جواز صوم المسافرين وأوجب عليه القضاء بظاهر قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} قالوا: فالعدة واجبة في الحالين؛ إذ ليس في الآية فرق بين الصائم والمفطر.

وبما روى كعب بن عاصم الأشعري وجابر بن عبد الله وأبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس من البر الصيام في السفر»^(٨).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: الصوم في السفر والإفطار. (٣٣/٣) رقم (١٩٤٣)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر. (٧٨٩/٢) رقم (١١٢١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: إذا صام أيام من رمضان ثم سافر. (٦٨٦/٢) رقم (١٨٤٢)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٤/٢) رقم (١١١٣).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٦/٢) رقم (١١١٦).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار. (٦٨٧/٢) رقم (١٨٤٥)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٧/٢) رقم (١١١٨).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٥/٢) رقم (١١١٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: إذا صام أيام من رمضان ثم سافر. (٦٨٦/٢) رقم (١٨٤٣)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر. (٧٩٠/٢) رقم (١١٢٢).

(٧) أخرجه أبو داود، كتاب: الصوم. باب: فيمن اختار الصيام. (٨٢/٤) رقم (٢٤١١).

(٨) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لمن ظلل عليه واشتد الحر: (ليس من البر الصوم في السفر). (٦٨٧/٢)، رقم (١٨٤٤)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٦/٢) رقم (١١١٥).

ثم روى بسنده عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن^(١) عن أبيه قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»^(٢).

ومما روى أنس بن مالك القشيري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصوم، وعن الحامل، والمرضع»^(٣).

فأما الآية؛ فلا دلالة لهم فيها، بل هي دالة على جواز صوم المسافر لما بيّنّا.

وأما ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر».

فإنه كلام خرج على حال مخصوصة، فهو مقصور الحكم عليها، وهي ما ورد عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلاً يظل عليه والزحام عليه فقال: «ليس من البر الصيام في السفر»^(٤).

فجائز أن يكون كل من روى ذلك فإنما حكى ما ذكره النبي - صلى الله عليه وسلم - في تلك الحال وساق بعضهم ذكر السبب، وحذفه بعضهم، واقتصر على حكاية قوله - صلى الله عليه وسلم -.

(١) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني الفقيه، قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، كان إماماً حجة، واسع العلم. قيل: توفي سنة أربع وتسعين. وقيل: سنة ثلاث. وقيل: سنة أربع ومائة. ينظر في القشيري، ١ لإسلام (١١٩٨/٢).

(٢) أخرجه النسائي موقوفاً، كتاب: الصيام. باب: ذكر قوله: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر. (١٨٣/٤) رقم (٢٢٨٥)، وابن ماجه، كتاب: الصيام. باب: ما جاء في الإفطار في السفر. (٥٣٢/١) رقم (١٦٦٦)، وقال ابن حزم في المحلى، (٦/٢٥٧): " هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه"، والمحدثون على عدم سماعه ولا أخيه حميد بن أبيهم، باين حجره في تاريخه، (١٢٨/١٢) و(٤٠/٣).

(٣) أخرجه أحمد، (٣٩٢/٣١)، رقم (١٩٠٤٧)، والترمذي، (٨٥/٣)، كتاب: الصوم. باب: ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع. حديث رقم (٧١٥)، وقال: حديث حسن، والنسائي، (١٨٠/٤)، كتاب: الصيام. باب: وضع الصيام عن المسافر. حديث رقم (٢٢٧٢)، وابن ماجه، (٥٣٣/١)، كتاب: الصيام. باب: ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع. حديث رقم (١٦٦٧).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لمن ظلل عليه واشتد الحر: (ليس من البر الصوم في السفر). (٦٨٧/٢) رقم (١٨٤٤)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٦/٢) رقم (١١١٥).

وقد ذكر أبو سعيد الخدري في حديثه أنهم صاموا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - عام الفتح في رمضان ثم إنه قال لهم: «إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا».

فكانت عزيمة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: أبو سعيد ثم لقد رأيتني أصوم مع النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل ذلك وبعد ذلك، فعن قرعة قال: سألت أبا سعيد الخدري عن صيام رمضان في السفر. وذكر الحديث^(١).

فذكر أيضاً في هذا الحديث علة أمره بالإفطار، وأنها كانت لأنه أقوى لهم على قتال عدوهم وذلك؛ لأن الجهاد كان فرضاً عليهم، ولم يكن فعل الصوم في السفر فرضاً، فلم يكن جائزاً لهم ترك الفرض لأجل الفضل.

وأما حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه، فإن أبا سلمة ليس له سماع من أبيه، فكيف يجوز ترك الأخبار المتواترة في جواز الصوم بحديث مقطوع لا يثبت عند كثير من الناس؟ ومع ذلك فجائز أن يكون كلاماً خرج على سبب، وهو حال لزوم القتال مع العلم بالعجز عنه مع فعل الصوم، فكان حكمه مقصوراً على تلك الحال لمخالفة أمر النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولما يؤدي إليه من ترك الجهاد.

وأما قوله: إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم، وعن الحامل، والمرضع، وإنما يدل على أن الفرض لم يتعين عليه لحضور الشهر، وأن له أن يفطر فيه، ولا دلالة فيه على نفي الجواز إذا صامه، كما لم ينف جواز صوم الحامل، والمرضع^(٢).

وَقَالَ لَهُ لَا كُمْ هِيَ وَالسَّبِيحَةُ مَعَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}: "استدل به قوم على أن المسافر لا صوم عليه؛ لأن قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥} يدل على أن الصوم للمسافر في الأيام الأخر، ولم يقدروا الإضمار مثل قول أكثر العلماء: فأفطر فعدة من أيام آخر، وهذا مذهب يروى عن أبي هريرة، وقال به داود، إلا أنه صح أن رسول الله صام في السفر.

وعن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم: أصوم في السفر؟ .. فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر».

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الصيام. باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر. (٧٨٩/٢) رقم (١١٢٠).

أد ك (٢) الحاصل، ل ق ر آن (١/٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧).

وروى أبو سعيد الخدري وابن عباس وأنس وجابر وأبو الدرداء وسلمة ابن المحبق صيام النبي عليه السلام في السفر، ومن خالف في هذا يدفع بظاهر قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٥}. من غير فصل بين المفطر وبين الصائم.

وروا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ليس من البر الصوم في السفر».

وروا عن الزهري^(١) عن أبي سلمة عن أبيه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر».

وبحديث أنس عن النبي عليه السلام: «إن الله تعالى وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم، وعن الحامل والمرضع».

ومن يخالف هؤلاء يقول: روى جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلاً يظلل عليه والزحام عليه فقال: «ليس من البر الصيام في السفر»، فجاز أن يكون كل من روى ذلك، وإنما حكى ما ذكره النبي - عليه السلام - في تلك الحال، وساق بعضهم ذكر السبب وحذفه بعضهم.

وذكر أبو سعيد الخدري، أنهم صاموا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - عام الفتح في رمضان، ثم إنه قال لهم: «إنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا»، فكانت عزيمة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

قال أبو سعيد الخدري: لقد رأيتني مع النبي - عليه السلام - أصوم قبل ذلك وبعده، فيجوز أن يكون الخبر ورد على سبب، وهو حال لزوم القتال مع العلم بالعجز عنه مع فعل الصوم^(٢).

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أحد الأعلام من أئمة الإسلام، تابعي جليل، ولد سنة ثمان وخمسين (٥٨هـ) في آخر خلافة معاوية، وكان يدور على مشايخ الحديث، حتى صار من أعلم الناس وأعلمهم في زمانه، ينظر: لبرويكثير لما نيهة ١ ية (٩/ ٣٤١).

أ ح (٢) الكيام الهراسلي، ل ق ر آن (١/ ٦٨-٦٩).

ظاهر جداً لمن يقارن بين منهجي الإمامين:

أولاً: اتفاقهما في المنهجية العامة في كيفية استنباط الحكم المتعلق بهذه المسألة، وكذلك أيضاً اتفاقاً في حكم المسألة.

ثانياً: يظهر جلياً الملكة الفقهية التي يتحلى بها الإمام الجصاص من خلال طريقة الاستنباط، واستخلاص الرأي المراد الانتصار إليه بدقة النظر والملاحظة، بحيث يظهر اتساق النصوص الشرعية، وتفسير بعضها ببعض، ثم بعد ذلك عضد تفسيره بالرأي بالتفسير بالمأثور المنقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة رضوان الله عليهم - بأسانيدها، وهي من العلامات المميزة له.

ثالثاً: أكمل استدلاله لاستنباط الحكم، ورجع ليذكر أدلة الفريق المخالف ابتداء من النص القرآني، وكيفية استنباط المخالف الدلالة منه، ثم أردف ذلك بذكر ما استدل به المخالف من سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - والمأثور عن بعض الصحابة.

رابعاً: ونقل أدلة المخالف كَرَّ عليها بالتفنيد لبيان ضعفها، فألزم المخالف بما يقوله من صحة صيام المريض إذا صام حال مرضه، فكيف يفرق بينه وبين المسافر، مع أنهما مذكوران في سياق واحد؟!

خامساً: عاد إلى لبيان المعنى الصحيح للحديث الصحيح، وأنه ينزل على الحال المخصوصة المتعلقة بالسبب سواء حالة ذلك الذي صام في السفر حتى أتعبه الصيام في السفر، أو الحالة المتعلقة بالجهاد، فإن الصائم حال الجهاد يتعبه، فليس من البر حينئذ الصيام والحالة تلك.

سادساً: بيّن ضعف الحديث الصريح في النهي عن الصيام في السفر من أنه كالمفطر في الحضر، بأنه لا يصح لانقطاعه، فلا يعارض بمثله الأحاديث المستفيضة المتواترة، مع أنه يمكن حمله على سبب.

سابعاً: بيّن أن الحديث الآخر كذلك لا يدل على مراد المخالف، وإنما يدل على أن الفرض لم يتعين عليه لحضور الشهر، وأن له أن يفطر فيه، ولا دلالة فيه على نفي الجواز إذا صامه، كما لم ينف جواز صوم الحامل، والمرضع.

ثامناً: براعة الإمام الجصاص في الاستتباط والتدليل لما يريد أن يصل إليه، ثم قوة مناقشته لأدلة المخالف، فإن الناظر في صنيع الإمام الكيا الهراسي هنا إنما هو مجرد استفادة وتلخيص لكلام الإمام الجصاص.

المطلب الثالث

الصائم يصبح جنباً

قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ ﴿البقرة: ١٨٧﴾

قَالَ لَهُ ١١ م د ب ل و ك ل ر ج ص د م ١٤ هـ ل هـ - : "وأما الجنابة؛ فإنها غير مانعة من صحة الصوم لقوله: ﴿فَالْآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾، فأطلق الجماع من أول الليل إلى آخره، ومعلوم أن من جامع في آخر الليل فصادف فراغه من الجماع طلوع الفجر أنه يصبح جنباً، وقد حكم الله بصحة صيامه بقوله: ﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾، وروت عائشة وأم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان يصبح جنباً من غير احتلام، ثم يصوم يومه ذلك. وروى أبو سعيد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «ثلاث لا يطرطن الصائم: القيء والحجامة والاحتلام»^(١)، وهو يوجب الجنابة، وحكم النبي - صلى الله عليه وسلم - مع ذلك بصحة صومه، فدل على أن الجنابة لا تنافي صحة الصوم.

وقد روى أبو هريرة خيراً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «من أصبح جنباً فلا يصوم يومه ذلك». إلا أنه لما أُخبر برواية عائشة وأم سلمة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: لا عِلْمَ لي بهذا، أخبرني به الفضل بن العباس^(٢).

(١) أخرجه سنن الترمذي: أبواب الصوم، باب: ما جاء في الصائم يذره القيء، (٨٨/٣)، رقم (٧١٩)، وقال: حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ، وصحيح ابن خزيمة: كتاب الصيام، باب ذكر البيان أن الحجامة تقطر الحاجم والمحجوم جميعاً، باب ذكر البيان أن الحجامة تقطر الحاجم والمحجوم جميعاً، (٢٣٥/٣)، رقم (١٩٧٨).

(٢) أصل الحديث في صحيح البخاري، كتاب: الصوم، باب: الصائم يصبح جنباً، (٦٧٩/٢)، رقم (١٨٢٥)، ومسلم، كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (٧٧٩/٢)، رقم (١١٠٩)، والنسائي، كتاب: الصيام، باب: صيام من أصبح جنباً، وذكر الاختلاف على أبي هريرة في ذلك (٢٦٥/٣) رقم (٢٩٤٥).

وهذا مما يوهن خبره؛ لأنه قال بدياً: ما أنا قلت ورب الكعبة من أصبح جنباً فقد أفطر، محمد قال ذلك ورب الكعبة^(١)، وأفتى السائل عن ذلك بالإفطار، فلما أخبر برواية عائشة وأم سلمة تبرأ من عهده وقال: لا علم لي بهذا، إنما أخبرني به الفضل. وقد روي عن أبي هريرة الرجوع عن فتياه بذلك، عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن الذي كان يفتي من أصبح جنباً فلا يصوم^(٢).

ثم افترض الإمام الجصاص أن يكون خبر أبي هريرة ثابتاً وليس بينه وبين رواية عائشة وأم سلمة معارضة بأن المراد من أصبح على موجب الجنابة أنه أصبح مخالطاً لامرأته، وما أمكن تصحيح الخبرين، واستعمالهما معاً من دون تعارض كان أولى.

كذلك يمكن أن يكون رواية أبي هريرة لعموم الناس، ورواية عائشة وأم سلمة خاصة بالنبي - صلى الله عليه وسلم - دون أمته؛ فإنهما أضافتا ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وقد أجاب الإمام الجصاص على ذلك بأن أبا هريرة قد علم مساواة النبي - صلى الله عليه وسلم - لأمته، ولم يقل إن روايتهما خاصة بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، وهذا يرد ذلك التأويل.

كما أن اعتبار ذلك من خصوصيات النبي - صلى الله عليه وسلم - يحتاج إلى دليل على التخصيص، لأن الأمة مأمورة بالاعتداء به بقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ {الأنعام: ١٥٣}، وبقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ {الأحزاب: ٢١} (٣).

(١) أخرجه الحميدي في مسنده (٢٢٠/٢) رقم (١٠٤٨)، وأحمد (٣٤٧/١٢) رقم (٧٣٨٨)، والنسائي، كتاب: الصيام، باب: صيام من أصبح جنباً، وذكر الاختلاف على أبي هريرة في ذلك (٢٥٩/٣) رقم (٢٩٣٦)، وابن ماجه، كتاب: الصيام. باب: ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام. (٣٤٥/١) رقم (١٧٠٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨١/٣) رقم (٩٦٧٤).

أ د ك (٣) الجصاص، ل ق ر آن (٢٤١/١-٢٤٢).

الماء الكيا لهر رسيه - الله - : "وفيه الدلالة على أن الجنابة لا تتنافى صحة الصوم، لما فيه من إباحة الجماع من أول الليل إلى آخره، مع العلم بأن المجمع من الليل إذا صادف فراغه من الجماع طلوع الفجر، أنه يصبح جنباً، ثم حكم مع ذلك بصحة صيامه بقوله: ﴿ثُمَّ أَمَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

والذي يخالف هذا يقول، إنما أبيح الأكل إلى الفجر لا الجماع، فإنه لم يقل: «وباشروهن إلى أن يتبين»^(١).

المقارنة :

بدأ الإمام الأول: الجسد الص بالاستتباط من الآية باستخدام النظر فيها حيث يلزم من إباحة الجماع إلى آخر لحظة من الليل أن يصبح المجمع جنباً، وهو ما يسمى في علم الأصول بدلالة الإشارة^(٢)، والتي تعني دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه، لكنه لازم لما يفهم من عبارة النص.

ثانياً: وكما هي عادته في منهجه يعضد ما يقول به من النظر والرأي بالمأثور والمنقول عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، فذكر ما ورد عنه عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما -.

ثالثاً: عرّج بعد ذلك بما ذكر عن الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه - من بطلان صيام من أصبح جنباً، ثم ناقشه بأن مثله لا يعارض بمثله الثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم بين تراجع أبي هريرة عن ذلك عندما أخبر بحديث عائشة وأم سلمة، وأنه إنما سمع ذلك من غيره.

أحمد (١) الكيام الهراسلي، لقرآن (٧٤/١).

(٢) ينظر: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج الحنفي (المتوفى: ٧٩٧هـ)، ربه ر و التحد به ر، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (١/١١١)، وإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٧٠هـ)، فقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م (٢/١٥٤)، ونظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (المتوفى: ٣٤٤هـ) طه وشي شاشي، دار الكتاب العربي - بيروت ص (٩٩-١٠١).

رابعاً: كما أجاب الإمام الجصاص عن استدلال قد يستدل به لقول أبي هريرة
ألا وهو أن ذلك من خصوصيات النبي - صلى الله عليه وسلم - دون أمته بأن أبا
هريرة - رضي الله عنه - لم يقل ذلك، وإنما رد الأمر إلى عدم علمه برواية عائشة
وأم سلمة، ولذلك تراجع عن ذلك، كما أن الأصل مساواة النبي - صلى الله عليه وسلم
- لأمته في الأحكام، ولا يخرج عنها إلا بدليل خاص.

خامساً: مما يؤخذ على الإمام الجصاص أنه يعضد استتباطه بالنظر والرأي
بما يكون فيه ضعف ثم لا يبيِّن ذلك، بخلاف مناقشته لدليل مخالفه فإنه يهتم بتفنيد
ما فيه من ضعف، فإننا نجد هنا يستدل بالحديث ثلاث لا يفطن الصائم...، ويجزم
بنسبه للنبي - صلى الله عليه وسلم -، وقد اتفق أهل العلم بالحديث أنه حديث ضعيف
لا يصح^(١)، إلا أنه يمكن أن يُعْتَدَر للإمام أنه ذكره لا للاعتماد عليه، بل ذكر في
ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، كما أنه إذا ذكر
حكم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك لما في
ذلك من الاعتضاد والمعانة لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي؛ لأن
العلماء متفقون على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من
الأخبار التي تكلم في بعض روايتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، فما يصلح للاعتضاد نوع
وما يصلح للاعتماد نوع^(٢).

الم ا ل ك ي ا ا ل ه ر ا س ي، فهو وإن اتفق مع الإمام الجصاص في النتيجة،
وسلك نفس الأسلوب في الاستفادة من الإمام الجصاص والاختصار والتلخيص لكلامه
إلا أنه يؤخذ هليو هنان :

(١) ينظر: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ) تصحيحه د ي ث
الهداية، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية -
جدة - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م (٢/٤٤٦-٤٤٧)، وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن
أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، إاخذل يص ب ي وفخي أرحديالجد ريك فله عدي ي ر، دار الكتب
العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م (٢/٤٢١-٤٢٢).

(٢) أحمد بن عبد الحليم بل تلمية الحراني عبولعاس، ا ل ب ر ي، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرياء
الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ (١/٣٠٨).

الأول : أنه لم يذكر النصوص النبوية التي تبين حكم المسألة، في ذلك نوع
اخلال بمنهجيته، ذلك أنه بدأ بالرأي في استنباط الحكم الشرعي من الآية، ولم ينقل
المأثور عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك.

الثاني : أنه وضع اشكالاً، ثم لم يبيئه للقارئ، فتجده يقول: "والذي يخالف هذا
يقول، إنما أبيح الأكل إلى الفجر لا الجماع، فإنه لم يقل: «وباشروهن إلى أن يتبين».
ولو أنه ذكر النصوص المأثورة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لكان فيها
الجواب عن هذا الاشكال، ولعضد به ما استنبطه بالرأي من جواز إصباح الصائم
جنباً.

المبحث الثاني
التوافق في المعاملات
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حل البيع وحرمة الربا.

المطلب الثاني : مسألة تحريم الميسر.

المطلب الثالث : حكم الرهن في السفر والحضر.

المطالعة الأولى

حل البيع وحرمة الربا

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ {البقرة: ٢٧٥}

قوله لا اله الا مبدول كدرجده اصله الله - قوله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^ع عموم في إباحة سائر البياعات؛ لأن لفظ البيع موضوع لمعنى معقول في اللغة وهو تمليك المال بمال بإيجاب وقبول عن تراض منهما، وهذا هو حقيقة البيع في مفهوم اللسان، ثم منه جائز ومنه فاسد، إلا أن ذلك غير مانع من اعتبار عموم اللفظ متى اختلفنا في جواز بيع أو فساده، ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية وإن كان مخرجها مخرج العموم فقد أريد به الخصوص؛ لأنهم متفقون على حظر كثير من البياعات نحو بيع ما لم يقبض^(١)، وبيع ما ليس عند الإنسان^(٢)، وبيع الغرر والمجاهيل^(٣)، وعقد البيع على المحرمات من الأشياء^(٤)، وقد كان لفظ الآية يوجب جواز هذه البياعات، وإنما خصت منها بدلائل، إلا أن تخصيصها غير مانع اعتبار عموم لفظ الآية فيما لم تقم الدلالة على تخصيصه، وجائز أن يستدل بعمومه على جواز البيع الموقوف لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ {البقرة: ٢٧٥} والبيع اسم للإيجاب والقبول، وليست حقيقته وقوع الملك به للعاقده، ألا ترى أن البيع المعقود على شرط خيار المتبايعين لم يوجب ملكاً، وهو بيع، والوكيلان يتعاقدان البيع، ولا يملكان. وقوله

(١) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع. باب: بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ما ليس عندك (٧٥١/٢) رقم (٢٠٢٨) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أما الذي نهى عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣/١١) رقم (٦٦٢٨)، وأبو داود، كتاب: البيوع. باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده (٢٨٣/٣) رقم (٣٥٠٣)، والترمذي، أبواب: البيوع. باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (٥٢٦/٣) رقم (١٢٣٢)، والنسائي، كتاب: البيوع. باب: بيع ما ليس عند البائع (٢٨٨/٧) رقم (٤٦١١)، وابن ماجه، كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن (٧٣٧/٢) رقم (٢١٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٤٨٠/٤) رقم (٢٧٥٢)، وأبو داود، كتاب: البيوع. باب: في بيع الغرر (٢٥٤/٣) رقم (٣٣٧٦).

(٤) أخرجه أحمد (٤١٦/٤) رقم (٢٦٧٨)، وابن حبان، باب البيع المنهي عنه. ذكر الخبر الدال على أن بيع الخنازير والكلاب محرم ولا يجوز استعماله (٣١٢/١١) رقم (٤٩٣٨) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لعن الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله عز وجل إذا حرم أكل شيء، حرم ثمنه».

تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ {البقرة: ٢٧٥} حكمه ما قدمناه من الإجمال والوقف على ورود البيان، فمن الربا ما هو بيع، ومنه ما ليس ببيع، وهو ربا أهل الجاهلية، وهو القرض المشروط فيه الأجل وزيادة مال على المستقرض، وفي سياق الآية ما أوجب تخصيص ما هو ربا من البياعات من عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ {البقرة: ٢٧٥}، وظن الشافعي أن لفظ الربا لما كان مجملاً أنه يوجب إجمال لفظ البيع، وليس كذلك عندنا؛ لأن ما لا يسمى ربا من البياعات فَحُكْمُ العموم جارٍ فيه، وإنما يجب الوقوف فيما شككنا أنه ربا أو ليس بربا، فأما ما تيقنا أنه ليس بربا فغير جائز الاعتراض عليه بآية تحريم الربا، وقد بيّنا ذلك في أصول الفقه.

وأما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ {البقرة: ٢٧٥} حكاية عن المعتقدين لإباحته من الكفار، فزعموا أنه لا فرق بين الزيادة المأخوذة على وجه الربا، وبين سائر الأرباح المكتسبة بضروب البياعات، وجعلوا ما وضع الله أمر الشريعة عليه من مصالح الدين والدنيا، فذمهم الله على جهلهم، وأخبر عن حالهم يوم القيامة وما يحل بهم من عقابه^(١).

قال الإمام الكهير، **السياسة** ١٤٠ م الله - : "وقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ {البقرة: ٢٧٥} يقتضي جواز ما لا زيادة فيه، إلا ما خصه دليل الشرع، فنحن نحتاج إلى البيان فيما لم يرد باللفظ، وما دل عليه اللفظ محرم مع غيره، فلا بد من بيان في الذي ما أريد باللفظ، وفي تخصيص بعض ما أريد باللفظ.

والله تعالى حرم الربا، فمن الربا ما كانوا يعتادونه في الجاهلية من إقراض الدنانير والدراهم بزيادة.

والنوع الآخر تحريم الإسلام الدراهم في الدراهم والدنانير من غير زيادة.

ورأى ابن عباس، أن سياق الآية يدل على أن المذكور في كتاب الله ربا النساء،

لا ربا الفضل فإنه قال: ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ {البقرة: ٢٧٥}.

قال تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ {البقرة: ٢٧٨}.

أد ك (١) الحاصل، ل ق ر آن (٢/١٨٩-١٩٠).

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ {البقرة: ٢٨٠}.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَالْكُم رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ {البقرة: ٢٧٩}.

وقال - عليه السلام - في خطبة الوداع: «كل ربا موضوع، ولكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، قضى الله أن لا ربا، وإن العباس بن عبد المطلب موضوع، وإن كل دم كان في الجاهلية فإنه موضوع، وأول دماءكم أضع دم ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني ليث فقتلته هذيل»^(١).

وإن كان الربا ينقسم أقساماً، فالذي في القرآن يدل على تحريم الزيادة، من غير نظر في جنس المال وما يقابله، ولا دلالة فيه على تحريم النساء من غير زيادة في نفس المال؛ لأن ذلك لا يعد زيادة في النسيء، ولا يقال: أكل الربا، ومن أجل ذلك جوز بعض العلماء - وهو مالك - الأجل في القرض، إلا أنا منعنا من ذلك، لا من جهة الآية، بل من جهة أخرى.

والذي كان في الجاهلية كان القرض بزيادة، وما كانوا يؤجلون إلا بزيادة في نفس النسيء.

وُوقِلَ عن الشافعي، أن لفظ الربا لما كان غير معلوم، أورث احتمالاً في البيع، والصحيح أن الربا غير مجمل، ولا البيع كما ذكرناه، فإن ما لا زيادة فيه، جاز على عموم حكم البيع.

نعم خص من الربا زيادة أبيحت، وخص من البيع بياعات نهى عنها، وعموم اللفظ معتبر فيما سوى المخصوص.

وردَّ الله تعالى على المشركين في قولهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ {البقرة: ٢٧٥}، وذلك أنهم زعموا أنه لا فرق بين الزيادة المأخوذة على وجه الربا، وبين الأرباح المكتسبة بضروب البياعات، من حيث غاب عنهم وجه المصلحة، وتحريم الزيادة على وجه دون وجه، فأبان الله تعالى أنه عز وجل إذا حرم الربا وأحل البيع،

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الحج. باب: حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (٨٨٦/٢) رقم (١٢١٨).

فلا بد أن يشتمل المنهي عنه على مفسدة، والمباح على مصلحة، وإن غابتا عن مرأى نظر العباد، فعلى هذا كل ما وجد فيه حد البيع، فيجوز أن يحتج فيه بعموم البيع^(١).

المقارنة :

الظاهر للناظر المتمعن في منهجية الإمامين ما يلي:

أولاً: أنهما متفقان فيها، ولذلك اتفقا في النتيجة، وأن منطلقهما في ذلك واحد، وهو اعتبار عموم اللفظ في البيع وفي الربا، كما أنهما متفقان على أن عموم كل منهما هو من العموم الذي أريد به الخصوص؛ إذ الكل متفق أن الشارع قد حظر في السنة كثيراً من البيوع، كما أن الشارع أذن في بعض المعاملات التي فيها نوع غرر أو ربا، لما في جريها على الأصل نوع من الحرج على الناس، كبيع السلم الذي هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة، فليس هو عند البائع، ولم يقبضه بعد، وكذا بيع العرايا^(٢) الذي هو بيع رطب بيابس تقديراً.

ثانياً: التخصيص بالسنة لعموم البيع والربا هو من بيان المراد منهما؛ لأن التخصيص بيان أن بعض الأفراد لم يرد بالحكم المتعلق بالعام، كما يقول الأصوليون^(٣)، وهو من تفسير القرآن بالسنة.

ثالثاً: اتفق الإمامان على أن لفظ البيع والربا باقيا على عمومهما فيما لم يشمل التخصيص، فيعمل بالاستثناء في موضعه، ويبقى العموم فيما بقي.

أح(١) الكيام الهراسلي، لقرآن (١/٢٣٢-٢٣٤).

بيع المدعي (٢) ايا : هو بيع الرطب باليابس خرساً وتقديراً. ينظر: محمد عميم الإحسان المجلدية البوكيتي، في فوات الألفقه ية، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص (١٤٥).

(٣) ينظر: ابن أمير حاج لـالـونـفي، لـو قـو بـي ر (١/١٨٧)، وأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) بـلـمـرـحـيـه لـو قـو بـي ر، دار الكتبي، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م (٤/٣٢٦).

رابعاً: اتفقا كذلك على عدم صوابية ما نقل عن الإمام الشافعي - رحمه الله - من جعله لفظ الربا من المجمل لما ظن أنه يدخله الاحتمال، وقد كان المتوقع من الإمام الكيا الهراسي الانتصار للإمام الشافعي - رحمه الله -، ولكنه وافق الإمام الجصاص - رحمه الله - فيما أبانه من عدم صوابية ما نُقِلَ عن إمام مذهبه، وهي حيثية تحسب للإمام الكيا الهراسي.

خامساً: تبقى البراعة في الاستنباط وإظهار الملكة الفقهية للإمام الجصاص منها في كلام الإمام الكيا الهراسي، حتى ليخيّل للناظر أن الإمام الكيا إنما يقتصر دوره على تلخيص واختصار كلام الإمام الجصاص.

ا ل م ا ظ ل ث ب ا ن ي

م س د ا ت ا ل و ه ي م س ر

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ {البقرة: ٢١٩}

ق ل ل ا ل ه ١١ دبب و ك ل ر ج ص ا ص د م ا ه ل ا ه - قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ قال أبو بكر: دلالاته على تحريم الميسر كهي على ما تقدم من بيانه، ويقال: إن اسم الميسر في أصل اللغة إنما هو للتجزئة، وكل ما جزأته فقد يسرته. يقال لجاز الياسر؛ لأنه يجزئ الجزور والميسر الجزور نفسه إذا تجزى، وكانوا ينحرون جزوراً ويجعلونه أقساماً يتقامرون عليها بالقداح على عادة لهم على ذلك، فكل من خرج له قدح نظروا إلى ما عليه من السمة فيحكمون له بما يقتضيه أسماء القداح، فسمي على هذا سائر ضروب القمار ميسراً.

وقال ابن عباس وقتادة ومعاوية بن صالح وعطاء وطاووس ومجاهد: الميسر القمار. وقال عطاء وطاووس ومجاهد: حتى لعب الصبيان بالكعاب والجزور.

وروي عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة عن أبي موسى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اجتنبوا هذه الكعاب»^(١) الموسومة التي يزر بها زجراً؛ فإنها من الميسر»^(٢).

وروي سعيد بن أبي هند عن أبي موسى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «من لعب بالنرد»^(٣) فقد عصى الله ورسوله»^(٤).

١ ل (ق) ا ب: فصوص النرد، واحدها: كعب وكعبة. ينظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٦٦هـ)، ا ي ا ق ل و ل ي ب و ل ي ل ا ل ن ر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م (٤/١٧٩).

(٢) أخرجه أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى البغدادي (المتوفى: ٦٣٠هـ) لو ل ا ن ل ر ش د ط ر ن ج و ا ل م ل ا ه ي، دراسة وتحقيق واستدراك: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ص (١١٧) رقم (٤٤) وقال الهيثمي في ز و ا ن د (٢١١/٨): "رواه الطبراني وفيه علي بن يزيد وهو متروك".

(٣) ا ل د م ج م م ي ر و ب ش د ي ر: بمعنى حلو، وهو لعبة مقصودها القملر نينه ل ر ا ل ا ل ل ا ل ي ر ي غ ر ب ي ا ل د د ي ث (٥/٣٩).

(٤) أحمد (٢٨٧/٣٢) رقم (١٩٥٢١)، وأبو داود، كتاب: الأدب. باب: في النهي عن اللعب بالنرد (٤/٢٨٥) رقم (٤٩٣٨)، وابن ماجه، كتاب: الأدب. باب: اللعب بالنرد (٢/١٢٣٧) رقم (٣٧٦٢)، والبخاري في الأدب المفرد =

وروى حماد بن سلمة عن قتادة عن حلاس أن رجلاً قال لرجل: إن أكلت كذا وكذا بيضة فلك كذا وكذا، فارتفعا إلى علي فقال: هذا قمار، ولم يجزه.

ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم القمار، وأن المخاطرة من القمار.

قال ابن عباس: إن المخاطرة قمار، وإن أهل الجاهلية كانوا يخاطرون على المال والزوجة، وقد كان ذلك مباحاً إلى أن ورد تحريمه، وقد خاطر أبو بكر الصديق المشركين حين نزلت ﴿الْمَوْتُ غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ {الروم: ١-٢} وقال: له النبي - صلى الله عليه وسلم - زد في الخطر وأبعد في الأجل^(١).

ثم حظر ذلك ونسخ بتحريم القمار، ولا خلاف في حظره إلا ما رخص فيه من الرهان في السبق في الدواب، والإبل، والنصال إذا كان الذي يستحق واحداً إن سبق ولا يستحق الآخر إن سبق، وإن شرط أن من سبق منهما أخذ ومن سبق أعطى فهذا باطل، فإن أدخل بينهما رجلاً إن سبق استحق وإن سبق لم يعط فهذا جائز، وهذا الدخيل الذي سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - محللاً^(٢).

= ص (٤٣٣) رقم (١٢٦٩)، والحاكم (١١٤/١) رقم (١٦٠) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي.

(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد (٢٩٦/٤) رقم (٢٤٩٥)، والترمذي، أبواب: تفسير القرآن. باب: ومن سورة الروم (٣٤٣/٥) رقم (٣١٩٣)، والحاكم (٤٤٥/٢) رقم (٣٥٤٠) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

(٢) يشير الحديث الذي أخرجه أحمد (٣٢٧/١٦) رقم (١٠٥٥٧)، وأبو داود، كتاب: الجهاد. باب: في المحلل (٣٠/٣) رقم (٢٥٧٩)، وابن ماجه، كتاب: الجهاد. باب: السبق، والرهان (٩٦٠/٢) رقم (٢٨٧٦)، ونصه: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من أدخل فرسا بين فرسين - يعني وهو لا يؤمن أن يسبق - فليس بقمار، ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار».

قال أبو جعفر: فكان المراد في هذا الحديث - والله أعلم - أن الرجلين يتسابقان بالفرسين ويدخلان بينهما دخيلاً ويجعلان بينهما جعلاً، وذلك الدخيل تسميه العرب محلاً، فيضع الأولان رهنيين، ولا يضع المحلل شيئاً، ثم يرسلون الأفراس الثلاثة، فإن سبق أحد الأولين أخذ رهن صاحبه، فكان طبيياً له مع رهنه، وإن سبق المحلل ولم يسبق واحد من الأولين أخذ الرهنيين جميعاً، فكانا له طبييين، وإن سبق هو لم يكن عليه شيء للأولين. وتأملنا معنى قوله - صلى الله عليه وسلم -: "إن كان لا يؤمن أن يسبق فلا بأس به، وإن كان يؤمن أن يسبق فلا خير فيه". فوجدنا أهل العلم لا يختلفون أنه يراد بذلك البطيء من الخيل الذي يؤمن منه أن يسبق". ينظر: أبو جعفر أحمد بن

وقد روى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل»^(١).

وروى ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سابق بين الخيل^(٢).

وإنما خص ذلك؛ لأن فيه رياضة للخيل وتدريباً لها على الركض، وفيه استظهار وقوة على العدو قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ {الأنفال: ٦٠} فظاهر قوله: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ {الأنفال: ٦٠} يقتضي جواز السبق بها لما فيه من القوة على العدو، وذلك الرمي.

وما ذكره الله تعالى من تحريم الميسر وهو القمار يوجب تحريم القرعة في العبيد يعتقهم المريض ثم يموت. لما فيه من القمار وإحراق بعض وإنجاح بعض، وهذا هو معنى القمار بعينه، وليست القرعة في القسمة كذلك؛ لأن كل واحد يستوفى في نصيبه لا يحقق واحد منهم. والله أعلم^(٣).

وَقَدْ لَاحَظْنَا أَنَّ كَلِمَةَ يَاسِرٍ بِحَاءٍ مَعْنَى يَاسِرٌ - قَالَ اللهُ -: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ {البقرة: ٢١٩}... وَأَمَّا الْمَيْسِرُ فَهُوَ فِي اللُّغَةِ مِنَ التَّجْزِئَةِ، وَكُلُّ مَا جَزَأَتْهُ فَقَدْ يَسِرْتُهُ، وَيُقَالُ لِلجَازِي: يَاسِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَجْزُرُ الجُزُورَ، وَالْمَيْسِرُ: الجُزُورُ نَفْسُهُ إِذَا جَزِيَ، وَكَانُوا يَنْحَرُونَ جُزُورًا، وَيَجْعَلُونَهُ أَقْسَامًا، يَتَقَامَرُونَ عَلَيْهَا بِالقِدَاحِ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكُلُّ مَنْ خَرَجَ لَهُ قَدْحٌ، نَظَرَ إِلَى مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَيَحْكُمُونَ لَهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ أَسْمَاءِ القِدَاحِ، فَسُمِّيَ عَلَى هَذَا سَائِرُ ضُرُوبِ القِمَارِ مَيْسِرًا.

وقال ابن عباس: الميسر: القمار.

=محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) وشيخنا الأثرى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م (١٥٥/٥).

(١) أحمد (١٢٩/١٦) رقم (١٠١٣٨)، وأبو داود، كتاب: الجهاد. باب: في السبق (٢٩/٣) رقم (٢٥٧٤)، والترمذي، أبواب الجهاد. باب: ما جاء في الرهان والسبق (٢٠٥/٤) رقم (١٧٠٠)، والنسائي، كتاب: الخيل. باب: السبق (٢٢٦/٦) رقم (٣٥٨٥)، وابن ماجه، كتاب: الجهاد. باب: السبق، والرهان (٩٦٠/٢) رقم (٢٨٧٨).

(٢) البخاري، كتاب: الصلاة. باب: هل يقال مسجد بني فلان (١٦٢/١) رقم (٤١٠)، ومسلم، كتاب: الإمارة. باب: المسابقة بين الخيل وتضميرها (١٤٩١/٣) رقم (١٨٧٠).

أد ك (٣) الحصائل، ل ق ر آن (١٠/٢ - ١١ - ١٢).

وقال عطاء: حتى لعب الصبيان بالكعاب والجوز.

وكانت المخاطرة في أول الإسلام مباحة، حتى خاطر أبو بكر المشركين، حتى نزلت ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ {الأنفال: ٦٠}، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «زد في المخاطرة وامتد في الأجل»، ثم حظر ذلك ونسخ بتحريم القمار، وحرّم القمار مطلقاً، إلا ما رخص فيه من الرهان في السبق في الدواب والإبل والنصال، واستثنى ذلك؛ لأن فيه رياضة للخيل وتدريباً لها على الركض، وفيها قوة واستظهار على العدو، وقال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ {الأنفال: ٦٠} يقتضي جواز السبق بها، لما فيه من القوة على العدو، وكذلك الرمي.

وظاهر تحريم الميسر - وهو القمار - يمنع مخاطرة، يتوهم فيها إخفاق البعض وإنجاح البعض، وهو معنى القمار بعينه، وظاهره يمنع القرعة في العبيد، يعتقهم المريض ثم يموت، لما فيه من القمار في إنجاح البعض وإخفاق البعض، لولا ما فيه من الخبر الصحيح، الذي خص هذا العموم لأجله^(١).

المقارنة :

اتفق الإمامان في المنهجية في بيان المراد من هذه الآية، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

أولاً: انطلق كلا الإمامين في تفسير هذا النص ببيان معنى الميسر الذي كان أهل الجاهلية يتعاطونه.

ثانياً: كما اتفقا في أن الميسر في أول الإسلام مباح، محتجين بقصة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - مع المشركين ومشاورته للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأن الأمر على أصل الإباحة، ثم إن ذلك نسخ وحُظر.

ثالثاً: اتفقا على تفسير الآية بالمنقول المأثور عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة - رضي الله عنهم - من حرمة الميسر، وكذا ما ذكر من صورته، كالنرد.

أح (١) الكيامل الهراسلي، ل ق ر آن (١/١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦).

رابعاً: كما اتفقا على استثناء السبق بالدواب والإبل والنصال، وعلّة الاستثناء ما فيه رياضة للخيل وتدريباً لها على الركض، وفيها قوة واستظهار على العدو.

خامساً: كما اتفق الإمامان على المنع من القرعة في العبيد، يعتقهم المريض ثم يموت، لما فيه من القمار في إنجاح البعض وإخفاق البعض.

سادساً: انفرد الإمام الجصاص بزيادة بيان الاشتراط في سبق الدواب على صورتين:

الأولى : أن تكون الجائزة التي يتحصل عليها السابق من أجنبي.

الثانية : أن يدخل بينهما محلاً، بحيث يضع المتسابقان رهنين، ولا يضع المحلل شيئاً، ثم يرسلون الأفراس الثلاثة، فإن سبق أحد الأولين أخذ رهن صاحبه، فكان طبيباً له مع رهنه، وإن سبق المحلل ولم يسبق واحد من الأولين أخذ الرهنيين جميعاً، فكانا له طبيبين، وإن سبق هو لم يكن عليه شيء للأولين.

ا ل م ا ظ ل ث ب ا ل ث

ح د م ا ل م ل ف ر ر ه ن ف و ي ا ل ح ض ر

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ {البقرة: ٢٨٣}

ق ا ل ل ه ا ا م ب ب و ك ل ر ج ص ا ص د م ا ل ه ا ل ل ه - قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ يعني - والله أعلم - إذا عدتم التوثق بالكتاب والإشهاد فالوثيقة برهان مقبوضة، وقام الرهن في باب التوثق في الحال التي لا يصل فيها إلى التوثق بالكتاب والإشهاد مقامها، وإنما ذكر حال السفر؛ لأن الأغلب فيها عدم الكتاب والشهود.

وقد روي عن مجاهد أنه كان يكره الرهن إلا في السفر، وكان عطاء لا يرى به بأساً في الحضر.

فذهب مجاهد إلى أن حكم الرهن لما كان مأخوذاً من الآية، وإنما أباحت الآية في السفر لم يثبت في غيره، وليس هذا عند سائر أهل العلم كذلك، ولا خلاف بين فقهاء الأمصار وعامة السلف في جوازه في الحضر.

وقد روت عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه^(١).

وروى أنس قال رهن النبي - صلى الله عليه وسلم - درعاً عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً لأهله^(٢).

فثبت جواز الرهن في الحضر بفعله - صلى الله عليه وسلم - ، وقال تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ {الأنعام: ١٥٣} وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ {الأحزاب: ٢١} فدل على أن تخصيص الله لحال السفر بذكر الرهن إنما هو؛ لأن الأغلب فيها عدم الكاتب والشهيد، وهذا كما قال: النبي - صلى الله عليه وسلم - «في خمس وعشرين

(١) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع. باب: السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف (٢/ ٧٣٨) رقم (١٩٩٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: البيوع. باب: شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة (٢/ ٧٢٩) رقم (١٩٦٣).

من الإبل ابنة مخاض، وفي ست وثلاثين ابنة لبون»^(١) لم يرد به وجود المخاض واللبن بالأم، وإنما أخبر عن الأغلب الأعم من الحال، وإن كان جائزاً أن لا يكون بأماها مخاض ولا لبن، فكذا ذكر السفر هو على هذا الوجه. وكذلك قول: النبي - صلى الله عليه وسلم - «لا قطع في ثمر حتى يؤويه الجرين»^(٢) والمراد استحكامه وجفافه لا حصوله في الجرين؛ لأنه لو حصل في بيته أو حانوته بعد استحكامه وجفافه فسرقه سارق قطع فيه، فكان ذكر الجرين على الأغلب الأعم من حاله في استحكامه، فكذا ذكره لحال السفر هو على هذا المعنى.

وقوله: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ {البقرة: ٢٨٣} يدل على أن الرهن لا يصح إلا مقبوضاً

و جنه ين:

أ ح د ه م ا: أنه عطف على ما تقدم من قوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ {البقرة: ٢٨٢}، فلما كان استيفاء العدد المذكور والصفة المشروطة للشهود واجباً وجب أن يكون كذلك حكم الرهن فيما شرط له من الصفة، فلا يصح إلا عليها كما لا تصح شهادة الشهود إلا على الأوصاف المذكورة؛ إذ كان ابتداء الخطاب توجه إليهم بصيغة الأمر المقتضي للإيجاب.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الزكاة. باب: زكاة الغنم (٢/ ٥٢٧) رقم (١٣٨٦).

(٢) أخرجه أبي داود، كتاب: الحدود. باب: ما لا قطع فيه (٤/ ١٣٧) رقم (٤٣٩٠)، ولم أجده بهذا اللفظ، وورد بمعناه عند النسائي، كتاب: قطع السارق. باب: الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين (٨/ ٨٥) رقم (٤٩٥٩) بلفظ: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: «هي ومثلها والنكال وليس في شيء من الماشية قطع، إلا فيما آواه المراح، فبلغ ثمن المجن، ففيه قطع اليد، وما لم يبلغ ثمن المجن، ففيه غرامة مثليه وجلدات نكال». قال: يا رسول الله، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هو ومثله معه، والنكال يسرق بشيء يقطع رطله من رطله». قال: يا رسول الله، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هو ومثله معه، والنكال يسرق بشيء يقطع رطله من رطله». وفيه غرامة مثليه وجلدات نكال». وابن ماجه، كتاب: الحدود. باب: من سرق من الحرز (٢/ ٨٦٥) رقم (٢٥٩٦).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : " لم أجده بهذه الزيادة وقد سبق بدونها قبل وفي معنى هذه الزيادة حديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق؟ فقال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير منخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع». أخرجه الأربعة إلا الترمذي". ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الدرر التي تتخذها الرسل في بيانها، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت (٢/ ١٠٩).

و ا لا ولا جثا ن ي: أن حكم الرهن مأخوذ من الآية، والآية إنما أجازته بهذه الصفة، فغير جائز إجازته على غيرها؛ إذ ليس هاهنا أصل آخر يوجب جواز الرهن غير الآية، ويدل على أنه لا يصح إلا مقبوضاً أنه معلوم أنه وثيقة لمرتهن بدينه، ولو صح غير مقبوض لبطل معنى الوثيقة، وكان بمنزلة سائر أموال الراهن التي لا وثيقة للمرتهن فيها، وإنما جعل وثيقة له ليكون محبوساً في يده بدينه، فيكون عند الموت والإفلاس أحق به من سائر الغرماء، ومتى لم يكن في يده كان لغواً لا معنى فيه، وهو وسائر الغرماء فيه سواء. ألا ترى أن المبيع إنما يكون محبوساً بالثمن ما دام في يد البائع، فإن هو سلمه إلى المشتري سقط حقه وكان هو وسائر الغرماء سواء فيه^(١).

ا ل ه ي لا له ا ل م ه ر ا س ي م ا ه ل ل ه - "قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنُمْ مَقْبُوضَةً﴾ {البقرة: ٢٨٣}: استدل به مجاهد على أن الرهن لا يكون إلا في السفر.

وأما كافة العلماء فجوزوه في الحضر والسفر؛ لأنه صح أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رهن درعاً عند يهودي بالمدينة، وأخذ منه شعيراً لأهله، غير أن ذكر السفر بناء على غالب الأحوال، في عدم وجود الكاتب والشهيد فيها، فينوب الرهن منا بهما، لا أن الرهن مفيد فائدة الشهادة والكاتب من كل وجه، فإن الذي يختص بالرهن، إعداد المرهون لاستيفاء الحق منه عند ضيق الطالب، فهو وثيقة لجانب الاستيفاء بإبانة محل الاستيفاء، كالضمان فإنه وثيقة بتحديد محل الاستيفاء عند عسر استيفائه من المضمون عنه، إلا أن خاصية الرهن إنما تظهر عند ازدحام الغرماء، وخاصة الضمان حاصله في غير هذه الحالة^(٢).

ا ل م ق ا ر نة :

يلاحظ الناظر في منهجية كل من الامام الجصاص والامام الكيا الهراسي أنهما ينطلقان في بيان المراد من الآية من ظاهرها المنطوق، مع جعل بعض منطوقها المراد منه وصف الحال تكلمت عليه الآية لا أنه يخرج ببعض منطوقها الحال المخالف لها، وبيان ذلك بما يلي:

أ ح (١) الجصاص، ل ق ر آن (٢٥٨/٢ - ٢٥٩).

أ ح (٢) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٢٦٢/١ - ٢٦٣).

أولاً: اتفق الإمامان بأن منطوق الآية جواز الرهن في السفر عند عدم وجود الكاتب والشاهد.

ثانياً: اتفق الإمامان على ذكر السفر في الآية خرج مخرج الغالب، وليس قيدياً احترازياً يراد منه إخراج حالة الحضر من الجواز، والذي حملهم لطلوع ذلك ان :

أ - سياق الآية؛ فإنها تتحدث عن حالة يغلب فيها عدم وجود الكاتب والشاهد، وذلك بخلاف الحضر؛ إذ الأصل وجود الكاتب والشاهد، فكان من الحكمة في مثل هذا التوجيه والإرشاد، وذلك مأخوذ من قول الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾، وهو توجيه رباني ظاهر في الإرشاد، وهذا لا يعني عدم جواز الرهن في الحضر عند الحاجة إليه، وعليه؛ فلا مفهوم له.

وقد قرر الأصوليون أن السياق معين على فهم المراد، قال الإمام ابن دقيق العيد^(١): "أما السياق والقرائن؛ فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه، وهي المرشدة إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، فاضبط هذه القاعدة فإنها مفيدة في مواضع لا تحصى"^(٢).

(١) هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة المعروف بابن دقيق العيد المنفلوطي المصري القوسي المالكي، ثم الشافعي، نزيل القاهرة، ولد في شعبان سنة ٦٢٥هـ، كان إماماً متقناً فقيهاً محرراً له اليد الطولى في الفروع والأصول، من كتبه: الإمام في أحاديث الأحكام، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، توفي سنة ٧٠٢ هـ. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، إحداد لأحمد الأشم عوام لأدلة كالم، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، الطبعة اباد/الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م (٣٥١-٣٤٨/٥).

(٢) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، إحداد لأحمد الأشم عوام لأدلة كالم، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ص (٢٧٨).

وقال أيضاً: "السياق طريق إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه"^(١).

ب - التفسير بالمنقول المأثور، فقد اتفق الإمامان على إسناد مفهومهما ذلك بما نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من رهنه درعه عند يهودي عند شرائه طعاماً لأهله، وهو صريح في جواز الرهن في الحضر، وأن المراد بذكر السفر في الآية أنه خرج مخرج الغالب الذي يراد منه التوجيه والإرشاد.

ثالثاً: اشتراط الرهن المقبوض في السفر المراد منه التوثق للمرتهن بدينه، ولو صح غير مقبوض لبطل معنى الوثيقة، وكان بمنزلة سائر أموال الراهن التي لا وثيقة للمرتهن فيها، وإنما جعل وثيقة له ليكون محبوساً في يده بدينه، فيكون عند الموت والإفلاس أحق به من سائر الغرماء، فهو وثيقة بتحديد محل الاستيفاء عند عسر استيفائه من المضمون عنه، وخاصية الرهن هذه إنما تظهر عند ازدحام الغرماء.

رابعاً: ومع اتفاق الإمامين في منهجية بيان المراد من الآية إلا أنه يظهر للناظر أن من منهجية الإمام الجصاص أنه يتكلم بلسان المتوسع في البيان، فيضرب الأمثلة المختلفة لأقناع المطلع على كلامه، في حين نجد الإمام الكيا الهراسي من منهجيته الاختصار والتلخيص غير المخل لإيصال المعنى المراد للقارئ.

(١) يلاحظ: حين ادقيق العبد، لأ د م ص (٤٢٤).

المبحث الثالث

ووافق في النكاح والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : الطلاق الرجعي لا يرفع الزوجية.

المطلب الثاني : التفريق بين التعريض والتصريح.

المطلب الثالث : عدة الحامل المتوفي عنها زوجها.

المطلوب الأول

الطلاق الرجعي لا يرفع الزوجية

قال تعالى: ﴿وَيُؤَلِّهُنَّ أَحَقُّ بِرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ {البقرة: ٢٢٨}

فلا إله إلا الله مبدول كدرج صاصد ماله الله - قوله تعالى: ﴿وَيُؤَلِّهُنَّ أَحَقُّ بِرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، قد تضمن ضرورياً من الأحكام: هـ ١ : أن ما دون الثلاث لا يرفع الزوجية، ولا يبطلها، وإخبار ببقاء الزوجية معه؛ لأنه سماه بعلاً بعد الطلاق، فدل ذلك على بقاء التوارث، وسائر أحكام الزوجية ما دامت معتدة، ودل على أن له الرجعة ما دامت معتدة؛ لأنه قال: ﴿فِي ذَلِكَ﴾، يعني فيما تقدم ذكره من الثلاثة قروء، ودل على أن إباحة هذه الرجعة مقصورة على حال إرادة الإصلاح، ولم يرد بها الإضرار بها، وهو كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْدُوا﴾ {البقرة: ٢٣١}.

فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ بِرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ {البقرة: ٢٢٨} مع بقاء الزوجية، وإنما يقال ذلك فيما قد زال عنه ملكه، فأما فيما هو في ملكه فلا يصح أن يقال بردها إلى ملكه مع بقاء ملكه فيها!

قيل له: لما كان هناك سبب قد تعلق به زوال النكاح عند انقضاء العدة جاز إطلاق اسم الرد عليه، ويكون ذلك بمعنى المانع من زوال الزوجية بانقضاء العدة فسماه رداً؛ إذ كان رافعاً لحكم السبب الذي تعلق به زوال الملك، وهو كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ {البقرة: ٢٣١} وهو ممسك لها في هذه الحال؛ لأنها زوجته، وإنما المراد الرجعة الموجبة لبقاء النكاح بعد انقضاء الحيض التي لو لم تكن الرجعة لكانت مزيلة للنكاح، وهذه الرجعة وإن كانت إباحتها معقودة بشريطة إرادة الإصلاح، فإنه لا خلاف بين أهل العلم، أنه إذا راجعها مضاراً في الرجعة مريداً لتطويل العدة عليها أن رجعتها صحيحة، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ {البقرة: ٢٣١}، ثم عقبه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ {البقرة: ٢٣١}، فلو لم تكن الرجعة صحيحة إذا وقعت على وجه الضرر لما كان ظالماً لنفسه بفعلها.

وقد دلت الآية أيضاً على جواز إطلاق لفظ العموم في مسميات، ثم يعطف عليه بحكم يختص به بعض ما انتظمه العموم، فلا يمنع ذلك اعتبار عموم اللفظ فيما

يشمله في غير ما خص به المعطوف؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨} عام في المطلقة ثلاثاً وفيما دونها، لا خلاف في ذلك، ثم قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ﴾ {البقرة: ٢٢٨} حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث، ولم يوجب ذلك الاقتصار بحكم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨} على ما دون الثلاث، ولذلك نظائره كثيرة في القرآن، والسنة نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ {العنكبوت: ٨}، وذلك عموم في الوالدين الكافرين، والمسلمين، ثم عطف عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ {العنكبوت: ٨}، وذلك خاص في الوالدين المشركين، فلم يمنع ذلك عموم أول الخطاب في الفريقين من المسلمين والكفار. والله أعلم بالصواب^(١).

فَا لَإِلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَا كُفْرَ بِهِ وَلَا شَرِيكَ لَهُ - قَالَ اللَّهُ - : "قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ﴾ {البقرة: ٢٢٨}: اعلم أن الله تعالى سماه بعلاً، وذلك يدل على بقاء الزوجية، ولكن قال: ﴿بِرِزْقِهِنَّ﴾، وذلك يدل على وجود سبب يزول به النكاح.

ولا يبعد أن يقال: زال النكاح، وله الاستدراك، كما يزول الملك في زمن الخيار على قول، وله الاستدراك.

ودلت هذه الآية على جواز إطلاق العموم في المسميات، ثم يعطف عليه بحكم يختص به بعض ما انتظمه العموم، فلا يمنع ذلك اعتبار عموم فيما شمله، في غير ما يختص به المعطوف، لأن قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ﴾ {البقرة: ٢٢٨}، عام في المطلقات ثلاثاً، وفيما دونها لا خلاف فيه.

ثم قوله: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾: حكم خاص فيمن كان طلاقها دون الثلاث، ولم يوجب ذلك الاقتصار بحكم قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨}، على ما دون الثلاث.. ونظيره من القرآن^(٢).

أ ح (١) الجصاص، ل ق ر آن (٦٦/١-٦٧).

أ ح (٢) الكيام الهراولي، ل ق ر آن (١٦٢/١).

يلاحظ الناظر أن كلاً من الإمام الجصاص والإمام الكيا الهراسي، أنهما متفقان في منهجيهما، ويظهر ذلك فيما يلي:

أولاً: فيما يتضمن من بقاء الزوجية في الطلاق الذي هو دون الثلاث، وذلك أنه سمي المطلق بعلًا، فدل ذلك على بقاء الزوجية.

ثانياً: أن له الرجعة، وإن حصل سبب قد تعلق به زوال النكاح عند انقضاء العدة جاز إطلاق اسم الرد عليه، ويكون ذلك بمعنى المانع من زوال الزوجية بانقضاء العدة فسماه رداً؛ إذ كان رافعاً لحكم السبب الذي تعلق به زوال الملك، فله حق الاستدراك قبل انقضاء العدة كالحالة في الاستدراك في زمن الخيار.

ثالثاً: نصّ كلاهما على أنه يجوز إطلاق لفظ العموم في مسميات، ثم يعطف عليه بحكم يختص به بعض ما انتظمه العموم، فلا يمنع ذلك اعتبار عموم اللفظ فيما يشمل في غير ما خص به المعطوف.

وهو من باب التفسير بالمأثور؛ إذ هو تفسير للقرآن بالقرآن، ثم استعمال علوم اللغة في بيان المراد، وهو من هذه الحثيثة من التفسير بالرأي.

رابعاً: ومع ذلك يلاحظ الناظر أن الإمام الجصاص يتوسع في البيان بذكر الأمثلة في حين الإمام الكيا الهراسي يلخص ويختصر.

خامساً: كما يلاحظ الناظر أن الإمام الجصاص توسع في بيان أحكاماً مستفادة من الآية، في حين قصر عنها الإمام الكيا الهراسي، كبيان إباحة الرجعة المراد بها إرادة الإصلاح، ثم أردفها ببيان الرجعة المراد بها الإضرار، وأنها رجعة صحيحة مع الإثم.

المطلب الثاني

التفريق بين التعريض والتعريض

قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ {البقرة: ٢٣٥}

بالإضافة إلى المصداق المصروف - الله - عند بيان مسألة التفريق بين التعريض والتعريض ببيان معاني المفردات المتعلقة بالمسألة فالخطبة: هي الذكر الذي يستدعى به إلى عقدة النكاح، وهي بالضم (الخطبة) الموعظة، وقيل: إن الخطبة ما له أول وآخر كالرسالة، والخطبة للحال نحو الجلسة والقعدة.

والتعريض: ما تضمن الكلام من الدلالة على شيء من غير ذكر له. كمن قال: ما أنا بزان يعرض بغيره أنه زان.

والكناية العدول عن صريح اسمه إلى ذكر يدل عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ {القدر: ١} يعني القرآن فالهاء كناية عنه^(١).

وعبارات السلف وإن اختلفت في ألفاظها في المراد بالتعريض إلا أن معناها واحد، كقول ابن عباس أن يقول لها: إني أريد أن أتزوج امرأة من أمرها وأمرها، يعرض لها بالقول.

وقول الحسن: أن يقول لها: إني بك لمعجب، وإني فيك لراغب، ولا تفوتينا نفسك.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة بنت قيس وهي في العدة: «لا تفوتينا نفسك»، ثم خطبها بعد انقضاء العدة على أسامة بن زيد^(٢).

(١) حينظرنا الجصاص، لقرآن (١٢٨/٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: الطلاق. باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (١٩٦/٤) رقم (٣٧٧٤).

وقول القاسم عن أبيه قال: هو أن يقول لها - وهي في العدة -: إنك لكريمة،
وإني فيك لراغب، وإن الله لسائق إليك خيراً^(١).

وغير ذلك مما ورد عن السلف التي معناه واحد^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَكَنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ {البقرة: ٢٣٥} يعني أضمرتوه من
التزويج بعد انقضاء عدتها، فأباح التعريض بالخطبة وإضمار نكاحها من غير إفصاح
به.

ثم استطرد الإمام الجصاص فيما نقله عن إسماعيل ابن إسحاق عن بعض
الناس أنه احتج في نفي الحد في التعريض بالقذف بأن الله تعالى لم يجعل التعريض
في هذا الموضع بمنزلة التصريح، كذلك لا يجعل التعريض بالقذف كالتصريح.

ثم استطرد في رد هذا القول^(٣).

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا كُفْرُ بِهِ وَالْإِسْلَامُ دِينُ اللَّهِ﴾ - قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا
عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾: فأباح التعريض بالخطبة وإضمار نكاحها، من غير إفصاح
به.

وفيه دليل على نفي الحد بالتعريض بالقذف، فإن الله تعالى لم يجعل التعريض
في هذا الموضع بمنزلة التصريح، فكذا لا يحصل التعريض بالقذف كالتصريح، وإذا
خالف الله تعالى بين حكمهما، بأن به تفاوت ذنبه ما بين التعريض والتصريح، والحدود
مما يسقط بالشبهات، فهي في حكم السقوط والنفي أكد من النكاح، فإذا لم يساو
التعريض في النكاح والتصريح، وهو أكد في باب الثبوت من الحد، كان أولى أن لا
يثبت بالتعريض من حيث دلّ على أنه لو خطبها بعد انقضاء العدة بلفظ التعريض،

(١) أخره البخاري، كتاب: النكاح. باب: قول الله جل وعز { ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو
أكنتم في أنفسكم علم الله - الآية إلى قوله - غفور رحيم }. (١٩٦٨ / ٥) .

(٢) حينئذ نا الجصاص، ل قد ر آن (١٢٨/٢-١٢٩).

(٣) ينظر: المرجع السابق (١٢٨/٢ - ١٣٣).

لم يقع بينهما عقد النكاح، وكان تعريضه بالعقد مخالفاً للتصريح، فالحد أولى أن لا يثبت به، ومعلوم أن المراد بالتعريض قد يحصل في الخطبة، ولكنه دون التصريح فافتراقاً، وكذلك في القذف، وقد أمكن أن يكون التعريض بالقذف لا للمقذوف، ولكن لشخص آخر متصل به، وذلك الشخص لا يدري حاله.

وعرض رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - بخطبة فاطمة بنت قيس - وهي في العدة - وقال: «لا تفوتينا نفسك»، وإنما كان يريد خطبتها لأسامة بن زيد، وفي ذلك رد على مالك في إيجابه الحد بالتعريض بالقذف، والاحتجاج بالتعريض بالخطبة على مالك، وهو لطيف^(١).

المقارنة :

بنتبع عبارات الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي يلاحظ الناظر ما يلي:

أولاً: اتفاقهما في المنهجية حيث انطلقا معاً في التفريق بين التعريض والتصريح في الخطبة من منطوق عبارة النص، ومفهوم عبارتها؛ إذ أن التصريح بعدم الجناح بالتعريض بخطبة النساء يفهم منه أن التصريح ممنوع.

ثانياً: الاسترشاد النص النبوي في بيان معنى التعريض حين قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة بنت قيس - رضي الله عنها-: «لا تفوتينا نفسك»، وهو من تفسير القرآن بالسنة.

ثالثاً: كما عضدا ذلك المفهوم بما نقل عن الصحابة والتابعين من بيان معنى التعريض.

رابعاً: اتفاقاً - بناء على تفريق الآية بين التعريض والتصريح - على أن في الآية دلالة على أن التعريض بالقذف لا يوجب الحد كما يوجب التصريح.

خامساً: إقامة الدلائل على التفريق بين التصريح والتعريض.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١/١٩٧ - ١٩٨).

سادساً: انفرد الإمام الجصاص بالتوسع في معنى الخُطبة والتفريق بينها وبين الخُطبة، في حين لم يعرِّج الإمام الكيا الهراسي على ذلك.

سابعاً: كما استطرد الإمام الجصاص في الجواب عما أبداه إسماعيل ابن إسحاق، وهذا - وإن كان فيه فوائد - خروج عن المنهجية التي ينبغي الالتزام بها في التفسير، بل استخدم عبارات لا تليق بمنهج البحث، مثل قوله: "فإنه كلام فارغ لا معنى تحته".

ثامناً: ترك الإمامين التنبية على أن التعريض إنما يكون في حق المعتدة من وفاة أو من طلاق بائن، أما من كانت الزوجية قائمة بينهما أو من كانت في عدة طلاق رجعي فلا يجوز في حقها لا التعريض ولا التصريح.

المطالب الثالث

الحامل المتوفى عنها زوجها

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَرَىٰ صَنَافَتَيْنِ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ {البقرة: ٢٣٤}.

الإمام أحمد أوجز لخصمه - الله - حين أراد الاستدلال بالآية على عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ببيان معنى التريص، وأنه يعني الانتظار، مستشهداً على ذلك بعدة آيات تبين هذا المعنى كقوله تعالى: ﴿فَتَرَىٰ صَوَابَهُمْ حَقًّا حِينَ﴾ {المؤمنون: ٢٥}، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَعْرَماً وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَابُّ﴾ {التوبة: ٩٨}، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّبَّأَ بِرَبِّهِ رَبِّ الْمُنُونِ﴾ {الطور: ٣٠} وكلها بمعنى الانتظار.

وقد كانت عدة المتوفى عنها زوجها سنة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ {البقرة: ٢٤٠}.

فتضمنت الآية أحكاماً منها: توقيت العدة سنة، ونفقتها وسكناها من تركة زوجها ما دامت في العدة، وكذا المنع من الخروج في هذه السنة. فنسخ منها من المدة ما زاد على أربعة أشهر وعشرا، ونسخ منها وجوب نفقتها وسكناها في التركة بالميراث، لقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ {البقرة: ٢٣٤} من غير إيجاب نفقة ولا سكنى.

ولم يثبت نسخ الإخراج بالمنع من الخروج في العدة الثانية قائم؛ فلم يثبت نسخه^(١). وقد ورد عن ابن عباس في هذه الآية يعني: قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ {البقرة: ٢٤٠} قال: كان للمتوفى عنها زوجها نفقتها وسكناها سنة، فنسختها آية المواريث فجعل لهن الربع أو الثمن مما ترك الزوج.

قال: وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لا وصية لوارث إلا أن يرضى الورثة»^(٢).

(١) حين نظرنا المصاحف، لقرآن (١١٨/٢).

(٢) أخرجه أحمد (٦٢٨/٣٦). رقم (٢٢٢٩٤)، وأبو داود (١١٤/٣). كتاب: الوصايا. باب: ما جاء في الوصية للوارث. رقم (٢٨٧٠)، والترمذي (٤٣٣/٤). كتاب: الوصايا. باب: ما جاء لا وصية لوارث. رقم (٣٦٢٧)، والنسائي (٢٤٧/٦). كتاب: الوصايا. باب: إبطال الوصية للوارث. رقم (٣٦٤١)، وابن ماجه (٩٠٥/٢). كتاب: الوصايا. باب: لا وصية لوارث. رقم (٢٧١٣).

وعن أم سلمة وأم حبيبة أن امرأة أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت أن بنتاً لها توفي عنها زوجها واشتكت عيناها، وهي تريد أن تكحلها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «قد كانت إحدانك ترمي بالبعرة عند رأس الحول وإنما هي أربعة أشهر وعشراً»^(١).

قال حميد^(٢): فسألت زينب^(٣): وما رميها بالبعرة؟ فقالت: كانت المرأة في الجاهلية إذا توفي عنها زوجها عمدت إلى شري بيت لها فجلست فيه سنة، فإذا مرت سنة خرجت فرمت ببعرة من ورائها^(٤).

وعن زينب بنت أبي سلمة وذكرت الحديث وقالت: فيه كانت المرأة في الجاهلية إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً^(٥)، ولبست شرّ ثيابها، ولم تمس طيباً، ولا شيئاً حتى تمر سنة، ثم تؤتى بدابة حمار وشاة، أو طير فتفتض به^(٦)، فقلما تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطي بعرة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره.

= قال أبو عمر ابن عبد البر: "أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث، وعلى العمل بذلك قطعاً منهم على صحة هذا الحديث، وتلقياً منهم له بالقبول، فسقط الكلام في لإسنادة" ذ ك ا ر لابن عبد البر (١٤/٢٣).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الطلاق. باب: تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا (٥٩/٧) رقم (٥٣٣٦)، ومسلم، كتاب: الطلاق. باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل (١١٢٦/٢) رقم (٦١).

(٢) هو حميد بن نافع الأنصاري مولاهم، المدني، مولى صفوان بن خالد، قال شعبة: كان عاصم يرى أنه مات من مائة سنة. ينظر: القذافي والإمام لا م (٢٢٨/٣).

(٣) هي زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن عمرو بن مخزوم القرشية المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب، كانت من أقرنه نساء زمانها. توفيت قريبا من سنة أربع وسبعين. ينظر: ابن الأثير سنة (١٣٢/٦)، تاريخ الخلفاء، الإسماعيلية (٨١٤/٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الطلاق. باب: تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا. (٥٩/٧) رقم (٥٣٣٧)، ومسلم، كتاب: الطلاق. باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام. (٢٠٢/٤) رقم (٣٨٠١).

(٥) قولها: (دخلت حفشاً) بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء وبالشين المعجمة: أي بيتاً صغيراً حقيراً قريباً السُّمك. يلظو: كبن ادقيق العيد، لأ ح ك ا م ص (٤١١).

(٦) قولها: (فتفتض به) بفتح ثالث الحروف وسكون الفاء وآخره ضاد معجمة قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض؟ فنكروا: أن المعتدة كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تقلم ظفراً، ثم تخرج بعد الحول بأقبح =

فأخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن عدة الحول منسوخة بأربعة أشهر وعشراً، وأخبر ببقاء حظر الطيب عليها في العدة، وعدة الحول - وإن كانت متأخرة في التلاوة فهي متقدمة في التنزيل، وعدة الشهور متأخرة عنها ناسخة لها؛ لأن نظام التلاوة ليس هو على نظام التنزيل وترتيبه.

واتفق أهل العلم على أن عدة الحول منسوخة بعدة الشهور على ما وصفنا، وأن وصية النفقة والسكنى للمتوفى عنها زوجها منسوخة إذا لم تكن حاملاً، واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها أيضاً، وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

ولا خلاف بين أهل العلم أيضاً في أن هذه الآية خاصة في غير الحامل، واختلفوا في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها **تُطَّلَى نَحْدَةً ١ ٤** :

فقال علي: وهي إحدى الروايتين عن ابن عباس عدتها أبعد الأجلين.

وقال: عمر وعبد الله وزيد بن ثابت وابن عمر، وأبو هريرة في آخرين عدتها أن تضع حملها.

وروي عن الحسن: أن عدتها أن تضع حملها وتطهر من نفاسها، ولا يجوز لها أن تتزوج وهي ترى الدم.

وأما علي؛ فإنه ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^ط يوجب الشهور وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^ع {الطلاق: ٤} يوجب انقضاء العدة بوضع الحمل، فجمع بين الآيتين في إثبات حكمهما للمتوفى عنها زوجها، وجعل انقضاء عدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو مضي الشهور.

= منظر، ثم تفتض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به فُئِلْهَا وتنبذه، فلا يكاد يعيش ما تفتض به. وقال مالك: معناه تمسح به جلدها. وقال ابن وهب: تمسح بيدها عليه أو على ظهره. وقيل: معناه تمسح به ثم تفتض أي تغتسل، والافتضاض الاعتسال بالماء العذب للاتقاء وإزالة الوسخ حتى تصير ببيضاء نقية كالفضة في نقائها وبياضها. وقال الأخفش: معناه تنتظف وتتقي من الدرن تشبيها لها بالفضة في نقائها وبياضها. ابن دقيق العيد لأحمد ١ م ص (٤١١-٤١٢).

وقال عبد الله بن مسعود: من شاء باهلته أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} نزل بعد قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

فحصل بما ذكرنا اتفاق الجميع على أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وإن كان مذكوراً عقيب ذكر الطلاق لاعتبار الجميع بالحمل في انقضاء العدة؛ لأنهم قالوا جميعاً: إن مضي الشهر لا تنقضي به عدتها إذا كانت حاملاً حتى تضع حملها، فوجب أن يكون قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} مستعملاً على مقتضاه وموجبه، وغير جائز اعتبار الشهر معه، ويدل على ذلك أيضاً عدة الشهور خاصة في غير المتوفى عنها زوجها، ويدل عليه أيضاً أن قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ {البقرة: ٢٢٨} مستعمل في المطلقات غير الحوامل، وأن الأقرء غير مشروطة مع الحمل في الحامل، بل كانت عدة الحامل المطلقة وضع الحمل من غير ضم الأقرء إليها، وقد كان جائزاً أن يكون الحمل والأقرء مجموعين عدة لها، بأن لا تنقضي عدتها بوضع الحمل حتى تحيض ثلاث حيض، فكذاك يجب أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي الحمل غير مضموم إليه الشهور.

وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(١) قال: قلت يا رسول الله في هذه الآية حين نزلت ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، قال: فيهما جميعاً^(٢).

وقد روت أم سلمة أن سبيعة بنت الحارث ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة فأمرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأن تتزوج^(٣).

(١) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص أبو إبراهيم القرشي السهمي الحجازي الطائفي، وجده الراوي عنه هنا هو عبد الله بن عمرو ابن العاص. قال الذهبي: "فأما أخذه عن جده عبد الله، فمتيقن، وكذا أخذ ولده عمرو عنه فثابت، توفي بالطائف سنة ثمان مائة". لينظر في الخهبي، ١ لإ س لا م (٢٨٨/٢).

(٢) أخرجه الدارقطني، كتاب: النكاح. باب: المهر (٤/٤٦٤) رقم (٣٨٠١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير. باب: سورة الطلاق (٤/١٨٦٤) رقم (٤٦٢٦).

وروى عن أبي السنابل بن بعكك أن سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها ببضع وعشرين ليلة فأمرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تتزوج^(١).

وهذا حديث قد ورد من طرق صحيحة لا مساع لأحد في العدول عنه مع ما عضده من ظاهر الكتاب^(٢).

الم آ ل ك ي ا ا ل ه ر ر ا ه ه - الله - : قوله تعالى: ﴿يَرَبِّصَنَّ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ {البقرة: ٢٣٤} :

نسخ ذلك قوله تعالى: ﴿مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ {البقرة: ٢٤٠}، وفي ذلك الوقت، كانت الوصية للأزواج واجبة، وهي النفقة إلى الحول، ثم أبدلت الوصية بالميراث، إما ربعاً في حالة، أو ثمناً في حالة.

وقوله: ﴿مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ {البقرة: ٢٤٠} نسختها العدة أربعة أشهر وعشراً.

ولا خلاف أن هذه الآية خاصة في غير الحامل.

واختلفوا في الحامل المتوفي عنها زوجها على ثلاث^{ا ه ب}:

فقال علي - رضي الله عنه -، وإحدى الروایتين عن ابن عباس: عدتها آخر الأجلين.

وقال عمر وابنه، وزيد بن ثابت، وأبو هريرة في آخرين: عدتها أن تضع حملها.

وقال الحسن: عدتها أن تضع حملها، وتطهر من نفاسها، ولا تتزوج وهي ترى الدم.

فأما علي - رضي الله عنه -؛ فإنه ذهب إلى أن قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ {البقرة: ٢٣٤} يوجب الشهور.

(١) أخرجه الترمذي، كتاب: أبواب الطلاق واللعان. باب: ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع (٣/٤٩٠) رقم (١١٩٣)، والنسائي، كتاب: الطلاق. باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (١٩٠/٦) رقم (٣٥٠٨)، وابن ماجه: كتاب: الطلاق. باب: الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج (٦٥٣/١) رقم (٢٠٢٧).

أ د ك (٢) الحاصل، ل ق ر آن (١١٨/٢-١٢٠).

وقوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤}، يوجب انقضاء العدة بوضع الحمل.

فجمع بين الآيتين في إثبات حكمهما في المتوفي عنها زوجها، وجعل انقضاء عدتها آخر الأجلين، من وضع الحمل أو مضي الشهر.

وقال ابن مسعود: من شاء باهنته، إن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ {الطلاق: ٤} نزلت بعد قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ .

فاتفق الجميع على أن قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وإن كان مذكوراً بعد ذكر الطلاق، لاعتبار الجميع الحمل في انقضاء العدة.

قالوا جميعاً: إن مضي الشهر لا تنقضي به عدتها إذا كانت حاملاً، حتى تضع حملها، فلا تعتبر الشهر معه، ولم يختلفوا في أن عدة الطلاق تنقضي بوضع الحمل، من غير ضم الأقرء إليها، وقد كان جائزاً أن يكون الحمل والأقرء مجموعين عدة لها، بأن لا تنقضي عدتها بوضع الحمل، حتى تحيض ثلاث حيض، فكذاك يجب أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها في الحمل، غير مضموم إليه الشهر^(١).

الـمـقـارـنـة :

انتهج الإمامان في تفسير هذه الآية منهج تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسنة، ثم تفسير القرآن بأقوال الصحابة، وإليك بيان ذلك:

أولاً: حين فسر الإمام الجصاص لفظ التريص، جمع النصوص القرآنية التي تبين معنى التريص، إلا أن الإمام الكيا الهراسي هنا لم يعرج على ذلك.

ثانياً: بيان نسخ آية التريص إلى الحول بآية التريص أربعة أشهر وعشراً.

ثالثاً: كما اتفقا على أن النفقة للمتوفى عنها زوجها كانت واجبة على الزوج مدة التريص، وأنها نسخت بما جعل لها من النصيب في الميراث: رُبْعاً أو ثُمْنًا.

أ ح (١) الكيام الهراسي، لـ ق ر آن (١/١٩٣-١٩٥).

رابعاً: واتفقا على نقل الإجماع على أن الآية خاصة بغير الحامل.

خامساً: ومع أن الصحابة - رضوان الله عليهم قد اختلفوا في انقضاء عدة الحامل المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل إلا أنهما اتفقا على تفسير آية الوفاة بآية الطلاق في انقضاء العدة بوضع الحمل، فجعلوا قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، وإن كان مذكوراً بعد ذكر الطلاق، لاعتبار الجميع الحمل في انقضاء العدة.

قالوا جميعاً: إن مضي الشهر لا تنقضي به عدتها إذا كانت حاملاً، حتى تضع حملها، فلا تعتبر الشهر معه، ولم يختلفوا في أن عدة الطلاق تنقضي بوضع الحمل، من غير ضم الأقراء إليها، وقد كان جائزاً أن يكون الحمل والأقراء مجموعين عدة لها، بأن لا تنقضي عدتها بوضع الحمل، حتى تحيض ثلاث حيض، فكذاك يجب أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها في الحمل، غير مضموم إليه الشهر.

سادساً: والقول الفصل في هذه المسألة بما ورد من السنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، فهي أولى ما فسر به القرآن، فقد أفتى النبي - صلى الله عليه وسلم - سبيعة الأسلمية - رضي الله عنها - بأن عدتها من وفاة زوجها قد انقضت حين وضعت حملها، وذلك في أقل من أربعة أشهر وعشراً. ولهذا قال الإمام الجصاص: " وهذا حديث قد ورد من طرق صحيحة لا مساع لأحد في العدول عنه مع ما عضده من ظاهر الكتاب".

سابعاً: توسع الإمام الجصاص في البيان، في حين أن الإمام الكيا الهراسي يسلك مسلك التلخيص والاختصار.

المبحث الرابع

التوافق في الجهاد ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : أول ما نزل في مشروعية الجهاد.

المطلب الثاني : القتال في الأشهر الحرم.

المطلب الثالث : فرض القتال.

المطلب الأول

ما نزل في مشروعية الجهاد

قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِيَّكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُعْتَدِينَ ﴾ {البقرة: ١٩٠}

بإلا هذا الجصاص - م - م الله - في تفسير هذه الآية: ببيان أن الأمة في أن القتال كان محظوراً قبل الهجرة بقوله: ﴿ أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (٣٤) وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ {فصلت: ٣٤-٣٥}، وقوله: ﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾، وقوله: ﴿ وَحَدِّلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ {النحل: ١٢٥}، وقوله: [فإن تولوا فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب] (١)، وقوله: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا ﴾ {الفرقان: ٦٣}.

وورد عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وأصحاباً له كانت أموالهم بمكة فقالوا: يا رسول الله كنا في عزة - ونحن مشركون - فلما آمننا صرنا أذلاء! فقال - صلى الله عليه وسلم - : «إني أمرت بالعتق فلا تقاتلوا القوم»، فلما حوله إلى المدينة أمروا بالقتال، فكفوا، فأنزل الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيَدِيكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾ {النساء: ٧٧} (٢).

ورد عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ {الغاشية: ٢٢}، وقوله: ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ {لق: ٥٤} وقوله: ﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾ {المائدة: ١٣}، وقوله: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ {الجاثية: ٤}، قال: نسخ هذا كله قوله تعالى: ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ {التوبة: ٥}، وقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى قوله: ﴿ صَعِرُوكَ ﴾ {التوبة: ٢٩}.

(١) لعل هنا خطأ وقع من قبل الناسخ أو من الإمام الجصاص - رحمه الله - فحصل تداخل بين الآيات، فليس في نظم القرآن آية هكذا، وإنما الذي في القرآن قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ ﴾ {النحل: ٨٢}، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَوَفَّيْنَاكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ {الرعد: ٤٠}.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب: الجهاد. باب: وجوب الجهاد (٦/ ٢) رقم (٣٠٨٦)، والحاكم، كتاب الجهاد (٧٦/٢) رقم (٢٣٧٧) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي.

ثم بيّن أن السلف اختلفوا في اعتبار أول آية نزلت في القتال، ففي حين اعتبر الربيع بن أنس وغيره أن قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠} أول آية نزلت.

وجعل آخرون منهم أبو بكر الصديق والزهري وسعيد بن جبير أن أول آية نزلت في القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا﴾ {الحج: ٣٩}.

ثم جمع الإمام الجصاص بين القولين بقوله: "وجائز أن يكون ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ {البقرة: ١٩٠} أول آية نزلت في إباحة قتال من قاتلهم، والثانية في الإذن في القتال عامة لمن قاتلهم ومن لم يقاتلهم من المشركين.

ثم بيّن الإمام الجصاص الاختلاف في معنى قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠}.

فعن الربيع بن أنس: أنها أول آية نزلت في القتال بالمدينة، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ذلك يقاتل من قاتله، ويكف عن كفه عنه إلى أن أمر بقتال الجميع. قال أبو بكر وهو بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ {البقرة: ١٤٩}.

في حين روي عن أبي بكر أن القتال لمن يشهد القتال كالشمامسة؛ وأما من لا يشهد القتال كالرهبان فلا يقاتلوا، لقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠}.

فالآية على تأويله ثابتة الحكم لا نسخ فيها، وعلى قول الربيع بن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين كانوا مأمورين بعد نزول الآية بقتال من قاتل دون من كف سواء كان ممن يتدين بالقتال أو لا يتدين.

في حين ذهب عمر بن عبد العزيز إلى أن المراد من قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠} النساء والذرية ومن لم ينصب للقتال، أي من لم يكن من أهل القتال في الأغلب لضعفه وعجزه.

وقد رُود النهي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في آثار شائعة عن قتل النساء والولدان^(١)، النهي عن قتل أصحاب الصوامع^(٢).

فإذا كان معنى الآية أنه أمر فيها بقتال من قاتل والكف عن لا يقاتل، فإن قوله: ﴿فَنَبِّئُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ {التوبة: ٢٣} ناسخ لمن يلي، وحكم الآية باقياً فيمن لا يلينا منهم^(٣).

﴿لَا لَكُمْ فِيهَا لُطْمٌ﴾ راسي م الله - قال الله عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠}.

ولا خلاف بين العلماء في أن القتال كان محظوراً قبل الهجرة بقوله: ﴿ادْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ {المؤمنون: ٩٦}، إلى قوله: ﴿ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ {فصلت: ٣٥}، وقوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾ {المائدة: ١٣}، وقوله: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ {النحل: ١٢٥}، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ {العنكبوت: ٤٦}، ﴿وَإِذَا خَاطَبْتَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ {الفرقان: ٦٣}.

وروى عن ابن عباس أن عبد الرحمن بن عوف وأصحاباً له كانت أموالهم بمكة، فقالوا: يا رسول الله، كنأ في عزٍّ ومنعة ونحن مشركون، فلما آمننا صرنا أذلاء، فقال: «إني أمرت بالعفو فلا تقاتلوا القوم»، فلما حوله إلى المدينة انكفوا، فأنزل الله تعالى: ﴿أَمَرْتَر إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ {النساء: ٧٧}^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير. باب: قتل الصبيان في الحرب (١٠٩٨/٣) رقم (٢٨٥١)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير. باب: تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب (١٣٦٤/٣) رقم (١٧٤٤)، وأبي داود، كتاب: الجهاد. باب: في قتل النساء (٥٤/٣) رقم (٢٦٧٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤٦١/٤) رقم (٢٧٢٨)، وابن أبي شيبة، كتاب السير. باب: من ينهى عن قتله في دار الحرب (٣٨٧/١٢) رقم (٣٣٨٠٤).

(٣) الجصاص، أحكام القرآن (٣١٩/١ - ٣٢١).

(٤) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المنوفى؛ ٣٠٣هـ) تدبير مله من ن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ - ١٩٨٦ (٢/٦) رقم (٣٠٨٦).

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ {الغاشية: ٢٢} وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ {لق: ٤٥}، وقوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ﴾ {المائدة: ١٣}، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ {الجاثية: ٤١}، قال: نسخ هذا كله قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ {التوبة: ٥}، وقوله: ﴿فَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ {التوبة: ٢٩} (١).

واختلف السلف في أول آية نزلت في القتال، فروي عن الربيع ابن أنس وغيره أن قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠} أول آية نزلت في القتال (٢).

وروي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال: أول آية نزلت في القتال قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ {الحج: ٣٩} (٣).

وقال آخرون: قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ {البقرة: ١٩٠} أول آية نزلت في إباحة قتال من قاتلهم، والثانية نزلت في الإذن بالقتال عامة لمن قاتلهم، ومن لم يقاتلهم من المشركين.

فقال الربيع بن أنس: أول آية نزلت في الإذن بالقتال في المدينة قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٠}، فكان النبي - عليه السلام - بعد ذلك يقاتل من قاتله من المشركين ويكف عن كف عنه إلى أن أمر بقتال الجميع، وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ {البقرة: ١٤٩} (٤).

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، رد فو ث و ر، دار الفكر - بيروت (٤٩٥/٨).

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ١٠٠هـ)، لا مبع ان في ت أول يقلر آن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م (٥٦١/٣).

لج لاءم (ع) السيلوطلي مبد نيد ثاون ر (٧٦/١)، الطبري، و ي ل ا ل ق ر آن (٦٤٤/١٨).

(٤) محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ١٠٥هـ)، ما لم ا ل ت ن ز ي ن ل ف ل ي ل ي ق ر ر آن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ (٢٣٦/١).

ويحتمل أن يقال إن قوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ لم يرد به حقيقة القتال، فإن جواز دفع المقاتل عن نفسه ما كان محرماً قط، حتى يقال: إنه أذن فيه بعد التحريم، وإنما المراد به الذين يقاتلونكم ديناً، ويرون ذلك جائزاً اعتقاداً، ولم يرد به حقيقة القتال.

وقال آخرون: نزلت هذه الآية في صلح الحديبية، فإنه - صلى الله عليه وسلم - لما انصرف من صلح الحديبية إلى المدينة، حين صده المشركون عن البيت، صالحهم على أن يرجع عامة القابل، ويخلو له مكة ثلاثة أيام، فلما كان في العام القابل، تجهز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه لعمرة القضاء، وخافوا أن لا تفي لهم قريش، وأن يصدوهم عن البيت ويقاتلونهم، وكره أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتالهم في الشهر الحرام في الحرم، فأنزل الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] يعني قريشاً الذين صالحوهم، ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ فنبذوا في الحرم بالقتال، ودل عليه ظاهر ما بعده وهو قوله: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَأَخْرَجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالْفِنْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١] يعني أن شركهم بالله عز وجل، أعظم من قتلكم إياهم في الحرم، والذي كان منهم من تعذيب من أسلم وظفروا به، ليفتنوهم عن الدين، أعظم من قتالكم إياهم في الشهر الحرام^(١).

وقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. معناه حتى لا يكون الشرك الذي هو باعث على الفتنة، ويكون الدين كله لله، ولذلك لم يقبل العلماء الجزية من وثنيي العرب، فإن الله تعالى قال في حقهم: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]. فأمر الله تعالى بقتالهم، حتى لا يكون الشرك، ويكون الدين كله لله.

وروي عن أبي بكر أنه أمر بقتال الشمامسة^(٢)؛ لأنهم يشهدون القتال، ويرون ذلك رأياً، وأن الرهبان من رأيهم أن لا يقاتلوا، فأمر أبو بكر أن لا يقتلوا، ثم قال: قد

ف (١) البغوي في تفسير القرآن (١/٢٣٧)، وأبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٥١٧هـ)، ب (١) بغوي في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (٣/٣٤١).

(٢) ل: كذا قال الإمام الكيا هنا، ولم أجد في شيء من المراجع، وسبق قول الإمام الجصاص بأنهم (الشمامسة)، وهو الذي ورد في المراجع. ينظر الطبري، ل: ب: ي: ان (١٢٨/١٨)، عبد الرزاق الصنعائي مصدق كتاب: الجهاد. باب: عقر الشجر بأرض العدو (١٩٨/٥) رقم (٩٣٧٥).

قال الله سبحانه: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ {البقرة: ١٩٠} وحمل ذلك أبو بكر - رضي الله عنه - على المقاتلة ديناً واعتقاداً، فالآية على هذا ثابتة الحكم لا نسخ فيها.

وعلى قول الربيع بن أنس، أن النبي - عليه السلام - والمسلمين، كانوا مأمورين - بعد نزول الآية - بقتال من قاتل دون من كف عنهم، سواء كان ممن يتدين بالقتال أو لا يتدين، وليس بصحيح.

وروي عن عمر بن عبد العزيز في قوله: ﴿ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ قال: ذلك في النساء والذرية، فعلى هذا لا نسخ في الآية.

ويحتمل أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿ وَأَقَاتِلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَّنُوهُمْ ﴾ {البقرة: ١٩١}، عام في الرجال والنساء والصبيان، وهم يقتلون إذا كانت المصلحة في قتلهم، على ما عرف من مذهب الشافعي رحمه الله فيه^(١).

المقارنة :

يلاحظ القارئ أن الامامين الجصاص والكنيا الهراسي قد اتفقا فيما يلي:

أولاً: متفقان في منهجيهما في أن القتال كان قبل الهجرة محظوراً، حيث أنهما فسرا ذلك بالنصوص القرآنية، وهي الخطوة الأولى في التفسير، ثم أعقبا ذلك بالتفسير بالمنقول المأثور عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ثانياً: اتفقا على أن الإذن للنبي - صلى الله عليه وسلم - وصحابته بالقتال كان بعد هجرته - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة، فنسخت الآيات بعدم القتال بآيات القتال.

ثالثاً: نلاحظ أن الامامين قد اتفقا على نقل الخلاف في أي من الآيات كانت أول نزولاً في القتال، كما لم يختار أي منهما أي الآيات هي الأول نزولاً في ذلك، بل كل منهما جعل الأمر محتملاً.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آ ن (١/٧٨-٨٢).

رابعاً: نجد الإمام الكيا الهراسي يزيد قولاً بأن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية، فإنه - صلى الله عليه وسلم - لما انصرف من صلح الحديبية إلى المدينة، وخافوا أن لا تفي لهم قريش، وأن يصدوهم عن البيت ويقاتلونهم، وكره أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتالهم في الشهر الحرام في الحرم، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَفَاتُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ {البقرة: ١٩٠} يعني قريشاً الذين صالحوهم، ﴿ وَلَا تَعَدُوا ﴾ فنبتوا في الحرم بالقتال، ودل عليه ظاهر ما بعده وهو قوله: ﴿ وَأَقَاتُواهُمْ حَيْثُ تَقْفُوهُمْ وَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوهُمْ وَالْفَنَاءُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ {البقرة: ١٩١} يعني أن شركهم بالله عز وجل، أعظم من قتلكم إياهم في الحرم، والذي كان منهم من تعذيب من أسلم وظفروا به، ليفتوهم عن الدين، أعظم من قتلكم إياهم في الشهر الحرام.

خامساً: أن الإمام الكيا الهراسي أيضاً أضاف احتمالاً آخر مستتباً من سياق الآية ألا وهو أن يقال إن قوله: ﴿ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ لم يرد به حقيقة القتال، فإن جواز دفع المقاتل عن نفسه ما كان محرماً قط، حتى يقال: إنه أذن فيه بعد التحريم، وإنما المراد به الذين يقاتلونكم ديناً، ويرون ذلك جائزاً اعتقاداً، ولم يرد به حقيقة القتال.

سادساً: يرى الناظر في كلام الإمامين التقارب في البيان من حيث البسط في تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسنة، ومن ثم نقل الأقوال المأثورة فيها عن السلف، مع تمييز الإمام الجصاص من الناحية الإسنادية.

ا ل م ا ظ ل ث ب ا ن ي

ا ل ق ت ا ل ف ل ا ي ش ل ه ح ر ر م

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ {البقرة: ٢١٧}.

فَا ل ا ل ه ا ا ل م ج ص ا ص = م ا ه ا ل ل ه - في تفسير هذه الآية: "قد تضمنت هذه الآية تحريم القتال في الشهر الحرام، ونظيره في الدلالة على مثله قوله: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ﴾ {البقرة: ١٤٩}، وقوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ {التوبة: ٣٦}.

عن جابر بن عبد الله قال: لم يكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغزو في الشهر الحرام إلا أن يغزى، فإذا حضر ذلك أقام حتى ينسلخ^(١).

وقد اختلف في نسخ ذلك، فقالت طائفة: حكمه باق لم ينسخ، وممن قال ذلك عطاء بن أبي رباح، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: ما لهم! إن ذلك لم يكن يحل لهم أن يغزوا في الشهر الحرام، ثم غزوه بعد فيه. قال: فحلف لي ما يحل للناس أن يغزوا في الحرم ولا في الشهر الحرام إلا أن يقاتلوا. قال: وما نسخت.

وروى سليمان بن يسار^(٢) وسعيد بن المسيب أن القتال جائز في الشهر الحرام، وهو قول فقهاء الأمصار، والأول منسوخ بقوله: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ {التوبة: ٥}، وقوله: ﴿فَنِلُوا الزَّيْتِ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ {التوبة: ٢٩}؛ لأنها نزلت بعد حظر القتال في الشهر الحرام.

(١) أخرجه أحمد (٤٣٨/٢٢) رقم (١٤٥٨٢).

(٢) هو سليمان بن يسار المدني، أبو أيوب أو أبو عبد الرحمن، كان فقيهاً إماماً مجتهداً، رفيع الذكر، كان ثقة عالماً فقيهاً، كثير الحديث، توفي سنة سبع ومائة. انظر في الخبي، ١ لإ س ل م (٥٧/٣).

وقد اختلف في السائلين عن ذلك من هم؟

فقال الحسن وغيره: إن الكفار سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك على جهة العيب للمسلمين باستحلالهم القتال في الشهر الحرام.

وقال آخرون: المسلمون سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه؟

وقيل: إنها نزلت على سبب، وهو قتل واقد بن عبد الله عمرو بن الحضرمي مشركاً، فقال المشركون: قد استحل محمد القتال في الشهر الحرام، وقد كان أهل الجاهلية يعتقدون تحريم القتال في هذه الأشهر، فأعلمهم الله تعالى بقاء حظر القتال في الشهر الحرام، وأرى المشركين مناقضة بإقامتهم على الكفر مع استعظامهم القتل في الشهر الحرام، مع أن الكفر أعظم الإجرام، ومع إخراج أهل المسجد الحرام منه - وهم المؤمنون -؛ لأنهم أولى بالمسجد الحرام من الكفار لقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ آية ٨، ١، فأعلمهم الله أن الكفر بالله وبالمسجد الحرام، وهو أن الله جعل المسجد للمؤمنين ولعبادتهم إياه فيه، فجعلوه لأوثانهم، ومنعوا المسلمين منه، فكان ذلك كفراً بالمسجد الحرام وأخرجوا أهله منه وهم المؤمنون؛ لأنهم أولى به من الكفار، فأعلمهم الله أن الكفار مع هذه الإجرام أولى بالعيب من قتل رجل من المشركين في الشهر الحرام والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

﴿لَا لَهُ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ذَمٌّ﴾ الآية - قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ {البقرة: ٢١٧}:

قال عطاء: لم ينسخ ذلك، وكان يحلف عليه.

وقال آخرون: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ {التوبة: ٢٩}.

ولا شك أن عموم ذلك، يرفع خصوص ما قبله عند الشافعي، وإن خالفه بعض الأصوليين في انتساح القيد بالمطلق بعده، ورأوا نسخ القتال في البلد الحرام، بعموم قوله تعالى: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ {التوبة: ٥}، وهذا أيضاً من قبيل الأول.

أد ك (١) الحاصل، ل ق ر آن (١/٤٠١ - ٤٠٢).

نعم صح ورود العمومين بعد المقيدين.

وذكر الحسن وغيره، أن الكفار سألوا النبي - عليه السلام - عن ذلك على جهة التعنيت للمسلمين، باستحلالهم القتال في الشهر الحرام.

وقال آخرون: إن المسلمين سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه.

وقيل: إنها نزلت على سبب، وهو قتل واقد بن عبد الله الحضرمي مشركاً، فقال المشركون: قد استحل محمد القتال في الشهر الحرام، ورأى المشركون مناقضة قولهم بإقامتهم على الكفر، مع استعظامهم القتل في الأشهر الحرام، مع أن الكفر أعظم الإجرام.

فإن وردت الآية العامة على هذا السبب، فلا شك في النسخ، فإن اللفظ العام في موضع السبب نص.

وفيه أيضاً شيء آخر وهو: أن الله تعالى نبه على العلة فقال: إنهم استعظموا القتل في الشهر الحرام، فالذي كان منهم أعظم، وإنما سقطت حرمتهم في الشهر الحرام، لعظم جرائمهم، وهو الكفر بالله في الشهر الحرام^(١).

ال م ق ا ر نة :

بإمعان النظر في تفسير الإمامين للآية نجد أنهما متفقان في بيان معناها، وذلك بسلوك كل منهما نفس المنهجية، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: ما كان من حرمت القتال في الأشهر الحرم، وتأكيد تلك الحرمة بجمع الآيات الدالة على ذلك.

ثانياً: مع تأكيد النص القرآني على حرمة القتال في الأشهر الحرم، إلا أن عيب المشركين للمسلمين حين قتلوا رجلاً من المشركين بالخطأ في الشهر الحرام، قد وقعوا هم فيما هو أشد منه من الصد عن سبيل الله والكفر به وإخراج أهله منه ظلماً وفتنتهم،

أح (١) الكيام الهراسلي، ل ق ر آن (١/١٢٣ - ١٢٤).

وكل ذلك أكبر من القتل في الشهر الحرام، فقد أسقطوا هم حرمة الشهر الحرام بما هو أعظم من القتل فيه.

ثالثاً: أكد الإمام الجصاص حرمة القتال في الأشهر الحرم المأثور من سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -.

رابعاً: بيان اختلاف السلف في نسخ منع القتال في الأشهر الحرم، وأن الذي عليه جمهور فقهاء الأمصار القول بالنسخ.

خامساً: بيان النسخ لذلك من الآيات، كما أن الآية العامة إذا وردت على سبب خاص فلا شك في النسخ، فإن اللفظ العام في موضع السبب نص.

ا ل م ا ط ل ث ب ا ل ث

ف ر ض ا ل ق ت ا ل

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ {البقرة: ٢١٦}

فَ لَا لَهُ الْمَجْدُ اصن = م ا ه ل ه ل ل ه - في تفسير هذه الآية: " هذا يدل على فرض القتال؛ لأن قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ بمعنى فرض عليكم كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ {البقرة: ١٨٣}، ثم لا يخلو القتال المذكور في الآية من أن يرجع إلى معهود قد عرفه المخاطبون أو لم يرجع إلى معهود؛ لأن الألف واللام تدخلان للجنس أو للمعهود، فإن كان المراد قتالاً قد عرفوه رجع الكلام إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ {التوبة: ٣٦}، وقوله: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ {البقرة: ١٩١}، فإن كان كذلك، فإنما هو أمر بقتال على وصف وهو أن نقاتل المشركين إذا قاتلونا، فيكون حينئذ كلاماً مبنياً على معهود قد علم حكمه مكرر ذكره تأكيداً، وإن لم يكن راجعاً إلى معهود، فهو لا محالة مجمل مفتقر إلى البيان، وذلك أنه معلوم عند وروده أنه لم يأمرنا بقتال الناس كلهم، فلا يصح اعتقاد العموم فيه، وما لا يصح اعتقاد العموم فيه فهو مجمل مفتقر إلى البيان، وسنبين اختلاف أهل العلم في فرض الجهاد وكيفيته عند مصيرنا إلى قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ {التوبة: ٥} إن شاء الله تعالى.

وقوله: ﴿وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ {البقرة: ٢١٦} معناه مكروه لكم، أقيم فيه المصدر مقام المفعول كقولك: فلان رضى أي مرضى^(١).

فَ لَا لَهُ لَّا كُمْ ه ا ل س ب ي = م ا ه ل ل ه ل ل ه - " وذلك إما أن يكون مجملاً موقوفاً على بيان يرد ما بعده من البيان، لامتناع قتال الناس كلهم، وإما أن يكون مبنياً على معهود متقدم، ولا يعقل دون هذين^(٢).

أ ح (١) الحاصل، ل ق ر آن (٤٠٠/١ - ٤٠١).

أ ح (٢) الكيام الهراسلي، ل ق ر آن (١٢٣/١).

المقارنة:

يلاحظ الناظر في تفسير الإمامين الجصاص والكنيا أنهما حين لم يجدا شيئاً من المأثور المنقول يفسرا به النص انطلاقاً في بيان معنى الآية من علوم اللغة العربية، فمعنى (كُتِبَ) في مفردات اللغة العربية أي فرض، ثم نظراً إلى الألف واللام الداخلة على لفظ (القتال) وهي محتملة للعهد أو الجنس، وليس في سياق الآية ما يدل على أن المراد أحدهما، ولذلك فرعا كلامهما على ذينك الاحتمالين:

الأ و ل: إن كانت للعهد؛ فهذا يعني أنهم قد علموا نوع القتال الذي فرض عليهم من قبل، فيكون حينئذ كلاماً مَبْنِيّاً على معهود قد علم حكمه مكرر ذكره من باب التأكيد.

الذ ن ي: وإن كانت للجنس؛ فهذا يعني أن اللفظ مجمل يحتاج إلى بيان؛ إذ من المعلوم أنه لم يأمرنا بقتال الناس كلهم، فلا يصح اعتقاد العموم فيه، وما لا يصح اعتقاد العموم فيه فهو مجمل مفتقر إلى البيان، والبيان يكون فيما يأتي بعد ذلك من الآيات كآيات سورة التوبة.

وكما هو ملاحظ أيضاً بسط الإمام الجصاص لما يريد بيانه، فبيّن المراد بالعهد، كما بين المراد بالجنس، في حين أن الإمام الكيا اكتفى بمجرد الإشارة إلى المعنيين دون زيادة بيان.

الفصل الثالث

الجدد الصلة بوايلن كيا الهمراسي ، وفأيره ببعثة حدث :

المبحث الأول : التباين في العبادات، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني : التباين في المعاملات، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثالث : التباين في النكاح والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الأول

في تباين اادات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : طهر الحائض.

المطلب الثاني : الصلاة الوسطى.

المطلب الثالث : المراد بإكمال عدة قضاء صيام رمضان.

المطلب الأول

طهر الحائض

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٢٢٢) ﴿البقرة: ٢٢٢﴾.

أبو بكر الجصولي - الله - : "وقد تنازع أهل العلم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾:

فمن الناس من يقول: إن انقطاع الدم يوجب إباحة وطئها، ولم يفرقوا في ذلك بين أقل الحيض وأكثره.

ومنهم من لا يجوز وطئها إلا بعد الاغتسال في أقل الحيض وأكثره، وهو مذهب الشافعي.

وقال أصحابنا: إذا انقطع دمها وأيامها دون العشرة فهي في حكم الحائض حتى تغتسل: إذا كانت واجدة للماء أو يمضي عليها وقت الصلاة، فإذا كان أحد هذين خرجت من الحيض وحل لزوجها وطؤها وانقضت عدتها إن كانت آخر حيضة، وإذا كانت أيامها عشرة ارتفع حكم الحيض بمضي العشرة، وتكون حينئذ بمنزلة امرأة جنب في إباحة وطء الزوج وانقضاء العدة وغير ذلك.

واحتج من أباح وطئها في سائر الأحوال عند مضي أيام حيضها وانقطاع دمها قبل الاغتسال بقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (حتى) غاية تقتضي أن يكون حكم ما بعدها بخلافها، فذلك عموم في إباحة وطئها بانقطاع الدم كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ {القدر: ٥}، ﴿فَتَنبَلُوا الَّتِي تَبَعِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ {الحجرات: ٩}، ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ {النساء: ٤٣}، فكانت هذه نهايات لما قدر بها، وكان حكم ما بعدها بخلافها، فكذا قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ إذا قرئ بالتخفيف فمعناها انقطاع الدم. وقالوا: وقد قرئ {حتى يَطْهُرْنَ} بالتشديد، وهو يحتمل ما يحتمله قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بالتخفيف، فيراد به انقطاع الدم؛ إذ جائز أن يقال: طَهَّرَتِ المرأة، وتَطَهَّرَتِ، إذا انقطع دمها، كما

يقال: تقطع الحبل وتكسر الكوز والمعنى انقطع وانكسر، ولا يقتضي ذلك فعلاً من الموصوف بذلك.

واحتج من حظر وطأها في كل حال حتى تغتسل بقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ﴾ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﷻ، فشرط في إباحته شيئين: أحدهما: انقطاع الدم. والآخر: الاغتسال؛ لأن قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ لا يحتمل غير الغسل، وهو كقول القائل: لا تعط زيدا شيئاً حتى يدخل الدار، فإذا دخلها وقعد فيها فأعطه ديناراً، فيعقل به أن استحقاق الدينار موقوف على الدخول والقعود جميعاً وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا ﷻ {البقرة: ٢٣٠}، فشرط الأمرين في إحلالها للأول فلا تحل له بأحدهما، كذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ﴾ مشروط في إباحة الوطء المعنيان، وهو الطهر الذي يكون بانقطاع الدم والاعتسال.

وبعد أن بين الإمام الجصاص ما احتج به كل فريق لقوله شرع بيان كيفية الاستدلال من الآية، وأن قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ فيها قرأناه: لى : قراءة التخفيف، والتي يعني انقطاع الدم لا الاغتسال؛ لأنها لو اغتسلت وهي حائض لم تطهر، فلا يحتمل قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرَ﴾ إلا معنى واحداً، وهو انقطاع الدم الذي به يكون الخروج من الحيض.

الثانية : قراءة التشديد {حتى يَطْهَرَ}، وهذه تحتل الأمرين: من انقطاع الدم ومن الغسل، وحينئذ تصير قراءة التخفيف محكمة، وقراءة التشديد متشابهة، وحكم المتشابه أن يحمل على المحكم، فيحصل معنى القراءتين على وجه واحد، وظاهرهما يقتضي إباحة الوطء بانقطاع الدم.

ثم بين المراد من قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾، بأنها تحتل ما احتملته قراءة التشديد في قوله: {حتى يَطْهَرَ}، ويكون ذلك تأكيداً لحكم الغاية، لأن الواجب حمل الغاية على حقيقتها، وهذا يقتضي بظاهره إباحة وطئها بانقطاع الدم الحيض.

كما يحتمل أن يكون معنى قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ أي حلّ لهن أن يتطهرن بالماء أو التيمم، كقوله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(١). معناه قد حل له الإفطار.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: متى يحل فطر الصائم (٦٩١/٢) رقم (١٨٥٣)، ومسلم، كتاب: الصيام.

الصيام. باب: بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار (٧٧٢/٢) رقم (١١٠٠).

وإذا احتمل ذلك لم تزل الغاية عن حقيقتها بحظر الوطء بعدها.

ثم ختم الإمام الجصاص استدلاله من الآية بقوله: " فنقول: إن قوله: ﴿يَطْهَرَنَّ﴾ إذا قُرئ بالتخفيف فهو مستعمل في الحقيقة، فمن انقطع حيضها جاز لزوجها استباحة وطئها.

وقوله: ﴿يَطْهَرَنَّ﴾ بالتشديد، مستعمل في الغسل، ولا يكون فيه استعمال واحد من الفعلين على المجاز، بل مستعملان على الحقيقة في الحالين.

فإن قيل: هلا كانت القراءتان كالأيتين تستعملان معاً في حال واحدة؟

قيل له: لو جعلناهما كالأيتين كان ما ذكرنا أولى من قبل أنه لو وردت آيتان تقتضي إحداهما انقطاع غاية الدم لإباحة الوطء، والأخرى تقتضي الغسل غاية لها، لكان الواجب استعمالهما على حالين، على أن تكون كل واحدة منهما مؤرّة على حقيقتها فيما اقتضته من حكم الغاية، ولا يمكن ذلك إلا باستعمالهما في حالين على الوجه الذي بينا، ولو استعملناهما على ما يقول المخالف كان فيه إسقاط إحدى الغائتين؛ لأنه يقول: إنها - وإن طهرت وانقطع دمها - لم يحل له أن يطأها حتى تغتسل، فلو جعلنا ذلك دليلاً مبتدأً كان سائغاً مقنعاً، وإنما اعتبر أصحابنا فيمن كان أيامها دون العشر فانقطع دمها بما وصفنا من قبل أنه جائز أن يعاودها الدم، فيكون حيضاً؛ إذ ليس كل طهر تراه المرأة يكون طهراً صحيحاً؛ لأن الحائض ترى الدم سائلاً مرة، ومنقطعاً مرة، فليس في انقطاعه في وقت يجوز أن يكون حائضاً فيه وقوع الحكم بزوال الحيض، فقالوا: إن انقطاع الدم فيمن وصفنا حالها معتبر بأحد شيئين: إما بالاغتسال، فيزول عنها حكم الحيض بالاتفاق، وباستباحتها الصلاة، وذلك ينافي حكم الحيض أو بمضي وقت صلاة، فيلزمها فرض الصلاة، ولزوم فرضها منافع لبقاء حكم الحيض؛ إذ غير جائز أن يلزم الحائض فرض الصلاة، فإذا انتفى حكم الحيض، وثبت حكم الطهر، ولم يبق إلا الاغتسال، لم يمنع الوطء، بمنزلة امرأة جنب جائز لزوجها وطؤها. وعلى هذا المعنى عندنا ما روي عن الصحابة في اعتبار الاغتسال في انقضاء العدة، وقد روى عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر رجلاً من الصحابة الخبر، فالخبر

منهم: أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس قالوا: الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة^(١). وروي مثله عن علي وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء.

وأما إذا كانت أيامها عشرة؛ فإنه غير جائز عندنا وجود الحيض بعد العشرة، فوجب الحكم بانقضائه؛ لامتناع جواز بقاء حكمه، والله - تعالى - إنما منع من وطء الحائض أو ممن يجوز أن يكون حائضاً، فأما مع ارتفاع حكم الحيض وزواله فهو غير ممنوع من وطء زوجته؛ لأنه - تعالى - قال: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْيَسَاءَ فِي الْمَجِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، وقد طهرت لا محالة، ألا ترى أنها منقضية العدة - إن كانت معتدة -، وأن حكمها حكم سائر الطاهرات، ولا تأثير لوجوب الاغتسال عليها في منع وطئها على ما بيناه.

فإن قيل: إذا انقطع دمها فيما دون العشرة فقد وجب عليها الغسل ولزوم الغسل ينافي بقاء حكم الحيض؛ إذ غير جائز لزوم الغسل على الحائض كما قلت في لزوم فرض الصلاة.

قيل له: إذا كان الغسل من موجبات الحيض، فلزومه غير مناف لحكمه وبقائه، ألا ترى أن السلام لما كان من موجبات تحريمه الصلاة لم يكن لزومه بانتهائه إلى آخرها نافياً لبقاء حكمها، وكذلك الحلق لما كانت من موجبات الإحرام لم يكن لزومه نافياً لبقاء إحرامه ما لم يحلق، كذلك الغسل لما كان من موجبات الحيض لم يكن وجوبه عليها مانعاً من بقاء حكم الحيض، وأما الصلاة؛ فليست من موجبات الحيض، وإنما هو حكم آخر يختص لزومه بالطاهر من النساء دون الحائض، ففي لزومها نفي لحكم الحيض.

وقوله: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ لما احتمل الغسل صار كقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ {المائدة: ٦} ^(٢).

(١) عبد الرزاق الصنعلي ص ٣١٥-٣١٨، وابن أبي شليبة ص ١٥٨-١٦٠.

أد ٢٢١) الجاصل، ل ق ر آن (٣٥/٢-٣٩).

المالك يا الله راسديه - الله - : قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾
فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿١٠﴾.

تنازع أهل العلم في معناه:

فقال قوم: هو انقطاع الدم، فيجوز وطؤها بعد انقطاع الدم، من غير فرق بين أقل الحيض وأكثره.

ومنهم من حرم قبل الغسل، من غير فرق بين أقل الحيض أو أكثره، وهو قول الشافعي.

وأبو حنيفة أباحه قبل الغسل، إذا انقطع الدم على الأكثر، وحرم إذا انقطع على ما دون الأكثر، مع وجوب الغسل عليها، مع الحكم بطهارتها.

أما من أباح الوطء مطلقاً، فإنه يتعلق بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، ومعلوم أنها طاهرة وإنما أراد به: حتى يطهرن من العارض وهو الحيض.

ويقال: طهرت من الحيض والنفاس إذا زال الحيض والنفاس، ولذلك يقال: زمان الطهر وزمان الحيض، وإنما هو زمان طهر المرأة، وإن لم تغتسل للأكثر.

وإذا لم تكن حائضاً فهي طاهرة، وليس بين كونها حائضاً وطاهرة درجة الثالثة، فقد طهرت إذاً.

فهذا قول ظاهر إلا أن قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، يخالف هذا المذهب ظاهره، وكذلك قراءة التثقيب في قوله: {حتى يَطْهَرْنَ}.

وفيه احتمال - وهو أن يكون معنى قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾، أي إذا حلَّ لهن التطهر بالماء والتيمم، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: «إذا غابت الشمس أفطر الصائم» أي حل له أن يفطر.

وإذا احتل ذلك، لم تُزَلَّ الغاية عن حقيقتها بحظر الوطء بعدها، فهذا أمر محتمل.

إلا أن الذي ينصر مذهب الشافعي يقول: إن الله تعالى قال: ﴿قُلْ هُوَ أَدَىٰ فَأَعْرَلُوا﴾^(١) فيقتضي ذلك حتى يطهرن من الأذى وهو العيافة، وذلك لا يحصل بنفس انقطاع الدم قبل الاغتسال، ولذلك يسن لها أن تتبع بفرصة من مسك أثر الدم^(١) لإزالة بقية العيافة.

فالذي يستحب هذا القدر، كيف يرى زوال الأذى بمجرد انقطاع الدم، ثم لما قال تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، وذلك يدل دلالة ظاهرة على تعلق قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ بقوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾. وإنما يحب الله - تعالى - المتطهرين باختيارهم لا غير، فليكن قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ محمولاً على التطهر بالاختيار وهو فعل، ويكون قوله أخيراً، بياناً لما تقدم، وهذا على مذهب الشافعي، فأما أبو حنيفة، فإن بعض الأصوليين من أصحابه يقول: إنا نعمل بالقراءتين، فنحمل القراءة المشددة في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ على انقطاع الدم على ما دون الأكثر، فإن عند ذلك لا يحل الوطء قبل الغسل، والقراءة المخففة في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ على انقطاع الدم على الأكثر.

وهذا قول بعيد، وأقل ما فيه إخراج قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ عن كونه حقيقة في الاغتسال، إذا حمل على انقطاع الدم على الأكثر، وحمله على حقيقته في الاغتسال، إذا كان انقطاع الدم على ما دون الأكثر، وذلك بعيد جداً.

ولأن الآية لو كانت متناولة للحالتين، كان تقدير الكلام: (حتى يغتسلن) في آية (ولا يغتسلن) في آية أخرى، أو قراءة أخرى، ويكون ذكر المحيط متناولاً لهما جميعاً، ولا يكون فيه بيان المقصود، فيكون مجملاً غير مفيد للبيان.

(١) إشارة للحديث الذي أخرجه البخاري، كتاب: الحيض. باب: غسل المحيض (١١٩/١) رقم (٣٠٩)، ومسلم، كتاب: الحيض. باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (٢٦٠/١) رقم (٣٣٢) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سألت امرأة النبي - صلى الله عليه وسلم - كيف تغتسل من حيضتها؟ قال: فذكرت أنه علمها كيف تغتسل. ثم تأخذ فرصة من مسك فتطهر بها. قالت: كيف أتطهر بها؟ قال: «تطهري بها سبحان الله» واستتر - وأشار لنا سفيان بن عيينة بيده على وجهه - قال: قالت عائشة: واجتذبتها إلي وعرفت ما أراد النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت: تتبعني بها أثر الدم.

ولأنه إذا كانت قراءة التشديد حقيقة في الاغتسال، وقد حملوها على انقطاع الدم فيما دون الأكثر، فيجب أن يتوقف الحل فيه على الاغتسال، وقد قالوا: "إذا دخل وقت الصلاة وإن لم تغتسل حل للزوج وطؤها".

فجعلوا وجوب الصلاة والصوم مجزئاً للوطء، ولم يجعلوا وجوب الغسل مجزئاً.

فإن حملوا قراءة التشديد على الغسل، لزمهم أن يوقفوا الحل على الغسل، فلا هم عملوا بقراءة التخفيف ولا بقراءة التشديد، وإن موهوا باعتذارات في وجوب الصلاة، فلا أثر لها في إخراج قراءة التشديد عن كونها حقيقة، ومقصودهم مراعاة القراءتين، في إلحاق إحداهما بالحقيقة والأخرى بالمجاز^(١).

المقارنة :

بعد سرد ونقل كلام الإمامين في المعنى الذي تدل عليه الآية، وبعد إجابة النظر في منهج كل منهما يلاحظ الناظر ما يلي:

أولاً: أن الإمامين جعلاً منطلق البيان والتفسير للمراد منها هو النظر إلى الجانب اللغوي؛ إذ ليس هناك من آية أو حديث أو قول مأثور عن الصحابة في ذلك، فلم يبق من منهجية التفسير إلا الرجوع إلى لغة القرآن وما تدل عليه مفرداتها وعلومها.

ثانياً: بعد سرد أقوال الفقهاء في معنى الآية، بينا أن كل صاحب قول كان مأخذه من حرف الغاية (حتى)، فهي تدل على الغاية ونهاية الشيء، إلا أن منهم من اكتفى بذلك، ومنهم من ضم إليها ما بعدها من (يطهرن)، و(فإذا تطهرن).

ثالثاً: وقد اتفق الإمامان على أن ما بعد الغاية منه ما يدل على الحقيقة، وهي انقطاع الحيض (حتى يطهرن) أي ينقطع حيضهن على قراءة التخفيف، ومنه ما يحتمل الحقيقة والمجاز، وذلك في قراءة التثقيب أو التشديد (حتى يَطَّهَّرْنَ) فتحتمل الانقطاع والاعتسال، كما أن قوله: (فإذا تطهرن) حقيقة في الاعتسال، مجاز في الانقطاع، أو أن كل ما بعد الغاية محمول على المجاز من باب التأكيد للانقطاع،

أح (١) الكيام الهراسلي، ل ق ر آن (١/١٣٧-١٤٠).

وخلاصة المراد بالاحتمال: هل يحمل ما بعد الغاية على التأسيس لمعنى جديد غير المعنى الأول؟ وهو ما يعني حمله على الحقيقة، أو يحمل ما بعد الغاية على التأكيد للمعنى الأول؟ وهو ما يعني المجاز.

رابعاً: ظهر التباين بين الإمامين في أي هذه المعاني - بعد ضم ما بعد حرف الغاية - هو أولى بالأخذ والترجيح؟

خامساً: يظهر جلياً انتصار كل من الإمامين للمذهب الذي ينتمي إليه، فلإمام الجصاص يؤيد مذهبه بالاحتمالات المرجحة لمذهبه، كما أن الإمام الكيا الهراسي كذلك.

سادساً: وبسبب التباين بين الإمامين في أيها أولى بالترجيح من المعاني أظهر كل منهما ما عنده من الملكة الفقهية بحيث يستطيع إقناع القارئ بوجهة نظره بطريقة عقلية منطقية، بحيث يجمع إلى ما في الآية من دلالة على صحة مذهبه نظائرها من الآيات والمأثور من السنة وأقوال الصحابة.

سابعاً: يلاحظ القارئ أن كلاً من الإمامين حريصاً على إظهار مدى قوة دليل مذهبه، وضعف دليل ومأخذ مخالفه، فتجد قول الإمام الجصاص: "فإذا لا دليل للشافعي في الآية على الحد الذي ذكرنا على صحة مذهبه ولا على نفي قول مخالفه وأما على مذهبنا فإن الآية مستعملة على ما احتملت من التأويل على حقيقتها في الحالتين اللتين يمكن استعمالهما".

وتجد قول الإمام الكيا الهراسي: "فأما أبو حنيفة، فإن بعض الأصوليين من أصحابه يقول: إنا نعمل بالقراءتين، فنحمل القراءة المشددة في قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ على انقطاع الدم على ما دون الأكثر، فإن عند ذلك لا يحل الوطء قبل الغسل، والقراءة المخففة في قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ على انقطاع الدم على الأكثر.

وهذا قول بعيد، وأقل ما فيه إخراج قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَنَّ﴾ عن كونه حقيقة في الاغتسال، إذا حمل على انقطاع الدم على الأكثر، وحمله على حقيقته في الاغتسال، إذا كان انقطاع الدم على ما دون الأكثر، وذلك بعيد جداً.

ولأن الآية لو كانت متناولة للحالتين، كان تقدير الكلام: (حتى يغتسلن) في آية (ولا يغتسلن) في آية أخرى، أو قراءة أخرى، ويكون ذكر المحيط متناولاً لهما جميعاً، ولا يكون فيه بيان المقصود، فيكون مجملاً غير مفيد للبيان.

ولأنه إذا كانت قراءة التشديد حقيقة في الاغتسال، وقد حملوها على انقطاع الدم فيما دون الأكثر، فيجب أن يتوقف الحل فيه على الاغتسال، وقد قالوا: "إذا دخل وقت الصلاة وإن لم تغتسل حل للزوج وطؤها".

فجعلوا وجوب الصلاة والصوم مجزئاً للوطء، ولم يجعلوا وجوب الغسل مجزئاً.

فإن حملوا قراءة التشديد على الغسل، لزمهم أن يوقفوا الحل على الغسل، فلا هم عملوا بقراءة التخفيف ولا بقراءة التشديد، وإن موهوا باعتذارات في وجوب الصلاة، فلا أثر لها في إخراج قراءة التشديد عن كونها حقيقة، ومقصودهم مراعاة القراءتين، في إلحاق إحداهما بالحقيقة والأخرى بالمجاز.

وكلام الإمامين على ما فيه من بيان حجة مذهب كل منهما، إلا أنه لا يخفي مدى تعصب كل منهما لمذهبه.

ثامناً: كما يلاحظ القارئ أن الإمام الحصاص وقف عند بيان معنى الآية إلى قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وإنما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ مجرد مدح فقال: "فالأظهر أن يكون قوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ مدحاً لمن تطهر بالماء للصلاة، وقال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ حُجَّةً لِمَنْ تَطَهَّرَ بِالْمَاءِ﴾ (التوبة: ١٠٨)، وروي أنه مدحهم لأنهم كانوا يستنجون بالماء" (١).

في حين أن الإمام الكيا الهراسي جعل آخر الآية مبيناً للمراد مما بعد الغاية، فقال: "ثم لما قال تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَتُوهُ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾، وذلك يدل دلالة ظاهرة على تعلق قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ بقوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾.

أ د ك (١) الحصاص، ل ق ر آن (٣٩/٢).

وإنما يحب الله - تعالى - المتطهرين باختيارهم لا غير، فليكن قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرَ﴾ محمولاً على التطهر بالاختيار وهو فعل، ويكون قوله أخيراً، بياناً لما تقدم".

الماطل لثبا نبي

الصلاة الوسطى

قال تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ {البقرة: 238}.

أبو بكر الجصهري - الله - قال الله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾، فيه أمر بفعل الصلاة وتأكيد وجوبها بذكر المحافظة، وهي الصلاة الخمس المكتوبات المعهودات في اليوم والليلة، وذلك لدخول الألف واللام عليها إشارة بها إلى معهود، وقد انتظم ذلك القيام بها واستيفاء فروضها، وحفظ حدودها وفعلها في مواقيتها، وترك التقصير فيها؛ إذ كان الأمر بالمحافظة يقتضي ذلك كله، وأكد الصلاة الوسطى بإفرادها بالذكر مع ذكره سائر الصلوات، وذلك ميدل على ين: إما أن تكون أفضل الصلوات وأولها بالمحافظة عليها، فلذلك أفردها بالذكر عن الجملة.

وإما أن تكون المحافظة عليها أشد من المحافظة على غيرها.

وقد روي في ذلك روايات مختلفة يدل بعضها على ل، وبعضها على لا ولا جها نبي، فمنها ما روي عن زيد بن ثابت أنه قال: هي الظهر؛ لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي بالهجير، ولا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان والناس في قائلتهم وتجارتهن، فأنزل الله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ وفي بعض ألفاظ الحديث فكانت أثقل الصلوات على الصحابة، فأنزل الله تعالى ذلك قال زيد بن ثابت: وإنما سماها وسطى؛ لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين^(١).

وروي عن ابن عمر وابن عباس أن الصلاة الوسطى صلاة العصر^(٢).

(١) أخرجه أحمد، (٣٦/١٢٦) رقم (٢١٧٩٢)، وقال الأرنؤوط: "إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فإن الزبير كان لم يدرك القصة التي رواها".

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٧٦/١) رقم (٢١٩١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥٠٤/٢) رقم (٨٦٩٩).

وروي عن ابن عباس رواية أخرى أنها صلاة الفجر^(١).

وقد روي عن عائشة وحفصة وأم كلثوم أن في مصحفهن حافظوا على الصلوات
والصلاة الوسطى وصلاة العصر^(٢).

روى عن البراء بن عازب قال: نزلت حافظوا على الصلوات وصلاة العصر
وقرأتها على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم نسخها الله تعالى فأنزل: ﴿
حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾^(٣)، فأخبر البراء أن ما في مصحف هؤلاء من
ذكر صلاة العصر منسوخ.

وروى عن علي قال: قاتلنا الأحزاب فشغلونا عن صلاة العصر حتى كادت
الشمس أن تغيب: فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «اللهم املاً قلوب الذين شغلونا
عن الصلاة الوسطى ناراً»، قال علي: كنا نرى أنها صلاة الفجر^(٤).

وروى عكرمة وسعيد بن جبير ومقسم عن ابن عباس مثل ذلك عن النبي -
صلى الله عليه وسلم - .

وروى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «أنها صلاة العصر»^(٥).

وكذلك روى سمرة بن جندب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -^(٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصدق (٥٠٤/٢) رقم (٨٦٩٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصدق (٥٧٨/١) رقم (٢٢٠١، ٢٢٠٢).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة. باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر
(٤٣٨ /١) رقم (٦٣٠).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير. باب: (٣/ ١٠٧١) رقم (٢٧٧٣)، ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع
الصلاة. باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (٤٣٧ /١) رقم (٦٢٧).

ش ر ح) أخرجه الطحاوي في الآثا ر، كتاب: الصلاة. باب: الصلاة الوسطى أي الصلوات؟ (١٧٤/١) رقم

١ (١٧٩٨) رقم (٣٠١/٧) ر (٧١٩٨).

١ (٧٠٠٩) رقم (٢٤٨/٧) ر (٧٠٠٩).

وروي عن علي من قوله: أنها صلاة العصر^(١). وكذلك عن أبي بن كعب^(٢).

وعن قبيصة بن ذؤيب^(٣): المغرب^(٤).

وقيل: إنما سميت صلاة العصر الوسطى؛ لأنها بين صلاتين من صلاة النهار،
وصلاتين من صلاة الليل.

وقيل: إن أول الصلوات وجوباً كانت الفجر، وآخرها العشاء الآخرة، فكانت
العصر هي الوسطى في الوجوب.

ومن قال: إن الوسطى الظهر يقول: لأنها وسطى صلاة النهار بين الفجر
والعصر.

ومن قال: الصبح، فقد قال ابن عباس: لأنها تصلى في سواد من الليل وبياض
من النهار، فجعلها وسطى في الوقت.

ومن الناس من يستدل بقوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾، على نفي وجوب
الوتر؛ لأنها لو كانت واجبة لما كان لها وسطى؛ لأنها تكون حينئذ ستاً، فيقال له: إن
كانت الوسطى العصر فوجهه ما قيل: إنها وسطى في الإيجاب، وإن كانت الظهر
فلأنها بين صلاتي النهار الفجر والعصر، فلا دلالة على نفي وجوب الوتر التي هي
من صلاة الليل، وأيضاً فإنها وسطى الصلوات المكتوبات، وليس الوتر من المكتوبات،
وإن كانت واجبة؛ لأنه ليس كل واجب فرضاً إذا كان الفرض هو أعلى في مراتب

(١) أخرجه عبد الرزاق لفي مده ن ف (٥٧٦/١) رقم (٢١٩٥)، وابن أبي شيلية لفي مده ن ف (٥٠٤/٢) رقم
(٨٦٩٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيلية لفي مده ن ف (٢٤٥/٢) رقم (٨٦٢٣).

ق (٣) يصد ب بن يحيى بن زهير، أبو سعيد ويقال: أبو إسحاق، المدني، نزيل دمشق، من أولاد الصحابة،
ولد عام الفتح، وله رؤية، وقال أبو موسى المدني في الذيل: أورده العسكري في الصحابة. وقال جعفر: لا يصح
سماعه؛ لأنه ولد يوم الفتح، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث مراسيل. توفي بالشام سنة (٥٨٦هـ).

ت ه ذ يظ: المزيا، ل ك م ا ل (٤٧٦/٢٣) رقم (٤٤٤٤)، وابن حجر له ت ه ذ ي ب (٣٤٦/٨-٣٤٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة، ل ك ب ر ي (٤٦٠/١).

الوجوب، وأيضاً فإن فرض الوتر زيادة وردت بعد فرض المكتوبات، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «إن الله زادكم إلى صلاتكم صلاة وهي الوتر، وإنما سميت وسطى قبل وجوب الوتر»^(١)^(٢).

الم ا ل د ي ا ال ه ر ل س د ي ه - الله - : قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾: يدل على تأكيد الأمر في الصلاة الوسطى.

ويدل على المفروضات المعهودات في اليوم والليلة، فإن دخول الألف واللام عليها إشارة إلى معهود.

فأما الوسطى، فلا تبين إلا إذا باننت الأولى والأخرى.

وروي عن زيد بن ثابت أنه قال: هي الظهر؛ لأنه - عليه السلام -، كان يصلي في الهجير، فلا يكون وراءه إلا القليل، وذلك أن الناس في قائلتهم وفي تجارتهم، فلما كانت أثقل الصلوات على الصحابة أنزل الله ذلك.

وقال زيد بن ثابت: إنما سماها الله الوسطى؛ لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين.

ولأشك أن ما من صلاة من الصلوات الخمس بعينها، إلا وقبلها صلاتان وبعدها صلاتان.

وقال عمر وابن عباس: هي العصر، وفي بعض مصاحف الصحابة: تعبير العصر: إما تفسيراً، وإما قراءة منسوخة.

وفي بعض الأخبار عن علي رضي الله عنه أنه قال: قاتلنا الأحزاب فشغلونا عن صلاة العصر حتى قربت الشمس أن تغيب، فقال النبي - عليه السلام - : «اللهم املاً قلوب الذين شغلونا عن الصلاة الوسطى ناراً».

(١) أخرجه أحمد (٥١٦/١١) شوقر (٦٩١) هـ والطحافى الآ ث ا ر، كتاب: الصلاة. باب: الوتر هل يصلى في السفر على الرحلة أم لا؟ (٤٣٠/١) رقم (٢٤٩٩).

أ د (٢) الحاصل، ل ق ر آن (١٥٥/٢ - ١٥٦).

وقال علي رضي الله عنه: «كنا نرى أنها صلاة الفجر».

وعن ابن عباس عن النبي - عليه السلام - مثل ذلك.

وذكروا أن العصر سميت الوسطى؛ لأنها بين صلاتين من صلاة النهار،
وصلاتين من صلاة الليل.

وقيل: إن أول الصلوات كان وجوب الفجر، وآخرها العشاء، فكانت العصر هي
الوسطى في الوجوب.

وقه ل : الوسطى هي الظهر، قال: لأنها وسطى صلاة النهار من الفجر
والعصر.

وقه ل : الصبح، فقد قال ابن عباس: لأنها تصلي في سواد من الليل، وبياض
من النهار، فجعلها وسطى في الوقت.

والرواية عن ابن عباس في ذلك صحيحة، لم يختلف الثقات فيها، فلذلك اختار
الشافعي أن الوسطى هي صلاة الصبح، وإفرادها مبين في قوله: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾
{الإسراء: ٧٨}، إلى قوله: ﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ {الإسراء: ٧٨}.

واعلم أن الوسطى إنما تقدر في العدد الوتر، فإنك إذا أخذت واحدة بقيت أربعة:
اثنتان قبلها واثنتان بعدها، وذلك يقتضي إخراج الوتر من الواجبات؛ لأنها تكون ستاً
مع الوتر، فلا تكون الواحدة منها وسطى في الإيجاب، إلا أن يقال: إنها الظهر؛ لأنها
بين صلاتي نهار، الفجر والعصر، فيقدر العدد الوتر لصلوات النهار، وذلك ضعيف
جداً.

فإن قوله: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ انصرف إلى الصلوات الخمس المعهودة
بجملتها، فتبعيضها خلاف المفروض قطعاً.

وقه يدل : إنها وسطى الصلوات المكتوبات، وليس الوتر من المكتوبات؛ لأنه
يسمى واجباً، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الاختلاف في التسمية كان لتمييز المختلف فيه
بين العلماء، من المتفق عليه، ولا يجوز أن يكون ذلك معتبراً عند الله في إخراج الوتر

عن جملة الواجبات، لاختلاف يقع بين العلماء في عبارة، فيضعوا سمة للمختلف فيه، وأخرى للمنفق عليه.

وأقرب ما قيل في دفع ذلك: أن وجوب الوتر زيادة وردت بعد فرض المكتوبات، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر» .

وإنما سميت وسطى بعد الوتر، وهذا لأنه ادعاء نسخ للذي ورد في القرآن من معنى الوسطى، بالاحتمال المجرد، وذلك لا وجه له^(١).

المقارنة :

بالنظر والتتبع لما أبداه الإمامان الجصاص والكنيا الهراسي - رحمها الله - يتبين للقارئ أنها انطلقا من منهجية واحدة، وهي تفسير النص القرآني بالمأثور، ولكنهما اختلفا اختيار أيهما أولى بالمعنى المراد تبعاً لاختلاف مذهبيهما، ولذلك نلاحظ ما يلي:

أولاً: اتفقا على المراد من الألف واللام في لفظ "الصلوات" شيء معهود، وهي الصلوات الخمس المفروضة، ولذلك صح أن تكون منها صلاة وسطى تتوسط صلاتين قبلها وبعدها.

ثانياً: اختلفت الآثار المنقولة عن الصحابة في المقصود بالصلوة الوسطى أهي صلاة الفجر أم صلاة الظهر أم صلاة العصر؟

ثالثاً: أراد الإمام الكيا الهراسي أن يرجح قول إمامه الشافعي من طرف خفي حين جعل الروايات المنقولة فيها نظر، وأن المنقولة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - صحيحة لم يختلف الثقات فيها، فلذلك اختار الشافعي أن الوسطى هي صلاة الصبح، وإفرادها مبين في قوله: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾، إلى قوله: ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٢١٢/١ - ٢١٥).

في حين أن الإمام الجصاص لم يحاول أن يشير إلى ترجيح أي من الروايات، ولعله إنما فعل ذلك لقوة الآثار المنقولة عن الصحابة، وليس وراء ذلك عمل، فكل الصلوات أمرنا بالمحافظة عليها.

رابعاً: استفاد واستنبط كل منهما ما يؤيد مذهبه من الآية وتصريحها بأن منها صلاة وسطى، أن ذلك يدل على عدم فرضية صلاة الوتر، فالمفروضات المعهودات من الصلوات خمس، إلا أن كل منها انتصر لمذهبه من التفسير بالرأي، وذلك بإمعان النظر في النص والنصوص الأخرى، واستخدام علوم الآلة، فالجصاص حين نص على أن المقصود بالصلوات الصلوات المفروضة، دلّ ذلك عنده على أن الواجبات على خلاف المفروضات، فالمفروضات أعلى شأنًا من الواجبات عند الحنفية، والواجبات دونها، وقد دلت السنة على وجوب الوتر.

في حين استنبط الإمام الكيا الهراسي من كون اللام والألف في "الصلوات" لمعهود معلوم وهي الصلوات الخمس، والفرض عنده بمعنى الواجب، دلّ ذلك عنده على أن صلاة الوتر ليست بواجبة، وإنما هي سنة.

المطلب الثالث

بإكمال عدة قضاء صيام رمضان

قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ {البقرة: ١٨٤}.

أبو بكر الجوهري - الله - قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فذكر بشر بن الوليد^(١) عن أبي يوسف وهشام^(٢) عن محمد بن غير خلاف من أحد من أصحابنا قالوا: إذا صام أهل بلد تسعة وعشرين يوماً للرؤية، وفي البلد رجل مريض لم يصم، فإنه يقضي تسعة وعشرين يوماً، فإن صام أهل بلد ثلاثين يوماً للرؤية، وصام أهل بلد تسعة وعشرين يوماً للرؤية، فعلم بذلك من صام تسعة وعشرين يوماً، فإن عليهم أن يقضوا يوماً وعلى المريض المفطر قضاء ثلاثين يوماً.

وحكى بعض أصحاب مالك بن أنس عنه أنه يقضي رمضان بالأهلة.

وذكر عنه أشهب^(٣) أنه سئل عن مرض سنتين ثم مات عن غير قضاء، أنه يطعم عنه ستين مسكيناً لكل مسكين مداً.

(١) هو بشر بن الوليد بن خالد بن الوليد الكندي القاضي، أحد أعلام المسلمين وأحد المشاهير، سمع عبد الرحمن ابن الغسيل ومالك بن أنس، وهو أحد أصحاب أبي يوسف خاصة ومقماً عنده، وعنه أخذ الفقه، وروى عنه كتبه وأماله، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢٣٨هـ). ينظر: محيي الدين للحجفي، *أهل موضد يطة فب ق ا ت ا ل د ن ف ية (١٦٧/١)*.

(٢) هو هشام بن عبيد الله الرازي، تفقه على أبي يوسف ومحمد، وأخذ عنه أبو حاتم وجماعة، وقال: أبو حاتم: صدوق ما رأيت أعظم قدراً منه بالرقي، وقال الذهبي: كان من كبار أئمة السنة. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين (٢٢١هـ). ينظر: محيي الدين للحجفي، *أهل موضد يطة فب ق ا ت ا ل د ن ف ية (٢٠٥-٢٠٦)*، *توالناهي، ي خ لإ سلام (٤٤٠/١٦-٤٤١)*.

(٣) هو أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي العامري المصري الفقيه، اسمه سكين، وأشهب لقبه، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، كان فقيهاً نبياً حسن المنظر، قال الشافعي: ما رأيت أفقه من أشهب. ولد أشهب سنة أربعين ومائة (١٤٠هـ) وتوفي بمصر سنة أربع ومائتين (٢٠٤هـ). ينظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٦٧٣هـ)، *أهل موضد يطة فب ق ا ت ا ل د ن ف ية (١١٢)*، وإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ)، *أهل موضد يطة فب ق ا ت ا ل د ن ف ية (١١٢)*.

وقال الثوري - فيمن مرض رمضان، وكان تسعة وعشرين يوماً - : إنه يصوم الذي كان عليه.

وقال الحسن بن صالح^(١): إن مرض رجل شهر رمضان فأفطره من أوله إلى آخره، ثم ابتدأ شهراً يقضيه، فكان هذا الشهر الذي يقضي فيه تسعة وعشرين يوماً، أجزاءه عن شهر رمضان الذي أفطر، وإن كان ثلاثين يوماً؛ لأنه جزء شهر بشهر، وإن كان ابتداء القضاء على غير استقبال شهر أتم ثلاثين يوماً، وإن كان شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً؛ لأن الشهر لا يكون تسعة وعشرين يوماً إلا شهراً من أوله إلى آخره.

ثم بعد أن ذكر الإمام الجصاص خلاف العلماء في من أفطر يوماً أو أياماً من رمضان، فهل يقضي الشهر كاملاً ثلاثين أو يقضي تسع وعشرين، لخص الخلاف في ذلك بطن للمسألة **ح د ل ن** :

الاول : إذا توافق أهل الآفاق على الرؤية، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يقضي ما بقي عليه من الشهر إن كانوا صاموا ثلاثين أكمل ما يكمل به تسع وعشرين.

وأما إذا اختلفت الآفاق في الرؤيا، فإن مذهب أبي حنيفة يلزمه بإكمال القضاء ثلاثين؛ لأنه يلزم أهل البلد رؤية البلد الآخر، فهو مثل أهل بلده.

ولا فرق في ذلك بين من علم ومن لا يعلم، فعليه القضاء إكمالاً للثلاثين، وقد دلَّ على ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمَّ عليكم فعدوا ثلاثين»^(٢). فيكون الذين صاموا تسع وعشرين قد غمَّ عليهم رؤية أولئك، فكان ذلك بمنزلة الحائل بينهم وبين الرؤية، فوجب عليهم أن يعدوا ثلاثين.

الشمس ذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة (١/٣٠٧-٣٠٨)، تاريخ الواعظي، الإسهام (١٤/٦٤-٦٦).

(١) هو الحسن بن صالح بن حي، الفقيه، أبو عبد الله الهمداني الكوفي العابد، أحد الأعلام، وكان من كبار الفقهاء، له أقوال تحكى في الخلافات. قال ابن معين: يكتب رأي الحسن بن صالح ورأي الأوزاعي، هؤلاء ثقاة، مات سنة تسع وستين ومائة. لمنظر الواعظي، الإسهام (١٠/١٣١-١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا) (٢/٦٧٤) (١٨١٠)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً (٣/١٢٤) رقم (٢٥٦٨).

ومعلوم أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». عام في أهل سائر الآفاق، وأنه غير مخصوص ببلد دون بلد في الصوم والإفطار، فوجب اعتبار رؤية غيرهم، فإذا صاموا للرؤية تسع وعشرين يوماً، وقد صام غيرهم أيضاً للرؤية ثلاثين، فعلى هؤلاء قضاء يوم لوجود الرؤية منهم بما يوجب صوم ثلاثين يوماً.

وأما المحتج باتفاق الجميع على أن على كل أهل بلد من الآفاق اعتبار رؤيتهم دون انتظار رؤية غيرهم، فإنما ذلك بشريط أن لا تكون رؤية غيرهم مخالفة لرؤيتهم في حكم العدد، فمتى يتبين لهم غيره عملوا عليه. كما لو حال بينهم وبين منظره سحاب أو ضباب، وشهد قوم من غيرهم أنهم قد رأوه قبل ذلك لزمهم العمل على ما أخبرهم به، دون ما كان عندهم من الحكم بعدم الرؤية.

وأما ما احتج به الخالف من حديث كريب أن أم الفضل بنت الحرث بعثته إلى معاوية بالشام قال: فقدمت الشام فقضيت حاجتها فاستهل رمضان وأنا بالشام، فرأينا الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: ليلة الجمعة فقال: أنت رأيته؟ قلت: نعم، وراه الناس، وصاموا وصام معاوية. فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصومه حتى نكمل الثلاثين أو نراه. فقلت: أولاً تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم (١).

فهذا لا يدل على ما ذكر؛ لأنه لم يحك جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما قال: هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

أو أنه تأوّل فيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» على ما قالوا، ووجه دلالة على ما قلناه ظاهر، فلم يصح الاحتجاج به فيما اختلفنا.

وقد ذكر عن الحسن البصري (٢) ما ورد عنه في رجل كان بمصر من الأمصار فصام يوم الاثنين، وشهد رجلان أنهما رأيا الهلال ليلة الأحد، قال: لا يقضي ذلك اليوم

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الصيام. باب: بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم (٢/ ٧٦٥) رقم (١٠٨٧).

(٢) هو الحسن بن أبي الحسن، واسم أبيه يسار وأبجد هو أبو سعيد البصري، كان جامعاً للعلم والعمل، عالماً رفيعاً فقيهاً مأموناً عابداً زاهداً ناسكاً كثير العلم والعمل فصيحاً جميلاً وسيماً، مات الحسن عن ثمان وثمانين سنة، عام عشر ومائة (١١٠هـ) في رجب منهاه اسونكثيرا ليدنة هـ ا ية (٢٩٥/٩-٢٩٦).

ذلك الرجل ولا أهل مصره، إلا أن يعلموا أن أهل مصر من الأمصار قد صاموا يوم الأحد، فيقضوه.

وليس في هذا الخبر أنهم صاموا لرؤية أو لغيرها، ومسألتنا إنما هي في أهل بلدين صام كل واحد منهم لرؤية غير رؤية الآخرين.

وقد يحتج المخالف في ذلك بما ورد عن أبي هريرة قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرفة موقف، وكل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف»^(١).

وروى أبو هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون».

فليس في هذا حجة لأنه يجوز أن يريد به ما لم يتبين غيره، ومع ذلك فلم يخص به أهل بلد دون غيرهم، فإن وجب أن يعتبر صوم من صام الأقل فيما لزمهم فهو موجب صوم من صام الأكثر، فيكون ذلك صوماً للجميع ويلزم من صام الأقل قضاء يوم.

مع أن الحديث وقد اختلف في صحته من طريق النقل، فمنهم من يثبته بعضهم ولم يثبته الآخرون.

وكذلك اختلف في معناه، وما كان كذلك فلا يحتج به^(٢).

م ا ل ك ي ا ا ل ه ر ل س د ي ه - ا ل ل ه - : " و ق و ل ه : ﴿ فَعِدَّةٌ ﴾ {البقرة: ١٨٥}، يقتضي استيفاء عدد ما أفطر فيه، ولا شك في أنه لو أفطر بعض رمضان، وجب قضاء ما أفطر بعدده، كذلك يجب أن يكون حكم إفطار جميعه في اعتبار العدد.

(١) أخرجه أبو دواد، كتاب: الصوم. باب: إذا أخطأ القوم الهلال (٢/ ٢٩٧) (٢٣٢٤)، والترمذي، أبواب: الصوم. باب: ما جاء في أن الفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون (٣/ ٧١) رقم (٦٩٧)، وابن ماجه، كتاب: الصيام. باب: ما جاء في شهري العيد (١/ ٥٣١) رقم (١٦٦٠).

أ د ك (٢) الحاصل، ل ق ر آن (١/ ٢٧٣ - ٢٧٦).

وأجمع أصحاب أبي حنيفة على أنه إذا صام أهل بلدة ثلاثين للرؤية، وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين، أن على الذين صاموا تسعة وعشرين قضاء يوم، وأصحاب الشافعي - رحمه الله - لا يرون ذلك، إذا كانت المطالع في البلدين يجوز أن تختلف.

وحجة أصحاب أبي حنيفة قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ {البقرة: ١٨٥}، وثبت برؤية أهل بلد أن العدة ثلاثون فوجب على هؤلاء إكمالها، ومخالفهم يحتج بما روي عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «صوموا لرؤيته...»، وذلك يوجب اعتبار عادة كل قوم في بلدهم.

وروى الشافعي بإسناده عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام، قال: فقدمت الشام، فقضيت حاجتها، فاستهل رمضان وأنا بالشام. فرأينا الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته؟ .. فقلت: نعم، ورآه الناس وصاموا وصام معاوية، فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصومه حتى يكمل الثلاثين أو نراه، فقلت: أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه؟ قال: لا، هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

ف قيل على هذا: قوله: «هكذا أمرنا» يحتمل أن يكون تأول فيه قول النبي - عليه السلام -: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»^(١).

المقارنة :

يتبين للمتعمّن في كلام الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي ما يلي:

أولاً: أنهما متفقان على أن المراد بـ"العدة" في قوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أي عدد الأيام التي أفطرها؛ لأنها هي التي ثبتت في ذمته حقاً لله - تعالى -، فمن أفطر أياماً في رمضان، وجب عليه عدد تلك الأيام التي أفطرها.

ثانياً: كما أنه إذا أفطر رمضان كله وتوافق الناس على إخراج تسعة وعشرين، أو ثلاثين أن عليه قضاء ذلك عندهما.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٧٠/١ - ٧١).

ثالثاً: إنما الخلاف بينهما والتباين في مسلكهما فيما إذا اختلفت المطالع، فهل عليه بالقول باتحاد المطالع الذي هو مذهب الحنفية، فحينئذ يجب أن يكمل العدة ثلاثين أم أن الواجب عليه ما عليه أهل بلده؛ لأن المطالع تختلف على ما هو مذهب الشافعية؟

نجد أن كلاً منهما ينطلق لتفسير النص ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ بالاستفادة من المأثور النبوي، وهل هو عام للأمة بحيث لو رآه البعض وجب على الآخرين؟ أم هو خطاب موجه لكل أهل بلدة؟

رابعاً: نجد الإمام الكيا الهراسي قد استقوى بحديث كريب في اختلاف أهل الشام مع أهل المدينة، ومسألة الحديث - وإن كانت واقعة زمن الصحابة لا زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا أن عمل الصحابة في البلدين على اختلاف المطالع -، وإذا ثبت اختلاف المطالع ثبت أن الواجب عليه قضاء الشهر الذي صامه أهل بلده، ولا يلزمه صيام البلدة الأخرى، وهو منسجم مع المنهجية العامة من تفسير القرآن بالسنة، ثم بالمنقول عن السلف.

خامساً: سبق أن من منهجية الإمام الجصاص أن يجعل دليل خصمه محتملاً، فإذا أدخل عليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا يصلح حينئذ للاحتجاج به، وحديث كريب محتملاً، فنجده يجعل تأويله يشبه الوجه الذي قاله الشافعية، كما أنه يشبه في دلالاته الوجه الذي يقول به الحنفية، وبوجود الاحتمال لم يصح الاحتجاج به فيما اختلف فيه، وإذا قد دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، وإذا سقط به الاستدلال، وجب الرجوع إلى الأصل وهو القول بعدم اختلاف المطالع، وأن الخطاب عام للأمة، فيجب عليه وعليهم عندئذ أن يقضوا ثلاثين؛ لأنه برؤية البلد الآخر علمنا أن الشهر ثلاثين.

المبحث الثاني

التدابير الفنية للملاحة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حكم الانتفاع بالميتة.

المطلب الثاني : الحجر على السفينة.

المطلب الثالث : كيفية القصاص.

ا لبم ط الأ و ل

ح ك م ا لا نبتا فلدا مع ي تة

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ {البقرة: ١٧٣}

فلا ل له ا ا م ب ب و ك ل ر ج ص ا ص = م ا ه الله - في تفسير هذه الآية: "الميتة في الشرع اسم حيوان الميت غير المذكي، وقد يكون ميتة بأن يموت حتف أنفه من غير سبب لآدمي فيه، وقد يكون ميتة لسبب فعل آدمي إذا لم يكن فعله فيه على وجه الذكاة المبيحة له - وسنبين شرائط الذكاة في موضعها إن شاء الله تعالى - .

والميتة - وإن كانت فعلاً لله تعالى، وقد علق التحريم بها مع علمنا بأن التحريم والتحليل، والحظر، والإباحة إنما يتناولان أفعالنا، ولا يجوز أن يتناولوا فعل غيرنا؛ إذ غير جائز أن ينهى الإنسان عن فعل غيره، ولا أن يؤمر به، فإن معنى ذلك لما كان معقولاً عند المخاطبين جاز إطلاق لفظ التحريم والتحليل فيه، وإن لم يكن حقيقة، وكان ذلك دليلاً على تأكيد حكم التحريم، فإنه يتناول سائر وجوه المنافع ولذلك، قال: أصحابنا: لا يجوز الانتفاع بالميتة على وجهه، ولا يطعمها الكلاب والجوارح؛ لأن ذلك ضرب من الانتفاع بها، وقد حرم الله الميتة تحريماً مطلقاً معلقاً بعينها مؤكداً به حكم الحظر، فلا يجوز الانتفاع بشيء منها، إلا أن يخص شيء منها بدليل يجب التسليم له.

وقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تخصيص ميتة السمك والجراد من هذه الجملة بالإباحة.

فعن ابن عمر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان: فالجراد والسمك، وأما الدمان: فالطحال والكبد»^(١).

(١) أخرجه أحمد (١٠/ ١٥ - ١٦) رقم (٥٧٢٢)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: صيد الحيتان، والجراد (١٠٧٣/٢) رقم (٣٢١٨).

وروى جابر في قصة جيش الخبط أن البحر ألقى إليهم حوتاً، فأكلوا منه نصف شهر، ثم لما رجعوا أخبروا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: «هل عندكم منه شيء تطعموني»^(١).

ولا خلاف بين المسلمين في إباحة السمك غير الطافي، وفي الجراد، ومن الناس من استدل على تخصيص عموم آية تحريم الميتة بقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَّعْنَاكُمْ﴾ {المائدة: ٩٦}، وبقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٢).

وفي سنده سعيد بن سلمة مجهول غير معروف بالثبوت، وقد خالفه في سنده يحيى بن سعيد الأنصاري، فرواه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة عن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومثل هذا الاختلاف في السند يوجب اضطراب الحديث، وغير جائز تخصيص آية محكمة به.

وقد روى عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «في البحر نكي صيده طهور ماؤه»^(٣).

وهذا أضعف عند أهل النقل من الأول، وقد روي فيه حديث آخر، وهو ما رواه عن الفراسي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

(١) أخرجه البخاري، كتاب: المغازي. باب: عزوة سيف البحر وهم يتلقون عيرا لقريش وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (٤/ ١٥٨٥) رقم (٤١٠٣)، ومسلم، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان. باب: إباحة ميتات البحر (٣/ ١٥٣٦) رقم (١٩٣٥).

(٢) أخرجه أحمد (١٢/ ١٧١) رقم (٧٢٣٣)، وأبو داود، كتاب: الطهارة. باب: الوضوء بماء البحر (١/ ٢١) رقم (٨٣)، والترمذي، أبواب: الطهارة. باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١/ ١٢٥) رقم (٦٩)، والنسائي، كتاب: الطهارة. باب: ماء البحر (١/ ٥٠) رقم (٥٩)، وابن ماجه، كتاب: الطهارة وسننها. باب: الوضوء بماء البحر (١/ ١٣٦) رقم (٣٨٦)، وابن خزيمة، كتاب: الوضوء. باب: الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر (١/ ٥٩) رقم (١١١).

(٣) أخرجه أحمد (١٠/ ١٥ - ١٦) رقم (٥٧٢٢)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: صيد الحيتان، والجراد (٢/ ١٠٧٣) رقم (٣٢١٨).

وهذا أيضاً مما لا يحتج به لجهالة رواية، ولا يخص به ظاهر القرآن.

وعن جابر بن عبد الله عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

قال أبو بكر: وقد اختلف في السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء حتف أنفه، فكرهه أصحابنا والحسن بن حي. وقال مالك والشافعي: لا بأس به، وقد اختلف السلف فيه أيضاً.

فروى عن علي - عليه السلام - قال: ما طفا من مية البحر فلا تأكله^(١).

وروى عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن أبي الهذيل وابن عباس أنهم كرهوا الطافي^(٢).

فهؤلاء الثلاثة من الصحابة قد روي عنهم كراهته.

وروي عن جابر بن زيد^(٣) وعطاء^(٤)، وسعيد ابن المسيب، والحسن، وابن سيرين^(٥) وإبراهيم^(٦) كراهيته.

(١) أخرجه للطحاوي، لا تـ ١ ر، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السمك الطافي من المنع من أكله، وما روي عنه مما استدل به قوم على إباحة ذلك (١٩٩/١٠) رقم (٤٠٢٨).

(٢) أخرجه للطحاوي، لا تـ ١ ر، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في السمك الطافي من المنع من أكله، وما روي عنه مما استدل به قوم على إباحة ذلك (٢١٢/١٠) رقم (٤٠٣٥).

(٣) هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي اليمامي، مولاهم البصري الخوفي - والخوف ناحية من عمان -، كان من كبار أصحاب ابن عباس، وكان من المجتهدين في العبادة. توفي سنة ثلاث وتسعين (٩٣هـ). ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (٥٢٤/٦-٥٢٥).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح الفهري مولاهم، أبو محمد المكي، أحد كبار التابعين الثقات الرفعاء، يقال: إنه أدرك مائتي صحابي، وقال الأوزاعي: مات عطاء يوم مات وهو أرضى أهل الأرض عندهم. توفي سنة أربع عشرة ومائة (٣٣٥/٩) ينظر: ابن كثير، نهج النبوة (٣٣٥/٩).

(٥) هو محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري البصري، الإمام الرباني، صاحب التعبير، مولى أنس بن مالك، ولد لسنتين بقبينا في خلافة عثمان. توفي لتسع مئتين من شوال سنة عشر ومائة (١١٠). ينظر: الناهبي، تاريخ الإسلام (٢٣٩، ٢٤٩/٧).

(٦) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، كان رجلاً صالحاً فقيهاً متوقفاً قليل النكف، قال الشعبي: "ما ترك أحدا أعلم منه". توفي سنة ٩٦هـ. ينظر: بن حجر، تاريخ الإسلام (١٧٧/١).

وروي عن أبي بكر الصديق^(١)، وأبي أيوب^(٢) إباحة أكل الطافي من السمك، والذي يدل على حظر أكله ظاهر قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾ {المائدة: ٣}، واتفق المسلمون على تخصيص غير الطافي من الجملة فحوصناه، واختلفوا في الطافي، فوجب استعمال حكم العموم فيه.

وعن جابر بن عبد الله قال: قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه»^(٣).

وروي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما جزر عنه البحر فلا تأكل، وما ألقى فكل وما وجدته ميتاً طافياً فلا تأكله».

فإن قيل: قد روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحماد عن أبي الزبير موقوفاً على جابر. قيل له: هذا لا يفسده عندنا؛ لأنه جائز أن يرويه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تارة، ثم يرسل عنه، فيفتي به، وفتياه بما رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير مفسد له، بل يؤكد، على أن إسماعيل بن أمية فيما يرويه عن أبي الزبير ليس بدون من ذكرت، وكذلك ابن أبي ذيب، فزيادتهما في الرفع مقبولة على هؤلاء.

فإن قيل: قد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد»، وذلك عموم في جميعه.

قيل له: يخصه ما ذكرنا وروينا في النهي عن الطافي.

ويلزم مخالفنا على أصله في ترتيب الأخبار أن يبيني العام على الخاص فيستعملهما، وأن لا يسقط الخاص بالعام، وعلى أن هذا خبر في رفعه اختلاف، عن ابن عمر موقوفاً عليه، مرفوعاً، فيلزمك فيه مثل ما رُمت إلزامنا إياه في خبر الطافي.

(١) أخرجه البخاري تعليقاً، كتاب: الذبائح والصيد، باب: قول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ {المائدة: ٩٦} (٢٠٩١/٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب: الصيد، باب: من رخص في الطافي من السمك (٢٤٨/٤) رقم (١٩٧٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة. باب: في أكل الطافي من السمك (٣٥٨/٣) رقم (٣٨١٥)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: الأرنب (١٠٨١/٢) رقم (٣٢٤٧).

فإن احتج بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «الظهور ماؤه الحل ميتته»، ولم يخصص الطافي من غيره.

قيل له: نستعملهما جميعاً ونجعلهما كأنهما ورداً معاً؛ نستعمل خبر الطافي في النهي، ونستعمل خبر الإباحة فيما عدا الطافي.

فإن قيل: فإن من أصل أبي حنيفة في الخاص والعام، أنه متى اتفق الفقهاء على استعمال أحد الخبرين، واختلفوا في استعمال الآخر كان ما اتفق في الاستعمال قاضياً على ما اختلف فيه، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: «هو الحل ميتته وأحلت لنا ميتتان»، متفق على استعمالهما، وخبر الطافي مختلف فيه، فينبغي أن يقضى عليه بالخبرين الآخرين.

قيل له: إنما يعرف ذلك من مذهبه، وقوله: فيما لم يعضده نص الكتاب، فأما إذا كان عموم الكتاب معاضداً للخبر المختلف في استعماله، فإننا لا نعرف قوله فيه، وجائز أن يقال: إنه لا يعتبر وقوع الخلاف في استعماله بعد أن يعضده عموم الكتاب، فيستعمل حينئذ مع العام المتفق على استعماله، ويكون ذلك مخصوصاً منه.

فإن احتجوا بحديث جابر في قصة جيش الخبط وإباحة النبي - صلى الله عليه وسلم - أكل الحوت الذي ألقاه البحر، فليس ذلك عندنا بطاف، وإنما الطافي ما مات حتف أنفه في الماء من غير سبب حادث، ومن الناس من يظن أن كراهة الطافي من أجل بقائه في الماء حتى طفا عليه، فيلزموننا عليه الحيوان المذكي إذا ألقى في الماء حتى طفا عليه، وهذا جهل منهم بمعنى المقالة وموضع الخلاف؛ لأن السمك لو مات ثم طفا على الماء لأكل، ولو مات حتف أنفه ولم يطف على الماء لم يؤكل، والمعنى فيه عندنا هو موته في الماء حتف أنفه لا غير.

وقد روى عن أنس بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «كل ما طفا على البحر»^(١).

(١) أورده علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (المتوفى: ٩٧٥هـ) في نعزمه ١ ل في اسلأ نقرنوا لأل في ج. ٤، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ/١٩٨١م ونسبه إلى ابن مردويه (٢٧٨/١٥) رقم (٤٠٩٧٨).

وفي سنده إبان بن عياش ليس هو ممن يثبت ذلك بروايته قال شعبة: لأن أروني سبعين زنية أحب إلي من أن أروي عن أبان بن عياش.

فإن احتج محتج بقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾ {المائدة: ٩٦}، وأنه عموم في الطافي وغيره.

قيل له: الجواب عنه من أوجهين: هـ م ا: أنه مخصوص بما ذكرنا من تحريم الميتة، والأخبار الواردة في النهي عن أكل الطافي.

والثاني: أنه روي في التفسير في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامَهُ﴾ أنه ما ألقاه البحر فمات، وصيده ما اصطادوا وهو حي، والطافي خارج منهما؛ لأنه ليس مما ألقاه البحر، ولا مما صيد إذ غير جائز أن يقال اصطاد سمكاً ميتاً، كما لا يقال اصطاد ميتاً فالآية لم تنتظم الطافي ولم تتناوله والله أعلم^(١).

ثم بين الإمام الجصاص حكم الانتفاع بميتة الجراد، وجنين الناقة والبقرة إذا حرج ميتاً بعد ذبح أمه، وبدهن الميتة.

ثم استطرده في بيان حكم السمن الذي ماتت فيه الفأرة، والقدر الذي مات فيه الطير، وأنفحة الميتة وألبانها، وشعر الميتة وصوفها، وفراء وجلود السباع، ذاكراً خلاف أهل العلم والآثار التي استدلت بها كل فريق، مبيناً تلك الآثار من حيث القبول الرد والمعاني^(٢).

والله أعلم بالمراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ {البقرة: ١٧٣} عموم في السمك والجراد وغيرهما.

وللناس كلام في جواز تخصيص عموم كلام الله تعالى بالسنة، وقد روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالسمك والجراد، وأما الدمان فالطحال والكبد».

أد (١) الجصاص، لقرآن (١٣٥/١).

(٢) المرجع السابق (١٣٥/١-١٥١).

وقد روى عمرو بن دينار عن جابر في قصة جيش الخبط: فإن البحر ألقى إليهم حوتا أكلوا منه نصف شهر، فلما رجعوا إلى النبي عليه السلام فأخبروه، فقال: «هل عندكم منه شيء تطعموني؟».

وبالجملة: الخبر عام، وأيضاً الكتاب عام، فإذا وقع التنازع في الطافي، لم يصح الاستدلال بعموم الخبر على عموم الكتاب.

ومنهم من يستدل على تخصيص عموم آية تحريم الميتة بقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ﴾ {المائدة: ٩٦}.

وهذا مع عمومه لا يصلح لتخصيص عموم تحريم الميتة.

واستدلوا عليه بقول النبي - عليه السلام - أنه قال: في حديث صفوان بن سليمان الزرقى. عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي - عليه السلام - أنه قال في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

وسعيد بن سلمة مجهول غير معروف بالتب، وقد خالفه في سنده يحيى ابن سعيد الأنصاري فرواه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه، عن رسول الله عليه السلام - ومثل هذا الاضطراب في السند يوجب اضطراب الحديث، وغير جائز تخصيص آية محكمة به.

وقد روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «البحر الذكي صيده، والطهور ماؤه».

وهذا أضعف عند أهل النقل من الأول.

وقد روي فيه حديث آخر، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

قال أبو بكر الرازي - وهو الذي روى هذه الأخبار-: فيما رواه عن جابر، عن النبي - عليه السلام - أنه سئل عن البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

وأما أبو عيسى الترمذي؛ فإنه يروي حديث سعيد بن سلمة في صحيحه، ويقول: إنه من آل ابن الأزرق، ويقول: إن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار - أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: «سأل رجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ من البحر؟ فقال - عليه السلام - : «البحر هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر والفراسي، ثم قال: وهذا حديث حسن صحيح.

وروى الرازي عن علي أنه قال: «ما طفا من صيد البحر فلا تأكله».

وروى أيضاً عن جابر وابن عباس كراهة الطافي.

وروى عن أبي بكر الصديق وأبي أيوب إباحة الطافي من السمك.

وروى الرازي في أحكام القرآن - بإسناد له متصل عن جابر - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه».

وروي بإسناد آخر عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما جزر البحر عنه فكل، وما ألقى فكل، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل».

وروي بإسناد آخر عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «إذا صدتموه وهو حي فكلوه، وما ألقى البحر حياً فمات فكلوه، وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه».

وروي بإسناد آخر عن جابر: «ما وجدتموه وهو حي فمات فكلوه، وما ألقى البحر طافياً ميتاً فلا تأكلوه».

وبالجملة: هذه الأخبار لا نعرف صحتها على ما يجب، ولكن الإشكال في عموم كتاب الله تعالى، ويقابله أن عموم كتاب الله تعالى، اتفقت الأمة على تطرق

التخصيص إليه في غير الطافي من ميتات السمك، فلم يبق وجه العموم معمولاً به، وصار الحديث المتفق على صحته واستعماله في غير الطافي معمولاً به في الطافي. وروى عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك أن النبي - عليه السلام - قال: «كل مما طفا على البحر».

وأبان بن أبي عياش ليس هو ممن يثبت ذلك بروايته.

وقال شعبة: لأن أزي سبعين زنية أحب إليّ من أن أروى عن أبان ابن أبي عياش.

ثم بيّن الإمام الكيا الهراسي اختلاف العلماء في حكم ميتة الجراد، وما ورد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين والأئمة، ثم قال قوله - عليه السلام - : «أحلت لنا ميتتان»، وقضى بذلك على عموم الكتاب في تحريم الميتة، مع أن مالكا يقول: في الجراد أنه إذا أخذ حياً وقطع رأسه وشوي أكل، وما أخذ منه حياً فغفل عنه حتى مات لم يؤكل، إنما هو بمنزلة ما وجد ميتاً قبل أن يصاد فلا يؤكل عنده، وهو قول الزهري وربيعه.

وقال مالك: ما قتله مجوسي فلا يؤكل.

وقال الليث بن سعد: أكره الجراد ميتاً، فأما إذا أخذته وهو حي فلا بأس به وقال النبي - عليه السلام - في الجراد: «أكثر جنود الله: لا آكله ولا أحرمه»^(١)، ولم يفصل بين ما مات وبين ما قتله آخذه.

وقال عطاء عن جابر: غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأصبنا جراداً فأكلناه.

وقال عبد الله بن أبي أوفى: غزوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات فنأكل الجراد ولا نأكل غيره.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الأطعمة. باب: في أكل الجراد (٣٥٧/٣) رقم (٣٨١٣)، وابن ماجه، كتاب: الصيد. باب: صيد الحيتان، والجراد (١٠٧٣/٢) رقم (٣٢١٩).

وهذه الأخبار مستعملة بالإجماع في تخصيص بعض ما تناوله عموم الكتاب في السمك والجراد، وذلك يدل على بطلان مذهب مالك في الجراد، ومذهب أبي حنيفة في الطافي.

ولأن إسالة الدم إذا لم تعتبر فأى معنى لاشتراط الذكاة في النوعين، وأي أثر للآدمي واصطياده؟^(١).

ثم عرج الإمام الكيا الهراسي على بيان حكم الأجنة، ودباغ جلود الميتة، والانتفاع بدهن الميتة وألبانها وأنفحتها وشعرها وعظامها، ذكراً للخلاف والآثار التي استدل بها أهل كل قول، مفنداً ما قيل في الأدلة دراية ورواية^(٢).

المقارنة:

الناظر فيما أبداه كل من الإمامين الجصاص والکيا الهراسي في تفسير الآية، وما يستتبط منها من الأحكام يجد أنهما اتفقا في المنهجية العامة، إلا أنهما مختلفان في المنهجية الخاصة، وظاهرٌ جداً أن سبب اختلافهما في ذلك هو اختلاف مذهبيهما في المسائل المستنبطة من الآية، فأخذ كل منهما يسلك منهجيته الخاصة لترجيح مذهبه، وإليك البيان:

أولاً: اتفقا على أن تحريم الميتة في النص القرآني عام، كما اتفقا أيضاً على أن هذا النص قد دخله التخصيص، والتخصيص بيان.

ثانياً: اتفقا أيضاً على أن المخصص المتفق عليه هو قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ {المائدة: ٩٦}، فاستنتجت هذه الآية ما تم اصطياده مما في البحر، وكذا ما رمى به البحر أو قذف به حياً ثم ماء، وهو من تفسير القرآن بالقرآن.

أح(١) الكيام الهراسي، لـ ق ر آن (١/٢٦-٣٧).

أح(٢) الكيام الهراسي، لـ ق ر آن (١/٣٧-٤٠).

ثالثاً: كما اتفقا الإمامان على أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة إذا كانت متواترة أو مشهورة، ولهذا؛ اتفقا على إخراج ميتة الجراد والسماك في الجملة من عموم الميتة في النص القرآني، وهو من تفسير القرآن بالسنة.

رابعاً: إلا أنهما مختلفان في تخصيص الكتاب بسنة الآحاد مما هو دون السنة المشهورة، فمذهب الحنفية الذي ينصره الإمام الجصاص لا يخص الكتاب بالسنة التي هي دون المشهورة، ومذهب الشافعية الذي ينتصر إليه الكيا الهراسي يقول بذلك.

خامساً: يتبين مدى تمكن الإمام الجصاص في الجانب الحديثي، وذلك بنقد الأحاديث التي يحتج بها مخالفه ومنهم الإمام الكيا الهراسي، في حين لا نجد هذه الملكة عند الإمام الكيا الهراسي، بل نجده ينقلها، وينقل كلام الإمام الجصاص مسلماً له فيما يقوله فيها، بل ينص على أن هذه الأخبار لا يعرف صحتها على ما يجب.

سادساً: كما يلاحظ القارئ المتمعن أن الإمام الجصاص حينما يستدل بكثير من الأحاديث التي تؤيد ما يذهب إليه يترك الكلام عليها، وكأنها سليمة من أي كلام على أسانيدها، ولكنه حين يقف على الأحاديث التي يستدل بها مخالفه يقف منها موقف المنتقد لها، المبين لما فيها من الضعف، وقد سهب في ذلك، ولا شك أن هذا ينبئ عن مدى التعصب للمذهب الذي يريد نصرته، مدى التعصب على المذهب الذي يريد تضعيفه.

سابعاً: كما يلاحظ القارئ الحصيف أن الإمام الجصاص حين يجد أن دليل مخالفه فيه قوة في الدلالة، فإنه يبحث له عن احتمال يجعله به محتملاً لغير المعنى الذي يدل على مذهب مخالفه، فإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

ثامناً: أظهر الإمام الجصاص ملكة فقهية كبيرة في كيفية استنباط الأحكام الفقهية من للآية، والإمام الكيا الهراسي لا يقل عنه في ذلك، إلا أن للإمام الجصاص قصب سبق.

تاسعاً: تظهر مدى ما يتحلى به الإمام الكيا الهراسي من الملكة الفقهية حين يناقش استدلالات الإمام الجصاص، وما يورده من احتمالات على دليل مخالفه في غاية من اللطافة والبيان، وقد يسلك في ذلك سبيل الاختصار.

عاشراً: من تلك المناقشات التي يستدرکها الإمام الكيا الهراسي على الإمام الجصاص هنا أن "عموم كتاب الله تعالى، يقابله أن عموم كتاب الله تعالى، انفقت الأمة على تطرق التخصيص إليه في غير الطافي من ميات السمك، فلم يبق وجه العموم معمولاً به، وصار الحديث المنفق على صحته واستعماله في غير الطافي معمولاً به في الطافي".

ومن المعلوم من أصول الحنفية أن اللفظ العام في القرآن الكريم دلالاته على أفراده قطعية فلا يجوز التخصيص له إلا بقطعي مثله من قرآن أو سنة متواترة أو سنة مشهورة مستفيضة تنزل منزلة اليقين، لكن؛ إذا دخل التخصيص للفظ العام في القرآن الكريم، فإن دلالاته على أفراد تصير ظنية لا قطعية، فأجازوا بعد ذلك تخصيص القرآن بسنة الآحاد وإن لم تكن متواترة أو مشهورة^(١).

ولذا؛ وجدنا الإمام الجصاص يستثني من عموم الكتاب مية الجراد، ولا شك أنه خبر آحاد، ومع ذلك قضى به على عموم الكتاب، فكان يلزمه أن يقضي بعموم قوله: «أحلت لنا ميتتان» على عموم الكتاب أيضاً فيستثني الطافي إلا أن يقال: إن الجراد ورد به نص بخصوصه، فأيد الخصوص العموم في الاستثناء، وليس كذلك في الطافي، فتنازع فيه عموماً الكتاب والسنة، ولم يثبت بخصوصه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - شيء، واختلف فيه الصحابة - رضي الله عنهم -، والقاعدة أنه إذا تعارض الحلال والحرام غلب الحرام^(٢)، وعليه؛ فإن مسلك الإمام الجصاص فيها أقوى من مسلك الإمام الكيا الهراسي إلا أن يتم الترجيح بأمر خارجي هو كون القائل بحل الطافي هو أعظم الصحابة قدراً أبو بكر الصديق - رضي الله عنه -، لكن القاعدة

١ ل و (ج) اليكتور عبد الكريم زهير، و ل ا ل ف ق ه، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ص (٣٢٠-٣١٨).

(٢) زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى:

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ص (٩٣)، وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ب ا ه

و ا ل ن ظ ا ن ر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ص (١٠٥).

في هذا أن الصحابة إذا اختلفوا في مسألة فليس بعضهم حجة على بعض، بل يجب الرجوع إلى الدليل^(١)، وبهذا تترجح منهجية الخاصة بالإمام الجصاص.

حادي عشر : كذلك نجد الإمام الجصاص يستمسك بعموم آية الميتة في القول بتحريم الجنين الذي نكيت أمه إذا خرج ميتاً، ذلك أنه يضعف الحديث، ثم على فرض صحته يجعل معناه على معنيين: أنه تكفي زكاة أمه زكاة له، أو أن ذكاته تكون كزكاة أمه، وإذا احتل المعنيين، فلا يصلح الاستدلال به، وإذا احتل المعنيين وجب الرجوع إلى الأصل، والأصل أنه ميتة، والميتة محرمة.

والحقيقة أن المنهجية التي سلكها هنا الإمام الجصاص منهجية منطقية لم يستطع الإمام الكيا الهراسي أن يجيب عنها لما انتصر إليه من مذهبه إلا باعتبار صحة حديث زكاة الجنين زكاة أمه، ومع ذلك لم يجب على كونه محتملاً لا يصلح للاستدلال.

إلا أننا نجد الإمام الجصاص يخالف المنهجية العامة ألا وهي أننا إذا لم نجد في الآية تفسيراً صريحاً من القرآن أو مما صح من السنة، فإننا نرجع إلى تفسير الصحابة.

وإذ قد تم تخصيص النص القرآني في الميتة، وعلى فرض صحة الحديث: «زكاة الجنين زكاة أمه»، جاز تخصيص النص القرآني به؛ لأن دلالاته على بقية أفراد ظنية، فيجوز تخصيصها بخبر الأحاد، وبما أنه يحتمل معنيين، فإن الواجب لتعيين أحد الاحتمالين الرجوع على عمل الصحابة، فهم أدري بمراد النص، وحين ورد عنهم أنهم كانوا يقولون: «إذا أشعر الجنين فذكاته زكاة أمه»، وقد ورد عن علي وابن عمر - رضي الله عنهم - أنه يؤكل بزكاة أمه، ولم يُعلم لهم مخالف، فتعين المعنى المراد من الحديث، وإنما ذكر الإشعار في الأثر؛ لأنه ما قبل الإشعار قد تعافه النفس.

ثاني عشر : قد عُلم من منهجية الإمام الجصاص توجيه النصوص لتتوافق مع مذهبه ولو بنوع من التكلف، وذلك ظاهر هنا في مسألة طهارة اللبن في ضرع الميتة؛ إذ الأصل أن الميتة نجسة، ولا يجوز أن يستثنى منها إلا ما استثناه الدليل، فلما لم

(١) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٧هـ) في **مقدمة** ٤. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ (٤٤٠/١).

يجد دليلاً خاصاً يعضده تكلف لاستنباط ما يدل لمذهبه فقال: "اللبن لا يجوز أن يلحقه حكم الموت؛ لأنه لا حياة فيه، ويدل عليه أنه يؤخذ منها وهي حية فيؤكل، فلو كان مما يلحقه حكم الموت لم يحل إلا بذكاة الأصل كسائر أعضاء الشاة".

والدليل على التكلف هنا أن اللبن إنما دلَّ على حليته النصوص الشرعية حين كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يشربه، وليس لكونه لا حياة فيه أو لكونه يؤخذ منها وهي حية، بل حتى الصوف والوبر والشعر لم يدلَّ على حليتها كونها لا تحلها الحياة، بل لأن الله - تعالى - امتن بذلك علينا، فقال: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَىٰ حِينٍ﴾ {النحل: ٨٠}، فدلَّ ذلك على حليتها.

ومن تكلفه في ذلك أيضاً قياسه قياساً مع الفارق في قوله: "فإن قيل: ما الفرق بينه وبين ما لو حلب من شاة حية، ثم جعل في وعاء نجس، وبين ما إذا كان في ضرع الميتة، قيل الفرق بينهما: أن موضع الخلقة لا ينجس ما جاوره بما حدث فيه خلقة، والدليل على ذلك اتفاق المسلمين على جواز أكل اللحم بما فيه من العروق مع مجاورة الدم لدواخلها من غير تطهير، ولا غسل لذلك، فدل ذلك على أن موضع الخلقة لا ينجس بالمجاورة لما خلق فيه". أهـ

ومن المعلوم أن اللبن تولد مما قال الله - تعالى - فيه: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرْبِ﴾، فاستخلص فجمع في وعاء طاهر حال الحياة، وأما الدم فهو في ذاته نجس، وإنما يجري في العروق من اللحم، واللحم في ذاته طاهر، فكيف يجعل الوعاء النجس بالموت شبيه الوعاء الطاهر في ذاته؟ وكيف يجعل اللبن الطاهر في ذاته شبيه الدم النجس في ذاته؟

فكما أن العروق مع اللحم بعد بالموت تصير نجسة، فكذلك اللبن يصير بالموت نجساً.

كما لا يصح القياس على أصل مختلف فيه، فإذا كان الدم المتبقي عند الحنفية في العروق طاهر، فإنه عند الشافعية نجس نجاسة معفو عنها؛ لعموم البلوى وصعوبة التحرز، وهو بخلاف اللبن في ضرع الشاة الميتة^(١).

(١) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧١هـ) ج ٤ م ١٠١٢١١ ذب، دار الفكر (٢٤٥/١).

ثالث عشر : كما أن من منهجية الإمام الجصاص سكوته عن الحديث الذي يستدل به لمذهبه، ويستتبط منه الأحكام وكأنه صحيح بلا خلاف، من ذلك هنا قوله: "ويدل على ذلك أيضاً ما رواه شريك عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال: أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة الطائف بجبنة فجعلوا يقرعونها بالعصا، فقال: أين يصنع هذا فقالوا: بأرض فارس، فقال: «اذكروا اسم الله عليه وكلوا».

ومعلوم أن ذبائح المجوس ميّنة، وقد أباح - صلى الله عليه وسلم - أكلها مع العلم بأنها من صنعة أهل فارس، وأنهم كانوا إذ ذاك مجوساً، ولا ينعقد الجبن إلا بإنفحة، فثبت بذلك أن إنفحة الميّنة طاهرة.

وقد روي عن ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت: سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الجبن فقال: «ضعي السكين واذكري اسم الله تعالى وكلّي».

فأباح النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث أكل الجميع منه، ولم يفصل بين ما صنع منه بإنفحة ميّنة أو غيرها". أهـ

فهذان الحديثان اللذان استدل بهما هنا في سندهما كلام سكت عنه، وكان عليه - كما بيّن ما في دليل مخالفه من كلام في سنده - أن يبيّن ما في سند هذين الحديثين من كلام، ذلك أن في سند الأول كلاً من: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبي عبد الله الكوفي القاضي^(١)، وجابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب الجعفي^(٢).

تهذيب ابن حجر تهذيب (٢٤٥/١)، وأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) في تهذيبه تهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص (٢٦٦).

(٢) المرجع السابق (٤١/٢)، والمرجع السابق ص (١٣٧).

وفي سند الثاني كلاً من: القاسم بن الحكم بن كثير العرني، أبي أحمد الكوفي^(١)،
وغالب بن عبيد الله الجزري^(٢).

ر ا ب ع ع ش ر : من جميل ما يحسب للإمام الكيا الهراسي أنه بعد مناقشته لأدلة
الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في قوله بطهارة الإنفحة ولبن الميتة استدرك بأن
بإمكان أبي حنيفة أن يقول: إن الودك في حكم الجزء الباقي معه، واللبن خلق خلقاً
ينفصل عن الأصل، فيحتلب ويستخرج منه، ولو انفصل الودك من الجملة في حياة
الجملة كان نجساً بخلاف اللبن، فإذا لم ينجس اللبن في حالة الحياة إذا انفصل، فإنما
ينجس بالمجاورة، ونجاسة الخلقة لا تؤثر فيما جاورها".

فلم تمنعه مخالفة مذهب أبي حنيفة لمذهبه أن يدلّ على الحجة التي تؤيد
مذهب أبي حنيفة، وإن كانت هذه الحجة قد تخفى على الحنفية أنفسهم، وهذا يدلّ على
إنصاف الإمام الكيا الهراسي لمخالفه.

(١) المرجع السابق (٢٧٩/٨)، والمرجع السابق ص (٤٤٩).

(٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٥ هـ)، رد المحتب، ص ١٠٠، تحت
مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن (١١/٣)، بالتحبي، الإسلام
(٥٦٧/٩).

المطلب الثاني

الحجر على السفية

قال الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ {البقرة: ٢٨٢}.

ل الإمام الجصاص - الله - : " قد احتج كل فريق من موجبي الحجر على السفية ومن مبطليه بهذه الآية، فاحتج مثبتو الحجر للسفيه بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾، فأجاز لولي السفية الإملاء عنه.

واحتج مبطلو الحجر بما في مضمون الآية من جواز مداينة السفية، بقوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ ﴾ {البقرة: ٢٨٢} إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾، فأجاز مداينة السفية، وحكم بصحة إقراره في مداينته، وإنما خالف بينه وبين غيره في إملاء الكتاب، لقصور فهمه عن استيفاء ماله وعليه مما يقتضيه شرط الوثيقة، وقالوا: إن قوله تعالى: ﴿ فَيُمِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ إنما المراد به ولي الدين.

وقد روي ذلك عن جماعة من السلف قالوا: وغير جائز أن يكون المراد ولي السفية على معنى الحجر عليه، وإقراره بالدين عليه؛ لأن إقرار ولي المحجور عليه غير جائز عليه عند أحد، فعلمنا أن المراد ولي الدين فأمر بإملاء الكتاب حتى يقر به المطلوب الذي عليه الدين.

ثم بين الإمام الجصاص اختلاف السلف في المراد بالسفيه بالآية، فمنهم من قال: هم الصبي والنساء.

وقد عقب الإمام الجصاص على هذا القول بقوله: " وهذا كله محمول على أنه لم يؤنس رشدها؛ ؛ لأنها لو أحالت حولاً في بيت زوجها وولدت بطوناً، وهي غير مؤنسة للرشد، ولا ضابطة لأمرها لم يدفع إليها مالها، فعلمنا أنهم إنما أرادوا ذلك فيمن لم يؤنس رشدها".

ثم بيّن رحمه الله معنى السفه في القرآن، وأنه يعني الجهل والخفة، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

مشين كما اهتزت رماح تسفحت ... أعاليها مر الرياح النواسم

يعني استخفتها الرياح.

وقال آخر^(٢):

نخاف أن تسفه أحلامنا ... فنحمل الدهر مع الحامل

أي تخف أحلامنا ويسمى الجاهل سفيهاً؛ لأنه خفيف العقل ناقصه، فمعنى الجهل شامل لجميع من أطلق اسم السفيه، فالسفيه في أمر الدين هو الجاهل فيه.

والسفيه في المال هو الجاهل لحفظه وتدييره.

والنساء والصبيان أطلق عليهم اسم السفهاء لجهلهم ونقصان تمييزهم.

ويكون السفيه في رأيه الجاهل فيه والبذي اللسان.

ولما كان اسم السفيه ينتظم هذه المعاني، وجب الرجوع إلى مقتضى لفظ الآية

في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا﴾.

والمحتمل من معنى الآية أن يريد به الجهل بإملاء الشرط - وإن كان عاقلاً مميّزاً غير مبذر ولا مفسد -، وأجاز لولي الحق أن يمليه حتى يقرّ به السفيه الذي عليه الحق، ويكون ذلك أولى بمعنى الآية؛ لأن الذي (عليه الحق) هو المذكور في أول الآية بالمداينة، ولو كان محجوراً عليه لما جازت مداينته.

(١) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، أبو الحارث، ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو طلحة الحسين (المتوفى: ٢٩٩هـ)، لا بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص (٤٦٣)، والزركلي، الأعلام (١٢٤/٥).

(٢) هو الربيع بن أبي الحقيق من بني النضير، ينظر: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، لا بن فارس، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ، ص (١٨٤).

ومن جهة أخرى أن ولي المحجور عليه لا يجوز إقراره عليه بالدين، وإنما يجوز على قول من يرى الحجر أن يتصرف عليه القاضي ببيع أو شري، فأما وليه فلا نعلم أحداً يجيز تصرف أوليائه عليه ولا إقراره، وفي ذلك دليل على أنه لم يرد ولي السفية، وإنما أراد ولي الدين.

وأما قوله: ﴿أَوْضَعِيماً﴾، فقد قيل فيه: الضعيف في عقله أو الصبي المأذون له؛ لأنه ابتداء الآية يقتضى أن يكون الذي عليه الحق جائر المداينة والتصرف، فأجاز تصرف هؤلاء كلهم، فلما بلغ إلى حال إملاء الكتاب والإشهاد ذكر من لا يكمل لذلك، إما لجهل بالشروط، أو لضعف عقل لا يحسن معه الإملاء، وإن لم يوجب نقصان عقله حجراً عليه، وإما لصغر أو كبر سن؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَوْضَعِيماً﴾ محتمل للأمرين جميعاً وينتظمهما، ويدخل فيه من لا يستطيع أن يمل لمرض، أو كبر سن، أو لخرس، و كله محتمل، وجائز أن تكون هذه الوجوه مرادة لله تعالى لاحتتمال اللفظ لها، وليس في شيء منها دلالة على الحجر على السفية.

ولو كان بعض من يلحقه اسم السفية يستحق الحجر لم يصح الاستدلال بهذه الآية؛ لأن السفية لفظ مشترك ينطوي تحته معان مختلفة، منها السفه في الدين، وذلك لا يستحق به الحجر؛ فالكفار والمنافقين سفهاء، وهم غير مستحقين للحجر في أموالهم.

ومنها السفه الذي هو البذاء والتسرع إلى سوء اللفظ، وقد يكون هذا النوع من السفه محموداً لإصلاح المال غير مفسد ولا مبذر كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ {البقرة: ١٣٠}. قال أبو عبيدة: يريد أهلها وأوبقها.

وروي عن عبد الله بن عمر^(١) حين قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : إني أحب أن يكون رأسي دهيئاً، وقميصي غسلياً، وشراكي نعلي جديداً، أفمن الكبر هو يا رسول الله؟ قال: «لا، إنما الكبر من سفه الحق وغمص الناس»^(٢).

وهذا يشبه أن يريد من جهل الحق؛ لأن الجهل يسمى سفهاً. والله تعالى أعلم.

تذ ١٤ هـ : ليس الحديث من رواية عبد الله بن عمر، وإنما هو من رواية عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص، وفي حديثهما أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم السائل، هكذا مبهماً، وليس هو عبد الله بن عمر، وإنما هو مالك بن مرارة الرهاوي، كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمة مالك بن مرارة هذا. ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ١ بتأليف أبي بصير في الأمانة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ (٥/٥٥٤-٥٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (٣٣٨/٦) رقم (٣٧٨٩).

ثم بعد بيان معنى السفه في القرآن الكريم عاد الإمام الجصاص ليذكر الخلاف في مسألة الحجر على السفه.

فبدأ بمذهب إمامه أبي حنيفة وأنه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ لا لسفه ولا لتبذير ولا لدين وإفلاس، حتى لو حجر عليه القاضي، ثم أقرّ بدين أو تصرف في ماله ببيع أو هبة أو نحو ذلك جاز.

أما إذا لم يؤنس منه رشد، فكان فاسداً، فإنه يحال بينه وبين ماله ما لم يبلغ خمسة وعشرين سنة، فإذا بلغها دفع إليه ماله. وبقوله قال عبيد الله بن الحسن^(١) و إبراهيم النخعي وابن سيرين وعن الحسن البصري.

وخالفه صاحباؤه القاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن، واشترط مالك: الحجر من السلطان.

وحكى المزني^(٢) عن الشافعي أنه لا تدفع أموال اليتامى إليهم إلا بأمرين: البلوغ والرشد، والرشد والصلاح في الدين. وإذا حجر عليه الإمام في سفهه وإفساده ماله أشهد على ذلك.

كما احتج مثبتو الحجر بما روى عروة بن الزبير أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير فقال: إني ابتعت بيعاً ثم إن علياً يريد أن يحجر عليّ، فقال الزبير: فإني شريك في البيع، فأتى عليّ عثمان فسأله أن يحجر على عبد الله بن جعفر، فقال الزبير: أنا شريكه في هذا البيع، فقال عثمان: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير؟^(٣)

(١) هو عبيد الله بن الحسن بن الحسين التميمي العنبري، قاضي البصرة وخطيبها، ولد سنة مائة (١٠٠هـ)، كان ثقة، كبير القدر، محموداً في القضاء، من عقلاء الرجال، مات سنة ثمان وستين ومائة (١٦٨هـ)، ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (١٠/٣٤٤).

(٢) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمر بن مسلم وهو إبراهيم المزني، كان فقيهاً حادقاً، ثقة في الحديث، توفي يوم الأربعاء لأربع وعشرين ليلة خلت من ربيع الأول هذه للسفة (٤٤٢هـ) ابن الجوزي، تاريخ الإسلام (١٢/١٩٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعائي في مذهب نفسه، كتاب: البيوع. باب: المفلس، والمحجور عليه (٨/٢٦٧) رقم (١٥١٧٦)، والطحاوي في مذهبها لا لثا ر. باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إثبات الحجر على السفه في ماله، وفي نفي الحجر عنه (٤٣٠/١٢) رقم (٤٨٥٩)، والدارقطني، كتاب: كتاب في الأفضية والأحكام. باب: في المرأة تقتل إذا ارتدت (٤١٣/٥-٤١٤) رقم (٤٥٥٢).

قالوا: فهذا يدل على أنهم جميعاً قد رأوا الحجر جائزاً، وكل ذلك بمحض من الصحابة من غير خلاف ظهر من غيرهم عليهم.

ثالثاً أمل ط ج ص ا ص: لا دلالة في ذلك على أن الزبير رأى الحجر، وإنما يدل ذلك على تسويغه لعثمان الحجر، وليس فيه ما يدل على موافقته إياه فيه، وذلك؛ لأن هذا حكم سائر المسائل المختلف فيها من مسائل الاجتهاد، وأيضاً فإن الحجر **و جعله ين :**

أ د ه م ا : الحجر في منع التصرف والإقرار.

و الأخر : في المنع من المال، وجائز أن يكون الحجر الذي رآه عثمان وعلي هو المنع من ماله؛ لأنه جائز أن يكون سنَّ عبد الله بن جعفر في ذلك الوقت خمساً وعشرين سنة.

وأبو حنيفة يرى أن لا يدفع إليه ماله قبل بلوغ هذه السن، إذا لم يؤنس منه رشد، وهذا عبد الله بن جعفر هو من الصحابة، وقد أبى الحجر، فكيف يدعى فيه اتفاق الصحابة، ويحتجون أيضاً بما روى الزهري عن عروة عن عائشة أنه بلغها أن ابن الزبير بلغه أنها باعت بعض ربايعها^(١)، فقال: لتنتهين وإلا حجرت عليها فبلغها ذلك، فقالت: "لله علي أن لا أكلمه أبداً"^(٢).

قالوا: فهذا يدل على أن ابن الزبير وعائشة قد رأيا الحجر، إلا أنها أنكرت عليه أن تكون هي من أهل الحجر، فلولا ذلك لبينت أن الحجر لا يجوز ولردت عليه قوله.

ق ا ل ه ب ه ر : قد ظهر النكير منها في الحجر، وهذا يدل على أنها لم تر الحجر جائزاً، لولا ذلك لما أنكرته إن كان ذلك شيئاً يسوغ فيه الاجتهاد، وما ظهر منها من النكير يدل على أنها كانت لا تسوغ الاجتهاد في جواز الحجر"^(٣).

١ ل ل (١) ا ع جمع ربع، وهو الدار أو المنزل، وقيل هو النعش. تينطرح الزبيدي، ل ل ر وس (٢٣/٢١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الأدب. باب: الهجرة (٥/ ٢٢٥٥) رقم (٥٧٢٥).

أ د ه (٣) الحاصل، ل ل ر آ ن (٢/ ٢١٢ - ٢١٧).

ثم استنطرد الإمام الجصاص في بيان الاعتراضات على القول بعدم جواز الحجر على السفية والإجابة عليها^(١).

الم ا ل د ي ا ا ل ه ر ل س د ي ه - الله - : " وقوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِكْ وَيُلْهُ بِالْمَدْلِ ﴾ (٢٨٢) :

اعلم أنه تعالى ذكر السفية في مواضع من كتابه في أمر الدين والدنيا:

فأما في أمر الدين، فمثل قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَدَهُمْ عَن قِبَلِنَا إِنَّا كَانُوا عَلَيْنَا ﴾ {البقرة: ١٤٢}.

وقال: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ {البقرة: ١٣}.

وإنما ذلك في أمر الدين.

وقال في نوع آخر: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّفَهَاءَ ءَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ {النساء: ٥} .

فهذا - وإن كان خطاب غير السفهاء - ولكن المراد بقوله: (أموالكم أي أموالهم، ولذلك قال: ﴿ وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ {النساء: ٥}.

فعلم به أن المراد بقوله: ﴿ ءَمْوَالِكُمْ ﴾، الأموال التي أضيفت إليكم ولاية لا ملكاً. وذلك يدل دلالة ظاهرة، على أن على السفية في أمواله ولاية، وأن أمر أمواله مفوض إلى وليه، حتى إنه يرزقه منه ويكسوه، فقال: أموالكم، وأراد به أموالكم من حيث نفاذ التصرف، وأموالهم من حيث الملك.

ومثله قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ {البقرة: ٥٤} { أي ليقتل بعضكم بعضاً.

وقال في موضع آخر: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ {النور: ٦١} { أي يسلم بعضكم على بعض.

(١) الجطلهل ل ل ا ق م ر آ ن (٢/ ٢١٧-٢٢١).

وأصل السفه في الدين والدنيا واحد، وهو الخفة والجهل بموضع الحط والأمر الذي قصد له، فالسفيه في الدين والسفيه في رأيه هو الجاهل فيه، ومنه قول الشاعر:

نخاف أن تسفه أحلامنا ... ونحمل الدهر مع الخامل

والبذيء اللسان يسمى سفيها؛ لأنه لا تكاد تتفق البذاءة إلا في جهال الناس وأصحاب العقول الخفيفة.

وجمع الله تعالى بين السفيه والضعيف، والضعيف ها هنا عند المفسرين هو العاجز عن الإملاء، إما بعيه أو خرسه أو جهله بأداء الكلام.

فليملل وليه من يقوم مقامه، وليس في ذلك تصريح بأن إقرار الولي عليه مقبول.

وفي هذه الآية دليل ظاهر على أن الحجر ثابت على السفيه، ولا فيه بيان معنى السفه الذي يقتضي الحجر على الحر الثابت شرعاً، بل قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجْلِ مُسَمًّى فَاكْتُوبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ﴾ {البقرة: ٢٨٢}، إلى قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ ، يدل على أن المداينة جرت معه، فإنه قال: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾، ثم قال: فإن لم يستطع بعض المتدائنين أن يكتبوا فليكتب الولي بالعدل، وليس الضعف اسماً للمحجور عليه، فإنه يتناول الخرف والأخرس والعيي.

نعم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ يدل على ذلك، على ما سنبينه في سورة النساء.

فأما قوله: ﴿سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ بعد أن ابتدأ الآية، فقد اقتضى أن يكون الذي عليه الحق جائز المداينة والتصرف، فأجاز تصرف هؤلاء كلهم، فلما بلغ إلى حال إملاء الكتاب والإشهاد، ذكر من لا يكمل لذلك، إما لجهل بالشروط أو ضعف عقل، لا يحسن معه الإملاء.

فإن لم يوجد نقصان عقله حجر عليه، إما لصغره أو لخرف وكبر سن؛ لأن قوله ﴿ضَعِيفًا﴾ يحتمل الأمرين جميعاً.

وذكر معهما من لا يستطيع أن يمل هو لمرض أو لكبر سن، فثقل لسانه عن الإملاء، وإذا كان كذلك فليس على المريض ومن ثقل لسانه بخرس ولي، عند أحد من العلماء، مثل ما يثبت على الصبي والسفيه عند من يحجر عليه.

نعم؛ يبقى أن يقال إن قوله: ﴿إِذَا تَدَايَنْمُ بَدَيْنِ﴾، يقتضي كون المداينة جارية مع السفيه والضعيف وغيرهما.

ولا شك أن السفيه لا يمنعه السفه من الإملاء إذا لم يكن مولياً عليه، فإن منعه من الإملاء، فهو الضعيف الذي لا يستطيع أن يمل، فما معنى ذكر السفه ها هنا؟ فيقال: معناه أن السفيه لخفة عقله لا يستطيع الشرائط، إلا أن يشار إليه ويعرف الشرائط فيه.

وبالجملة لفظ السفيه مشترك، يشتمل على معان مختلفة، فيجوز إطلاقه على الصبي والمجنون والكافر وبذيء اللسان والمنافق، وهؤلاء لا يستحقون الحجر.

نعم؛ لما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾، عرفنا أن المراد به سفه يتعلق بالمال^(١).

المقارنة :

يجد الناظر فيما أبده الإمامان الجصاص والكنيا الهراسي من استنباط لحكم الحجر من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَإِيَّاهُ بِالْعَدْلِ﴾ أن كل منهما سلك المنهجية العامة من تفسير القرآن بالقرآن، ولكنهما تباينا في المنهجية الخاصة تبعاً لانتصار كل منهما لمذهبه في حكم الحجر، ويلحظ ذلك فيما يلي:

أولاً: اتفقا على أن السفه له معنى ديني وله آخر دنيوي، وأن السفه الديني والدنيوي معناه واحد وهو الخفة والجهل، وأن البذاءة في القول راجعة إليه.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١/٢٤١-٢٤٤).

ثانياً: كما اتفق كلاهما على أن مشتركاً يشتمل على معان مختلفة، فيجوز إطلاقه عليها، ولا يلزم الحجر في كلاهما.

ثالثاً: تباين قول الإمامين في هل يلزم بالسفه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وِلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ الحجر عليه أم لا؟ فيرى الإمام الجصاص أن ليس في ما يدل على الحجر عليه؛ لأنه قد أجاز له البيع في صدر الآية، وذلك ينافي الحجر عليه ومنعه من التصرف.

في حين يرى الإمام الكيا الهراسي أن في الآية دليلاً على القول بالحجر؛ فإنه حين لم يعتبر عبارته بسبب سفهه أو ضعفه أو عدم القدرة على الكتابة، دل ذلك على أنه بالإمكان الحجر عليه، وينوب عنه وليه في ذلك، إلا أنه يرى أن في دلالة الآية ضعفاً فلذلك عضده بأية النساء.

رابعاً: استطرد الإمام الجصاص في بيان حكم الحجر وأطال الكلام فيه استدلالاً وإجابة على أدلة المخالف، وهذا ظاهر في خروج الإمام الجصاص عن منهجية استنباط الحكم من الآية، لذا؛ نجدنا الإمام الكيا الهراسي لا يعرج على الكلام على حكم الحجر، ويرجئ الكلام عنه إلى آية النساء.

خامساً: استطرد الإمامان إلى الكلام عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾، واختلفاً في المرد منها، ففي حين يرى الإمام الجصاص أن الواجب حملها على ظاهرها، وهو أن يكون الخطاب موجهاً إلى أصحاب الأموال أنفسهم وهم العقلاء دون السفهاء، وجعل الخطاب موجهاً إلى السفهاء إنما هو على سبيل المجاز لا الحقيقة، وهو أن يراد منها: الأموال التي أضيفت إليكم ولاية لا ملكاً، فيقول: "وهذا الذي ذكره هذا القائل عدول عن حقيقة اللفظ، وظاهره بغير دلالة.

في حين نجد الإمام الكيا الهراسي يجعل الآية محمولة على المجاز لا الحقيقة، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾، فعلم أن المراد بقوله: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾، الأموال التي أضيفت إليكم ولاية لا ملكاً.

والحقيقة أن الإمامين جرهما الاستطراد إلى الخروج عن المنهجية الخاصة،
فأخذا يستنبطان الحكم من آية ليس فيها ما يدل على الحجر، ولهذا وجدنا الإمام الكيا
الهراسي يستدرك ذلك بقوله: "نعم؛ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ يدل على ذلك،
على ما سنبينه في سورة النساء". أهـ

المطلب الثالث

كيفية القصاص

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ {البقرة: ١٧٨}.

أبو بكر الجصولي - الله - قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. هذا كلام مكتف بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده، ألا ترى أنه لو اقتصر عليه لكان معناه مفهوماً من لفظه.

واقترضى ظاهره وجوب القصاص على المؤمنين في جميع القتل.

والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل به، من قولك: اقتص أثر فلان إذا فعل مثل فعله. قال الله تعالى: ﴿فَأَرْتَدَا عَلَيَّ ءَأَثَارَهُمَا فَصَصَا﴾ {الكهف: ٦٤}، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ لِبُحَيْرَتِهِ هِيَ أَفْسَدَتْهُ فَكَبَّرُوا بِهَا لَأَنزَلَنَّ اللَّهُ لَهَا لَعُنًا وَرِثَةً مِمَّا كَسَبَتْ﴾ {القصص: ١١} أي ابتغي أثره.

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ معناه فرض عليكم كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ {البقرة: ١٨٣}، ومنه الصلوات المكتوبات يعني بها المفروضات.

فانظمت الآية إيجاب القصاص على المؤمنين إذا قتلوا لمن قتلوا لسائر المقتولين، سواء كان المقتول عبداً أو ذمياً ذكراً أو أنثى؛ لشمول لفظ القتل للجميع.

وليس توجيه الخطاب إلى المؤمنين بإيجاب القصاص عليهم في القتل بموجب أن يكون القتل مؤمناً؛ إذا الواجب اتباع عموم اللفظ ما لم تقم دلالة الخصوص، وليس في الآية ما يوجب خصوص الحكم في بعض القتل دون بعض.

فإن قال قائل: يدل على خصوص الحكم في القتل ما ن :

أحد هـ أ: قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ {البقرة: ١٧٨}، والكافر لا يكون أخاً للمسلم، فدل على أن الآية خاصة في قتل المؤمنين.

والثاني : قوله: ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ {البقرة: ١٧٨}.

قبل له: هذا **فلا يمين** :

أ ح د ه م ا: أنه إذا كان أول الخطاب قد شمل الجميع، فما عطف عليه بلفظ الخصوص لا يوجب تخصيص عموم اللفظ.

و ا ل و ج ا ل ا خ ر: أن يريد الإخوة من طريق النسب لا من جهة الدين، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَادُوا أَخَاهُمْ هُودًا﴾ {هود: ٥٠}.

وأما قوله: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ {البقرة: ١٧٨}، فلا يوجب تخصيص عموم لفظ القتلى؛ لأنه الخطاب أوله مكتفياً بنفسه، فلم يجز لنا أن قصره عليه. وإنما ذلك بيان لما تقدم ذكره على وجه التأكيد، ويؤكد ذلك ما ورد عن الشعبي وقتادة أنه كان بين حيين من العرب قتال، وكان لأحدهما طول على الآخر فقالوا: لا نرضى إلا أن نقتل بالعبد منا الحر منكم، وبالأنتى منا الذكر منكم، فأنزل الله: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ {البقرة: ١٧٨}، مبطلاً ما أرادوه مؤكداً عليهم فرض القصاص على القاتل دون غيره؛ لأنهم كانوا يقتلون غير القاتل فنهاهم الله عن ذلك.

وهو ما روي عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «من أعتى الناس على الله يوم القيامة ثلاثة: رجل قتل غير قاتله، ورجل قتل في الحرم، ورجل أخذ بذحول الجاهلية^(١)»^(٢).

وهذه الآية تدل على قتل الحر بالعبد، والمسلم بالذمي والرجل بالمرأة، لما بينا من اقتضاء أول الخطاب إيجاب عموم القصاص في سائر القتلى، وأن تخصصه الحر بالحر، ومن ذكر معه لا يوجب الاقتصار بحكم القصاص عليه دون اعتبار عموم ابتداء الخطاب في إيجاب القصاص، ونظيرها من الآي في إيجاب القصاص عاماً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِئْهٍ سُلْطَنًا﴾ {الإسراء: ٣٣}، فانتظم ذلك جميع

ذ د و ل ا ل ج ا ه ل ي ة : النحول جمع نحل وهو الثأر. ينظره ابن منظور، ا ل ه ر ب (٢٥٦/١١).

(٢) أخرجه أحمد، (٣٧٠/١١) رقم (٦٧٥٧).

المقتولين ظلماً وجعل لأوليائهم سلطاناً، وهو القود^(١)؛ لاتفاق الجميع على أن القود مراد بذلك في الحر المسلم إذا قتل حراً مسلماً، فكان بمنزلة قوله تعالى: {فقد جعلنا لوليه قوداً}؛ لأن ما حصل الاتفاق عليه من معنى الآية مراد، فكأنه منصوص عليه فيها، فلفظ السلطان - وإن كان مجملاً - فقد عرف معنى مراده من طريق الاتفاق، وقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ هو عموم يصح اعتباره على حسب ظاهره ومقتضى لفظه، ونظيرها أيضاً من الآي قوله تعالى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ {المائدة: ٤٥}، فأخبر أن ذلك كان مكتوباً على بني إسرائيل، وهو عموم في إيجاب القصاص في سائر المقتولين.

وقد احتج أبو يوسف بذلك في قتل الحر بالعبد، وهذا يدل على أن مذهبه أن شريعة من كان قبلنا من الأنبياء ثابتة علينا ما لم يثبت نسخها على لسان الرسول - صلى الله عليه وسلم -^(٢)، ولا نجد في القرآن ولا في السنة ما يوجب نسخ ذلك، فوجب أن يكون حكمه ثابتاً علينا على حسب ما اقتضاه ظاهر لفظه من إيجاب القصاص في سائر الأنفس، ونظيره أيضاً قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٤}؛ لأن من قتل وليه يكون معتدى، وذلك عموم في سائر القتلى، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ {النحل: ١٢٦}، يقتضي عمومه وجوب القصاص في الحر والعبد والذكر والأنثى، والمسلم والذمي مسألة في قتل الحر بالعبد.

ق ا ا ل ب ه ر : وقد اختلف الفقهاء في القصاص بين الأحرار والعبيد.

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر - رضي الله عنهم - : لا قصاص بين الأحرار والعبيد إلا في الأنفس، ويقتل الحر بالعبد والعبد بالحر.

(١) القود محركة هو القصاص. ينظر: محمد عميم الإحسان المجلدية البوكتية، يلفهاقت ه ية، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ص (١٧٨).

ا ل ق ا ع د (٢) الأص و ل ية مختلف فيها بين علماء الأصول، فمنهم من قال: شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه. ومنهم من قال: شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا إلا إذا وافق شرعنا. ينظر: الشوكري شه ا د ا ل ف د و ا ل ل ا د ي ق ي ق ل د ق م ع ن الأ ص و ل (١٧٩/٢-١٨١).

وقال ابن أبي ليلى^(١): القصاص واجب بينهم في جميع الجراحات التي نستطيع فيها القصاص.

وقال ابن وهب عن مالك: ليس بين الحر والعبد قَوْدٌ في شيء من الجراح، والعبد يقتل بالحر، ولا يقتل الحر بالعبد.

وقال الليث بن سعد: إذا كان العبد هو الجاني اقتص منه، ولا يقتص من الحر للعبد، وقال إذا قتل العبد الحر فلولي المقتول أن يأخذ بها نفس العبد القاتل فيكون له، وإذا جنى على الحر فيما دون النفس فللمجروح القصاص إن شاء.

وقال الشافعي: من جرى عليه القصاص في النفس جرى عليه في الجراح، ولا يقتل الحر بالعبد، ولا يقتص له منه فيما دون النفس.

ثم أخذ الإمام الجصاص يبين وجه دلالة الآية لمذهبه وذلك من خلال الآتي:
أولاً: أن الآية مقصورة الحكم على ذكر القتلى، وليس فيها ذكر لما دون النفس من الجراح.

ثانياً: والعقوبة والاعتداء يقتضي قتل الحر بالعبد.

ثالثاً: أنهم اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر، فوجب قتل الحر بالعبد، وليس في الآية دليل على التفريق.

رابعاً: أن المقصود من القصاص ما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ {البقرة: ١٧٩}، وذلك شامل للحر والعبد.

(١) هو ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، مفتي الكوفة وقاضيهما،

كان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه، مات في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين ومائة. سينظرو: بالذهبي، ٤ لا م

الذنب لا ٤ (٦/٣١٠-٣١٥).

خامساً: ويدل على ذلك من السنة قول النبي - صلى الله عليه وسلم -
:«المسلمون تتكافأ دماؤهم»^(١).

وهو عام في العبيد والأحرار، ولا يخص منه شيء إلا بدليل.

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :«لا يجلُّ دم رجل مسلم يشهد أن لا
إله إلا الله وأني رسول الله إلا في إحدى ثلاث: التارك للإسلام المفارق للجماعة،
والثيب الزاني، والنفس بالنفس»^(٢).

فلم يفرق بين الحر والعبد، وأوجب القصاص في النفس بالنفس، وذلك موافق
لما حكى الله مما كتبه على بني إسرائيل.

كما يدل عليه أيضاً قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :«العمد قود إلا
أن يعفو ولي المقتول»^(٣).

فأوجب القود في كل عمد، وأوجب القود على قاتل العبد.

سادساً: ومن جهة النظر أن العبد محقون الدم، وليس بولد للقاتل ولا ملك له،
فأشبه الحر الأجنبي، فوجب القصاص بينهما، كما يجب على العبد إذا قتل حراً بهذه
العلة، فكذلك إذا قتله الحر لوجود العلة فيه^(٤).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الجهاد. باب: فسي. يتبرعد لا ليهلعل سد ك ر (٨٠/٣) رقم (٢٧٥١)، وابن ماجه،
كتاب: الديات. باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (٨٩٥/٢) رقم (٢٦٨٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الديات. باب: قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ
وَالْأَذْنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسَانَ بِاللِّسَانِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢٥٢١/٦) رقم (٦٤٨٤)، ومسلم، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات. باب:
ما يباح به دم المسلم (١٣٠٢/٣) رقم (١٦٧٦).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب: الديات. باب: من قتل في عميا بين قوم (١٨٣/٤) رقم (٤٥٣٩)، والنسائي، كتاب:
القسامة. باب: من قتل بحجر أو بسوط (٤٠/٨) رقم (٤٧٩٠)، وابن ماجه، كتاب: الديات. باب: من حال بين
ولي المقتول وبين القود أو الدية (٨٨٠/٢) رقم (٢٦٣٥)، والدار القطني، كتاب: الحدود والديات وغيره (٨٢/٢)
رقم (٣١٣٦)، وابن أبي شيبة (٣٦٥/٩) رقم (٢٨٣٤١) واللفظ لهما.

أ د ك (٤٤) الحصائل، ل ق ر آن (١٦٤/١-١٦٩).

الكيا ا لهر لسدي ه - الله - : قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ {البقرة: 178} ظن ظانون أن أول الكلام تام في نفسه، وأن الخصوص بعده في قوله: ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ {البقرة: 178} لا يمنع من التعلق بعموم أوله، وهذا غلط منهم؛ لأن الثاني ليس مستقلاً دون البناء على الأول، إذ قول القائل: «الحر بالحر والعبد بالعبد» لا يفيد حكم القصاص إلا على وجه البناء على الأول، فإن الثاني ليس الأول، وتقديره: كتب عليكم القصاص وهو الحر بالحر قصاصاً، والعبد بالعبد قصاصاً، فوجب بناء الكلام عليه.

قالوا: أمكن أن يقال: كتب عليكم القصاص مطلقاً، وقوله: ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾ لنفي قتل غير القاتل، وهو معنى قوله - عليه السلام - : «إن من أعتى الناس على الله تعالى يوم القيامة ثلاثة: رجل قتل غير قاتله، ورجل قتل في الحرم، ورجل أخذ بذحول الجاهلية».

والذي قالوه ممكن؛ إلا أن الأظهر ما قلناه من جعل القصاص على هذا الوجه، فتقديره: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ وكيفيته ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ الآية. فمن هذا صار الشافعي إلى أن الحر لا يقتل بالعبد.

ونفى أبو حنيفة القصاص بين الأحرار والعبيد مطلقاً من الجانبين إلا في النفس. وأجرى ابن أبي ليلى القصاص بينهم في جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص. وقال الليث بن سعد: إذا كان العبد هو الجاني اقتص منه في الأطراف والنفس، ولا يقتص من الحر بالعبد.

وقال: إذا قتل العبد الحر فلولي القتل أن يأخذ نفس العبد القاتل فيكون له، وإذا جنى على الحر فيما دون النفس فللمجروح القصاص إن شاء. وقال قائلون من علماء السلف: يقتل السيد بعبد.

وكل ذلك من حيث التعلق بعمومات وردت في القصاص، ورووا عن سمرة بن جندب، عن النبي - عليه السلام - أنه قال: «من قتل عبده قتلناه، ومن جدد عبده جددناه»^(١).

والذي ينفيه يقول: إنما جعل الله تعالى للولي السلطان في القصاص، وولي العبد سيده، فلا يستحق القصاص على نفسه، إذ ليس يستحق السيد القصاص على وجه الإرث انتقالاً من العبد إليه، فلا ملك للعبد، وإنما يستوفي الإمام نيابة عن المسلمين إذا كان القصاص ثابتاً للمسلمين إرثاً، ولا يمكن ذلك في حق العبد.

ولا خلاف أنه لو قتل السيد عبده خطأ فلا تؤخذ قيمته منه لبيت مال المسلمين.

وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً قتل عبده متعمداً، فجلده النبي - عليه السلام -، ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يقده به»^(٢).

ويحمل خبر سمرة على أنه كان بعد عتقه، ثم قتله أو جددته، فسماه عبداً استصحاباً للاسم السابق.

ولهم أن يقولوا: وخبركم حكاية حال، فيحمل على أنه كان كافراً، أو أباح العبد له دم نفسه.

وقال الشافعي: يجري القصاص بين الرجال والنساء في النفس وما دونها من الأطراف، وهو قول مالك وابن أبي ليلى والثوري والأوزاعي، إلا أن الليث بن سعد قال: إذا جنى الرجل على امرأته عقلها ولم يقتص منه بها، وكأنه رأى أن النكاح ضرب من الرق فأقرن شبهه في القصاص.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٦/٣٣) رقم (٢٠١٠٤)، وأبو داود، كتاب: الديات. باب: من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه (١٧٦/٤) رقم (٤٥١٥)، والترمذي، أبواب: الديات. باب: ما جاء في الرجل يقتل عبده (٢٦/٤) رقم (١٤١٤)، والنسائي، كتاب: القسامة. باب: القود من السيد للمولى (٢١/٨) رقم (٤٧٣٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب: الديات. باب: هل يقتل الحر بالعبد (٨٨٨/٢) رقم (٢٦٦٤).

وقال عثمان البتي^(١): إذا قتلت امرأة رجلاً قتلت، وأخذ من مالها نصف الدية، وكذلك فيما دون النفس، وإن قتلها الرجل فعليه القود ولا يرد عليها شيء.

وعدة من أوجب القصاص التعلق بالعمومات ولا مخصص، وليس في شيء منها ضم الدية إلى القصاص.

وقال - عليه السلام - : «من قتل قتيلاً فوليه بخير النظرين: بين أن يقتص أو يأخذ الدية»^(٢)، ولم يذكر التخيير.

وترك الشافعي العمومات في قتل المسلم بالكافر؛ لأنها منقسمة، فمنها قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. ومساق ذلك يدل على الاختصاص بالمسلم، فإنه قال: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، ولا يكون الكافر أخاً للمسلم، وقال: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٣).

المقارنة :

من خلال النظر فيما أبداه الإمامان الجصاص والكنيا الهراسي من طريقة استنباطهم لحكم القصاص من الآية الكريمة تتبين لنا المنهجية التي سلكها كل منهما، وهي تتلخص فيما يلي:

أولاً: نجد الإمام الجصاص ينطلق من الجانب اللغوي؛ إذ لم يرد في القرآن الكريم ما يجعل الآية جملها مستقلة بنفسها أو هي مترابطة ببعضها، كما لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في تفسير الآية شيء، ولم يجد شيئاً ورد عن الصحابة

(١) هو أبو عمرو عثمان بن مسلم، وقيل: بن أسلم، وقيل: ابن سليمان البصري، الفقيه، وكان يبيع البتوت - مفردة البت كساء غليظ - فقيل البتي، وأصله من الكوفة، كان قليل الحديث لكنه من كبار الفقهاء، كانت وفاته سنة ١٤٣ هـ. ينظر في الصحابي، الإسلام (٣/٦٩٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: العلم. باب: كتابة العلم (٥٣/١) رقم (١١٢)، ومسلم، كتاب: الحج. باب: تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطنها، إلا لمنشد على الدوام (٩٨٨/٢) رقم (١٣٥٥).

أح (٣) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (٤٢/١ - ٤٥).

ولا التابعين بخصوص ذلك، لذلك لجأ إلى الجانب اللغوي، فجعل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ عَلَيْهِمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، كلاماً تاماً مستقلاً بنفسه.

في حين نجد الإمام الكيا الهراسي كذلك فهو لم يجد من القرآن ما يفسر المراد، كما لم يجد ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا عن الصحابة ولا التابعين، فلجأ هو أيضاً إلى الجانب اللغوي، وجعل ما بعده متعلقاً بما قبله.

ثانياً: تمسك الإمام الجصاص بعموم لفظ {القتلى} فهو عام في المقتولين، سواء كانوا أحراراً أو عبيداً، ذكوراً أو إناثاً، مؤمنين أو كفاراً، فأبي منهم اعتدى على الآخر وجب القصاص عليه أيّاً كانت صفته.

في حين نجد الإمام الكيا الهراسي - مع إقراره بأن النص محتملاً لقول مخالفه - إلا أنه يجعل ما بعده متعلقاً ومخصصاً لعموم ما قبله، وأن الحر إنما يقتل بالحر، ولا يقتل بالعبد، وأن المسلم لا يقتل بالكافر.

ثالثاً: يؤكد الإمام الجصاص بما يورده من دلائل متشابهة لما يذهب إليه من بقاء العموم.

إلا أنا نجد الإمام الكيا الهراسي يجعل ما بعده مخصصاً لذلك العموم بالأدلة الدالة على التخصيص، فقله: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ دليل على أنه لا يقتل المسلم بالكافر؛ إذ ليس الكافر أخاً للمسلم.

رابعاً: نجد نوعاً من التكلف والتعسف الدال على التعصب من الإمام الجصاص في جوابه على دليل مخالفه حين فسر الأخوة في الآية بأن المراد منها الأخوة من طريق النسب لا من جهة الدين.

خامساً: كما نجد أيضاً من الإمام الكيا الهراسي نوعاً من التكلف والتعسف الدال على التعصب عندما أول الحديث المؤيد لمخالفه حين قال: "ويحمل خبر سمرة على أنه كان بعد عتقه، ثم قتله أو جدعه، فسماه عبداً استصحاباً للاسم السابق".

سادساً: يظهر مدى عدم انتقاد الإمام الكيا الهراسي للأحاديث التي يستدل بها؛
إذ يكفي ردّها بيان عدم ثبوتها، ويغنيه ذلك تكلف تأويلها، كما هو الحال في حديث:
"من قتل عبده قتلناه..."^(١).

(١) ينظر: الكيا الهراسي، أحكام القرآن (١/٤٤).

المبحث الثالث

التدابير الفنية والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : شرط الولي.

المطلب الثاني : المراد بالقروء.

المطلب الثالث : انقضاء مدة الإيلاء.

المطلب الأول

شرط الولي

قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا فَغَنَ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ {البقرة: ٢٣٢}.

أبو بوبكر أبا جوصه - الله - : بيان معنى العضل عن حقيقة البلوغ بانقضاء العدة، وأن العضل يغتوربه ان :

أحداهما : المنع.

والآخر : الضيق.

والمعنيان متقاربان؛ لأن الأمر الممتنع يضيق فعله وزواله، والضيق الممتنع.

فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ معناه لا تمنعهن، أو لا تضيقوا عليهن في التزويج.

ثم بعد ذلك شرع في بيان ما دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح إذا عقدت على نفسها بغير وليها ولا إذنه، مفنداً اعتراضات المعترضين، فيذكر من وجوه دلالة الآية على ذلك ما يلي:

أولاً: إضافة العقد إليها من غير شرط إذن الولي.

ثانياً: نهيه عن العضل إذا تراضى الزوجان.

ولا يقال: لولا أن الولي يملك منعها عن النكاح لما نهاه عنه، كما لا ينهى الأجنبي الذي لا ولاية له عنه.

فهذا القول غلط؛ لأن النهي يمنع أن يكون له حق فيما نهى عنه، فكيف يستدل به على إثبات الحق، وإنما الممكن للولي أن يمنعها من الخروج والمراسلة في عقد

النكاح، فعلى هذا يجوز أن يكون النهي عن العضل منصرفاً إلى هذا الضرب من المنع.

فإن قيل: إنما نهى الله سبحانه الولي عن العضل إذا تراضوا بينهم بالمعروف، فدل ذلك على أنه ليس بمعروف إذا عقده غير الولي.

قيل له: قد علمنا أن المعروف مهما كان من شيء فغير جائز أن يكون عقد الولي؛ وذلك لأن نص الآية جواز عقدها، ونهى الولي عن منعها، فغير جائز أن يكون معنى المعروف أن لا يجوز عقدها لما فيه من نفي موجب الآية، وذلك لا يكون إلا على وجه النسخ، ومعلوم امتناع جواز الناسخ والمنسوخ في خطاب؛ لأن النسخ لا يجوز إلا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل، فثبت بذلك أن المعروف المشروط في تراضيهما ليس هو الولي.

ثم ينقل بالنص من قوله: "ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولي قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ {البقرة: ٢٣٠} قد حوى الدلالة **وتمجن** **ي ن** على ما ذكرنا:

أ ح د ه م ا: إضافته عقد النكاح إليها في قوله: ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾.

و ا ل ث ا ن ي: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾ فنسب التراجع إليهما من غير ذكر الولي، ومن دلائل القرآن على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ {البقرة: ٢٣٤} فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي، وفي إثبات شرط الولي في صحة العقد نفى الموجب الآية.

فإن قيل: إنما أراد بذلك اختيار الأزواج وأن لا يجوز العقد عليها إلا بإذنها.

قيل له: هذا **فطلجه** **ي ن** :

أ ح د ه م ا : عموم اللفظ في اختيار الأزواج وفي غيره.

و ا ل ث ا ن ي: أن اختيار الأزواج لا يحصل لها به فعل في نفسها، وإنما يحصل ذلك بالعقد الذي يتعلق به أحكام النكاح، وأيضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله: إذا تراضوا بينهم بالمعروف.

ثم بيّن الإمام الجصاص اختلاف في عقد المرأة على نفسها بغير ولي، فقال:
" اختلف الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي:

فقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها كفواً، وتستوفي المهر ولا اعتراض للولي عليها، وهو قول زفر، وإن زوجت نفسها غير كفو فالنكاح جائز، أيضاً ولأولياء أن يفرقوا بينهما.

وروي عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب^(١).

فهذا يدل على أن من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي، وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهري وقتادة.

وقال أبو يوسف: لا يجوز النكاح بغير ولي، فإن سلم الولي جاز، وإن أبي أن يسلم والزوج كفو أجازة القاضي، وإنما يتم النكاح عنده حين يجيزه القاضي، وهو قول محمد.

قال الأوزاعي: إذا ولت أمرها رجلاً فزوجها كفواً فالنكاح جائز، وليس للولي أن يفرق بينهما.

وقال ابن أبي ليلى والثوري والحسن بن صالح والشافعي: لا نكاح إلا بولي.

وقال ابن شبرمة^(٢): لا يجوز النكاح وليس الوالدة بولي، ولا أن تجعل المرأة وليها رجلاً إلا قاض من قضاة المسلمين.

ش (١) أخرجه الطحاوي في الآثا ر، كتاب: النكاح. باب: النكاح بغير ولي عصبه (٨/٣) رقم (٤٢٥٥)،
معرفة والبيهقي في الآثا ر، كتاب: النكاح. باب: لا نكاح إلا بولي (٣٢/١٠) رقم (١٣٥٢٢).

(٢) هو عبد الله بن شبرمة ابن الطفيل بن حسان أبو شرملة الضبي الكوفي، كان عفيفاً صارماً عاقلاً يشبه النساك،
كان شاعراً جواداً كريماً، مات سنة أربع وأربعين ومائة (١٤٤هـ)، ابن خزيمة الخبي، ١ لإسلا م (٩/١٩٣-١٩٥).

وقال ابن القاسم: عن مالك إذا كانت امرأة معتقة أو مسكينة أو دنية لا حظ لها، فلا بأس أن تستخلف رجلاً ويزوجها ويجوز.

وقال مالك: وكل امرأة لها مال وغنى وقدر فإن تلك لا ينبغي أن يزوجها إلا الأولياء أو السلطان.

قال: وأجاز مالك للرجل أن يزوج المرأة، وهو من فخذها، وإن كان غيره أقرب منه إليها.

وقال الليث: في المرأة تزوج بغير ولي، إن غيره أحسن منه يرفع أمرها إلى السلطان، فإن كان كفوفاً أجازه ولم يفسخه، وذلك في الثيب. وقال في السوداء تزوج بغير ولي إنه جائز. قال والبكر إذا زوجها غير ولي، والولي قريب حاضر، فهذا الذي أمره إلى الولي يفسخه له السلطان، إن رأى لذلك وجهاً، والولي من قبل هذا أولى من الذي أنكحها.

ق ا ل ب ك و ر : وجميع ما قدمنا من دلائل الآي الموجبة لجواز عقدها تقضي بصحة قول أبي حنيفة في هذه المسألة.

ومن جهة السنة حديث ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس للولي مع الثيب أمر»^(١).

وعند أبي داود عن ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «الأيام أحق بنفسها من وليها»^(٢).

فقوله: (ليس للولي مع الثيب أمر) يسقط اعتبار الولي في العقد.

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦/٥) رقم (٣٠٨٥)، وأبو داود، كتاب: النكاح. باب: في الثيب (٢/٢٣٣) رقم (٢١٠٠)، والنسائي، كتاب: النكاح. باب: استئذان البكر في نفسها (٦/٨٥) رقم (٣٢٦٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: النكاح. باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت (٢/١٠٣٧) رقم (١٤٢١).

وقوله: (الأيم أحق بنفسها من وليها) يمنع أن يكون له حق في منعها العقد على نفسها

كقوله - صلى الله عليه وسلم - : «الجار بصقبه»^(١).

وقوله لأم الصغير: «أنت أحق به ما لم تتكحي»^(٢).

فنفي بذلك كله أن يكون له معها حق، ويدل عليه حديث سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال - صلى الله عليه وسلم - : «مالي في النساء من أرب»، فقام رجل فسأله أن يزوجه فزوجها^(٣). ولم يسألها هل لها ولي أم لا، ولم يشترط الولي في جواز عقدها.

وخطب النبي - صلى الله عليه وسلم - أم سلمة فقالت: ما أحد من أوليائي شاهد فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - : «ما أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكرهني»، فقالت لابنها - وهو غلام صغير - : قم فزوج أمك رسول الله - صلى الله عليه وسلم -^(٤).

فتزوجها - صلى الله عليه وسلم - بغير ولي.

فإن قيل: لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان وليها، وولي المرأة التي وهبت نفسها له، لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ {الأحزاب: ٦}.

قيل له: هو أولى بهم فيما يلزمه من اتباعه، وطاعته فيما يأمرهم به، فأما أن يتصرف عليهم في أنفسهم وأموالهم فلا، ألا ترى أنه لم يقل لها حين قالت له ليس أحد

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الحيل. باب: في الهبة والشفعة (٦/ ٢٥٥٩) رقم (٦٥٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (١١/ ٣١٠) رقم (٦٧٠٧)، وأبو داود، كتاب: الطلاق. باب: من أحق بالولد (٢/ ٢٨٣) رقم (٢٢٧٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب: فضائل القرآن. باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه (٤/ ١٩١٩) رقم (٤٧٤١).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ١٠٣٧) رقم (١٤٢١)، والنسائي، كتاب: النكاح. باب: إنكاح الابن أمه (٦/ ٨١) رقم (٣٢٥٤).

من أوليائي شاهد: وما عليك من أوليائك، وأنا أولى بك منهم؟ بل قال: ما أحد منهم يكرهني، وفي هذا دلالة على أنه لم يكن ولياً لهن في النكاح.

ويدل عليه من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز نكاح الرجل إذا كان جائز التصرف في ماله، كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله، وجب جواز عقد نكاحها.

والدليل على أن العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا، أن الرجل إذا كان مجنوناً غير جائز التصرف في ماله لم يحز نكاحه، فدل على صحة ما وصفنا.

واحتج من خالف في ذلك بحديث عن معقل أن أخت معقل كانت تحت رجل فطلقها، ثم أراد أن يراجعها فأبى عليها معقل، فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ {البقرة: ٢٣٢} (١).

وقد روي عن الحسن أيضاً هذه القصة، وأن الآية نزلت فيها، وأنه - صلى الله عليه وسلم - دعا معقلاً وأمره بتزويجها.

وهذا الحديث غير ثابت على مذهب أهل النقل، لما في سنده من الرجل المجهول الذي روى عنه سماك، وحديث الحسن مرسل، ولو ثبت لم ينف دلالة الآية على جواز عقدها، من قبل أن معقلاً فعل ذلك فنهاه الله عنه، فبطل حقه في العضل.

فظاهر الآية يقتضي أن يكون ذلك خطاباً للأزواج؛ لأنه قال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ {البقرة: ٢٣٢}، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ إنما هو خطاب لمن طلق، وإذا كان كذلك كان معناه عضلها عن الأزواج بتطويل العدة عليها، كما قال: ﴿وَلَا تُسْكِرُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا﴾ {البقرة: ٢٣١}، وجائز أن يكون قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ خطاباً للأولياء وللأزواج ولسائر الناس، والعموم يقتضي ذلك.

واحتجوا أيضاً بما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «أيماء امرأة نكحت بغير وليها فنكاحها باطل» (٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التفسير. باب: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (١٦٤٥/٤) رقم (٤٢٥٥).

(٢) أخرجه أحمد، (٤٠/٤٣٥) رقم (٢٤٣٧٢)، وأبو داود، كتاب: النكاح. باب: في الولي (٢٢٩/٢) رقم (٢٠٨٣)، والترمذي، أبواب: النكاح (٣٩٩/٣) رقم (١١٠٢)، وابن ماجه، كتاب: النكاح. باب: لا نكاح إلا بولي (٦٠٥/١) رقم (١٨٧٩).

وبما روي من قوله: «لا نكاح إلا بولي»^(١).

وبحديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها»^(٢).

فأما الحديث الأول فغير ثابت، وقد بينا علله في شرح الطحاوي، وقد روي في بعض الألفاظ {أيما امرأة تزوجت بغير إذن مواليها}، وهذا عندنا على الأمة تزوج نفسها بغير إذن مولاها.

وقوله: «لا نكاح إلا بولي»، لا يعترض على موضع الخلاف؛ لأن هذا عندنا نكاح بولي؛ لأن المرأة ولي نفسها، كما أن الرجل ولي نفسه؛ لأن الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه، والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها، فكذلك في بعضها.

وأما حديث أبي هريرة فمحمول على وجه الكراهة، لحضور المرأة مجلس الإيماء؛ لأنه مأمور بإعلان النكاح، ولذلك يجمع له الناس، فكره للمرأة حضور ذلك المجمع.

وقد ذكر أن قوله: «الزانية هي التي تتكح نفسها»، من قول أبي هريرة.

وقد روي في حديث آخر عن أبي هريرة هذا الحديث، وذكر فيه أن أبا هريرة قال: (كان يقال: الزانية هي التي تتكح نفسها)، وعلى أن هذا اللفظ خطأ بإجماع المسلمين؛ لأن تزويجها نفسها ليس بزنا عند أحد من المسلمين، والوطء غير مذكور فيه، فإن حملته على أنها زوجت نفسها، ووطئها الزوج، فهذا أيضاً لا خلاف فيه، أنه ليس بزنا؛ لأن من لا يجيزه إنما يجعله نكاحاً فاسداً يوجب المهر، والعدة، ويثبت به النسب إذا وطئ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب: النكاح. باب: من قال لا نكاح إلا بولي (٥/ ١٩٦٩) رقم (٣٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب: النكاح. باب: لا نكاح إلا بولي (١/ ٦٠٦) رقم (١٨٨٢)، والدار قطني، كتاب: النكاح (٤/ ٣٢٥) رقم (٣٥٣٥).

وقوله عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ {البقرة: ٢٣٢} يعني إذا لم تعضلوهم؛ لأن العضل ربما أدى إلى ارتكاب المحظور منهما على غير وجه العقد، وهو معنى قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»^(١)(٢).

م ا ل د ي ا ا ل ه ر ل س د ي ه - ا ل ل ه - : " وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، خطاب للأولياء، ونهيهن عن الامتناع من تزويجها.

وذكر أصحاب أبي حنيفة، أن معنى هذه الآية لا يتحقق عندكم، فإن الولي، إذا كان هو المزوج والمتصرف فلا يقال: لا تمنعوا فلاناً من أن يبيع وأنتم البائعون، فلو لم يكن إلى المرأة النكاح لما صح أن يقول: فلا تمنعوهن من النكاح أن ينكحن، وهو لا يمنعها إنما يمنع نفسه، وقوله: ﴿يَنْكِحَنَّ﴾ فعل مضاف إليهن، وإذا نهاه عن البيع، وجب أن لا يكون له حق بما نهى عنه من منع المرأة، فتقدير الكلام: ليس للولي منع المرأة من النكاح، إذا تراضوا بينهم بالمعروف وهو الكفو، وإنما نهى الله تعالى عن العضل، إذا تراضوا بينهم بالمعروف.

ومما استشهدوا به أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ {البقرة: ٢٣٠} ولم يذكر الولي.

والذي ذكره هؤلاء غلط، وذلك أن الله سبحانه إنما قال: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

وقوله: ﴿أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، بناء على العادة الجميلة المندوب إليها في الشرع، وهي تفويضهن النكاح إلى الأولياء، بعد الرضا بالأزواج، واختيارهم، لا مباشرة المرأة عقد النكاح دون الأولياء، فإن ذلك خرم للمروءة، وهتك للستر، وفتح لأبواب التهمة، وشناعة في العرف.

(١) أخرجه الترمذي، أبواب: النكاح. باب: ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه (٣/٣٨٦) رقم (١٠٨٤)، وابن ماجه، كتاب: النكاح. باب: الأكفاء (١/٦٣٢) رقم (١٩٦٧).

أ د ك (٢) الحاصل، ل ق ر آن (١٠٠/٢ - ١٠٤).

وذكر آخرون أن الآية بنظمها، دالة على أن الولي غير مراد بالآية، فإنه قال في أول الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ {البقرة: ٢٣٢}.

وقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ خطاب لمن طلق، فمعنى ذلك عضلها عن الأزواج بتطويل العدة عليها.

وغاية ما يرد على هذا: أن ذلك يخرج قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ {البقرة: ٢٣٤} عن البلوغ حقيقة.

والأول يجيب عن هذا، أن حمل البلوغ على مقاربة البلوغ، لا يلحق اللفظ بالمستكره والبعيد في مجاري كلام البلغاء.

أما قول القائل: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ يا أولياء، فيقطع نظام الكلام، ويضمر ما لم يجر له ذكر بوجه، فهو ركيك من الكلام، مستكره في التأويل.

ف قيل لهم: إن الذي قلتموه فهمناه من قوله قبل هذا: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا﴾ {البقرة: ٢٣١}. فكيف يعيد عين ذلك بلفظ هو كناية عن القرب من ذكره باللفظ الصريح من غير فائدة، وهذا بيِّنٌ جداً.

ويدلك على ذلك ما رواه شريك عن سماك، عن ابن أخي معقل ابن يسار، عن معقل، أن أخت معقل كانت تحت رجل فطلقها، ثم أراد أن يراجعها، فأبى عليه معقل فنزلت هذه الآية.

وروى عن الحسن هذه القصة، وأن الآية نزلت فيها، وأن النبي - عليه السلام - دعا معقلاً وأمره بتزويجها إياه.

وهذا الحديث غير ثابت على مذهب أهل النقل، لما في سنده من الرجل المجهول الذي يروى عنه سماك، وحديث الحسن مرسل، ولكنه مشهور، والمرسل عندهم حجة.

والقاضي إسماعيل بن إسحاق يرويه في أحكام القرآن عن الحسن قال: «حدثني معقل بن يسار، الحديث» ثم يقول: «ثم تركها حتى انقضت عدتها». ويروى ذلك بأسانيد شتى..^(١).

المقارنة :

من خلال النظر فيما أبداه الإمامان من بيان المراد بالآية الكريمة يتبين مسلك ومنهج كل منهما، ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أولاً: اتفق الإمامان أن الخطاب في أول الآية موجه للأزواج؛ لأنهم هم الذين بيدهم الطلاق.

ثانياً: مكنم التباين بين الإمامين في من هو المقصود بالخطاب في قوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ هل هو خطاب موجه للأزواج أم للأولياء؟

فالإمام الجصاص يجعل الخطاب محتملاً أن يكون موجهاً للأولياء أو الأزواج، أو هو خطاب للأولياء وللأزواج معاً، كما أنه يجعل النهي محتملاً لمنع وليها من المراسلة في عقد النكاح؛ لأن الأغلب أن يكون ذلك في يد الولي، فيمكنه منعها من ذلك.

وأما الإمام الكيا الهراسي فيجعل النهي حقيقة موجهاً لأولياء قولاً واحداً، فهم المعنيون بالعضل، ولولا أن لهم حقاً في المنع لما وجه الخطاب لهم.

وعليه؛ فمكنم التباين بينهما في المقصود بالنهي في قوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ هل هو محمول على الحقيقة التي يقصد منها المنع الحقيقي للأولياء من استعمال ما هو حقاً لهم أو هو حقيقة في منع الأولياء من استعمال ما هو حقاً لهم لا يجوز للولي أن يمنعها من نكاح من كان زوجاً لها، أم هو على المجاز الذي المراد منه الإرشاد والتوجيه؟

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١/١٨٤-١٨٦).

ثالثاً: ولما كان هذه الاحتمالات بمن المقصود بالنهي عن العضل؟ فإن الإمام الجصاص احتاج إلى مرجح يظهر ما ينتصر له، جعل المرجح لذلك أمرين:

١ - حين أسند الفعل إليها في عقد النكاح بقوله: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ﴾، فهي التي تتولى عقد نكاحها، وجعل نظير ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾. ففي كلا الآيتين نسب عقد النكاح إليهما دون الولي.

٢ - أن النهي هنا للإرشاد والتوجيه، فما دام أن الإنكاح حق لها فلا يجوز له منعها إلا بما هو في يده غالباً من جواز منعها من المراسلة في عقد النكاح، فدل ذلك على أن المراد من النهي الإرشاد والتوجيه.

وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، فيجعل القرآن يفسر بعضه بعضاً.

إلا أن الإمام الكيا الهراسي يؤكد على أن النهي في الحقيقة موجه للأولياء، وأن المقصود به منعهم من استعمال حقهم في الولاية، لذا نجده يذكر ما يدل على ذلك، وهو ما كان من سبب نزول هذه الآية حين أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - معقل بن يسار - رضي الله عنه - أخته من الرجوع إلى زوجها، وهو ظاهر في اعتبار الولي، ومعلوم أن أسباب النزول من أعظم الأمور المبيّنة للمراد من الآية، وبما أن النهي عن العضل محتملاً لمعانٍ عدة، فأولى ما يبين المراد منها سبب النزول.

رابعاً: قد عُلم من منهجية الإمام الجصاص أنه حين يجد سبيلاً إلى ردّ دليل مخالفه لجأ إلى ذلك، ولهذا نجده هنا يجعل الآية محتملة لعدة معانٍ، فلا يصلح الاستدلال بها، وإنما يلتجأ إلى المرجح الخارجي.

كما أنه يستدل بالأحاديث التي تؤيد ما ينتصر إليه دون أن يشير إلى ما فيها من كلام، في حين يذكر ما في الأحاديث التي يستدل بها مخالفه من كلام، كحديث الولي وحديث معقل بن يسار وغيرهما.

وبالمقابل نجد أن الإمام الكيا الهراسي يستمسك بالرأي الذي ينتصر إليه، ويجعل ما يذكره الإمام الجصاص ضعيفاً لكونه مخالفاً للظاهر، ولسبب النزول.

وأما الأحاديث؛ فإن الغالب من الإمام الكيا الهراسي أنه يوافق الإمام الجصاص فيما يذكره من التضعيف، ولا يناقشه في ذلك إلا نادراً، وهو ما يعطي الباحث والمنتبع لمنهجيته انطباعاً بنوع ضعف عنده في الجانب الحديثي، إلا أن الإمام الكيا الهراسي لا يسلم للجصاص في كل ذلك، بل نجده يناقشه في بعض ذلك، بل ويلزمه بمذهبه في ذلك، فنراه هنا مع تسليمه بأن الحديث قد ورد مرسلًا إلا أنه بيّن أنه قد ورد من طريق آخر متصلًا.

كما نجده يلزم الإمام الجصاص بمذهبه من الاحتجاج بالمرسل، فكيف يرد الاحتجاج بالمرسل ومذهبه الاحتجاج به؟

خامساً: يلاحظ أن الإمام الجصاص حينما يتوسع في ذكر الاحتمالات يظهر منه نوع تكلف في تحميل النص القرآني ما لا يدل عليه إلا بتكلف، مما يكون سبباً في تباينات لما يريد الانتصار إليه، فيجده هنا - عند تشبته بأن ليس للولي حق على المرأة في عقد نكاحها - يجعل له حقاً عليها في منعها من المراسلة، فهذه الحيثية تجعل استدلاله من حيث النظر فيه ضعف؛ لأن الولي إذا كان له حق عليها فيما دون العقد فمن باب الأولى أن يكون له حق الولاية في عقد النكاح؛ لأن الضرر به أعظم.

كذلك حين جعل الخطاب محتملاً أن يكون موجهاً للأزواج، اضطره حمله على معنى لا يحتمله اللفظ إلا بتكلف وتعسف، فيقول: "فظاهر الآية يقتضي أن يكون ذلك خطاباً للأزواج؛ لأنه قال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ إنما هو خطاب لمن طلق، وإذا كان كذلك كان معناه عضلها عن الأزواج بتطويل العدة عليها، كما قال: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا﴾".

فأين تطويل العدة في ذلك؟ فإن الله تعالى إنما جعل الطلاق مرتين ليرفع عن المرأة ما يكون من تطويل العدة عليها، فعن عروة بن الزبير قال: كان الرجل إذا طلق امرأته، ثم راجعها قبل أن تنتقض عدتها كان ذلك له، وإن طلقها ألف مرة، فعمد رجل

إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء العدة راجعها، ثم طلقها، ثم قال: والله لا أويك إلي ولا تحلين مني أبداً، فأُنزل الله تعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ﴾^(١).

فإذا طلقها الثالثة فلا سبيل له عليها، ولا يستطيع أن يمنعها من أن تتزوج من تشاء.

معرفة (١) أخره للبيهقي والآثار. كتاب: الخلع والطلاق. باب: طلاق الثلاث مجموعة (٣٨/١١) رقم (١٤٦٨٠).

المطلب الثاني

المراد بالقرء

قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ {البقرة: ٢٢٨}.

أبو بكر الجصاص - هـ - الله - : "قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ واختلف السلف في المراد بالقرء المذكور في هذه الآية.

فقال علي وعمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وأبو موسى هو: الحيض.

وقالوا هو: أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة.

وقال الشعبي عن ثلاثة عشر رجلاً من أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم

- الخبر، فالخبر منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس قالوا: الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة^(١)، وهو قول سعيد بن جبيرة وسعيد بن المسيب.

وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل

له عليها، قالت عائشة: الأقرء الأطهار^(٢).

وروي عن ابن عباس رواية أخرى، أنها إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل له عليها، ولا تحل للأزواج حتى تغتسل.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣١٥/٦) رقم (١٠٩٨٨)، وابن أبي شيبة (١٥٨/٤-١٥٩) رقم (١٨٨٩٩)، و(١٨٩٠٣)، والبيهقي (٦٨٥/٧). رقم (١٥٣٩٤).

(٢) أخرجه مالك (٥٧٦/٢). كتاب: الطلاق. باب: ما جاء في الأقرء وعدة الطلاق وطلاق الحائض. حديث رقم (٥٤)، والمسند، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي ص (٢٩٦). حديث رقم (١٤٠٨)، دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال أصحابنا جميعاً الأقرء الحيض، وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح.

إلا أن أصحابنا قد قالوا: لا تتقضي عدتها إذا كانت أيامها دون العشرة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، أو يذهب وقت صلاة، وهو قول الحسن بن صالح إلا أنه قال: اليهودية والنصرانية في ذلك مثل المسلمة، وهذا لم يقله أحد ممن جعل الأقرء الحيض غير الحسن ابن صالح.

وقال أصحابنا: الذمية تتقضي عدتها بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة لا غسل عليها، فهي في معنى من اغتسلت، فلا تنتظر بعد انقطاع الدم شيئاً آخر.

وقال ابن شبرمة: إذا انقطع من الحيضة الثالثة بطلت الرجعة، ولم يعتبر الغسل.

وقال مالك والشافعي: الأقرء الأطهار فإذا طعنت في الحيضة الثالثة فقد بان، وانقطعت الرجعة.

قَالَ الْبُحَارِيُّ : قد حصل من اتفاق السلف وقوع اسم الأقرء على المعنيين من الحيض ومن الأطهار **هـ ي ن** :

أ ح د هـ م ا : أن اللفظ لو لم يكن محتملاً لهما، لما تأوله السلف عليهما؛ لأنهم أهل اللغة والمعرفة بمعاني الأسماء، وما يتصرف عليه المعاني من العبارات، فلما تأولها فريق على الحيض.

و **آ خ ر و ن** : على الأطهار علمنا وقوع الاسم عليهما.

و **م ج ن هـ أ تـ ر ي** أن هذا الاختلاف قد كان شائعاً بينهم مستفيضاً، ولم ينكر واحد منهم على مخالفه في مقاله، بل سوغ له القول فيه، فدل ذلك على احتمال اللفظ للمعنيين، وتسويغ الاجتهاد فيه، ثم لا يخلو من أن يكون الاسم حقيقة فيهما، أو مجازاً فيهما، أو حقيقة في أحدهما، مجازاً في الآخر.

فوجدنا أهل اللغة مختلفين في معنى (القرء) في أصل اللغة.

فقال قائلون منهم: هو اسم للوقت، حدثنا بذلك أبو عمر غلام ثعلب^(١) عن ثعلب^(٢) أنه كان إذا سئل عن معنى القرء لم يزداهم على الوقت، وقد استشهد لذلك بقول الشاعر:

يا رب مولى حاسد مباحض ... علي ذي ضغن وضب فارض

له قروء كقروء الحائض يعني وقتاً تهيج فيه عداوته، وعلى هذا تأولوا قول الأعمش^(٣):

وفي كل عام أنت جاشم غزوة ... تشد لأقصاها عزم عزائكا

مورثة ما لا وفي الحي رفعة ... لما ضاع فيها من قروء نساكنا

يعني وقت وطئهن، ومن الناس من يتأوله على الطهر نفسه، كأنه قال لما ضاع فيها من طهر نساكك.

وقال الشاعر^(٤):

كرهت العقر عقر بني شليل ... إذا هبت لقارئها الرياح

يعني لوقتها في الشتاء.

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد البغدادي، المعروف بغلام ثعلب، أحد أئمة اللغة، صحب ثعلبا النحوي زمانا حتى لقب (غلام ثعلب)، مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. خالته هي أرا ل س لا م (٧/ ٨٢٥).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولا هم البغدادي أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، قال بعضهم: إنما فضل أبو العباس أهل عصره بالحفظ للعلوم التي تضيق عنها الصدور. ومات يوم السبت لعشر خلون - وقيل لثلاث عشرة بقية - من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ١١١١هـ) يومه اط قفلي في عوقا يلا ين د ا ة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

(٣) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية. ينظر: الزركلي، ع لا م (٧/ ٣٤١).

(٤) هو مالك بن الحارث الهذلي. ينظر: ابن منظور، ل م ر ب (١/ ١٣٢).

وقال آخرون هو: الضم والتأليف، ومنه قوله^(١):

ترك إذا دخلت على خلاء ... وقد أمنت عيون الكاشحين

ذراعي عطيل أدماء بكر ... هجان اللون لم تقرأ جنينا

يعني لم تضم في بطنها جنيناً، ومنه قولهم قريت الماء في الحوض إذا جمعته،
وقروت الأرض إذا جمعت شيئاً إلى شيء، وسيراً إلى سير.

ويقولون: ما قرأت الناقة سلى قط أي ما اجتمع رحمها على ولد قط، ومنه أقرأت النجوم
إذا اجتمعت في الأفق.

ويقال: أقرأت المرأة إذا حاضت فهي مقرئ، ذكره الأصمعي والكسائي والفراء^(٢).

ثم استطرد الإمام الجصاص في الكلام عن أن معنى القروء هو الخروج من
شيء إلى شيء، وأن الدم يتألف في الرحم ويجتمع في أيام الطهر، ثم يسيل في أيام
الحيض، وبعد أجاب عنه وضعفه، ثم قال: "وإذ قد بينا وقوع الاسم عليهما، وبيننا حقيقة
ما يتناوله هذا الاسم في اللغة، فليدل على أنه اسم للحيض دون الطهر في الحقيقة،
وأن إطلاقه على الطهر إنما هو مجاز واستعارة، وإن كان ما قدمنا من شواهد اللغة،
وما يحتمله اللفظ من حقيقتها كافية في الدلالة على أن حقيقته تختص بالحيض دون
الطهر، فنقول: لما وجدنا أسماء الحقائق التي لا تنتفي عن مسمياتها بحال، ووجدنا
أسماء المجاز قد يجوز أن تنتفي عنها في حال، وتلزمها في أخرى، ثم وجدنا اسم
القرء غير منتف عن الحيض بحال، ووجدناه قد ينتفي عن الطهر؛ لأن الطهر موجود
في الأيسة والصغيرة، وليستا من ذوات الأقرء، علمنا أن اسم القرء للطهر الذي بين
الحيضتين مجاز، وليس بحقيقة سمي بذلك لمجاورته للحيض، كما يسمى الشيء باسم

(١) هو عمرو بن كلثوم. ينظر: الحميري، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، شمس العلوم
ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد
عبد الله دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ -
١٩٩٩م (٥٤٥٧/٨).

أد ك (٢) الجصاص، ل ق ر آن (٥٥-٥٦).

غيره إذا كان مجاوراً له، وكان منه بسبب، ألا ترى أنه حين جاور الحيض سمي به،
وحين لم يجاوره لم يسم به؟ فدل ذلك على أنه مجاز في الطهر، حقيقة في الحيض.

ومما يدل على أن المراد الحيض دون الطهر، أنه لما كان اللفظ محتملاً
للمعنيين وانفتحت الأمة على أن المراد أحدهما، فلو أنهما تساويًا في الاحتمال لكان
الحيض أولاهما، وذلك؛ لأن لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - وردت بالحيض دون
الطهر، بقوله: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها»^(١)، وقال لفاطمة بنت أبي
حبيش: «فإذا أقبل قرؤك فدعي الصلاة، وإذا أدبر فاغتسلي وصلي»^(٢)، ما بين القرء
إلى القرء، فكان لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القرء الحيض، فوجب أن لا
يكون معنى الآية إلا محمولاً عليه؛ لأن القرآن لا محالة نزل بلغته - صلى الله عليه
وسلم -، وهو المبيّن عن الله - عز وجل - مراد الألفاظ المحتملة للمعاني، ولم يرد
لغته بالطهر، فكان حمله على الحيض أولى منه على الطهر.

ويدل عليه ما روي عن عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «طلاق
الأمة ثنتان، وقرؤها حيضتان»^(٣).

وعن عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مثله، إلا أنه قال: «وعدتها
حيضتان»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب: الطهارة. باب: في المرأة تستحاض، ومن قال: تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت
تحيض (٧٣/١) رقم (٢٨١)، والترمذي، أبواب: الطهارة. باب: ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (١/
٢٢٠) رقم (١٢٦)، وابن ماجه، كتاب: الطهارة وسننها. باب: ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها،
قبل أن يستمر بها الدم (٢٠٤/١) رقم (٦٢٥).

(٢) لم أجد الحديث بهذه اللفظة فيما وقفت عليه من المصادر الحديثية، وإنما ورد بلفظ: «فإذا أقبلت الحيضة
فدعي الصلاة، وإذا أدبر فاغتسلي وصلي». أخرجه البخاري، كتاب: الحيض. باب: إقبال المحيض وإدباره
(١٢٢/١) رقم (٣١٤)، ومسلم، كتاب: الحيض. باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (١/٢٦٢) رقم (٣٣٣)
وغيرهما.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب: الطلاق. باب: في سنة طلاق العبد (٢٥٧/٢) رقم (٢١٨٩)، والترمذي، أبواب:
الطلاق واللعان. باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان (٤٨٠/٣) رقم (١١٨٢)، وابن ماجه، كتاب: الطلاق.
باب: في طلاق الأمة وعدتها (١/٦٧٢) رقم (٢٠٨٠).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب: الطلاق. باب: في سنة طلاق العبد (٢٥٧/٢) رقم (٢١٨٩)، والترمذي، أبواب:
الطلاق واللعان. باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان (٤٨٠/٣) رقم (١١٨٢).

وعن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «تطليق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان»^(١).

فص على الحيضتين في عدة الأمة، وذلك خلاف قول مخالفينا؛ لأنهم يزعمون أن عدتها طهران، ولا يستوعبون لها حيضتين، وإذا ثبت أن عدة الأمة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض، وهذان الحديثان - وإن كان ورودهما من طريق الأحاد -، فقد اتفق أهل العلم على استعمالها في أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة، فأوجب ذلك صحته.

ويدل عليه أيضاً حديث أبي سعيد الخدري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال في سبايا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرئ بحیضة»^(٢).

ومعلوم أن أصل العدة موضوع للاستبراء، فلما جعل النبي - صلى الله عليه وسلم - استبراء الأمة بالحيضة دون الطهر، وجب أن تكون العدة بالحيض دون الطهر، إذ كل واحد منهما موضوع في الأصل للاستبراء، أو لمعرفة براءة الرحم من الحبل، وإن كان قد تجب العدة على الصغيرة والآيسة؛ لأن الأصل للاستبراء، ثم حمل عليه غيره من الآيسة والصغيرة، لئلا يترخص في التي قاربت البلوغ، وفي الكبيرة التي قد يجوز أن تحيض، وترى الدم بترك العدة، فأوجب على الجميع العدة احتياطاً للاستبراء الذي ذكرنا^(٣).

ثم ذكر الإمام الجصاص حجة مخالفه فقال: "واحتج من اعتبر الأطهار بقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ {الطلاق: ١}.

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب: الطلاق. باب: في طلاق الأمة وعدتها (٦٧٢/١) رقم (٢٠٧٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٠/١٨) رقم (١١٥٩٦)، وأبو داود، كتاب: النكاح. باب: في وطء السبايا (٢٤٨/٢) رقم (٢١٥٧)، والترمذي، أبواب: السير. باب: ما جاء في كراهية وطء الحبالى من السبايا (١٣٣/٤) رقم (١٥٦٤).

أ د ك (٣) الجصاص، ل ق ر آن (٥٩/٢ - ٦١).

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر حين طلق ابنه امرأته حائضاً «مره فليراجعها، ثم ليدعها حتى تطهر، ثم ليطلقها إن شاء، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق بها النساء»^(١).

قال: فهذا يدل **مجنه** ين على أنها بالأطهار:

أ ح د ه م ا: قوله بعد ذكره الطلاق في الطهر: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»، وذلك إشارة إلى الطهر دون الحيض، فدل على أن العدة بالأطهار دون الحيض.

و ا ل ث ا ن ي: قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ {الطلاق: ١}، وذلك عقيب الطلاق في الطهر، فوجب أن يكون المحصي هو بقية الطهر، وهو الذي يلي الطلاق.

فيقال له: أما قولك: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»، فإن اللام قد تدخل في ذلك لحال ماضية، ومستقبل، ألا ترى إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - : «صوموا لرؤيته»^(٢)، يعني لرؤية ماضية.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ {الإسراء: ١٩} {يعنى الآخرة، فاللام هاهنا للاستقبال والتراخي}.

ويقولون: تأهب للشتاء، يعني وقتاً مستقبلاً متراخياً عن حال التأهب، وإذا كان اللفظ محتملاً للماضي والمستقبل، ومتى تناول المستقبل فليس في مقتضاه وجوده عقيب المذكور بلا فصل، وإذا كان كذلك، ووجدنا قوله - صلى الله عليه وسلم - لابن عمر فيه ذكر حيضة ماضية، والحيضة المستقبلية معلومة، وإن لم تكن مذكورة، وذلك في قوله: «مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض، ثم تطهر ثم ليطلقها إن

(١) أخرجه البخاري، كتاب: الطلاق. باب: (٤١/٧) رقم (٥٢٥١)، ومسلم، كتاب: الطلاق. باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعها (١٨٠/٤) رقم (٣٧٢٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الصوم. باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا) (١/٦٧٤) رقم (١٨١٠)، ومسلم، كتاب: الصيام. باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً (١٢٤/٣) رقم (٢٥٦٧).

شاء، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء»، فاحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى الحيضة الماضية، فيدل ذلك على أن العدة إنما هي الحيض، وجائز أن يريد حيضة مستقبلية؛ إذ هي معلوم كونها على مجرى العادة، فليس الطهر حينئذ بأولى بالاعتبار من الحيض؛ لأن الحيض في المستقبل، وإن لم يكن مذكوراً فجائز أن يراد به إذا كان معلوماً، كما أنه لم يذكر طهراً بعد الطلاق، وإنما ذكر طهراً قبله، ولكن الطهر لما كان معلوماً وجوده بعد الطلاق، إذا طلقها فيه على مجرى العادة، جاز عندك رجوع الكلام إليه، وإرادته باللفظ، ومع ذلك فجائز أن تحيض عقيب الطلاق بلا فصل، فليس إذاً في اللفظ دلالة على أن المعتبر في الاعتداد به هو الطهر دون الحيض، ومع ذلك فقد دل على أنه لو طلقها في آخر الطهر فحاضت عقيب الطلاق بلا فصل، أن عدتها ينبغي أن تكون الحيض دون الطهر، بمقتضى لفظه - صلى الله عليه وسلم - ، إذ ليس في اللفظ ذكر حيض بعد الطلاق ولا طهر، فإذا حاضت عقيب الطلاق كان ذلك عدتها، ثم لم يفرق أحد في اعتبار الحيض بين وجوده عقيب الطلاق، ومتراخياً عنه، فأوجب ذلك أن يكون الحيض هو المعتبر به من الأقران دون الطهر" (١).

ثم ذكر الإمام الجصاص اعتراضاً للمخالف ملزماً له، وهو أن الحيضة السابقة غير جائز أن تكون مرادة بالخبر، ثم أجاب عنه.

كما استطرد الإمام أيضاً بالمقارنة بين الاعتداد بالحيضة أو الظهر ليستفيد من ذلك الترجيح بين المعنيين" (٢).

م ا ل د ي ا ا ل ه ر ل س د ي ه - ا ل ل ه - : " ق و ل ه ت ع ا ل ي : ﴿ وَاَلْمَطْلَقَتُ يَرْبِّصُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ :

واختلف أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلماء السلف في

الثلاثة:

أ د ك (١) الجصاص، ل ق ر آ ن (٦١-٦٢).

(٢) المرجع السابق (٦٤/٢).

فقال قوم: الثلاثة من الحيض، فما لم تغتسل المرأة من الحيض فزوجها أحق بها.

وقالت عائشة: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل له عليها.

فالثلاثة إذاً من الأطهار.

وأما اسم الأقرء فيتناول الحيض والطهر جميعاً.

واختلفوا في كونه حقيقة فيهما، أو مشتركاً اشتراكاً لا يظهر رجحان أحد المعنيين على الآخر.

وقال قوم: هو حقيقة في الحيض ومجاز في الطهر، وذلك بحسب النظر في موضع الاشتقاق، واختلف فيه:

فمنهم من قال: القرء من الوقت، وعلى ذلك شواهد من اللغة.

وقال آخرون: هو من الجمع والتأليف، وعلى ذلك شواهد.

فإن كانت حقيقته الوقت، فقد ظن بعض أصحاب أبي حنيفة أن الحيض أولى به؛ لأن الوقت في الأصل إنما كان وقتاً لما يحدث فيه، والحيض هو الحادث، وليس الطهر شيئاً أكبر من عدم الحيض، وزوال العارض، والرجوع إلى ما كان في الأصل، فكان الحيض أولى بمعنى الاسم.

وهذا غير صحيح، فإن الحيض والطهر وصفان يعثوران على المرأة، ولكل واحد منهما وقت معلوم أقله وأكثره.

وهم يقولون: لكن الطهر إنما يعلم بغيره لا بنفسه، فإن الطهر لا نهاية لأكثره؛ إذ هو عدم الحيض، وإنما يعلم بوجود الحيض.

قالوا: وإن كان القرء اسماً للضم والجمع، فهو أولى بالدم المجتمع.

ولا يتيقن كونه حالة الطهر؛ إذ لا يتعلق به حكم، وليس يبين لنا أن الدم يجتمع في حالة الطهر، بل يجوز أن يجتمع في حالة الحيض ويسيل فيه، فلا مستند لهذا القول.

وزعموا أن حد الحقيقة وجد في الحيض؛ لأن اسم القرء لا ينتفي عنه أصلاً، ولا يتحقق ذلك في الطهر؛ لأنه يوجد الطهر ولا يسمى قرءاً بحال مثل طهر الآيسة والصغيرة، فيظهر أن الطهر سمي قرءاً لمجاورته للحيض، فالحيض بذلك أولى.

وادعوا تطرق المجاز إلى قولنا من حيث اللغة من وجهين، ومن وجه ثالث: وهو أن مقتضى قولنا الاكتفاء بقرئين وبعض الثالث، وإطلاق اسم الجمع على شئين وبعض الثالث مجاز على خلاف الحقيقة، وإنما يعلم ذلك بدليل مثل حمل أشهر الحج على شهرين وبعض الثالث، وإذا جعل للقرء بدل، وهو الأشهر، لا جرم كانت الأشهر ثلاثة تامة من غير نقصان ولا حطيطة، فليكن الطهر كذلك.

والذي توجه لأصحاب الشافعي على هذه الكلمات: أن الذي ذكره هؤلاء من مواضع الاشتقاق، لا يصح التعويل عليه في هذا الباب، فإنه لو قدر التصريح بمحال الاشتقاق على ما قالوه، لم ينتظم الكلام.

وإذا كان الاسم مشتقاً من شيء، فيجب أن يكون بحيث لو صرح بموضع الاشتقاق يستقيم معنى الكلام، مثل قول القائل في قوله تعالى: (الزانية والزاني)، والزاني مشتق من الزنا، فلو ذكر موضع الاشتقاق وعلق عليه الحد، يستقيم معنى الكلام.

وها هنا: إن كان اشتقاق القرء من الوقت، فإذا ذكر الوقت في نفسه، أو الضم بلفظ الثالث، لم يكن الكلام مستقيم النظم، فإنه لو قال: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أوقات، أو ثلاثة اجتماعات»، ولم يضيف الوقت إلى شيء، والاجتماع إلى شيء، لم يصح معنى الكلام في إرادة الحيض والطهر جميعاً.

نعم إنما يستقيم النظر إلى موضع الاشتقاق من وجه آخر، وهو أن يجعل القرء مشتقاً من الانتقال من حال إلى حال، فعل هذا يستقيم الكلام، إذا ذكر موضع الاشتقاق، فإنه إذا قيل: معنى الكلام: والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أدوار، أو ثلاثة انتقالات، فهي متصلة في ق ط :

فتارة: تنتقل من طهر إلى حيض.

وتارة: تنتقل من حيض إلى طهر.

فيستقيم معنى الكلام في دلالاته على الحيض والطهر جميعاً، فيصير الاسم مشتركاً.

أو يقال: إذا ثبت أن القرء هو الانتقال، فخرجها من حيض إلى طهر غير مراد بالآية أصلاً، ولذلك لم يكن الطلاق في الحيض طلاقاً سنياً مأموراً به.

وقيل: إنه ليس طلاقاً على الوجه المأمور به، وهو الطلاق للعدة، فإن الطلاق للعدة ما كان في الطهر، وذلك يدل على كون القرء مأخوذاً من الانتقال.

فإذا كان الطلاق في الطهر سبباً، فتقدير الكلام عدتهن ثلاثة انتقالات، فأولها: هي الانتقال من الطهر الذي وقع فيه الطلاق، والذي هو الانتقال من حيض إلى طهر لم يجعل قرءاً؛ لأن اللغة لا تدل عليه، لكن عرفنا بدليل آخر، أن الله تعالى لم يرد من حيض إلى طهر، واللفظ دل على الانتقال، والانتقال محصور في الحيض والطهر، فإذا خرج أحدهما عن كونه مراداً، بقي الآخر، وهو الانتقال من الطهر إلى الحيض مراداً، فعلى هذا عدتها ثلاثة انتقالات: أولها: الطهر، وعلى هذا يمكن استيفاء ثلاثة أقرء كاملة، إذا كان الطلاق في حالة الطهر، فلا يكون ذلك حملاً على المجاز بوجه ما، وهذا نظر دقيق في غاية الاتجاه لمذهب الشافعي.

ثم استطرد الإمام الكيا الهراسي في الإجابة على أدلة المخالف سواء الأدلة النظرية من حيث استعمالات اللغة أو الأدلة النقلية التي يراد منها الترجيح، مع بيان ضعفها^(١).

المقارنة :

يلاحظ الناظر فيما أبداه الإمامان الجصاص والكيا الهراسي من تفسير للمراد من لفظ القروء ما يلي:

أولاً: لا يوجد نص صحيح صريح من كتاب أو سنة يفسر المراد من معنى القروء.

أح (١) الكيام الهراسي، ل ق ر آن (١/١٥٢ - ١٦٠).

ثانياً: اختلف الصحابة - رضوان الله عليهم - في المراد بالقروء على أحد معنيين: الطهر أو الحيض.

ثالثاً: مع اختلاف الصحابة في معنى القروء، إلا أن هذا الاختلاف لا يؤثر في حقيقة الحكم، فهم متفقون على وجوب العدة ثلاثة قروء، سواء كان طهراً أو حيضاً، وإنما فائدة الخلاف في طول وقصر العدة، فالقول بالطهر أقصر في الغالب من الحيض.

رابعاً: شيوع الاختلاف واستفاضته بين الصحابة دون نكير دليل على تسويغ الاجتهاد وأن اللفظ يحتمل المعنيين.

خامساً: أظهر الإمامان ملكة فقهية كبيرة وعظيمة في استنباط الحكم الذي ينتصر كل منهما له، وذلك من خلال الملكة اللغوية ودقة النظر فيها.

سادساً: مع اتفاق الإمامين في المنهجية العامة، وأنهما عندما لم يجدا في الكتاب ولا في السنة ما يفسر المراد من لفظ الطهر، وأن الصحابة مختلفون في ذلك، لجأ كل منهما للانتصار لمذهبه إلى اللغة العربية، وهنا اختلفت منهجيتهما في تفسير المراد بلفظ القروء.

سابعاً: حاول الإمام الجصاص الاستفادة من بعض النصوص النبوية التي فيها بيان بأن المراد بالقروء الحيض، إلا أنه سار على منهجه في السكوت على الدليل الذي يؤيد ما ينتصر إليه من رأي، وذلك بخلاف صنيعه مع دليل مخالفه، فهو يتكلم فيه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وإلا جعل له احتمالاً يسقط به الاستدلال، فنجد هنا يجعل لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القروء هو الحيض، ثم يستدل بحديث فاطمة بنت حبيش رضي الله عنها، فيقول: "لأن لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - وردت بالحيض دون الطهر بقوله المستحاضة: تدع الصلاة أيام أقرائها، وقال لفاطمة بنت أبي حبيش: فإذا أقبل قرؤك فدعي الصلاة، وإذا أدبر فاغتسلي وصلي ما بين القرء إلى القرء. فكان لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القرء الحيض، فوجب أن لا يكون معنى الآية إلا محمولاً عليه؛ لأن القرآن لا محالة نزل بلغته - صلى الله عليه وسلم -، وهو المبين عن الله عز وجل مراد الألفاظ المحتملة للمعاني".

فها أنت تراه يسكت عن هذين الحديثين - وهو يعلم مدى الكلام فيهما -، ولو كانت تلك لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - لكان أعلم الناس بها الصحابة، ولما كان لهم أن يختلفوا في معنى القروء!

ثامناً: كما يجد الناظر نوع شدة وقوة في عبارة الإمام الجصاص، مما يوحي للناظر إلى نوع تعصب منه لمذهبه، في حين يجد عبارة الإمام الكيا الهراسي - مع انتصاره لمذهبه - غاية في السلاسة وإقامة الحجة، مع الاعتراف بحجة المخالف.

المطلب الثالث

انقضاء مدة الإيلاء

قال تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ {البقرة: ٢٢٧}.

أبو بكر الجصاص - الله - قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ألبهور : اختلف السلف في عزيمة الطلاق إذا لم يفىء عللي ثثة أوجه :

فقال ابن عباس: عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، وهو قول ابن مسعود وزيد بن ثابت وعثمان بن عفان.

وقالوا: إنها تَبِينُ بتطبيقه، واختلف عن علي وابن عمر وأبي الدرداء، فروي عنهم مثل قول الأولين، وروي عنهم أنه يوقف بعد مضي المدة، فإما أن يفىء إليها، وإما أن يطلقها، وهو قول عائشة وأبي الدرداء.

وإذا قلنا ذلك قول سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن والزهري وعطاء وطاوس قالوا: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة رجعية.

وذهب أصحابنا إلى قول ابن عباس ومن تابعه، فقالوا: إذا مضت أربعة أشهر قبل أن يفىء بانء بتطبيقه، وهو قول الثوري والحسن بن صالح.

وقال مالك والليث والشافعي بما روي عن أبي الدرداء وعائشة أنه يوقف بعد مضي المدة؛ فإما أن يفىء، وإما أن يطلق، ويكون تطليقة رجعية إذا طلق.

قال مالك: ولا تصح رجعه حتى يطأها في العدة.

وقال الشافعي: ولو عفت عن ذلك بعد المدة كان لها بعد ذلك أن تطلب، ولا يؤجل في الجماع أكثر من يوم.

وقال الأوزاعي بقول سعيد بن المسيب وسالم ومن تابعهما: إنها تطلق واحدة رجعية بمضي المدة.

قَالَ ابْنُ بَبُوكَ ر: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ يحتمل الوجوه التي حصل عليها اختلاف السلف، ولولا احتمالها لها لما تأولوه عليها؛ لأنه غير جائز تأويل اللفظ المأول على ما لا احتمال فيه.

وقد كان السلف من أهل اللغة والعالمين بما يحتمل من الألفاظ والمعاني المختلفة وما لا يحتملها، فلما اختلفوا فيه على هذه الوجوه دل ذلك على احتمال اللفظ لها، ومن جهة أخرى: وهي أن هذا الاختلاف قد كان شائعاً مستفيضاً فيما بينهم من غير تكبير ظهر من واحد منهم على غيره، فصار ذلك إجماعاً منهم على توسع الاجتهاد في حمله على أحد هذه الوجوه.

وإذا ثبت ذلك احتجنا أن ننظر في الأولى من هذه الأقاويل وأشبهها بالحق، فوجدنا ابن عباس قد قال: عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر قبل الفء إليها، فسمى ترك الفء حتى تمضي المدة عزيمة الطلاق، فوجب أن يصير ذلك اسماً له؛ لأنه لم يخل من أن يكون قاله شرعاً أو لغة وأي الوجهين كان فحجته ثابتة، واعتبار عمومته واجب إذا كانت أسماء الشرع لا تؤخذ إلا توقيفاً، وإذا كان هكذا - وقد علمنا أن حكم الله في الشؤلي يد يد ن : إما الفء، وإما عزيمة الطلاق، وجب أن يكون الفء مقصوراً على الأربعة الأشهر، وأنه فائت بمضيها فتطلق؛ لأنه لو كان الفء باقياً لما كان مضي المدة عزيمة للطلاق، ومن جهة أخرى - وهو أنه معلوم أن العزيمة إنما هي في الحقيقة عقد القلب على الشيء، تقول: عزمت على كذا، أي عقدت قلبي على فعله.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون مضي المدة أولى بمعنى عزيمة الطلاق من الوقف؛ لأن الوقف يقتضي إيقاع طلاق بالقول: إما أن يوقعه الزوج، وإما أن يطلقها القاضي عليه على قول من يقول بالوقف.

وإذا كان كذلك كان وقوع الفرقة بمضي المدة لتركه الفء فيها أولى بمعنى الآية؛ لأن الله لم يذكر إيقاعاً مستأنفاً، وإنما ذكر عزيمة، فغير جائز أن نزيد في الآية ما ليس فيها، ووجه آخر: وهو أنه لما قال: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ

رَجِيمٌ ﴿٣٣﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ {البقرة: ٢٢٦ - ٢٢٧} اقتضى أدلّ المحردين : من فيء أو عزيمة طلاق لا ثالث لهما، والفيء إنما هو مراد في المدة مقصور الحكم عليها، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءٌ﴾ والفاء للتعقيب يقتضي أن يكون الفيء عقيب اليمين؛ لأنه جعل الفيء عقيب اليمين؛ لأنه جعل الفيء لمن له تربص أربعة أشهر، وإذا كان حكم الفيء مقصوراً على المدة، ثم فات بمضيها وجب حصول الطلاق؛ إذ غير جائز له أن يمنع الفيء والطلاق جميعاً، ويدل على أن المراد الفيء في المدة اتفاق الجميع على صحة الفيء فيها، فدل على أنه مراد فيها، فصار تقديره ﴿فَإِنْ فَاءٌ﴾ فيها، وكذلك قرئ في حرف عبد الله بن مسعود، فحصل الفيء مقصوراً عليها دون غيرها، وتمضي المدة بفوت الفيء، وإذا فات الفيء حصل الطلاق.

ثم استطرده الإمام الجصاص في الإجابة على ما قد يعترض به المخالف.

كما جرّه الاستطراد إلى الوصول إلى مسائل إيلاء الذمي وما يتعلق بذلك من إيقاع الإيلاء بالحلف فقط أو بالعقاق والطلاق والصدقة ونحو ذلك (١).

م ا ل ك ي ا ا ل ه ر ل س د ي ه - ا ل ل ه - قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ {البقرة: ٢٢٧}، وذلك يقتضي أن لا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة على ما قاله قوم، لأن مضي المدة لا يكون عزيمة على الطلاق، وإنما عزيمة الطلاق ما يتوقف على قصده.

فأما حكم الله تعالى الحاصل بمضي المدة، فلا يصح العزم عليه، فلا يقال: عزموا على مضي الشهر، أو غروب الشمس، أو طلوعها.

ومن فوائد هذه الآية: دلالة عمومها على صحة إيلاء الكافر والمسلم، سواء كان الإيلاء بعق، أو طلاق، أو صدقة، أو حج، أو يمين بالله.

وأبو حنيفة يقول: لا يصح من الكافر ما كان بالتزام صدقة أو حج، ويصح ما كان بطلاق، أو عتاق، أو حلف بالله، وإن لم يلزمه بالحلف بالله عز وجل شيء،

أ د ك (١) الجصاص، ل ق ر آن (٤٩/٢-٥٥).

وصحح الإيلاء ممن لا يلتزم بالوقاع شيئاً، يتوقى الوقاع لأجل ذلك الأمر، مع أنه لو ألى بطلاق زوجته، أو عتاق عبده، فمات العبد قبل مضي المدة، بطل الإيلاء؛ لأنه لا يخشى التزاماً، فكذاك قياس قوله أن لا يصح منه الإيلاء إذا حلف بالله؛ لأنه لا كفارة عليه بالمخالفة.

واحتج محمد بن الحسن على امتناع جواز الكفارة قبل الحنث، بأن قال: إنه لما حكم الله تعالى للمولى بأحد حكمين، من فيء أو عزيمة للطلاق، فلو جاز تقديم الكفارة على الحنث، لبطل الإيلاء بغير فيء ولا عزيمة طلاق؛ لأنه إن حنث فلا يلزمه بالحنث شيء، ومتى لم يلزم الحالف بالحنث شيء، لم يكن مولياً، وفي جواز تقديم الكفارة إسقاط حكم الإيلاء بغير ما ذكره الله تعالى، وذلك خلاف الكتاب.

وهذا غير صحيح؛ لأن الله تعالى إنما أبقى حكم الإيلاء إذا بقيت المضارة، وإنما تبقى المضارة إذا كان يتوقع التزام أمر بالوقاع، فشرط بقاء الإيلاء بقاء حكمه، فإذا قدمه زال هذا المعنى، كما يزول بموت العبد المحلوف على عتقه، أو المرأة المحلوف على طلاقها، وليس يقتضي ذلك مخالفة الكتاب، بل يطابق معناه إذا تأمل^(١).

ال م ق ا ر نة :

بعد استعراض استدلال الإمامين، وما أظهر كل منهم ما استنبطه من الآية مما يؤيد ما ذهب إليه، يتبين للباحثة مدى قوة واستدلال ومأخذ الإمامين من الآية، وأن منهجيتها لا تخرج عن منهجية الصحابة رضي الله عنهم، فهم القدوة في ذلك، وتظهر منهجيتها من خلال الآتي:

أولاً: لم يرد في كتاب ولا في السنة ما يبيِّن المراد بالعزم بالطلاق، هل هو الوقف حتى يفىء أو يطلق؟ أم أن العزم بالطلاق هو مجرد مضي المدة فيقع بالمضي الطلاق؟

أ ح (١) الكيام الهراسلي، ل ق ر آن (١/١٥٠-١٥١).

ثانياً: فلما يجدا تفسير ذلك في الكتاب والسنة رجعا إلى أقوال السلف من الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أنهما وجداهم قد اختلفوا في ذلك.

ثالثاً: مال كل منهما إلى مذهبه، وأراد بيان أنه أولى بالصواب من غيره، مع اتفاقهما أن اختلاف السلف دليل على أن كلا القولين محتملان.

رابعاً: لجأ كل منهما إلى ترجيح مذهبه بالاعتماد على اللغة العربية، فأظهر كل منهما ملكة فقهية عظيمة، محاولاً كل منهما إقناع المطلع على كلامهما وتقريرهما بما ذهب إليه.

خامساً: يلاحظ القارئ لتقرير كل منهما أن الإمام الجصاص متوسعاً في تقريره بحيث يستقصي ما استطاع الاستدلال لما يراه، محاولاً الإجابة على ما قد يعترض به مخالفه، في حين يجد أن الإمام الكيا الهراسي ملتزم بمنهجيته من الاختصار والاقتصار على ما يؤدي الغرض، مع سلاسة العبارة وعدم الاخلال.

سادساً: انبنى على الخلاف في المراد بعزم الطلاق مسائل لا تخرج عن المنهجية التي سلكها كل منهما، كمسألة إيلاء الكافر، وكفارة الإيلاء.

الختام :

الحمد لله - جل جلاله - أولاً وأخيراً على ما منَّ به عليّ من توفيقه لي في اختيار موضوع هذا البحث، ثم كتابته بعون منه وفضل، حتى ظهر للوجود بهذه الحلة، والتي أسأله - سبحانه وبمنه وكرمه - أن يتقبله في الصالحات.

وبعد أن تتقلت في منهجية الإمامين أبي بكر الجصاص والكنيا الهراسي - رحمهما الله تعالى - أقتطف من أطايب ثمارهما اليانعة، حتى خرجت منها بهذه النتائج العظيمة، أجملها فيما يأتي:

أولاً: سعة علم الإمامين أبي بكر الجصاص والكنيا الهراسي - رحمهما الله - وتبحرهم في العلوم من تفسير وفقه وأصول وحديث ولغة وتاريخ وغيرها.

ثانياً: كلا الإمامين له المكانة العالية في مذهبهما.

ثالثاً: كان لهما الإسهام البارز في الحركة العلمية في زمانهم سواء في الجانب التدريسي أو التأليفي.

رابعاً: لم يتأثر الإمامان بزخرف الحياة الدنيا، بل كانا في غاية الزهد فيها، فلم يملئ عليهم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ما تريده، فليس هم من أهل التملق أو الساعي لكسب الشهرة على حساب الدين، بل كانوا من أبعد الناس عن هذا. ولا يعني ذلك أن ليس لديهم موازنة بين المصالح والمفاسد، أو بين المفاسد عند تزاحمها، فإن هذا أمر لا يغفل عنه فقيه، وإنما المراد عدم استخدام الدين للأغراض والأهواء.

خامساً: سد زمان الإمامين كثرة الفتن والخلافات المذهبية؛ لذا انحاز كل منهما لنصرة مذهبه.

سادساً: التوافق بين الإمامين في المنهجية العامة من تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسنة، ثم تفسير القرآن بأقوال السلف من الصحابة والتابعين، والاحتكام للغة العربية وعلومها.

سابعاً: التسلسل المنطقي في عرضهما للمسألة بحيث يرتب للقارئ أفكاره ولا يشتتاه، وإن كان قد تركا جزئيتين لها مردود تربوي بالغ الأهمية على المطالع لكتابيهما، ألا وهما ذكر سبب الخلاف وثمرته إلا فيما ندر.

ثامناً: دقة الاختيار في استخدام الألفاظ من قبل الإمامين، فيختار كل منهما عند الاختلاف الألفاظ المناسبة مما يعطي للعبارة سلاسة وجمالاً.

تاسعاً: التوسع والاستقصاء من قبل الإمام الجصاص في عرض المسألة مما يجعله يستطرد إلى ما ليس من مجال البحث. في حين نجد الإمام الكيا الهراسي يلخص المسألة ويقربها للقارئ بشكل مبسط.

عاشراً: في عرض كل من الإمامين للمسائل سواء في حالة توافقهما أو اختلافهما في المنهجية والنتيجة، نجد الإمام الجصاص يظهر ملكته فقهية في استنباط الحكم من النص من عدة وجوه قبل سرده للمأثور.

الحدادي عشر: تظهر الملكة الفقهية لإمام الكيا الهراسي أكثر حينما يدافع عن مذهبه.

الثاني عشر: يمتاز تفسير الإمام الجصاص بتبويب المسائل، ثم جمع الروايات وذكر الخلاف بين العلماء، وأدلة كل فريق، في حين نجد الإمام الكيا الهراسي تفسيره - وإن كان يذكر الخلاف وأدلة الأقوال إلا أنه لا يجعل للمسألة تبويباً.

الثالث عشر: استفادة الإمام الكيا الهراسي استفادة كبيرة من تفسير الإمام الجصاص، حتى يكاد يكون دور الإمام الكيا الهراسي إنما هو التلخيص لكتاب الإمام الجصاص، لولا ما أظهر من براعة فقهية حين ينتصر لمذهبه الشافعي.

الرابع عشر: تكلف الإمام الجصاص في الجواب على الأدلة التي يراه متعارضة مع مذهبه.

الخامس عشر: كما أن الإمام الجصاص يتكلف نتقد الأحاديث التي تخالف مذهبه - وإن كانت في كتب الصحاح -، في حين يسكت عن الأحاديث التي تؤيد مذهبه - وإن كان الكلام فيها بيئاً ظاهراً -.

السادس عشر: أظهر الإمام الجصاص دراية حديثية عظيمة في نقده لكثير من الأحاديث، في حين لم يكن الإمام الكيا الهراسي كذلك.

وبعد الانتهاء بفضل الله ومنه من مباحث ومطالب الرسالة والنتائج التي توصلت إليها فإني أوصي بأهم التوصيات التالية:

أولاً: توصي الباحثة بتكثيف البحث حول كتابي الإمامين أبي بكر الجصاص والكنيا الهراسي - رحمهما الله -؛ إذ كل منهما يمثل مدرسة فقهية عظيمة.

ثانياً: توصي الباحثة بأن يكون هناك المزيد من الموازنة في منهج تفسير أحكام القرآن بين الإمامين في جميع السور؛ لكي يظهر الفرق وتعم الفائدة من تفسيرهما.

ثالثاً: كما توصي الباحثة بالاستفادة من طريقة الإمامين في سرد المسائل ومناقشتها، فهي تمثل أرضية خصبة لتربية وتنمية الملكة الفقهية.

رابعاً: تعميم هذه المنهجية على الدور العلمية التي تهتم بدراسة الفقه الإسلامي لإيجاد بيئة يسودها النقاش العلمي الهادئ القائم على احترام وجهات النظر الأخرى، بعيداً عن التعصب للرأي، أو التجني على المخالف.

أول فديّة | م أسأل الله - بمنه وكرمه - أن يوفقنا لفعل الطاعات، والمسابقة في الخيرات، وترك المنكرات، ويغفر لنا الخطيئات، وأن يجعل خير أعمارنا آخرها، وخير أعمالنا وخواتيمها، وخير أيامنا يوم لقائه، وأن ينزل سحائب غفرانه على علمائنا ومشايخنا ومعلمينا، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ويعم به النفع في الدارين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه ومصطفاه محمد بن عبد الله، وأله وصحبه أجمعين

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة			
١	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾	٦٧	١١
٢	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾	٢٥٥	١٢
٣	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا ﴾	٢٣ ، ٢٤	١٨
٤	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ ﴾	١٧ ، ٢٢	١٨
٥	﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ ﴾	١٢٦	١٩
٦	﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ ﴾	١٣٠	١٩
٧	﴿ مَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا ﴾	١٠٥	٢٠
٨	﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾	١٧٧	٢٠
٩	﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ ﴾	١٠٢	٢٩
١٠	﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ ﴾	٢٤٧	٣٨
١١	﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ ﴾	١٢٤	٣٩
١٢	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهَ ﴾	٢٠٤	٤٤
١٣	﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾	٢٨٢	٤٥
١٤	﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾	٢٣٤	٤٨
١٥	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	٢٢٨	٤٩
١٦	﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٥٣
١٧	﴿ وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِنَ ﴾	٢٢٨	٧٧
١٨	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾	١٨٤	٧٨
١٩	﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾	١٨٤	٧٨

٨٢	١٧٣	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾	٢٠
٨٩	١٩٦	﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ ﴾	٢١
٩١	١٩٧	﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾	٢٢
٩٣	١٩١	﴿ وَالْفِنْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾	٢٣
٩٣	١٩٣	﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئْتَهُ ﴾	٢٤
٩٤	١٨٧	﴿ هُنَّ لِيَاسٍ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَهُنَّ ﴾	٢٥
٩٤	١٨٧	﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾	٢٦
٩٤	٨٥	﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾	٢٧
١٠١	١٨٥	﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾	٢٨
١٠١	١٨٥	﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾	٢٩
١١٥	١٨٧	﴿ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ ﴾	٣٠
١٢١	٢٧٥	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾	٣١
١٢٢	٢٧٥	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾	٣٢
١٢٢	٢٧٥	﴿ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾	٣٣
١٢٢	٢٧٨	﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾	٣٤
١٢٣	٢٨٠	﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾	٣٥
١٢٣	٢٧٩	﴿ وَإِنْ تَبْتِغُوا فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾	٣٦
١٢٦	٢١٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكِبُرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾	٣٧
١٣١	٢٨٣	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً ﴾	٣٨
١٣٢	٢٨٢	﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ ﴾	٣٩

١٣٧	٢٢٨	﴿وَبِعُولَمَنَ أَحَقُّ بِرِيحِنَ فِي ذَلِكَ إِنِ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ^ع	٤٠
١٣٧	٢٣١	﴿وَلَا تُسِيكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّعَعْدُوا﴾ ^ع	٤١
١٣٧	٢٣١	﴿فَلَمَنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ^ع	٤٢
١٣٧	٢٣١	﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ^ع	٤٣
١٤٠	٢٣٥	﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ ^ع	٤٤
١٤٤	٢٣٤	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ^ط	٤٥
١٤٤	٢٤٠	﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَلَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ^ع	٤٧
١٥٣	١٩٠	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ ^ع	٤٨
١٥٤	١٤٩	﴿فَمَن أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ^ع	٤٩
١٥٧	١٩١	﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ ^ع	٥٠
١٥٨	١٩٣	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ ^ع	٥١
١٦١	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ^ط	٥٢
١٦١	١٤٩	﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرْمَتُ قِصَاصٌ﴾ ^ع	٥٣
١٦٥	٢١٦	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ ^ط	٥٤
١٦٥	١٨٣	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ^ع	٥٥
١٦٥	١٩١	﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ ^ط	٥٦
١٦٩	٢٢٢	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ ^ط	٥٧
١٧٠	٢٣٠	﴿فَلَا جُنَاحَ لَّهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يَرَجِعَا﴾ ^ط	٥٨

١٧٩	٢٣٨	﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾	٥٩
١٨٦	١٨٤	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	٦٠
١٨٨	١٨٥	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	٦١
١٩٣	١٧٣	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾	٦٢
٢١٠	٢٨٢	﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾	٦٣
٢١٠	٢٨٢	﴿ يَتَأْتِيهَا الذَّبَابُ فَأَمْنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ ﴾	٦٤
١٣٩	١٣	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾	٦٥
١٣٩	١٤٢	﴿ سَيَقُولُ السَّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾	٦٦
٢١٥	١٣	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السَّفَهَاءُ ﴾	٦٧
٢١٦	٥٤	﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾	٦٨
٢٢٠	١٧٨	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ بِالْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ﴾	٦٩
٢٢٠	١٨٣	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾	٧٠
٢٢٠	١٧٨	﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَابْتِغَاءٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	٧١
٢٢٣	١٧٩	﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَىٰ الْأَلْبَابِ ﴾	٧٢
٢٣١	٢٣٢	﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾	٧٣
٢٣٢	٢٣٠	﴿ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾	٧٤

٢٣٢	٢٣٤	﴿ فَإِذَا بَلَغَ آجُلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	٧٥
٢٣٦	٢٣٢	﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ آزْوَاجَهُنَّ ﴾	٧٦
٢٣٦	٢٣١	﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتِدُوا ﴾	٧٧
٢٤٣	٢٢٩	﴿ الطَّلَقِ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾	٧٨
٣٥٧	٢٢٧	﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	٧٩
٢٥٨	٢٢٦ - ٢٢٧	﴿ الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٣﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	٨٠
سورة آل عمران			
٤٧	٧	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾	٨١
٥٠	١٨٨	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾	٨٢
٥١	١٨٧	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾	٨٣
٥١	١٨٨	﴿ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾	٨٤
٥١	١٢	﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتَابُونَ وَنَحْشُرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَبَسَ الْمَهَادُ ﴾	٨٥
٥٦	١٨٠	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ ﴾	٨٦
٨١	٩٧	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٨٧
سورة النساء			
١	٨٣	﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ ﴾	٨٨
٨٧	٩٤	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾	٨٩

٨٨	٣	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْبَسَاءِ مَتْنً وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾	٩٠
١٥٣	٧٧	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾	٩١
١٦٩	٤٣	﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾	٩٢
٢١٦	٥	﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ ﴾	٩٣
٢١٦	٥	﴿ وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾	٩٤
سورة المائدة			
٩	٤٨	﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا ﴾	٩٥
٧٩	٨٩	﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾	٩٦
٤٦	٨٩	﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾	٩٧
٨٣	٩٦	﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾	٩٨
١٥٣	١٣	﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ ﴾	٩٩
٢٢٢	٤٥	﴿ وَكُنِينَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾	١٠٠
سورة الأنعام			
٣١	١٠٣	﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾	١٠١
١١٦	١٥٣	﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾	١٠٢
سورة الأنفال			
١٢٨	٦٠	﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾	١٠٣
سورة التوبة			
٥٤	٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾	١٠٤
٥٦	٣٤	﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾	١٠٥
٥٦	٣٥-٣٤	﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ ﴾	١٠٦

٥٦	١٨٠	﴿ سَيَطُوفُونَ مَا بِحُلُوبِهِ ﴾	١٠٧
٨٠	٣	﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	١٠٨
١٤٤	٩٧	﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ^٤ ﴾	١٠٩
١٥٤	٥	﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾	١١٠
١٥٤	٢٩	﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾	١١١
١٥٥	١٢٣	﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾	١١٢
١٥٨	٣٦	﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾	١١٣
١٦٢	١٨	﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ﴾	١١٤
١٦٥	٣٦	﴿ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ ﴾	١١٥
١٧٨	١٠٨	﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَنْظَهُرُوا ^٥ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾	١١٦
سورة هود			
٢٢١	٥٠	﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾	١١٧
سورة يوسف			
١٠	٧	﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلْسَائِلِينَ ﴾	١١٨
٩٠	١٩	﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُ قَالَ يَبُشْرَىٰ هَذَا عُلْمٌ وَأَسْرُوه بِضْعَةَ ^٦ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾	١١٩
٩١	٢٦	﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾	١٢٠
سورة إبراهيم			
٩٢	٢٥	﴿ تَوَتَّىٰ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَا ذُنَّ رَبِّهَا ﴾	١٢٩
سورة النحل			
١	٤٤	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ ﴾	١٣٠

٤٧	٦٤	﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	١٣١
٩٣	٥	﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾	١٣٢
١٥٣	١٢٥	﴿ وَجَدَلْتَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	١٣٣
٢٠٧	٨٠	﴿ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى حِينٍ ﴾	١٣٤
٢٢٢	١٢٦	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾	١٣٥
سورة الإسراء			
١٨٣	٧٨	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾	١٣٦
١٨٣	٧٨	﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾	١٣٧
٢٢١	٣٣	﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا ﴾	١٣٨
٢٥٠	١٩	﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾	١٣٩
سورة الكهف			
٢٢٠	٦٤	﴿ فَأَرْزُقْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾	١٤٠
سورة الحج			
١٥٤	٣٩	﴿ أذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴾	١٤١
سورة المؤمنون			
١٠	٥٠	﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾	١٤٢
١٤٤	٢٥	﴿ فَاتَّبِعُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	١٤٣
سورة الفرقان			
٣٠	٨	﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾	١٤٤
١٥٣	٦٣	﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾	١٤٥
سورة القصص			
٢٢٠	١١	﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ ﴾	١٤٦
سورة الروم			
١٢٧	٢-١	﴿ أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ ﴾	١٤٧

سورة الأحزاب			
٧٧	٤٩	﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾	١٤٨
١١٦	٢١	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	١٤٩
٢٣٥	٦	﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾	١٥٠
سورة النور			
٢١٦	٦١	﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةً طَيِّبَةً﴾	١٥١
سورة فصلت			
١٥٣	٣٥-٣٤	﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾	١٥٢
سورة الجاثية			
١٥٣	١٤	﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾	١٥٣
سورة الحجرات			
٤٠	٩	﴿فَقَبِّلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَقَّ تَفِيءٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾	١٥٤
سورة ق			
١٥٣	٥٤	﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾	١٥٥
سورة الطور			
١٤٤	٣٠	﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّرْبَصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ﴾	١٥٦
سورة المنافقون			
٤٥	٢-١	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا﴾	١٥٧
٤٥	٤	﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾	١٥٨
سورة الطلاق			
٤٨	٤	﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	١٥٩

٧٧	٤	﴿ وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَجِيضِ ﴾	١٦٠
٢٤٩	١	﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾	١٦١
٢٥٠	١	﴿ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾	١٦٢
سورة المزمل			
١٠٨	٢٠	﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾	١٦٣
سورة القيامة			
٣١	٢٣-٢٢	﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	١٦٤
سورة الغاشية			
١٥٣	٢٢	﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾	١٦٥
سورة القدر			
١٤٠	١	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾	١٦٦

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
٨٢	«أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان فالسمك والجراد»	١
٨٦	«أحلت لنا ميتتان»	٢
١٢٦	«اجتنبوا هذه الكعاب الموسومة التي يزرع بها زجراً؛ فإنها»	٣
١٧١	« إذا غابت الشمس فقد أفطر الصائم »	٤
٢٠٧	«اذكروا اسم الله عليه وكلوا»	٥
٢٣٨	«إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن»	٦
٨٦	«أكثر جنود الله: لا آكله ولا أحرمه»	٧
١٤	«أعطيت خواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش»	٨
١٥	«اقرأ يا أبا عتيك»	٩
١٦	«اقرأ يا ابن خضير»	١٠
١٦	«اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه، اقرأوا الزهراوين - البقرة وسورة آل عمران - فإنهما تأتيان يوم»	١١

١٧	« اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران »	١٢
٨٥	«إذا صدتموه - وهو حي - فكلوه، وما ألقى البحر حياً فمات فكلوه، وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه»	١٣
٥٥	«المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرئها»	١٤
٨٠	«الحج عرفة»	١٥
٨٣	«البحر الذكي صيده، والطهور ماؤه»	١٦
١١٠	«الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»	١٧
١٨٠	«اللهم املاً قلوب الذين شغلونا عن الصلاة الوسطى ناراً»	١٨
١٨٩	«الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى»	١٩
٢٢٤	«المسلمون تتكافأ دماؤهم»	٢٠
٢٢٤	«العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول»	٢١
٢٣٤	«الأيم أحق بنفسها من وليها»	٢٢
٢٣٥	«الجار بصقبه»	٢٣
١٣	«أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟»	٢٤
١٠٤	«إن كان من قضاء رمضان فصومي يوماً مكانه، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضيه، وإن شئت فلا تقضيه»	٢٥
١٠٩	«إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»	٢٦
١١٠	«إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصوم، وعن الحامل، والمرضع»	٢٧
١١١	«إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا»	٢٨
١٥٣	«إني أمرت بالعفو فلا تقاتلوا القوم»	٢٩
١٨٠	«أنها صلاة العصر»	٣٠
١٨٢	«إن الله زادكم إلى صلاتكم صلاة وهي الوتر، وإنما سميت وسطى قبل وجوب الوتر»	٣١

١٨٤	«إن الله زادكم صلاة وهي الوتر»	٣٢
٢٢٦	«أن رجلاً قتل عبده متعمداً، فجلده النبي - عليه السلام -، ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يقده به»	٣٣
٢٣٥	«أنت أحق به ما لم تتكحي»	٣٤
١٦	«إن لكل شيء سناماً، وإن سنام القرآن سورة البقرة، من قرأها في بيته ليلاً لم يدخل الشيطان بيته ثلاث ليال»	٣٥
١٧	«أو كأنما فرقان من طير صواف»	٣٦
٢٣٦	«أيما امرأة نكحت بغير وليها فنكاحها باطل»	٣٧
٩١	«تكلم أربعة وهم صغار: هذا وشاهد يوسف، وصاحب»	٣٨
١٥	«تلك الملائكة نزلت لقراءة سورة البقرة»	٣٩
٢٤٨	«تطليق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان»	٤٠
١١٥	«ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء والحجامة والاحتلام»	٤١
١٣	«ذاك شيطان»	٤٢
١٦	«ذلك الملائكة دنوا لصوتك»	٤٣
٢٠٦	«زكاة الجنين زكاة أمه»	٤٤
١٨٧	«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمَّ عليكم فعدوا ثلاثين»	٤٥
٢٠٨	«ضعي السكين واذكري اسم الله تعالى وكلّي»	٤٦
٢٤٨	«طلاق الأمة ثنتان، وقرؤها حيضتان»	٤٧
٥٥	«فإذا أقبل قرؤك فدعي الصلاة، وإذا أدبر فاغتسلي وصلي»	٤٨
١٣١	«في خمس وعشرين من الإبل ابنة مخاض، وفي ست»	٤٩
٤٩	«فيهما جميعاً»	٥٠
٢٠	«قد فعلت»	٥١
١٤٥	«قد كانت إحداكن ترمي بالبعرة عند رأس الحول وإنما»	٥٢
٨٥	«كل مما طفا على البحر»	٥٣
١٢٣	«كل ربا موضوع، ولكم رؤوس أموالكم لا تظلمون»	٥٤

١٧	«كأنهما حزقان من طير صاف»	٥٥
١٥	«لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان ينفر من البيت»	٥٦
٣٩	«لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»	٥٧
٨٧	«لم تقتله وقد أسلم؟»	٥٨
٩١	«لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة: عيسى ابن مريم، وشاهد يوسف، وصاحب جريج، وابن ماشطة بنت فرعون»	٥٩
١١٠	«ليس من البر الصيام في السفر»	٦٠
١٢٨	«لا سبق إلا في خوف أو حافر أو نصل»	٦١
١٣٢	«لا قطع في ثمر حتى يؤويه الجرين»	٦٢
١٤٠	«لا تفوتينا نفسك»	٦٣
١٤٥	«لا وصية لوارث إلا أن يرضى الورثة»	٦٤
٢١٣	«لا، إنما الكبر من سفه الحق وغمص الناس»	٦٥
٢٢٤	«لا يجلُّ دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا في إحدى ثلاث: التارك»	٦٦
٢٣٤	«ليس للولي مع الثيب أمر»	٦٧
٢٣٧	«لا نكاح إلا بولي»	٦٨
٢٣٧	«لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي»	٦٩
٢٤٩	«لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرئ بحیضة»	٧٠
١٣	«من قرأ آية الكرسي في دُبُر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه»	٧١
١٤	«من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة كان في ذمة»	٧٢
١٤	«من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»	٧٣
٨٥	«ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفا فلا»	٧٤
٨٥	«ما جزر البحر عنه فكل، وما ألقى فكل، وما وجدته طافيا»	٧٥
١١٥	«من أصبح جنباً فلا يصوم يومه ذلك»	٧٦
١٢٦	«من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»	٧٧

٢٢١	«من أعتى الناس على الله يوم القيامة ثلاثة: رجل قتل غير قاتله»	٧٨
٢٢٦	«من قتل عبده قتلناه، ومن جدد عبده جددناه»	٧٩
٢٢٧	«من قتل قتيلاً فوليه بخير النظرين: بين أن يقتص أو يأخذ»	٨٠
٢٣٥	«مالي في النساء من أرب»،	٨١
٢٣٥	«ما أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكرهني»	٨٢
٢٤٩	«مره فليراجعها، ثم ليدعها حتى تطهر، ثم ليطلقها إن شاء»	٨٣
٨٧	«هلا شققت عن قلبه»	٨٤
٨٢	هل عندكم منه شيء تطعموني؟	٨٥
٨٣	«هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»	٨٦
١٣	« والله ليهنك العلم أبا المنذر»	٨٧
١٣	«والذي نفسي بيده إن لها لساناً وشفتين تقدس الملك عند»	٨٨
١٨٩	«وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرفة»	٨٩
٢٤٨	«وعدتها حيضتان»	٩٠
١٢	« يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟»	٩١

ثالثاً: فهرس الآثار

الرقم	الأثر	القائل	الصفحة
١	بلغني أن البطلة: السحرة	معاوية	١٦
٢	إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار	أبو أيوب	٥٣
٣	إذا أعطى الرجل الصدقة	علي وابن عباس	٥٤
٤	هو في أهل الكتاب بخلوا أن يبينوه للناس	ابن عباس	٥٦
٥	ما طفا من صيد البحر فلا تأكله	علي	٨٤
٦	كراهة الطافي	جابر وابن عباس	٨٤
٧	إباحة الطافي من السمك	أبي بكر وأبي أيوب	٨٤

٨٦	شعبة	لأن أزني سبعين زنية	٨
٩٠	ابن عباس	أسره إخوته وكنتموا أنه أخوهم	٩
٩٢	ابن المسيب	الحين شهران من حين تصرم النخل	١٠
٩٣	الحسن	الدفء ما استدفئ به من أصوافها	١١
٩٠	مجاهد	أنه صاحب الدلو ومن معه	١٢
٩١	ابن عباس	أنه صبي في المهد	١٣
٩١	ابن عمر	الرفث الجماع	١٤
١٠٢	جمع من الصحابة	إن شئت قضيته متفرقاً، وإن شئت متتابعاً	١٥
١٠٢	علي	اقض رمضان متتابعاً، فإن فرقته أجزأك	١٦
١٠٢	ابراهيم	قضاء رمضان متتابع	١٧
١٠٣	قيس المكي	كنت أطوف مع مجاهد	١٨
١٠٨	ابن عباس	لا نعيب على من صام ولا على من أفطر	١٩
١٠٩	أبي هريرة	من صام في السفر فعليه القضاء	٢٠
١٠٩	جمع من الصحابة	صيام النبي - صلى الله عليه وسلم - في السفر	٢١
١١١	أبو سعيد الخدري	لقد رأيتني مع النبي - عليه السلام - أصوم قبل ذلك	٢٢
١٢٢	ابن عباس	أن سياق الآية يدل على أن المذكور في كتاب الله ربا النساء	٢٣
١٢٦	جمع من الصحابة	الميسر القمار	٢٤
١٢٦	جمع من الصحابة	حتى لعب الصبيان بالكعاب والجوز	٢٥
١٢٧	حلاس	إن أكلت كذا وكذا بيضة	٢٦
١٢٧	علي	هذا قمار، ولم يجزه	٢٧

١٢٧	ابن عباس	إن المخاطرة قمار	٢٨
١٣١	مجاهد	أنه كان يكره الرهن إلا في السفر	٢٩
١٢٩	عطاء	لا يرى به بأساً في الحضر	٣٠
١٣١	أنس	رهن النبي - صلى الله عليه وسلم - درعاً	٣١
١٤٠	ابن عباس	التعريض بالخطبة أن يقول لها	٣٢
١٤٠	الحسن	هو أن يقول لها: إني بك لمعجب	٣٣
١٤١	عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه	هو أن يقول لها - وهي في العدة	٣٤
١٤٤	ابن عباس	كان للمتوفى عنها زوجها نفقتها	٣٥
١٤٥	زينب بنت أبي سلمه	كانت المرأة في الجاهلية إذا توفي عنها زوجها	٣٦
٤٨	ابن عباس	عدتها أبعده الأجلين	٣٧
٤٨	جمع من الصحابه	عدتها أن تضع حملها	٣٨
٤٨	الحسن	أن عدتها أن تضع حملها وتطهر	٣٩
٤٨	عبدالله بن مسعود	من شاء باهله	٤٠
١٥٤	أنس	أول آية نزلت	٤١
١٥٤	جمع من الصحابة	أن أول آية نزلت في القتال	٤٤
١٥٤	أبي بكر الصديق	أول آية نزلت في القتال	٤٥
١٥٨	عمر بن عبد العزيز	ذلك في النساء والذرية	٤٦
١٦١	جابر بن عبدالله	لم يكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغزو في الشهر	٤٧
١٦٣	الحسن	إن الكفار سألوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم	٤٨
١٧٩	زيد بن ثابت	هي الظهر	٤٩

١٧٧	البراء بن عازب	نزلت حافظوا على الصلوات وصلاة العصر	٥٠
١٧٦	ابن عمر وابن عباس	إن الصلاة الوسطى صلاة العصر	٥١
١٧٨	علي و أبي بن كعب	أنها صلاة العصر	٥٢
١٧٨	قبيصة بن ذؤيب	المغرب	٥٣
١٨١	زيد بن ثابت	إنما سماها الله الوسطى	٥٤
١٨٠	علي	كنا نرى أنها صلاة الفجر	٥٥
٨٦	مالك	وما قتله مجوسي لم يؤكل	٥٥
٨٦	الليث بن سعد	أكره أكل الجراد ميتاً	٥٦
١٩٥	ابن عباس	أنهم كرهوا الطافي	٥٧
١٩٦	جمع من الصحابة	كراهيته	٥٨
١٩٦	أبو بكر وأيوب	إباحة أكل الطافي من السمك	٥٩
٢٢٣	مالك	ليس بين الحر والعبد قود في شيء	٦٠
٢٢٣	الليث بن سعد	إذا كان العبد هو الجاني اقتصر منه،	٦١
٢٢٣	ابن شبرمه	لا يجوز النكاح وليس الوالدة بولي	٦٢
٢٣٧	أبي هريرة	الزانية هي التي تنكح نفسها	٦٣
٢٤٤	جمع من الصحابة	أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة	٦٤
٢٤٤	جمع من الصحابة	الرجل أحق بامرأته ما لم تغتسل	٦٥
٢٤٤	جمع من الصحابة	إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سبيل	٦٦
٢٤٤	عائشة	الأقراء الأطهار	٦٧
٢٤٤	ابن عباس	أنها إذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا سب	٦٨
٢٥٧	ابن عباس	عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر	٦٩
٢٥٧	جمع من الصحابة	إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة	٧٠

٢٥٧	ابن عباس	إذا مضت أربعة أشهر قبل أن يفيء	٧١
-----	----------	--------------------------------	----

رابعاً: فهرس الأشعار العربية

الرقم	صدر البيت	الصفحة
١	(أقسمت بالبيت العتيق وركنه ... والطائفين ومنزل القرآن)	٦٣
٢	تريك إذا دخلت على خلاء ... وقد أمنت عيون الكاشحين ذراعي عطيل أدماء بكر ... هجان اللون لم تقرأ جنينا	٢٤٣
٣	كرهت العقر عقر بني شليل ... إذا هبت لقارئها الرياح	٢٤٢
٤	(ما العيش في المال الكثير وجمعه ... بل في الكفاف وصحة الأبدان)	٦٣
٥	مشين كما اهتزت رماح تسفحت ... أعاليها مر الرياح النواسم	٢٠٧
٦	نخاف أن تسفه أحلامنا ... فنحمل الدهر مع الحامل	٢٠٧
٧	وفي كل عام أنت جاشم غزوة ... تشد لأقصاها عزم عزائك مورثة ما لا وفي الحي رفعة ... لما ضاع فيها من قروء نساءكا	٢٤٢
٨	يا رب مولى حاسد مباحض ... علي ذي ضغن وضب فارض	٢٤٢

خامساً: فهرس الأعلام

الرقم	اسم العلم	الصفحة
١	إسماعيل بن عمر بن كثير	١٢
٢	أحمد بن علي بن محمد ابن جَر العسقلاني	١٤
٣	معاوية بن سلام بن أبي سلام ممطور الحبشي الشامي	١٦
٤	محي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي	١٧
٥	أبو سهل الزجاجي	٢٥
٦	الحسين بن علي بن محمد بن جعفر أبو عبد الله الصميري	٢٥

٢٥	إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني	٧
٢٥	عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم أبو الحسن الكرخي	٨
٢٥	عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي أبو حازم البغدادي	٩
٢٥	أحمد بن الحسين أبو سعيد البردعي	١٠
٢٦	عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي أبو الحسين	١١
٢٦	محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل أبو العباس	١٢
٢٦	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني أبو القاسم	١٣
٢٦	دعلج بن أحمد بن دعلج السجستاني أبو محمد	١٤
٢٧	محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني أبو عبد الله	١٥
٢٧	محمد بن أحمد بن محمد الزعفراني أبو الحسن	١٦
٢٧	محمد بن أحمد بن الطيب بن جعفر الكماري أبو الحسين	١٧
٢٧	محمد بن موسى أبو بكر الخوارزمي الحنفي	١٨
٢٨	أحمد بن محمد بن عمر بن الحسن أبو الفرج ابن المسلمة	١٩
٦٠	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي	٢٠
٦١	الحسن بن محمد الصفار أبو علي	٢١
٦١	زيد بن صالح الأملّي	٢٢
٦١	أحمد بن محمد ابن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني أبو الطاهر	٢٣
٦٢	سعد الخير بن محمد الأنصاري الأندلسي النابلسي	٢٤
٦٢	إبراهيم بن عثمان الغزي الشاعر المشهور أبي إسحاق	٢٥
٦٢	أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النعالي	٢٦
٦٢	أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد البغدادي	٢٧
٦٢	عبد الغفار بن محمد بن الحسين بن علي شيرويه	٢٨
٦٢	عبد الواحد بن الحسن بن محمد أبو الفتح الباقري	٢٩
٦٢	محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي	٣٠
٦٢	عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري	٣١

٦٣	أسعد بن أبي نصر ابن أبي الفضل الميهني	٣٢
٦٣	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن جعفر أبو الفضل الباقري	٣٣
٦٣	عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر أبو الفضل	٣٤
٦٣	محمد بن علي بن مهران الجوبي أبو عبد الله	٣٥
٦٤	الحسن بن سعد بن الحسن الخونجي أبو المحاسن	٣٦
٦٤	الخصر بن نصر بن عقيل بن نصر أبو العباس الإريلي	٣٧
٦٤	داود بن إبراهيم بن محمد أبو الفضل الأذري	٣٨
٦٤	شافع بن عبد الرشيد بن القاسم أبو عبد الله الجيلي	٣٩
٦٤	عبد السلام بن الفضل، أبو القاسم الجيلي	٤٠
٦٥	عبد الباقي بن محمد بن عبد الواحد الغزالي أبو منصور	٤١
٦٥	علي بن أحمد بن محمد أبو المكارم البخاري	٤٢
٦٦	علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري أبو الحسن	٤٣
٦٧	عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم القشيري أبو نصر	٤٤
٦٧	عبد الخالق بن عيسى بن أحمد أبو جعفر الحنبلي العباسي	٤٥
٦٨	محمد بن الحسين بن محمد أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي	٤٦
٦٨	رزق الله بن عبد الوهاب أبو محمد التميمي البغدادي	٤٧
٨٤	محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي أبو عيسى	٤٨
٨٤	أبو إسماعيل أبان بن أبي عياش فيروز البصري	٤٩
٨٦	شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي الأزدي	٥٠
٨٦	أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي	٥١
٩٢	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب أبو محمد المدني	٥٢
١٠١	مجاهد بن جبر المكي الأسود أبو الحجاج	٥٣
١٠١	طاووس بن كيسان، الفارسي اليمني الجندي أبو عبد الرحمن	٥٤
١٠١	سعيد بن جبير بن هشام الوالبي أبو عبدالله	٥٥
١٠١	عطاء بن أبي رباح الفهري مولاهم أبو محمد المكي	٥٦

١٠٢	سليمان بن مهران الأسدي الأعمش أبو محمد	٥٧
١٠٢	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي	٥٨
١٠٢	حميد بن قيس أبو صفوان المكي الأعرج المقرئ	٥٩
١٠٢	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة أبو يوسف	٦٠
١٠٢	محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني	٦١
١٠٢	زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري	٦٢
١٠٢	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعي	٦٣
١٠٣	الحسن بن صالح بن حي أبو عبد الله الهمداني الكوفي	٦٤
١٠٤	عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون المزني البصري	٦٥
١٠٤	رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري	٦٦
١٠٩	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني	٦٧
١١١	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله القرشي الزهري	٦٨
١٣٣	أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد	٦٩
١٤٤	حميد بن نافع الأنصاري	٧٠
١٤٤	زينب بنت أبي سلمة عبد الله بن الأسد المخزومية	٧١
١٤٦	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله أبو إبراهيم القرشي	٧٢
١٥٨	سليمان بن يسار المزني أبو أيوب أبو عبد الرحمن	٧٣
١٧٨	قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي، أبو سعيد المدني	٧٤
١٨٣	بشر بن الوليد بن خالد بن الوليد الكندي القاضي	٧٥
١٨٣	هشام بن عبيد الله الرازي	٧٦
١٨٣	أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري أبو عمرو	٧٧
١٨٤	الحسن بن صالح بن حي أبو عبد الله الهمداني الكوفي	٧٨
١٨٥	الحسن بن أبي الحسن، أبو سعيد البصري	٧٩
١٩٢	جابر بن زيد الأزدي اليمامي أبو الشعثاء البصري	٨٠
١٩٢	عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي	٨١

١٩٢	سعيد بن المسيب بن حزن أبو محمد المدني القرشي	٨٢
١٩٢	محمد بن سيرين أبو بكر الأنصاري البصري	٨٣
١٩٢	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمران الكوفي	٨٤
٢٠٧	ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود أبو الحارث	٨٥
٢٠٧	الربيع بن أبي الحقيق بن بني النضير	٨٦
٢٠٩	عبيد الله بن الحسن بن الحصين التميمي العنبري	٨٧
٢٣٨	أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى أبو جعفر البغدادي	٨٨
٢٠٩	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني	٨٩
٢١٩	ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي	٩٠
٢٢٣	أبو عمرو عثمان بن مسلم	٩١
٢٢٩	عبد الله بن شبرمة بن الطفيل أبو شرمة الضبي الكوفي	٩٢
٢٤٢	محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر الزاهر البغدادي	٩٣
٢٤٢	أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي أبو العباس ثعلب	٩٤
٢٤٢	ميمون بن قيس بن جندل بن ثعلبة الوائلي أبو بصير	٩٥
٢٤٢	مالك بن الحارث الهذلي	٩٦
٢٤٣	عمرو بن كلثوم	٩٧

سادساً: الالفاظ الغريبة

الصفحة	اللفظ	الرقم
٣٠	جف طلعه	١
٣٠	مشط ومشاطة	٢
٣٠	راعوفة البئر	٣
٤٠	التَّوَيَّة	٤
٤٠	والْحُرْمِيَّة	٥
٤٠	والمَرْدَكِيَّة	٦

٤١	القرامطة	٧
٦٠	خراسان	٨
٦٠	بيهق	٩
١٠٤	حرف	٥
١٢٣	بيع العربا	٦
١٢٥	الكعاب	٧
١٢٥	لعب بالنرد	٨
١٤٤	حَفْشاً	٩
١٤٤	فتفتض به	١٠
١٥٥	الشماسنة	١١
٢١٠	رباعها	١٢
٢١٧	بذحول الجاهلية	١٣
٢١٨	القَوَد	١٤

سابعاً: فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم	
مصحف المدينة المنورة الإلكتروني	
اللعقيدة	
١	طالفترويقال لميشن ر ك ين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢	بإيسل يس، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م / ١٤٢١هـ

<p>٣ ولله د ي ل ح م بن د ا ل ل ي ق س ي ح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م</p>	
<p>٤ را عد ل ب ي ر ي، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ</p>	
<p>٥ و ق ت ي د ي ا ب ل أ ي ش ن ا ع ر ة أ و ل ه ل ي د ي ث ا ل ل ل ن ي ن : ٥-٦ وم ي ط ي ا ن ه آ ر ه ل أ س و ه ب ا ا ، ب ه ل ل ل ا ط و ل و ق ل ت ر ح ل ت ه ا ، خ ا ل د ك ب ي ر ع ا ل ل ح ا ص ل ع ل ي د ك ت و ر ا ه د و ل ة ف ي ا ل ت ا ر ي خ ا ل إ س ل ا م ي م ن ج ا م ع ة ا ل ج ز ا ئ ر - د ا ر a ل إ م ا م م a ل ك a ل ط ب ع ة a ل و ل ي ، - a ل ب ل ي د ة - a ل ج ز ا ئ ر - ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م -</p>	
<p>٦ را a ل ت ن ه أ ب ف ي ا ر م ن ه ب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (توفي سنة ١٠٨٩هـ)، ابن العماد، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م</p>	
<p>٧ ا و ل ق ل م ا ل ي ش ة ب ل ا ل س ب ل ا ل م ي و ، ب ل ل و ه ل ي ة س ا ر a ل أ ق د ي ي و ن ا ل ل ه ب ل ز م ا ع ب ا ص ر ة ، إ ش ر ا ف و ت خ ط ي ط و م ر ا ج ع ة : د . م ا ن ع ب ن ح م ا د a ل ج ه ن ي ، د ا ر a ل ن د و ة a ل ع a ل م ي ة ل ل ط ب ا ع ة و a ل ن ش ر و a ل ت و ز ي ع ، a ل ط ب ع ة a ل ر a ب ع ة ١٤٢٠ هـ</p>	
<p>ا ل ت ف س ي ر و ع ل و م ه</p>	
<p>٨ ا ل ا ق م ر آ ن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، د تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (المتوفى: ١٠١٠هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٥هـ</p>	
<p>٩ ا ل ا ق م ر آ ن، علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (المتوفى: ٥٠٤هـ)، تحقيق: موسى</p>	

	محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ
١٠	ليمرع لنسود تيندوا يارعل قجلد ي دمفن ليدكرت ابلد ميجد لله وت لوت لوت نو ي ر، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م
١١	الهدج المفسرين
١٢	ليقدر لآعظ ي م، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
١٣	سلف يرفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى): ١٣٩٨ هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة (٣٢٤/٢)
١٤	مبعج اتن ظاهي ليقدر آن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
١٥	حد التظقي ولم اء ات، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ
١٦	لظي للاقدر آن، سيد قطب، دار الشروق - بيروت. الطبعة الحادية والثلاثون ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
١٧	ابغاي لوكم ت اب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
١٨	ق انغاي لوقدر آن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (٣٧/١ - ٣٨)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

١٩	أ م بابوكر الزلي جود ملصن ها ج ا ه في سد ي ر ، الدكتور صفوت مصطفى خليلويش، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٢٠	دلرورج يترفيليد يكرلت عازي ي ز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م
٢١	تلنمز يتلفيليد قيدير آ ن ، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ
٢٢	مهرل ف ا نغالي لوقمر آ ن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦ م.
٢٣	لايخ لا كلم ه والسطي ب و في يا ج ا ل ا قمر آ ن، محمد منظور بخش
الحدِيث وع لومه	
٢٤	الأادم ك ا شم عواج لأددة ك ا م، لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
٢٥	غل يتبوه ي بلمن ل ا يش ر يف عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧
٢٦	اخذ يص ب يترفخي أرحي الج ل ا ري ل ك ا ع ي ي ر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م
٢٧	سد يبارش لرجح ا لمصع ع ي ر زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى:

<p>١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م</p>	
<p>٢٨ المكعب يسلمة بن مذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م</p>	
<p>٢٩ د نون ولد ريفي سلمة بن رأث و ر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر - مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م</p>	
<p>٣٠ ي تقيي أرخيد الجيد ية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت</p>	
<p>٣١ ذ أن بلي و د، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت</p>	
<p>٣٢ ذان بن ج ه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي</p>	
<p>٣٣ ذ ن فوط ندي، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م</p>	
<p>٣٤ ذ ن ب ر ي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م</p>	

٣٥	الأدلة في توضيحها يدهم، موضوعاً وأعتراها له ينفذ في ممة أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م
٣٦	وشرح الآلة ا ر، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٤٩٤ م
٣٧	ل ب خ ا ر ي، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ
٣٨	م س ل م ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت
٣٩	د ل ج ا لمصغ في ر، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي
٤٠	د ي ا ح ج ن ا ن، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٤ - ١٩٩٣
٤١	د ي ا خ ب ز ن ي م مة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت
٤٢	ط ق ح غ ل ي ت ب و ه ي ب محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الخامسة
٤٣	ر ع ح الأذني ا ر ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي، تحقيق وتقديم: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م

٤٤	تجارت ربيع صلاح الدين، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ
٤٥	تكملة نعزمه الفلبي لأوقن وأولاً في علم ال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (المتوفى: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكرى حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ/١٩٨١م ونسبه إلى ابن مردويه
٤٦	عقد مدبر سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية
٤٧	عقد لأم وسط سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة
٤٨	موضع لوج ذب أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الفكر
٤٩	موضع لوج ذب أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٥٠	تذكرة لاجر لأم منع في هابل لأم ص ر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية ٢٠٠٠م
٥١	تذكرة لأم منع في هابل لأم ص ر، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

٥٢	ألف و ط و ع و ح و م ي ث ب و م ع ر ق د م اة ا ب ن ص ل ا ح ، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٥٣	هـ ا ش خ ص ح د ي ع ل ف ب ن ج ا ج ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ
٥٤	ت ا ب ل م ن ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ - ١٩٨٦
٥٥	ل ا م ن أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن ه ل ا ل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
٥٦	ص ذ ف ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، والمكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ
٥٧	ك ح ا ر ت ف خ ي أ ر ح د ل ا ب ج ا د ل ا ي ن ث ك ا ر ا ب ن ح ج ر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، حقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٥٨	ص و ل ا ح ي لة ه د ي ث ية ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م
٥٩	ك ع ت ل ت ي ا ب ل ص ل ا ح ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، حقق : ربيع بن هادي عمير

	المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
المصادر المطبوعة	
٦٠	الراجح وجاهون اقهارم وس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية
٦١	يوه اطذلي في ووقايد ليند ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
٦٢	تاني ين عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ
٦٣	نارج اجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطُوبغا السوداني (نسبة إلى معنق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م
٦٤	لمعش وود ه اكلال معار لبعن و ، م نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، حقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٦٥	د ااحفديغة ، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة: الرابعة-يناير ١٩٩٠م
٦٦	ط وسح يط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

٦٧	راي ف ا ت ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ
٦٨	ل ا ع ر ب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى
٦٩	ل ا ط ر د ا ح ، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: طبعة جديدة، ١٤١٥ - ١٩٩٥
٧٠	ل ا ط ل ه م ة أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٧١	ل ا ب ل م ح ي ر ق ي ا ي ل ب ت ل ا ط ر د ي ف و ع ي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت
٧٢	ل ا ي ة ف ع ي ل ل ي ج و د ا ي ل ا ت ث ر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
٧٣	ل ا ي ة ف ا ن ف ل ي م و ا ل م و ا ي ل ا ط ر د ي ن إسماعيل باشا البغدادي
ال ف ق ه و ع ل و م ه	
٧٤	ل ا و ش ل ا ش ي ، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (المتوفى: ٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت
٧٥	ل ا ف د د و ا ل ل ا ح ي ق ي ل ق د ق م ع ن ال ل م ص و ل محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، حقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

٧٦	لحمرد ي طفأله وفلقه ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٧٧	وليام لرشو طار لنمجله هـ ي ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجريُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق واستدراك: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
٧٨	ص يا رفوي تيمل يدايفور نقاة ج ي للعلن فارلق ي ن ، طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر (المتوفى: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٧٩	يلقه قته ية ، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٨٠	ق ينعامللهي تمعا ثر ي ف ، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، تحقيق: د. محمد رضوان الداية - بيروت، دمشق، الطبعة: الأولى (١٤١٠)
٨١	رت يدر ب ي ر ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
٨٢	لا و ص و إطلالي قة فتد و ل ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسیکا، إستانبول - تركيا ٢٠١٠م
٨٣	ذ مي قة ف قه ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ

٨٤	غذقة الأوصد وعلق ثديها الصكرحة بل لبحدنا في تمجده ماجم تها أدبلي ذكركي ، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف ببشرز - كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٦م
٨٥	املويفي قهلي غة واصطلاحاً، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر. دمشق - سورية. الطبعة الثانية: ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م
٨٦	بنظما ندر ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م
٨٧	الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م
٨٨	رؤيا لوفل قه ، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجبني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١م
٨٩	مواظع ذب ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الفكر
٩٠	دلي أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
٩١	غني فظلي قه لأهم المحدثين ببلاندي ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥
٩٢	قات ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
٩٣	يد زفايلا وقلقه ، الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م
التاريخ والتراجم	

٩٤	غنا بمأفعليهدفدة ا بة ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
٩٥	أخونبديهدفدة ا ب ه ، أبو عبد الله الصيّمري الحنفي، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، (المتوفى: ٤٣٦هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٩٦	لهة ا بة ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٩٧	مجد ا هلدو وميحنم نوشه دهي يوتعهصر ر، ه علي محمد محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٩٨	الاجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطُوبغا السوداني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
٩٩	ليخ ا ع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
١٠٠	ياوخولافلم يمشتوها لأرولام ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
١٠١	داد ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

١٠٢	فَيْفَخْ يَا وَد لَه ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ
١٠٣	أَيْلَخُون دِي ، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الورد المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
١٠٤	رَكِيخْ يِر ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن
١٠٥	حَرْقَاظ ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
١٠٦	مَدْمِيَشْ تَبْ مَفْضِيْ أَمْطَمَطْ رَأْ غَوْ وَد لَقَا لَبْقَهْ لَمْ وَهْ خَمْ مَهْ ، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣ م
١٠٧	تَهْبَذْ يِب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
١٠٨	تَلْ يَكْبَمْ أَلْفِيْهِمْ لَارْ عَجَا لْ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاءي الكلبلي المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ)، حقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠ - ١٩٨٠
١٠٩	قَاتَمْ نَيْمَقَا عِلْيَا لَسْبَتْة ، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبِيَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

١١٠	١١ له مرض يطة فلبية في اذنية ، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه - كراتشي
١١١	لهاملا جوقبتر و شور اوسع لاهلي لومعة لاه لوط انلي غز و بي ، علي محمد محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
١١٢	كرارم نأ تقايلا لدرثا اذمة نة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
١١٣	كرارم نأ تقايلا لدرثا اذمة نة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
١١٤	بلامح نهمبفعيرأ فتم انطط فهب ، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة
١١٥	يأقلا بلا ع ، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
١١٦	قد لانتظ في تيرى ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحل، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ

١١٧	قفاقشها في حياة، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (توفي: ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٩٩٢م
١١٨	قلست في تفتوليجانم في حياة، التقي الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (المتوفى: ١٠١٠هـ)
١١٩	المتل في بيخ، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
١٢٠	بجلامد ان شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٩٥ م
١٢١	فامتن يا لوليلج لاددا افاظ بن جنادرا دي، انتقاء الحافظ أبي الحسين أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسامي المعروف بابن الدمياطي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
١٢٢	اطد لاد طلاع لسى لالومعاك لندبة قاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ
١٢٣	قلم في بن عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة دمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثني - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
١٢٤	تظت ظافي ليلج هلم وك، الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

١٢٥	١ بتاتقلهه يدزا بة ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ
١٢٦	٢ افطلي ال نثلا الا لثفمقةه ما لثكنا فوعلي بن يحيى حفوةضي انالله م ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت
١٢٧	٣ م ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: - أيار / مايو ٢٠٠٢ م
١٢٨	٤ ب اة عاخي ليخ اء ، محمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني (المتوفى: ٥٨٠هـ)، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ
١٢٩	٥ فقيدي اء ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
١٣٠	٦ لأعن يا لنأ ابا لغزامة ان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، حقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	فحاة
١	الاستهلال	أ-ب
٢	الإهداء	ج
٣	شكر وعرقان	د
٤	ملخص البحث	هـ
٥	Abstract	و
٦	المقدمة	١
٧	مشكلة البحث	١
٨	أهمية البحث	٢
٩	أسباب اختيار البحث	٢
١٠	أهداف البحث	٣
١١	الدراسات السابقة	٣
١٢	الحدود الموضوعية	٤
١٣	منهج البحث	٤
١٤	عملي في البحث	٤
١٥	خطة البحث	٥
١٦	التمهيد	٩
١٧	الفصل الأول: التعريف بالإمامين	٢٢
١٨	المبحث الأول: التعريف بالإمام الجصاص	٢٣
١٩	المطلب الأول: اسمه ونشأته ونسبه وشيوخه وتلاميذه ورحلاته العلمية	٢٤
٢٠	المطلب الثاني: عقيدته ومذهبه الفقهي وأثاره العلمية	٢٩
٢١	المطلب الثالث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته	٣٥
٢٢	المطلب الرابع: التعريف بكتابه أحكام القرآن	٤٢

٤٣	المطلب الخامس: منهجه في التفسير	٢ ٣
٥٩	المبحث الثاني: التعريف بالإمام الكيا الهراسي	٢ ٤
٦٠	المطلب الأول: اسمه ونشأته ونسبه وشيوخه وتلاميذه ورحلاته العلمية	٢ ٥
٦٦	المطلب الثاني: عقيدته ومذهبه الفقهي وآثاره العلمية	٢ ٦
٧١	المطلب الثالث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية وشخصيته	٢ ٧
٧٦	المطلب الرابع: التعريف بكتابه أحكام القرآن	٢ ٨
٧٧	المطلب الخامس: منهجه في التفسير	٢ ٩
٩٦	المبحث الثالث: مقارنة بين منهج الإمام الجصاص والإمام الكيا الهراسي	٣ ٠
٩٩	الفصل الثاني: التوافق بين منهج الإمامين الجصاص والكيا الهراسي	٣ ١
١٠٠	المبحث الأول: التوافق في العبادات	٣ ٢
١٠١	المطلب الأول: جواز تأخير قضاء رمضان	٣ ٣
١٠٧	المطلب الثاني: الصيام في السفر	٣ ٤
١١٤	المطلب الثالث: الصائم يصبح جنباً	٣ ٥
١١٩	المبحث الثاني: التوافق في المعاملات	٣ ٦
١٢٠	المطلب الأول: حل البيع وحرمة الربا	٣ ٧
١٢٥	المطلب الثاني: مسألة تحريم الميسر	٣ ٨
١٣٠	المطلب الثالث: حكم الرهن في السفر والحضر	٣ ٩
١٣٥	المبحث الثالث: التوافق في النكاح والطلاق	٤ ٠
١٣٦	المطلب الأول: الطلاق الرجعي لا يرفع الزوجية	٤ ١
١٣٩	المطلب الثاني: التفريق بين التعريض والتصريح	٤ ٢
١٤٣	المطلب الثالث: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها	٤ ٣
١٥	المبحث الرابع: التوافق في الجهاد	٤ ٤

١٥	المطلب الأول: أول ما نزل في مشروعية الجهاد	٤٥
١٥٨	المطلب الثاني: القتال في الأشهر الحرم	٤٦
١٦	المطلب الثالث: فرض القتال	٤٧
١٦	الفصل الثالث: التباين بين منهج الإمامين الجصاص والكنيا الهراسي	٤٨
١٦	المبحث الأول: التباين في العبادات	٤٩
١٦	المطلب الأول: طهر الحائض	٥٠
١٦	المطلب الثاني: الصلاة الوسطى	٥١
١٨	المطلب الثالث: المراد بإكمال عدة قضاء صيام رمضان	٥٢
١٨٩	المبحث الثاني: التباين في المعاملات	٥٣
١٩	المطلب الأول: حكم الانتقاع بالميته	٥٤
٢٠٦	المطلب الثاني: الحجر على السفية	٥٥
٢١٦	المطلب الثالث: كيفية القصاص	٥٦
٢٢٦	المبحث الثالث: التباين في النكاح والطلاق	٥٧
٢٢٧	المطلب الأول: شرط الولي	٥٨
٢٤٠	المطلب الثاني: المراد بالقروء	٥٩
٢٥٣	المطلب الثالث: انقضاء مدة الإيلاء	٦٠
٢٥٨	الخاتمة	٦١
٢٦١	الفهارس الفنية	٦٢
٢٦١	أولاً: فهرس الآيات	٦٣
٢٧٠	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية	٦٤
٢٧٤	ثالثاً: فهرس الآثار	٦٥
٢٧٨	رابعاً: فهرس الأشعار العربية	٦٦
٢٧٨	خامساً: فهرس الأعلام	٦٧
٢٨٢	سادساً: فهرس الالفاظ الغربية	٦٨

٢٨٤	سابعاً: فهرس المصادر والمراجع	٦٩
٣٠٠	فهرس الموضوعات	٧٠